السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي

رئيس المركز الديمقراطي العربي

د. عمار شرعان

الكتاب: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي
رقم التسجيل: VR.33661.B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

٢٠١٧

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

٥٤٨٨٤٣٧٥ -٠٣٠

٩١٤٩٩٨٩٨ -٠٣٠

٨٦٤٥٠٠٩٨ -٠٣٠

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

رئيس اللجنة العلمية

د. إسلام عيادي – باحثة وأكاديمية في العلاقات الدولية

أعضاء اللجنة العلمية

د. عدنان خلف البدراني (جامعة الموصل، العراق).

د. أحمد عبد الأمير الأنباري (جامعة بغداد، العراق).

د. حارث قحطان عبد الله (جامعة تكريت، العراق).

د. باهر مردان المالكي (مسؤول وخبير ملف الصين في وزارة الخارجية العراقية، العراق).

د. نصير خلفة (جامعة ابن خلدون، الجزائر).

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى اللذين افتخرا بي على الدوام..... إلى روح والدَيْ رحمهما الله وغفر لهما

إلى أرواح شهدائنا..... ولكل أبناء وطني المفدى.....

إلى فلسطين

إشكالية الكتاب:

تنبع إشكالية الكتاب من تحليل السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، حيث أن نشاط الصين الجديد في الشرق الأوسط يعطي انطباعاً بأنه تعديل سلوكي للتطورات المتكشفة، والنمو البارز في تواجدها التجاري في منطقة تعج بمخاطر سياسية عالية الوتيرة وعدم الاستقرار، ويظل الحذر الإستراتيجي هو العلامة المميزة لمقاربة الصين للشرق الأوسط. ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه الكتاب ماهية السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي؟

أهمية الكتاب

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي على عدة قضايا ومنها القضية الفلسطينية، وسوريا، ودول الخليج العربي، وإيران، ودول المغرب العربي، وتعود أهمية هذه الدراسة على تركيزها على فترة ما بعد الربيع العربي لتقديم رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.

أهداف الكتاب

- دعوة جادة لكل الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.
- تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين.
- محدودية المواد البحثية التي تتحدث عن السياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي.
- إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

فهرس المحتويات

مقدمة..... د. إسلام عيادي ١
الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية ٢
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها ٣
أ. محمد اليوسيفي.....
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم ٣٩
أ. سيدي محمد حيماد.....
المبحث الثالث: إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية ٧٦
أ. لبنى عبد الله.....
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية ١٢٥
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين ١٢٦
أ. حنان كركوري.....
المبحث الثاني: المنظور الصيني للقضايا العربية: المحددات والمواقف (القضية الفاسكينية نموذجاً) ١٦٠
أ. وفاء بوكابوس.....
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج ٢٠٣
المبحث الأول: الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف ٢٠٤
د. عدنان خلف البدراني.....
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران ٢٥٤
المبحث الأول: السياسة الخارجية اتجاه إيران ٢٥٥
أ. وردة مساعد الشاعري.....
الفصل الخامس: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي ٢٨٥
المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نموذجاً ٢٨٦
أ. علي نافعة.....
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية ٣١٩
أ. أسماعيل رزاوي.....

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الصينية – المغربية بعد الربيع العربي ٣٤٤
أ. هشام بولنور.....
المبحث الرابع: السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المغرب العربي ١٩٨٩-٢٠١٦ ٣٧١
د. نصير خلفة.....
الفصل السادس: سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي ٤١٢
المبحث الأول: الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية والتأثير ٤١٣
د. جمال الفاضي.....
المبحث الثاني: معضلات السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي وتوجهاتها المستقبلية ٤٤٦
أ. أسماء ومريم شوفي.....

مقدمة

ظهرت الكثير من التغيرات السياسية على الساحة الدولية خلال الفترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين خلل في التوازنات بين القوى الدولية حيث نتج عن ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، ومع ذلك يوجد هناك بعض القوى التي تحاول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية سواء كان بشكل مستتر أو معلن، ومن الأمثلة على ذلك الصين التي جذبت الكثير من الأنظار حولها حيث أحدثت الكثير من التقدم الهائل في مجالات عديدة.

وبناءً على ذلك، تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى صيانة السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة، وتدعو الصين إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم، والرخاء المشترك، كما تعمل مع الدول الأخرى على تحقيق ذلك باعتباره هدفاً طويل المدى، ومهمة ملحة في آن واحد.

ويرتبط دور الصين في بنية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بتوسع إطار مصالحها الإستراتيجية، وبخبرتها التاريخية، وثقافتها، ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، حيث تتحدد توجهات سياسة الصين الخارجية من خلال تدافع مصالحها في ثلاثة فضاءات: الأمن، والتجارة، وما تخلقه من اعتماد متبادل، وما تولده من نمط التفاعلات القائمة في النظام الدولي على المستوى الجماعي.

د. إسلام عيادي
باحثة وأكاديمية في العلاقات الدولية
أستاذ مساعد – الجامعة العربية الأمريكية

الفصل الأول

السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها[1]

أ. محمد اليوسيفي

مقدمة

تنتهج الصين الشعبية منذ تأسيسها، وحتى يومنا هذا، سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وذلك لأسباب تاريخية مرتبطة بنظرة الصينيين للعلاقات الدولية. وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه السياسة، في حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، فقد ظلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية.

ثمة بواعث ومبررات علمية تدفع للخوض والتنقيب في هذا الموضوع منها، محاولة تدعيم الإطار المرجعي الكفيل برصد محددات السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ومدى الاستمرارية والتغير في هذه السياسة، وبسبب ندرة الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومن نفس الزاوية.

كما تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع أساسا، في تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة حيث، أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة، محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم.

وبما أن الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير وتحرك كبيرين، كما أن لهذا النوع من القوى عادة استمرارية في سياستها الخارجية، فالإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمحور حول حدود الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، وهي الإشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال التالي: "**ما مدى استمرار محددات سياسة الصين الخارجية؟**" و من أجل تبسيط هذه الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية من قبيل؛ فيما تتمثل أهم المرتكزات والأهداف والمحددات الرئيسية المؤثرة في سياسة الصين الخارجية؟ إلى أي مدى أثرت عملية تناوب القيادات الصينية المختلفة على طبيعة

١- محمد اليوسفي، باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة المغرب.

السياسة الخارجية الصينية؟ كيف يكمن إدراك مجالات الاستمرار ومجالات التغير[٢] في سياسة الصين الخارجية بعد الحرب الباردة؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة أعلاه سنختبر الفرضية التالية: تتصف السياسة الخارجية الصينية بالاستمرارية رغم بعض التغييرات للتكيف مع البيئة الدولية لما بعد الحرب البادرة. فقد ارتأينا دراسة مجال الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية بأخذ متغيرين تفسيريين، وتتبع دورهما، ونظراً لتشعب وتداخل مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في توجهات سياسة الصين الخارجية، فقد ارتأينا التركيز على **العامل الاقتصادي، والعامل الجيو سياسي** كمتغيرين تفسيرين، نبين من خلالهما –في ثنايا هذا البحث– مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية.

وسيتم التوصل من خلال هذه الدراسة، إلى معرفة طبيعة التغيرات التي تعرفها السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة، من خلال الاستعانة **بنموذج التغير في السياسة الخارجية للدول الذي وضعه "تشارلز هرمان** " والذي قسمه إلى أربعة مستويات[٣]:

– التغير التكيفي: ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام بقضية ما، مع الاستمرار في الأهداف والوسائل والأدوات.

– التغير البرنامجي: يتميز بتغير في الأدوات، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار نفس الأهداف.

– التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير الأهداف ذاتها، وليس مجرد التغير في الأدوات.

٢– يعرف Holsti التغير في السياسة الخارجية بأنه تعديل / تبديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة ما، ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية، الثقافية، العسكرية، التجارية والاقتصادية، وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء الخارجيين Foreign agents داخل الدولة، ونية صانع السياسة في إعادة صياغة السياسة الخارجية، وهو ما يعبر عنه بإعادة توجيه Réorientations السياسة الخارجية، بالعودة إلى هذا التعريف يميز Niklasson بين ثلاثة أبعاد للتغير: درجة التغير، الإطار الزمني للتغير، ومجال التغير.

لمزيد من التفصيل أنظر:

Tomas, NIKLASSON, "Regime Stability and Foreign Policy Change," Sweden: Lund Political Studies 143, Department of Political Science, Lund University, 2006, pp. 40-41.

-Holsti, K.J, "The Problem of Change in International Relations Theory," Working Paper N°26, December 1998, Institute of International Relations, The University of British Columbia, 1998.

٣– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ١٠٠.

– التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي تغير التوجه العام، وهو أكثر أشكال التغيير تطرفاً.

وأمام طبيعة هذا الموضوع وتعقيداته، سوف نعتمد على تركيبة من المناهج المختلفة قوامها ما يلي:

– **منهج تحليل النظم**، حيث لا يمكن الاستغناء عن هذا المنهج بصدد تفسير أي ظاهرة كبرى في حقل العلاقات الدولية، وذلك انطلاقا من حاجتنا لمعرفة مدخلات السياسة الخارجية الصينية، ومخرجاتها بعد فترة الحرب الباردة، و لتحليل النظام الدولي، وكشف التفاعلات الدولية، وسوف يساعدنا هذا المنهج أساسا في قراءة التحول المستقبلي في بنية النظام الدولي بوجود قوة نامية بحجم الصين.

– **المنهج الوصفي**، كما يظهر من خلال قراءة ووصف عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتنامية، وانعكاسها على سياسة الصين الخارجية.

– **والمنهج التاريخي**، تم اعتماده، بصدد الإشارة إلى فترات معينة من تاريخ الصين وعلاقتها بقوى إقليمية وعالمية مختلفة. واعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث وبغرض التوصل إلى تحقيق أهدافه، وحتى نتمكن من ضبط عناصر هذه الدراسة، فقد احترمنا التقسيم الثنائي لفعاليته في الحفاظ على وحدة الموضوع.

المبحث الأول: في مفهوم السياسة الخارجية الصينية ومحدداتها

تجدر الإشارة بداية إلى عدم وجود اتفاق واضح حول تعريف جامع مانع للسياسة الخارجية. كما أن التطرق إلى السياسة الخارجية لأية دولة من الدول، يستلزم تناول أهم محدداتها والتي تلعب دوراً هاماً في بلورة وصياغة هذه السياسة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية

عبر قراءة فاحصة للتعريفات الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، تبين لنا أنه لا يوجد اتفاق موحد في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف لها، فيقدم بعض الدارسين لهذا المجال تعريفات لا تحدد كل الأبعاد الممكنة لهذه العملية، فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها سواء على مستوى نشاط الدول او سلوكياتها أو الأهداف[٤]، كما يعتبر

٤– حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، ٢٠١٢، ص 14.

بعضها شديد العمومية، بحيث لا يوضح طبيعة السياسة الخارجية ولا يميزها عن غيرها من السياسات.

لكن وبظهور موجة من الباحثين المختصين في بداية المنتصف الثاني من القرن العشرين، تم تقديم مجموعة من التعاريف التي تم اعتمادها في الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية فيما بعد، ولعل أهم هذه التعريفات، ذلك الذي قدمه جيمس روزنو James N.ROSENAU، والذي عرف فيه السياسة الخارجية على أنها " منهج للعلم يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[٥].

كما عرفت السياسة الخارجية على أنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة"[٦].

ويمكن تبني التعريف التالي باعتباره أشمل من هذه التعريفات، وهو أن السياسة الخارجية هي عبارة عن وصف لطبيعة الأهداف والأولويات، وكذلك الإجراءات التي توجه سلوك الدول والحكومات وبقية الفاعلين الدوليين في علاقتها مع بعضها البعض.

في حقيقة الأمر، إن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[٧].

المطلب الثاني: المحددات العامة المؤثرة في سياسة الصين الخارجية

المقصود بمحددات السياسة الخارجية، العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، إذ أن أي تغير يطرأ في أحد هذه العوامل، قد يؤدي إلى حدوث تغير في

٥- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ١.

لمزيد من التفصيل حول تعريف روزنو للسياسة الخارجية أنظر:

James N.ROSNEAU, "The study of foreign policy, From World politics introduction", The free press, New York, 1976, pp. 15-35.

٦- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٧.

٧- لمزيد من التفصيل حول تعريفات وأبعاد السياسة الخارجية، أنظر: الدكتور سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، مارس ٢٠٠٢، ص ص٠٤-٠٦.

مجرى السياسة الخارجية، ويختلف الباحثون في تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وأخرى نفسية، في حين نجد البعض الآخر، يصنفها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية[٨]. وعموما، ثمة محددات أو عوامل تؤثر في توجهات الصين الخارجية، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي[٩].

أولا: المحدد الجغرافي

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة[١٠]، وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات "**ماكيندر**"و **تشارلزماكلوهان** "، ويقال أن نابليون قد قال يوما، أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية، ولذلك فمن المفيد إبراز أهم معالم المجال الجغرافي الصيني[١١].

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، و تتربع على مساحة تقدر ب ٩,٥٧٢,٦٧٨ كلم مربع[١٢]، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا، تقع الصين بين دائرتي عرض ١٨°و ٥٤°، وبين خطي طول ٧٤°و ١٣٥°، وهي بذلك تعد حقا "دولة قارة"، وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور ١٤ دولة منها: روسيا، باكستان، الهند، فيتنام وكوريا الشمالية[١٣] إلخ...

إن هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحوالي ٥٥٠٠كلم، ومن الشرق إلى الغرب بحوالي ٥٢٠٠كلم،

٨- زايد عبيد مصباح، السياسة الخارجية، منشورات **ELGA**.، فاليتا، مالطا، ١٩٩٤، ص٧٩.

ينظر كذلك، - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص١١.

٩- جدير بالذكر، أن ثمة محددات أخرى، و تم الاقتصار على هذه العوامل أو المؤثرات نظرا لأهميتها، وتأثيرها القوي على صانع القرار الخارجي الصيني.

١٠- زيبغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩، ص ٥٤.

١١- يرى الدكتور صبري مقلد، أن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاثة هي: حجم الرقعة الجغرافية، التضاريس، الموقع الجغرافي، إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٩.

12- Le million, Encyclopédie de tous les pays du monde, Paris:grand batelier,1972 ,p19.
13- Le million, Encyclopédie de tous les pays du monde, Op.cit, p.54.

وهذا العمق جد مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي، من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم الصفوف واستدراج قوات العدو، وأيضا القدرة على الرد، خصوصا في حالة التعرض لهجوم نووي. ومن جهة أخرى، يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة، مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد. هذه العوامل كلها تمنح لصانعي القرار الخارجي الصيني القوة والثقة الكافيين للمناورة أمام الدول الأخرى.

ويلعب العامل الجغرافي في الصين أيضا دورا جيوسياسيا مهما، باقتسامها حوالي ٢٠٠٠٠ كلم من الحدود البرية مع ١٤ دولة، أهمها كوريا الشمالية من الشرق، وروسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند وباكستان وأفغانستان من الغرب، وفيتنام من الجنوب، هذا العدد الكبير من الدول أدى إلى العديد من الصراعات والمشاكل الحدودية بين الصين ومعظم هذه الدول. ولقد أثبت التاريخ أن مسالة الحدود هي أكثر العوامل الجغرافية وضوحا في التأثير على السياسة الخارجية والمؤدية إلى العديد من النزاعات بين الدول.

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية، كطريق الحرير "Silk road " والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا. وأيضا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلاً ودعماً كبيراً في مجال تجارتها الخارجية، ومن أهم هذه الموانئ وأكبرها ميناء "شنغهاي". ومن جهة أخرى، فإن قرب الصين من دول العالم الثالث، أثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بالتعاون "جنوب –جنوب".

ومن أهم القضايا الجغرافية بروزاً في السياسة الخارجية الصينية، هي قضية جزيرة تايوان، هذه القضية التي لها أهمية سياسية وأمنية وإستراتيجية واقتصادية جوهرية بالنسبة للصين وعلى أساسها تحددت السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول[١٤].

ثانيا: المحدد البشري

14 – Dingli SHEN , "La République Populaire de la Chine , défense antimissile et sécurité nationale" , politique étrangère , n°04, décembre 2001, p 94.

إن مدى قوة العامل البشري أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأية دولة. لأن عنصر السكان أساس القوة الوطنية، وتبدوا أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة، وذلك لكون الحرب التقليدية، لازالت تلعب دورا مهما في المجتمع الدولي[١٥]، بالرغم من التطور التكنولوجي المستمر، هذا بالإضافة إلى مجموعة عوامل أخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية، التي من بينها التجانس العرقي والديني، نسبة ودرجة التعليم في المجتمع، ومدى كفاءة وفعالية اليد العاملة المتوفرة.

و تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق ٨٥٢، ١،٣٣٩،٧٢٤ نسمة حسب إحصائيات ٢٠١٠، أي٩ ، ١٨ % من سكان العالم [١٦]، وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية، وعليه فإن العدد الهائل من السكان، له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي[١٧].

وبفضل عدد السكان فيها، تحتل الصين المراتب الأولى من حيث تدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة[١٨]. كما أن الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية، بفضل الانخفاض في أجور اليد العاملة، فالعمال الصينيون راغبون في العمل بأقل من ١٠٠ دولار في الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل أو ربما أفضل من العامل الأمريكي في الصناعات التحويلية، وهم أكثر انضباطا وحماسة[١٩]، لديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظروف أكثر صعوبة. وتستخدم الصين إستراتيجيتين أساسيتين بهدف تحسين العامل البشري لديها[٢٠]:

– الإستراتيجية الأولى، تتمثل بالتزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري.

١٥– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ١٨٠.

16 –http://www.stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722237.htm

١٧– حيث تدخل أعداد غفيرة ضمن قوة العمل، وعلى أهبة الاستعداد للإنفاق والادخار، وهذا ما يلعب دورا مهما في تعاملات الصين الخارجية، فلو لم تكن سوق الصين بهذه الضخامة، فإنها لن تجذب نوع الاستثمار الأجنبي اللازم لتحفيز عملية التحديث ومن دون السوق المحلية الهائلة، لما كانت الصين قوة اقتصادية رائدة في العالم.

١٨– فمثلا، فقد سال لعاب الشركات الأجنبية منذ سنوات طويلة لفكرة بيع فرشاة أسنان واحدة لكل صيني، حيث تجني أرباح ما يفوق ١,٣ مليار فرشاة.

١٩– دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ٢٠٠١، ص ١٢٠.

٢٠– أوديد شينكار، العصر الصيني: القوة الاقتصادية في القرن ٢١، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٣٦.

– أما الإستراتيجية الثانية، فتتمثل بالسعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين الذين تركوا البلاد، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل و التعليم في البلاد، وينظر إلى عملية الاسترجاع هذه كطريقة لجلب الكفاءات المبدعة في الوقت الذي تجري فيه عملية تغيير الثقافة التنظيمية داخل مؤسسات الأبحاث الصينية، وبسبب ذلك يتوفر مزيج قوي من المعرفة المحصلة في الخارج، والتي في الداخل. ومن زاوية أخرى، يؤثر العدد الهائل من السكان في الصين في استهلاك الموارد الطبيعية و خاصة الطاقية. كما تلعب الجاليات الصينية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية[٢١]، وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تراهن الصين على هذه الجالية لتحقيق مصالحها وتقوية علاقاتها الخارجية.

ويرتبط العنصر البشري الصيني بمحددات ثقافية ومجتمعية أي العناصر المتعلقة بالجانب الثقافي والحضاري والتاريخي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي[٢٢]. و يتشكل المجتمع الصيني من ٥٦ قومية مختلفة، أكبرها قومية " **الهان**" (HANS) التي تمثل ٩٣ % من السكان، أي الأغلبية، بينما تتوزع ٧ % المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس " و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية.لكن تلك النزاعات والتناقضات، لم تظهر بالحدة المسجلة في دول كالهند والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا سابقا، ويرجع السبب في ذلك، إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة ك "التبت" و "إقليم "كسنغ جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفشيوسية [٢٣]، مع وجود أقليات مسلمة، مسيحية وهندوسية.

يعتبر "**الهان**" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة، ويتميز "**الهان**" بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حالياً الأغلبية في ٢٨ مقاطعة من بين ٣٠ مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي "كسينغ جيانغ" و"التبت". هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد جماعة

٢١– زيبغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

٢٢– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص١٨٧.

٢٣– الكونفشوسية: هي فلسفة ارتكزت عليها الحضارة الصينية، سميت كذلك نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفشيوس (٤٥٠– ٥٥٠قبل الميلاد).

"زوانغ" مثلاً ١٥،٨ مليون نسمة وتعداد "الويغور" ٧،٢ مليون نسمة، و"التبتيين حوالي ٦ مليون نسمة، لهذا تدعى الصين ب "الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".

وتتميز الصين في سياستها الخارجية بالرجوع إلى الإرث الحضاري، ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية[٢٤]، إذ أن الموروث الحضاري والتاريخي للصين يلعب دوراً في توجيه سياستها الخارجية، فلقد تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، حيث كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ، قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات، لا تزال أثارها باقية إلى اليوم. ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي و الحضاري العريق[٢٥].

كما أن أهم ما يميز الرصيد الحضاري للمجتمع الصيني، هو ذلك الارتباط بالفلسفة والثقافة الكونفوشوسية، التي تنادي بضرورة الأخلاق في الممارسات السياسية، وتدعو إلى تعميمها باعتبارها الجوهر الذي يحدد العلاقات بين عامة الشعب ويزيد من ارتباط الفرد بالعشيرة كنظام حكم سفلي والحاكم، كنظام حكم علوي، فالتركيز على الاعتبار الأخلاقي في الفلسفة الكونفوشيوسية، ربما هو الذي يفسر النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية، التي تقوم على المبادئ الخمس للتعايش السلمي (الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها، عدم الاعتداء المباشر، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المساواة و المنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.) وهي مبادئ تتفق من حيث الشكل و المضمون مع مبادئ الأمم المتحدة.

ثالثا: المحدد الاقتصادي

إن انهيار الاتحاد السوفيتي، وطبيعة المعركة التي هزم بها، كان قد ترافق عمليا مع انقلاب نوعي في مفهوم القوة، ففي الوقت الذي بقي فيه العالم طيلة مرحلة الحرب الباردة محكوما باعتبارات، ومعايير التوازن الاستراتيجي العسكري، والقدرة على الردع، وما يقتضي ذلك من سباق للتسلح، فإن مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، أصبحت محكومة بصورة أساسية

٢٤- عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية الحقوق الرباط، ١٩٩٩، ص ٩٤.

٢٥- كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة، سامي شمعون، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٣ ص ١٩.

باعتبارات القوة الاقتصادية والتكيف مع منظومات التكنولوجية الحديثة، مما يعني أنه أصبح للقوة الاقتصادية الأهمية الكبرى في تعزيز قوة الدولة.

لقد أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية، فإن هذا يصب في مصلحة الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة قد تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس في العلاقات الدولية.

يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني أقوى اقتصاد في العالم، ولدى الصين أسرع معدل للنمو الاقتصادي، بعد الولايات المتحدة، وهي من الاقتصاديات الصاعدة الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩٧٩، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى "اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، والتدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية، تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة "عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين". وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي، وأعطته الأولوية في سياستها الداخلية والخارجية، ذلك أن حسن الأداء الاقتصادي الصيني يعطيها الثقة بالنفس والقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي، هذه الرؤية الايجابية، انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة والتي حددت لها ثلاثة أهداف كبرى[٢٦] – الهدف الأول: هو تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة ١٩٧٨، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية هدف رئيسي للسياسة الخارجية. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، أعطت الصين أولوية لهذا الهدف أكثر من قبل.

– الهدف الثاني: هو البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال، ورغم أن هذا الهدف موجود منذ قيام جمهورية الصين الشعبية، فإن القوة الاقتصادية جعلت من اليسير تحديث القوة العسكرية في السنوات الأخيرة.

– الهدف الثالث: هو تدعيم وضعها القومي بتحسين وتنويع علاقاتها الخارجية، فبعد انتهاء الحرب الباردة، حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية،

٢٦– محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٨، ص ١٣٠.

والتقارب مع روسيا والاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط. إن كل هذه الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية أساسها العامل الاقتصادي.

ولقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى وهي مرحلة ما قبل الإصلاحات، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك، إلى نموذج نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام المخططات الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات.

وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد "ديانغ شيانغ بينغ، "حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة بين ١٩٧٨و١٩٩٨ مابين ٩و ١٣ %، و فاقت نسبة النمو ١٤ % عام ٢٠٠٧. كما بلغ الناتج المحلي االجمالي للصين في عام ٢٠١٤ نحو ٦١٧,١٧ تريليون دولار تمثل نحو٣٢,١٦ من حجم الناتج العالمي الاجمالي، و٨١٤,١٩ تريليون دولار لعام ٢٠١٥ وفق البنك الدولي، أما بالنسبة لعام ٢٠١٦ فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي قدر حجم الناتج المحلي ٣ الاجمالي للصين ٢٦٩,٢١ تريليون دولار[٢٧].

وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين (١٩٩٣ -١٩٩٦) % ١٢،٥ من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم. حيث وصلت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي للشركات الأجنبية المستثمرة في الصين إلى حوالي ٣٥% من الناتج الوطني الإجمالي للصين[٢٨]. وبالتالي، نستطيع القول، إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الصين كان لها الأثر البالغ في إعطاء اهتمام أكبر للسياسة الخارجية، حيث أنها كانت نقطة تحول في توجهات السياسة الصينية العامة، التي كانت تركز على الداخل، ولم تكن تولي اهتماما كبيرا للخارج.

٢٧- مالك عوني، السياقات الغالبة:الصعود الصيني الى الالقطبية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٧، ٢٠١٧.

٢٨- محمد شاعة، السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ١٩٩١-٢٠٠٠، ، مذكرة الماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦-٢٠٠٥، ص ٣٥.

وهكذا أصبح الأمن الاقتصادي في صدارة أولويات الأمن القومي الصيني، كما أن الحزب الشيوعي الصيني، يكتسب شرعيته من النجاحات الاقتصادية التي تحققها الصين تحت حكمه، وقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الصين كهدف من الأنشطة الاستخباراتية الاقتصادية وكذلك فعلت اليابان[٢٩]، لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية الغير المتوازنة بين المناطق الشرقية والساحلية، والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي.

فالتنامي السريع والقوي، لاقتصادها قد أثر على استهلاكها وحاجتها للموارد الطبيعية، وخاصة الموارد الطاقية[٣٠]، ويمثل النفط والغاز الطبيعي أكثر الموارد الطاقية تأثيرا في السياسة الخارجية الصينية خصوصا بعد ١٩٩٣، فقبل هذه السنة، كانت الصين دولة مصدرة للنفط، لكن بعد ذلك التاريخ تحولت إلى دولة مستوردة، الشيء الذي أثر على توجهات سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر تركيزا على إقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم حيث سجلت عجزا في إنتاجها المحلي من النفط مقارنة باستهلاكها منه، بسبب معدلات النمو الهائلة لاقتصادها[٣١]، وتمتلك الصين مجموعة من الحقول النفطية تتركز أساسا في إقليم "سكيانج" البري وحقولا بحرية قرب سواحل شنغهاي، ويعتبر حقل "**DAKING** أكبر حقل للنفط في الصين[٣٢]. ومع ذلك، فالصين دولة جد غنية بالموارد المائية، وتجري داخلها أكثر من ١٥٠٠نهر، وبالتالي، فإن الصين بموارد الطاقة المائية تحتل المركز الأول في العالم[٣٣]، إذ تصل الطاقة المائية الكامنة إلى ٦٨٠ مليون كيلوواط. فيما يتعلق بالمعادن تتوفر الصين على أغلب المعادن المعروفة في

٢٩- هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٤، ص ص ٤٥- ٤٦.

30- Le million, op cit , p 97

٣١- حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر و الصين و الوم أ، الأردن:دار آمنة، ٢٠١٤، ص 139-135.

٣٢- مايكل كلير، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٨.

33- Pierre TROLLIET, Chine :Géographie humaine et économique, Encyclopédie universelle, 2000, p .13.

العالم، وساعدها ذلك على تطوير قطاع الصناعة، كما تعد الصين أولى الدول إنتاجا للفحم بلغ إنتاجها عام ٢٠٠٠حوالي ١١٧٠مليون طن.

رابعا: المحدد السياسي

إن طبيعة النظام السياسي للدولة، يلعب دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياستها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة دون العودة إلى فهم الإفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي لها.

تميزت المؤسسات السياسية في الصين، بعمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه، الأمر الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره، على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها، إنه من طبيعة الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه، وتاريخيا أبدي الصينيون ولائهم المطلق والطوعي، منذ ألاف السنين للإمبراطور[٣٤].

ونستطيع القول، إن النظام السياسي في الصين الشعبية يتحدد في إطار جمهورية[٣٥] اشتراكية، يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي وتمارس السلطة من خلال هذا الحزب، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية، في إطار نظام القيادة المزدوجة.

جدير بالذكر، أن الجهة التي تتخذ القرار السياسي الخارجي هي دائرة السياسية الخارجية الصينية الموجودة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني[٣٦].

إن استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ ١٩٤٧، قد ساهم بشكل بارز في استقرار وثبات السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي. فكل التحولات العميقة التي عرفها العالم، و بالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وتغير طبيعة النظام الدولي، وانتشار الأفكار

٣٤- وو بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة، عدد ٢١٠، يونيو ١٩٩٦، ص ٩٨.

٣٥- إدريس لكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الرابعة، يناير، فبراير، مارس ٢٠١٣، العدد ١٣، ص ١٦.

٣٦- أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٨، ص ١٥١.

الليبرالية الغربية حول العالم، نتيجة لتصاعد ظاهرة العولمة، كل هذه العوامل لم تبعد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية.

ولقد جسد المؤتمر الثامن عشر الذي انعقد في شهر نونبر ٢٠١٢، للحزب الشيوعي الصيني، محطة لبحث مستقبل الحزب[٣٧] وعلاقته بالدولة وتطوره في ظل المتغيرات الاجتماعية والدولية، علاوة على إشكالات مرتبطة بتجديد النخب وتجاوز إشكالية البيروقراطية، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي ستتبعها الصين مستقبلا، وتؤكد الكثير من المؤشرات، أن ثمة رغبة قوية لدى القادة الصينيين في إجراء إصلاحات سياسية، وتجاوز انتقادات الغرب بخصوص قمع الأصوات المعارضة والهيمنة الشمولية للحزب الشيوعي على مؤسسات الدولة.

خامسا: المحدد العسكري

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي، حيث يبلغ عدد أفراد الجيش الصيني حوالي ٢,٢ مليون جندي، ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي)، وكذا التقنية أو الكفاءة التكنولوجية[٣٨].

ويعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم)، وبفضل الأسلحة النووية، تحاول الصين على حد " بيار بيرنيه " **(Pierre Perniesh)** الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، وكسر احتكار القوتين العظميين للقوة آنذاك، والجدول أسفله، يوضح المسار التاريخي لتطور السلاح النووي الصيني.

وتتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها ٢٤ مليار دولار في الفترة الممتدة (١٩٨٨-١٩٩٥)، ورغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية[٣٩]، لا تزيد نسبتها عن ١% عن الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، وتمتلك حسب تقديرات احتمالية ٣٠٠ رأس نووي و ٢٤٠٠ قنبلة نووية.

-٣٧

٣٨- فمن ناحية القدرات النووية نجد الصين، التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.

39- Office of the Secretary of Defense Annual report to congress:Military power of the People is the republic of China 2006,Department of Defense, p.02.

وتقوم الإستراتيجية النووية الصينية على أسس دفاعية، بمعنى أن الصينيين ملتزمون بعدم استعمال السلاح النووي، في حالة قيام أي نزاع مسلح بينها، وبين إحدى الدول الأخرى، إلا في حالة قيام هذه الأخيرة باستعمال هذا السلاح. أو في حالة تعرض مصالحها القومية العليا، تايوان مثلا، للاعتداء الخارجي المباشر، والدليل على ذلك، إحدى التصريحات التي صدرت عن أحد الجنرالات الصينيين عام ٢٠٠٢، والتي أشار فيها إلى أن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم نووي أمريكي ضدها في إطار النزاع حول تايوان.[٤٠]

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق " (Delivry **systems**) [٤١] متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية، العابرة للقارات مثل (DF-٤-) الذي يصل مداه إلى ٧ آلاف كلم وصاروخ (DF-٥-) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة[٤٢]، وهي صواريخ متحركة، يمكن تحريكها، وبالتالي، إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى صواريخ متوسطة المدى (دونغ فانج١٥-٢١) وصواريخ (julang ١) و (julang2)، وكذلك القاذفات الإستراتيجية والغواصات النووية الحاملة للصواريخ.

ثمة إجماع، بأن الصين مدفوعة بنجاحها الاقتصادي، بصدد تحديث سريع لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسلح[٤٣]، وهذا ما تبينه معطيات الجدول الموالي، حول مبيعات الحربية الروسية للصين من ٢٠٠١ إلى غاية ٢٠٠٥.الضخمة التي تبرمها الصين سنويا واكتسابها لقدرات صاروخية ضخمة، مكنتها من الدخول في "نادي الفضاء " ورفع قدراتها النووية، التي تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية[٤٤]، مما جعل منها قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب على درجة عالية من الشدة.

سادسا: البيئة السيكولوجية وأثرها على عملية صنع القرار الصيني

٤٠- محمد عبد السلام، الاستراتيجيات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٢٠٣.

٤١- هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ١١٨.

42- Dominic DESCISCIOLO, "China’s Space Development and Nuclear Strategy", in LYLE J,Goldstein , Editor with Andrew S.ERICKSON .Op.cit, pp .53-57.

٤٣- هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ١٢٢.

44- Christopher MCCONNAUHY, China’s Undersea Nuclear Deterrent :will the U.S. Navy Be Ready? in Lyle J.Goldstein, editor, with Andrew S.ERICKSON p. 32.

تعد دراسة البيئة النفسية من العوامل الهامة في السياسة الخارجية، ذلك أن ظاهرة القيادة تعطي صورة واضحة عن القرار المتخذ من لدن صانع القرار.

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب وآليات صنع القرار في الصين. فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن " بماوتسي تونغ"، ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني "لاي شوان "، وعندما بلغ الكبر "دينغ هياو سينغ "، اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، ولكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة. و"جيانغ زيمين " عندما واجه نفس الاختيار برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن الحادي والعشرين.

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد "ماو" كانت معظم قرارات السياسة الخارجية، يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (GOD FATHER)[٤٥]. وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد، تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة. و من بين محاور التغيير في الصين، إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة "، كما قامت بكين في أواخر عام ٢٠٠٠ بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي "، كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضا فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.

عملت الصين على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها، فعلى سبيل المثال، فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً، كأحد مصادر الفكر السياسي. ومن ناحية أخرى، فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم، كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي، هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين في مجموعة الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى

٤٥- فكان " ماو" بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم 'دينج" ليفتح آفاقا جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة.

جانب تصميم بعض المختصرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظرائهم من الخبراء الدوليين، بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة، وهو ما أثمرته نتائج الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاما مع بدء فترة الإصلاح، حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. كما عملت أيضا على تعزيز تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات[٤٦].

المبحث الثاني: مدى الاستمرارية في السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة

تتميز السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة بالاستمرارية، وهذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقلال ووحدة الأراضي والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة كأهداف رئيسية لسياستها الخارجية.

ويمكن إدراج التغييرات التي حصلت في السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة، ضمن مستوى" التغير التكيفي"، حيث ظلت السياسة الخارجية للصين الشعبية محافظة على نفس الأهداف والوسائل والأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة والتثبت، وهدوء رد الفعل، كما جاء في وثيقة "جيانغ زيمين "حول أهداف السياسة الخارجية الصينية في عالم متحول.

وبناء على ذلك، فمن المفيد، إبراز تأثير العامل الاقتصادي **(المطلب الأول)**، وتأثير العامل الجيوسياسي كمتغيرين تفسيريين لسياسة الصين الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: تأثير العامل الاقتصادي على سياسة الصين الخارجية

٤٦- في الواقع صاحب تلك التغييرات حملة صينية جديدة لتعزيز وتعميم السياسة الخارجية للدولة، في العقود الأخيرة كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخرا، حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. و طبقا لذلك، فقد بدأت الصين في منتصف التسعينات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية.

يظهر هذا التأثير بالخصوص، من خلال صراع المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتنافس الياباني والأوروبي على السوق الصينية، هذا فضلا، عن التوجه الصيني إلى دول العالم الثالث (إفريقيا أنموذجا).

أولا: صراع المصالح الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لقد أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية، فإن هذا يصب في مصلحة الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة قد تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس في العلاقات الدولية.

وقد استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تستفيد من عثرات الإدارات الأمريكية، بدءا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الأسيوية في عهد الرئيس كلينتون، وصولا إلى قصر نظر إدارة الرئيس بوش في مواجهة "الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

كما أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقة للاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستثمرين في السوق الصينية. ولمواجهة هذا التهديد للمكانة الأمريكية، لجأت إدارة أوباما إلى محاولة الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها، كما رفعت من درجة نشاطها الدبلوماسي في منطقة الآسيان و آسيا الباسيفيكي و آسيا الوسطى. حيث يبدوا تمدد النفوذ الصيني في هذه المناطق على حساب وجود أمريكي متناقص بفعل ما أوجبته الأزمة المالية من أولوية الشأن الداخلي وإعادة هيكلته وبنائه.

ولا يقتصر تمدد النفوذ الصيني على حساب الوجود الأمريكي في هذه المناطق فحسب، ولكن يمتد إلى مناطق إنتاج، ما يقتضيه الصعود الاقتصادي الصيني من الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة، وطرق مرورها. وتسعى الصين لتأمين طرق تجارتها عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي بتكوين أسطول بحري قوي، مما يشكل تحديا للإستراتيجية الأمريكية.

وثمة صعوبة في توفير الكمية اللازمة للطاقة التي ازدادت نتيجة نموها الاقتصادي السريع[٤٧]، إذ يشكل هذا التحدي إمكانية حدوث صراعات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتوفير مصادر الطاقة خاصة أن أمريكا تستحوذ على أغلبية مناطق الغنية بالموارد النفطية، أهمها الشرق الأوسط، مما قد يدخل الصين في حروب على الطاقة النفطية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي النهم الصيني لمصادر الطاقة والمواد الخام والأسواق سببا أخر للتوتر بين الجانبين، وتدرك الصين أن حالة عدم الاستقرار التي أوجدها الغزو الأمريكي للعراق ووجود الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، أكبر مناطق العالم في احتياطي إنتاج وتصدير النفط هي أمور تمثل تهديدا لمستقبل النمو الاقتصادي الصيني، مما شجع شركاتها على القيام بأنشطة في كل مكان من العالم يحتمل أن يوجد فيه النفط، وتقدم الصين حوافز للدول المضيفة لنشاط شركاتها العاملة في مجال النفط، سواء في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية، كما تدعم وجودها في دول آسيا الوسطى.

وتستفيد الصين من الخلافات الأمريكية مع بعض الدول المنتجة للنفط، مثل السودان وإيران، لزيادة نشاطها في هذا المجال.

والملاحظ، أن الخلاف الرئيسي بين الصين الشعبية والولايات المتحدة يأتي حول سعر صرف العملة الصينية[٤٨]، حيث تعتبر واشنطن أن سعرها المنخفض أحد أسباب العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي، وهناك تقديرات تشير إلى أن العملة الصينية مقومة ب 25 إلى ٤٠ % أقل من قيمتها إزاء الدولار والعملات الأخرى[٤٩]، مما أثرعلى تنافسية المنتجات الأمريكية. وبينما تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين لتوجه إنتاجها إلى الاستهلاك الداخلي بدلا من التصدير، فإن مكانة الصين كأكبر حائز لسندات الخزانة الأمريكية، بقيمة بلغت ٨٤٧ مليار دولار في يوليوز ٢٠١٠ تضع حدودا لهذه الضغوط[٥٠].

٤٧- دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ١٣٦.

٤٨- مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، المجلد ٤٦، ص٩٧.

49- www.nytimes.com

50- www.reuters.com

ونشير إلى أن الإدارة الأمريكية تسعى للضغط على الصين بأكثر من طريقة، خاصة في إطار ما تعتبرها "محيطها الحيوي"، فعلى سبيل المثال، أعلنت الإدارة الأمريكية في يناير ٢٠١٠ عن صفقة أسلحة أمريكية[٥١] لتايوان بقيمة ٦,٤ مليار دولار. كما استقبل "أوباما"، الدلاي لاما، زعيم التبت، وهي قضية تمثل حساسية شديدة بالنسبة للصين. وعلى الصعيد التجاري فرضت الإدارة الأمريكية ضريبة جمركية على واردات الإطارات الصينية في شتنبر ٢٠٠٩ فأتهمتها الصين بانتهاج سياسة حمائية، وأخذت القضية إلى منظمة التجارة العالمية.

من الواضح، أن العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في علاقة بكين بواشنطن، إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وتكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية.

إلا أن ذلك، لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفع ليقارب ٩ ٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٩.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة المشكلة، من خلال تهديد الصين بعقوبات اقتصادية، واستغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين، كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، والتهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما أن مسألة الملكية الفكرية تميز علاقات البلدين، حيث وصل الأمر بإدارة "كلينتون" لفرض عقوبات تجارية على الصين، مما أجبر هذه الأخيرة على توقيف هذه السرقات. وكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لكن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية والأوربية للاستثمار في الصين، والتوجه نحو بلدان العالم الثالث (إفريقيا نموذجا).

ثانيا: علاقات الصين الشعبية باليابان والاتحاد الأوروبي وإفريقيا

٥١- مدحت أيوب، "الآسيان بين بكين وواشنطن"، مرجع سابق، ص ٩٨.

رغم العداوة التاريخية بين الصين واليابان، إلا أن ذلك لم يمنع التعاون بين البلدين، فالصين بحاجة للتكنولوجيا اليابانية، واليابان بحاجة لفرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد الصيني، فقد أصبحت الشركات اليابانية مقتنعة أن الاستثمار في الصين أمر مربح.

تشير التقارير الدولية إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين البلدين قد بلغت في النصف الأول من عام ٢٠١١ ١٤٦,٨ مليار دولار بزيادة قدرها ٣٤,٥% عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي عام ٢٠٠٩، شكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية بواقع ١٨,٨٨% من إجمالي هذه الصادرات، كذلك احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام نفسه بواقع ٢٢,٢%. فمن مصلحة اليابان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين. إذ على الرغم من أن حجم التجارة بين البلدين بلغ ١٨مليار دولار، فإن اليابان تراجعت من حيث كونها الشريك التجاري الأول للصين إلى المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الواضح، أن اليابان أولت التوتر في العلاقة بين البلدين أهمية بالغة، خاصة بعد أن هدد الصينيون بمقاطعة البضائع اليابانية، وحاولوا اليابانيون الضغط على الصين، عندما قالوا أنها الخاسرة، مع العلم أن اليابان ستتضرر كثيرا في حال إذا تم ذلك. وقد حاولت اللعب على أوتار المساعدات، والتهديد بقطعها أو تخفيضها، انطلاقا من أن الصين هي أكبر ثاني دولة مستقبلة للمنح اليابانية في العالم بعد اندونيسيا [٥٢].

فعلى سبيل المثال، حصلت بكين على ٦٨٦ مليون دولار كمساعدات إنمائية من طوكيو في عام ٢٠٠١. أما الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين، فقد وصلت إلى مستوى غير مسبوق في عام ٢٠٠٢عندما وصلت إلى ٢,٦ مليار دولار.

ولذلك، يؤكد العديد من المراقبين السياسيين أن التوتر السياسي المتزايد يثير قلقا وعدم ارتياح في العديد من دوائر رجال الأعمال اليابانية، نظرا لأن هذا التوتر ينعكس بدوره على فرص نمو الشركات اليابانية العاملة في السوق الصينية. ولكن في الوقت نفسه، يبدو أن العامل الاقتصادي هو الذي سيجمع الطرفين من جديد، ويبدد التوتر في العلاقات الثنائية، أو يؤخر حسمها على الأقل[٥٣]. إن مختلف المؤشرات تدل على اتجاه الدولتين للتعاون الوثيق خاصة في

٥٢- نادية حلمي، "التنافس من منظور إقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، المجلد ٤٦، ٢٠١١، ص٧٦.

٥٣- علي حسن باكير، "مسار العلاقات اليابانية –الصينية "، مجلة العصر، أبريل، ٢٠٠٥.

المجال الاقتصادي، فقد عقدت بينهما عدة اتفاقيات، حيث وصل حجم التبادلات بينهما ٤٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة قدرت ٢٢,٨%، ومنذ أن قام البلدان علاقات اقتصادية بينها بلغ حجم العجز التجاري الصيني مع اليابان ٥٠ مليار دولار، وقد أقامت الشركات اليابانية، قاعدة واسعة لها في الصين، مع زيادة في الاستثمار، ففي نهاية ١٩٩٩ افتتحت الشركات اليابانية ١٢٢٢ مشروعا استثماريا في الصين قيمتها ١٤,٢ مليار دولار.

أما في ما يخص الاتحاد الأوروبي، فدوله خاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تتنافس فيما بينها، ومع اليابان والشركات الأمريكية للحصول على مكانة في السوق الصينية. لكن في الوقت نفسه، زادت الاحتكاكات التجارية بين الجانبين أيضا. ويعبر الاتحاد الأوروبي عن مخاوف من الحضور الاقتصاديّ الصينيّ في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، وظهر ذلك مع القمة السادسة لرؤساء الوزراء للتعاون بين الصين ودول شرق أوروبا ووسطها (١٦+١)[٥٤] في بودابست، حيث تعتبر مؤسسات الاتحاد الأوروبيّ الأنشطة الصينيّة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية تؤثر على وحدة الاتحاد الأوروبيّ، وتمارس تأثيرا سلبيا على أعضاءه.

بَيْدَ أنّ الصين الشعبية ترى أن التعاون (١٦+١) لا يتعارض مع الاتحاد الأوروبيّ، بل إنه يتفق مع أجندة "الشراكة الإستراتيجيّة" بين الاتحاد الأوروبي والصين. وعلق وانغ ييوي، الأستاذ بجامعة رينمن، على صحيفة "غلوبال تايمز" قائلا: "إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم يعودا قادرين حاليا على تقديم المساعدة لتعزيز اقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية". واستعمل مدير قسم الدراسات الأوروبية في سييس كوي هونغ جيان، في مقالته بالصحيفة نفسها، كلمات قوية بشكل استثنائي عندما أشار إلى أن "الغرباء المتطورين" و"المتفرجين" لا يفهمون المشاعر الحقيقية للشعوب في أوروبا الوسطى والشرقية. ولاحظ تسوي فضلا عن ذلك أن "الوجود الاقتصادي للصين في وسط وشرق أوروبا قوي جدا لدرجة أنه يصعب أن يهتز."[٥٥]

٥٤- مبادرة ١٦ زائد ١، هو منتدى إقليمي يضم دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي على غرار المجر وتشيكيا، ودولا أخرى خارج المجموعة الأوروبية مثل صربيا.

55- http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/12/21/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

ويجدر بالذكر أن الصين وعدت باستثمار ٣ مليارات يورو في مشاريع البنية التحتية في المنطقة، وهو أمر ما فتئت الصين تقوله على الدوام منذ عام ٢٠١٤ على الأقل. وكان من النتائج الأخرى الإعلان عن اتفاق بناء سكة حديد ببودابست – بلغراد في مناقصة عامة. ومن الواضح أن هذه استجابة، ربما إيجابية، على اعتراضات الاتحاد الأوروبي (على الرغم من أنه يبقى أن نرى إلى أي مدى ستكون المناقصة ليست مجرد أمر شكلي). و استغلت بكين الأزمة المالية التي تمر بها اليونان لتعزيز استثماراتها. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، بادرت شركة "كوسكو" الصينية للملاحة البحرية بشراء أكبر حصة من ميناء بيرايوس اليوناني خلال سنة ٢٠١٦. وعليه تنامي النفوذ الصيني في الاتحاد الأوروبي. فقد فضلت دول أوروبا الشرقية التوجه للصين نتيجة سوء تصرف الدول الأوروبية، على رأسها ألمانيا.

يعد الاهتمام بعلاقات الصين مع الدول النامية من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية، وبعد أن كان هذا الاهتمام ذو طابع سياسي في عهد الحرب الباردة [٥٦]، تحول إلى اهتمام اقتصادي بعد نهاية الحرب، لكي تستفيد الدول النامية من الخبرة والمساعدة الصينية، وتستفيد الصين من موارد هذه الدول، خاصة الطاقية منها، ومن فرص الاستثمار كذلك، ولقد كثفت من نشاطاتها الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وتنامى دورها في مناطق النفوذ الأمريكي والأوروبي، و سنقتصر في هذه الدراسة، على التعاون الصيني– الإفريقي كنموذج لسياسة الصين الخارجية اتجاه البلدان النامية.

ففي السنوات الأخيرة، قامت الصين بتكثيف نشاطاتها ومبادرتها الساعية لتأمين حاجاتها لمصادر الطاقة في القارة الإفريقية. والملاحظ أن العلاقات بين الصين والدول الإفريقية ليست جديدة فمنذ قيامها عام ١٩٤٩، عملت الصين على تقديم نفسها إلى شعوب دول العالم الثالث خاصة في إفريقيا على أنها دولة نامية، وكنموذج لقدرة حركة تحريرية شعبية على تأكيد الهوية الوطنية والاستقلال، وقد استلهمت بعض حركات التحرير الإفريقية نموذج الصين خاصة التأكيد على البعد الاشتراكي. لكن بعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الاقتصاد وانفتاحها على العالم، أصبحت أكثر براغماتية في علاقاتها الخارجية، وأقل تركيزا على الجوانب الإيديولوجية، ولما كانت القارة الإفريقية جد غنية بمصادر الطاقة، وسوقا استهلاكية كبيرة، أولتها الصين أهمية خاصة في علاقتها الخارجية.

٥٦– أحمد حجاج، " الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦، ص١٣٩.

وتعتمد الصين في إدارة علاقاتها الخارجية مع إفريقيا على إستراتيجية القوة الناعمة، التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة، كالصحة والتعليم، دون فرض شروط سياسية [٥٧].

ومنذ تأسيس" منتدى التعاون الصيني الإفريقي" عام ٢٠٠٠، تطور التعاون المتبادل بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات، وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لإجراء حوار جماعي، وأصبح آلية فعالة للتعاون بينهما [٥٨]. وأرسى تفاوت الأسلوب التجاري، أساسا للتجارة الصينية الإفريقية المتمثلة في المنفعة المتبادلة والأرباح للجميع، وتطورت التجارة الصينية الإفريقية الآن إلى مرحلة خاصة لجمع الأساليب التعددية، بما في ذلك التجارة العامة والاستثمار في الخارج والمقاولة وتقديم المساعدة للخارج. و تبقى التجارة الصينية الإفريقية في التوازن الأساسي، ويتمتع الجانب الإفريقي بفائض قليل بهذا الخصوص، ذلك أن حوالي % ٢٥ من واردات الصين النفطية، [٥٩] تأتيها من أفريقيا، وتقوم الإستراتيجية الصينية الرامية إلى جلب مصادر الطاقة من القارة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون شروط سياسية مسبقة، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

المطلب الثاني: تأثير العامل الجيوسياسي على علاقات الصين الخارجية

يعد العامل الجيوسياسي، من أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا العامل أهميته، يقول "جوزيف ني":"لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين، قد شهد بوضوح انمحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية والشؤون الأمنية، كتجاهل الأكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، ولكن ما أن تتغير هذه الظروف، ونبدأ في افتقاد الأكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيئا آخر." تتجلى أهمية هذا المتغير أو

٥٧- مصطفى عبد الحافظ، الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦، ص ١٤١

٥٨- محمد رضا هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

59- Jean CHRISTOPHE SERVENT, "la Chine à l'assaut du marche africaine", le Monde Diplomatique, Mai 2005, p .05.

العامل، من خلال تأثيره على علاقات الصين الخارجية مع مختلف القوى وفي هذا الإطار، تشكل قضية تايوان والوحدة الترابية للصين أهم العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية تجاه الغرب وخصوصا الولايات المتحدة.

أولا: تايوان محور علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية

وتعود جذور المسألة التايوانية إلى الحرب الأهلية الصينية التي انتهت بانتصار الشيوعيين وقيام جمهورية الصين الشعبية، وفرار الوطنيين إلى جزيرة فرموزا، حيث أعلنوا قيام الصين الوطنية، وحضي كل طرف بدعم مباشر من قبل إحدى الكتلتين في إطار الحرب الباردة، وخلال هذه الفترة كانت كلتا الصينيتين تتمسكان بشعار "صين واحدة"One China"، لكنهما يختلفان حول الممثل الشرعي لصين موحدة[٦٠].

هذا الوضع بدأ في التحول مع نهاية الحرب الباردة، ومع أن كل من الصين وتايوان استمرتا في الاعتراف بمبدأ صين واحدة، إلا أن تفسيرهما لذلك مختلف، بالنسبة للصين ذلك يعني خضوع تايوان للصين، مع إمكانية تمتعها بدرجة معتبرة من الاستقلال الذاتي، كما يشار إلى ذلك وفق قاعدة "One Country Two Systems" والمطبقة حاليا في هونغ كونغ، وبالنسبة لتايوان، مبدأ "صين واحدة" يشير إلى الثقافة والتاريخ المشترك الذي يربط الجزيرة بالوطن الأم، لكن هذا لا يمنع من التصرف كدولة مستقلة وموازية [٦١]، غير أن صناع القرار في بكين عبروا في مرات عديدة عن إمكانية اللجوء إلى القوة في حالة إقدام تايوان على جعل نفسها من دولة مستقلة في الواقع إلى دولة مستقلة قانونا De jure.

فبشأن الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان، فهي تكشف عن مستوى عال من الإدراك، والثقة في النفس، فمنذ فترة التسعينات وحتى نهاية ٢٠٠١، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق والتوتر، وترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، وفي ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد.

60- Alan COLLINS, "State- induced Security Dilemma , Maintaining Tragedy Cooperation and Conflict :"Journal of the Nordic International Studies Association , Vol. 39, N°1 p p, 34-35.

٦١- نفس المرجع ٣٦.

وعموما، تظل المسألة التايوانية من العوامل المؤثرة في سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم ولذلك، رفضت الصين أي جهود لتوطيد العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان، فالقدرات العسكرية الصينية، أهلتها لتؤدي دورا في السياسة الخارجية، وقد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في الحالة التايوانية، وساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية، كما عملت الصين الشعبية على توطيد علاقاتها في محيطها الأسيوي وخصوصاً مع روسيا.

ثانيا: تأثير المحيط الإقليمي الأسيوي على السياسة الخارجية الصينية

يؤثر في سياسة الصين الخارجية تجاه روسيا، عوامل تتمثل أساسا في إقليم "كسينغ جيانغ" أو" تركستان الشرقية" والحركات الإسلامية والعرقية والانفصالية والمحدد الطاقي، وقد مرت العلاقات الصينية الروسية بفترات متباينة، فبعد أن كانت العلاقات متينة بعد انتصار الثورة الشيوعية، عرفت اضطرابات بسبب المشاكل الحدودية، والتقارب الأمريكي الصيني، والتباينات الإيديولوجية [٦٢].

إلا أنها عرفت نقلة نوعية، منذ نهاية الحرب الباردة، مع تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، وقد التقى الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين " والرئيس الصيني "جيان زيمين " سبع مرات مابين ١٩٩٢و ١٩٩٩ وأسفرت الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي "**بوريس يلتسين** " للصين عام ١٩٩٦، عن توقيع اتفاقية أمنية مشتركة، والاتفاق على حل مشكل الحدود نهائيا.

ولذلك، فثمة تفاهم استراتيجي وتنسيق واضح بين البلدين حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي، ووضع حد للطموحات الأمريكية في آسيا وباقي العالم، كما تحترم كل منهما مصالح الطرف الأخر وما يعتبره مناطق نفوذ تمس أمنه القومي، فقد أيدت الصين دور روسيا في منطقة الكومنولث، وكونها منطقة نفوذ روسية، كما أيدت الصين انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي للمحيط الهادي وآسيا (أبك). والملاحظ، أن ثمة تنسيق واسع النطاق

٦٢- د. نورهان الشيخ، "روسيا..الشريك الطبيعي للصين"، ملف السياسة الدولية، العدد ١٨٣، المجلد ٤٦، ٢٠١١ ص ٩٤.

بين الدولتين، فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، وينظم البلدان مناورات مشتركة كل عامين منذ ٢٠٠٥ تحمل اسم "مهمة السلام" تستهدف مكافحة "الإرهاب والحركات العرقية الانفصالية"[٦٣]، وتركز الصين في علاقاتها مع روسيا على إقليم "كسنغ جيانغ"، الذي توجد به حركة "**ويغور**"الإسلامية ذات المطالب الانفصالية.

شهدت العلاقات الصينية الهندية حالة من التأرجح الكبير، وقد بدأت العلاقات بشكل إيجابي بين البلدين عام ١٩٤٩، عندما كانت الهند أول دولة تعترف بحكومة الصين الشعبية، ولم تعترف بالصين الوطنية، بل إن الهند كانت تدعم الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي لكن العلاقات بين العملاقين، سرعان ما بدأت تدخل حالة من التوتر بسبب المشاكل الحدودية، مما أدى سنة ١٩٦٢ إلى اشتعال الحرب بينهما التي انتهت لصالح الصين، ومن ثم فقد وطدت علاقتها مع باكستان المنافس الآخر للهند، ولجأت إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي سابقا.

وقد عرفت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا، خصوصا في العلاقات التجارية والتعليمية والثقافية؛ وجهود كثيرة لتجاوز الحساسيات الحدودية و تقدم واضح في مجال الأسلحة المضادة للدمار الشامل (اتفاقية "حفظ السلام والهدوء" عام ١٩٩٣، واتفاقية "مقاييس بناء الثقة" في عام ١٩٩٦) ؛ تدشين حوار أمني بين الطرفين في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛ زيارة "فاجبايي" للصين في ٢٠٠٣ التي كانت سببا في وضع أساس التقارب بين البلدين، عبر تقزيم المشاكل ذات المدى البعيد بينهما واستغلال الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي بينهما.

فنقط الاتفاق، تجلت في رفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة، باعتبار ذلك ليس في صالحهما، وخاصة في ظل سعي كل طرف لأن يصبح قوة إقليمية. كما أن التواجد الأمريكي في أفغانستان ليس في صالحهما، حيث لا ترضى الصين والهند أن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بمقربة منهما[٦٤].

لذلك، أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالتعاون مع الهند في عام ٢٠٠٢ من أجل السلام والتنمية ومكافحة الإرهاب، لما يمثله من خطر على البلدين، وهو ما دفع الطرفين إلى التعاون في مجال الاستخبارات، لهذا بحث الصين سبل التقارب مع الهند من أجل الدفاع عن

٦٣- د. نورهان الشيخ، "روسيا..الشريك الطبيعي للصين"، مرجع سابق ص ٩٥.

٦٤- نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مرجع سابق، ص ٧١.

الديمقراطية ومحاربة "الإرهاب". ورفض فكرة حق تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء حق تقرير المصير للكشميريين، كما أن الصين ترفض إعطاء ذلك الحق لبعض الأقاليم "كالتبت" والمناطق المسلمة و"تايوان".

وبالمقابل، نجد العديد من القضايا محل خلاف بين الطرفين، بداية بالعلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري، (لكن الجانب الجيو سياسي المهم، هو قضية كشمير)، إذ تعتقد الهند أن الصين تستخدم باكستان لاحتوائها.

– المعارضة الصينية في أن تحتل الهند مقعدا دائما في مجلس الأمن، حيث ترى الصين أن ذلك ليس في خدمتها، حيث يشكل حلقة احتواء من طرف القوى الكبرى، وخاصة إذا نجحت اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وكذلك في ظل الدعم الهندي للمطالب الانفصالية في التبت، مما يشكل لها إستراتيجية وقائية.

وتظل قضية الحدود أحد مواطن النزاع بين البلدين، بيد أن الجانبين خففا من حدة القلق حول مسالة الحدود، فقد عبرت الهند عن أن التبت جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وفي المقابل اعترفت الصين في عام ٢٠٠٣، بكون سيكيم جزءا من الهند كما أسلفنا الذكر.

ومع ذلك، فما يزال التوصل إلى التسوية الشاملة أمرا مستبعدا، فالصين تعلن من حين لآخر، أن إقليم " أروناتشل براديش" (شمالي شرق الهند) جزءا من أراضيها. ورغم وجود بعض مظاهر التعاون بين البلدين، فإن لهما طموحات وأهداف ومصالح متعارضة في شأن القضايا الإقليمية.

ويرى بعض صانعي السياسات في جنوب آسيا، أن الهند سوف تتحول إلى المنافس اللدود للصين، ويعللون ذلك، بتطلعات النخبة الهندية –خاصة "البراهمنيين" نحو السيطرة والهيمنة العالمية [٦٥].

٦٥– نادية حلمي، " التنافس الإقليمي من منظور الصين"، مرجع سابق، ص ٧٢.

خاتمة

يتبين مما سبق، استمرار السياسة الخارجية الصينية وفق أهدافها وتوجهاتها المرسومة مع تسجيل تغير تكيفي، انسجاما مع البيئة الدولية الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة. وعليه توصلت هذه الدراسة، إلى مجموعة من النتائج الهامة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– تتميز السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة بالاستمرارية، رغم كونها من الأنظمة المغلقة، وهذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الاستقلال، ووحدة الأراضي، والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة كأهداف رئيسية للسياسة الخارجية الصينية.

– يمكن إدراج التغييرات التي حصلت في السياسة الخارجية للصين الشعبية بعد الحرب الباردة ضمن مستوى " التغير التكيفي"، حيث ظلت السياسة الخارجية للصين الشعبية محافظة على نفس الأهداف، والوسائل، والأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة والتثبت، وهدوء رد الفعل، كما جاء في وثيقة "جيانغ زيمين " حول أهداف السياسة الخارجية الصينية.

– تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية وبنية مؤسساتها السياسية على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية.

قائمة المصادر

أولا- المصادر باللغة العربية

- **الكتب**

١. أوديد شينكار، العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرى ٢١، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

٢. بورشتاين دانييل، أرنيه، دي كيزا، التنين الكبير في القرن الواحد والعشرين، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، سلسلة عالم المعارف: الكويت، ٢٠٠١.

٣. بوقارة حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر:دار هومة، ٢٠١٢.

٤. درويش فوزي، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مطابع، غباشي، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير ٢٠٠٥.

٥. زايتس كونراد، الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٦. زايد عبيد مصباح، "السياسة الخارجية"، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا، ١٩٩٤.

٧. زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة، عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

٨. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبل بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٩. السيد سليم محمد، السيد صدقي عابدين، "آسيا والعولمة"، ، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

١٠. شوقي عبد الرحمان تهاني، السياسة الأمريكية الجديدة وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى زيارة نيكسون عام ١٩٧٢، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٩٧.

١١. الشيخ نورهان، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

١٢. صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.

١٣. عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٤.

١٤. كلير مايكل، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.

١٥. ميرديث روبين، الفيل والتنين، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد، ٣٥٩، الكويت، يناير ٢٠٠٩.

١٦. نافع إبراهيم، الصين معجزة القرن العشرين، مركز الأهرام الترجمة و للنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

١٧. وليد عبد الحي، وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٨. وو بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة د، عبد العزيز حمدي، د، لي تشين تشونغ، الجزء الأول، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦.

- **المجلات:**

١٩. البدرى مروة حامد، "المجتمع المدني، جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٨.

٢٠. حجاج أحمد، "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.

٢١. حلمي نادية، "التنافس الإقليمي من منظور الصين"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، المجلد ٤٦، يناير ٢٠١١.

٢٢. الحلواني عاطف، "دبلوماسية الصين الجديدة"، قراءات إستراتيجية، المجلد الثامن، العدد الخامس، مايو ٢٠٠٥.

٢٣. الدسوقي أبو بكر، "الدور العالمي للصين رؤى مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٨.

٢٤. دياب أحمد، "روسيا اللعبة الكبرى في آسيا"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧.

٢٥. رضا هلال محمد، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا": الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.

٢٦. سالم صلاح زرنوقة، "الصين: التحولات الداخلية والسياسية الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٨.

٢٧. سعداوى عمرو عبد الكريم، "النخبة السياسية ومحاور الصراع"، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٨.

٢٨. السيد سليم محمد، "نحو بناء منتدى عربي– صيني للتعاون"، مجلة الصين اليوم، العدد ٤ لعام ٢٠٠٣.

٢٩. الشلبي أمين، "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة الأمريكية؟ " مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٥، يوليوز ٢٠٠٦.

٣٠. الشيخ د. نورهان، "روسيا..الشريك الطبيعي للصين"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١١.

٣١. عبد الحافظ مصطفى، "الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، يناير ١٤١.

٣٢. عبد السلام محمد، "الاستراتيجيات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

٣٣. عبد الله صالح، "أزمة تايوان: تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق"، مجلة العصر، ٢٠٠٤.

٣٤. فرحات محمد فايز، "هل العالم على أعتاب حقبة آسيوية؟"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧.

٣٥. قنديل حنان، "الصين واستمرارية الصعود السلمي "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يناير ٢٠١١.

٣٦. لكريني إدريس، "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي"، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الرابعة، يناير، فبراير، مارس العدد ١٣، ٢٠١٣.

٣٧. مدحت أيوب، "الآسيان بين بكين وواشنطن"، مجلة السياسة، العدد ١٨٣، ٢٠٠١.

٣٨. مظلوم جمال، " التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي"، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

٣٩. معتز محمد سلامة، "الجيش وصناعة القرار في الصين"، مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٨.

٤٠. مغاوري شلبي علي، "الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧.

٤١. ميتكيس هدى، " الصعود الصيني التجليات و المحاذير"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٧.

٤٢. وى جيان، لي، "تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، يوليوز ٢٠٠١.

- **الأطروحات و الرسائل**

٤٣. الرحوتي، محمد، *الصين في إفريقيا ، رسالة لنيل الماستر في القانون العام*، جامعة محمد الأول، ، ٢٠١٢ –٢٠١٣، وجدة، المغرب.

٤٤. الصديقي سعيد، *صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية*، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، ٢٠٠٠ –٢٠٠١.

ثانيا– المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- **OUVRAGES:**

45. COLLINS, Alan, "State- induced Security Dilemma, Maintaining Tragedy Cooperation and Conflict″ , *Journal of the Nordic International Studies Association*, Vol 39, ٢٠٠٠.

46. COSTEL, Eric, *Géopolitique contemporaine* ,Paris ,PUF,1997.

47. DJALILI Mohamed Reza et KELLENER, Thierry, *Géopolitique de la nouvelle Asie centrale*, Paris PUF, 2001.

48. GRIECO, Joseph, *China and America in the New World Polarity*, In Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002.

49. IAIN JOHNSTON, Alastair, "Is China a Status Quo Power"? *International Security*, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003).

50. KALDER, Kent, " Asia's Empty Tank", *Foreign Affairs*, March-April, 1996.

51. MCCONNAUHY, Christopher, *China's Undersea Nuclear Deterrent: will the U.S. Navy Be Ready*? In J.GOLDSTEIN, Lyle, Editor, with S.ERICKSON, Andrew.

52. MEARSHEIMIR, John, *The tragedy of the great power politics*, New York, www.norton.com, 2001.

53. MOORE, Thomas, "China and Globalisations", *Asian percepective*, Vol 23, N°04, 1999.

54. NIQUET, Valérie, "la stratégie Africaine de la chine", politique étrangère, N°01, février, 2006.

55. S.NYE, Joseph, "Soft Power: The Means To success in World politics", *Publics Affairs*, NY, 2004.

56. SHAMBAUGH, David, "China's Military Views the World, Ambivalent Security", *International Security*, Vol. 24,No. 3 (Winter 1999/2000).

57. SHEN, Ding li, "La République Populaire de la Chine, défense antimissile et sécurité nationale," *politique étrangère*, n°04, décembre 2001.

58. SUTTER, Robert G, *China rise; Implication for U.S leader ship in Asia*, Washington, the East –West Center, 2006.

59. W. LEGRO, Jeffrey, "What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power", *Perspectives on Politics*, (1)(Vol. 5/No. 3), September 2007.

60. WINES, Michael, "us military alarmed by harsh tone of china's military", *New York Times*, October, 2010.

61. ZWEIG, David, Chine 1998-2000:" La dernière vague de réforme en panne", politique étrangère, N°01, Janvier, Mars, 2001.

- **ARTICLES**:

62. GOLDSTEIN, Lyle J, ERICKSON, Andrew S, *China's Nuclear Force Modernization*, Naval War college New port paper, 2005.

63. NECKER, Aurélie Martin, *La politique étrangère de la Chine populaire aux Nations Unies depuis 1989: l'exemple du Conseil de sécurité, de la Commission des droits de l'homme et du Haut commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR)*, Editions L'Harmattan, 2006.

- **الموسوعات**

64. TROLLIET, Pierre, *Chine: Géographie humaine et économique*, Encyclopédie universelle, 2000.

٦٥. موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٩.

66. Le million, Encyclopédie tous les pays du moNde , Paris:grand batelière,1972.

- **المواقع الالكترونية**

67..http://www.stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722237.htm

68..www.arabic.peopledaily.com.cn

69.http://www.grip.org/chine/Kellner/doc.html

JAN, Michel, « *L'intégration du Xinjiang dans l'ensemble chinois: Vulnérabilité et sécurité* »http// www.cem

السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم

أ. سيدي محمد حيماد

باحث في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم آليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في الساحة الدولية، وهي بذلك مرآة عاكسة لأهداف و توجهات النظام السياسي القائم. إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي؛ فالدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة. ومما لا شك فيه أن ظاهرة صعود الصين كقوة عالمية جديدة ليست غربيةً، ولا تمتلك تاريخاً امبيريالياً أو استعماريا قد لفتت أنظار الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات والسياسة الدوليين.

إن دراسة السياسة الخارجية الصينية مذ الحرب البادرة من الأهمية بما كان بالنظر إلى المكانة الدولية المتعاظمة للصين على الساحة الدولية ورغبة الصين في لعب دور الدولة العظمى بعد القفزة الاقتصادية النوعية التي شهدتها؛ إذ حققت الصين تقدماً اقتصاديا وعسكرياً كبيراً منذ البدء بالإصلاح الاقتصادي والعسكري في أواخر السبعينات من القرن العشرين، وأضحت الصين قوة كبرى في الشرق الاقصى ذات ثقل اقتصادي وسياسي وأمني، ونتيجة لذلك ونظرا لتحول الثقل الاقتصادي العالمي إلى الشرق فقد غدت سياستها الخارجية أحد ركائز الاستراتيجية الدولية، هذا الدور المتصاعد لها كقوة دولية لم يأتي من فراغ بالنظر إلى ما تملكه من مقومات؛ فهي الأولى عالميا من حيث عدد السكان والذي يقارب نحو مليار ونصف المليار نسمة، والثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الانفاق العسكري؛ ذلك أن التفوق العسكري بات من بين الانشغالات الاستراتيجية الكبرى التي يراهن عليها هذا المارد الاسيوي كقوة عالمية، فقد أقر استراتيجية لتحديث ترسانته العسكرية لتعزيز وتامين الصعود الاقتصادي والسيطرة على المضايق و البحار وللهيمنة على طرق التجارة العالمي.

وتفاعلا مع هذا التطور كان لابد للقيادة السياسية الصينية من صياغة سياسة خارجية متطورة ووفق منهجية واضحة المعالم والأهداف وتعكس طموحات وفكر النخبة الحاكمة، باعتبار السياسة الخارجية تجلي من تجليات العقيدة المضمرة لنظامها السياسي، مستثمرة في ذلك الامكانات الهائلة التي تمتلكها و متكيفة مع التحولات والتغييرات الجيوبوليتية في بنية النظام الدولي والاقليمي.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب عن تساؤل: إلى أي مدى ستلتزم السياسة الخارجية الصينية بسياسة المهادنة في ظل الطفرة الاقتصادية والعسكرية التي تشهدها، في مقابل تقهقر القوى العالمية الأخرى؟

اسئلة فرعية: ماهي مرتكزات وملامح السياسة الخارجية الصينية؟ ماهي اهداف وآليات السياسة الخاجية الصينية؟

أولا: مفهوم السياسة الخارجية

تطورت ظاهرة السياسة الخارجية خلال الفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، بالنظر إلى تزايد اهتماماتها وفي الوقت نفسه تزايد الفاعلين في النظام الدولي. مما زاد في تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وعاظم من أهميتها؛ إذ أصبحت معظم دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما[٦٦]. ومن هنا ظهرت لنا أطر علمية لتفسير السياسة الخارجية، تأخذ في اعتبارها هذا التطور[٦٧]. وقد أثمرت تلك الجهود أدبا متكاملا يحاول أن تفسر السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيراً علميا يتخطى المقولات الأساسية[٦٨].

١- التعريف

يعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه الدكتور حامد ربيع؛ إذ يعرف السياسة الخارجية: "بأنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية". ويضيف:" إن نشاط الجماعة موجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة

٦٦- الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، متوفر على الرابط http://sia-sy.net

٦٧- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨.ص١٧.

٦٨- نفس المرجع، ص١٧.

الخارجية"[٦٩]. فيما يعرفها "تشارلز هيرمان Charles Herman" بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية الدولية"[٧٠].

في حين عرفها الدكتور محمد السيد سليم على أنها:"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[٧١]. أما البروفيسور الامريكي "جيمس ريسنوا James N Rosenau " فيرى أن السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير الموغوبة فيها"[٧٢].

يمكن القول انه ومن خلال، التعاريف المختلفة لمفهوم السياسة الخارجية؛ سواء المذكورة أعلاه أو غيرها الكثير، أنها لا تخرج عن أحد الاصناف الثلاثة الاتية مع فرق على مستوى محدودية أو تنوع المحتوى حسب نظرة وخلفية كل باحث:

- صنف يرى أن السياسة الخارجية مجموعة برامج.
- صنف يرى أن السياسة الخارجية مجموعة تصرفات/سلوك.
- صنف أن السياسة الخارجية مجموعة أنشطة.

وعموما نفضل الرأي الذي يرى السياسة الخارجية لبلد ما في مجموع الاهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الاخرى في العالم، والتي تسعى الدول من خلالها إلى حماية مصالحها وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الامم الاخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى[٧٣].

٢- الصناعة

٦٩- موقع الموسوعة السياسية، نظرية السياسة الخارجية، http://political-encyclopedia.org

٧٠- نفس المرجع.

٧١- عربي لادمي محمد، السياسةالخارجية:دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز العربي الديمقراطي.ديسمبر ٢٠١٦ الرابطhttp://democraticac.de

٧٢- الموسوعة السياسية، مرجع سابق.

٧٣- الأكاديمية السورية الدولية للتدريب، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، مرجع سبق ذكره.

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في اطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية. يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية[٧٤].

تشمل عملية صنع السياسة الخارجية نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في اطار عملية تحديد الاهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف[٧٥]. ويتفاوت تأثير المتدخلين في صنع السياسة الخارجية؛ إذ للسلطة التنفيذية اليد الطولى في ذلك بالنظر إلى الديناميكية التي يعرفها مجال السياسة الخارجية، فيما يقتصر دور الأجهزة الأخرى على التقييم والمراقبة.

تمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة بدءاً بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع، وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي، ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال نشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في اطار الفعل أو ردة الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج[٧٦].

تجدر الإشارة إلى أن النظم الشيوعية تستثنى من خاصية مركزية دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية؛ إذ تعمل قيادة الحزب السياسي على صناعة السياسة الخارجية، ويعد مجلس الوزراء مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحزب[٧٧].

٣- التوجه

يقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن أمثلة توجهات السياسة الخارجية، الانعزالية، التدخلية وعدم الانحياز[٧٨].

٧٤- محمد السيد سليم، مرجع سابق ص ٤٥٣.

٧٥- نفس المرجع ص ٤٥٣.

٧٦- عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

٧٧- محمد السيد سليم، ص ٤٥٣.

٧٨- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٧

وبصفة عامة يمكن تصور مجموعة اساسية من التصنيفات للسياسة الخارجية حسب الدكتور محمد سليم السيد[٧٩]:

- التوجه العالمي/ الإقليمي: يكمن الاختلاف بين التوجهين السياسيين في التركز والتوزع الجغرافي للأنشطة والمصالح الأساسية للسياسة الخارجية، فصانع السياسة الخارجية الاقليمية يهتم أساسا بالوحدات الدولية الكائنة في إقليمه ولا يهتم بالتطورات العالمية إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم(السياسة الخارجية المصرية تجاه الشرق الأوسط). أما صانع السياسة الخارجية العالمية فاهتماماته موزعة على شتى مناطق العالم، كما يصوغ سياسات خارجية تجاه كل أقاليم العالم(السياسة الخارجية الامريكية والسوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية).
- التوجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة: حيث يمكن التمييز بين سياسة خارجية تهدف إلى إقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وتكريسه(السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة)، وبين سياسة خارجية تهدف إلى محاولة تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي متصور(مثاله السياسةالخارجية الألمانية في فترة مابين الحربين العالميتين، و السياسة الخارجية الصينية في الستينيات). وفي كلتا الحالتين تشمل السياسة الخارجية الأوضاع الدولية من تحالفات دولية وهياكل للنظام الاقتصادي وعلاقات القوة الدولية.
- التوجه التدخلي واللاتدخلي: معيار الفصل في هذا التوجه هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، حيث ينصرف التوجه التدخلي إلى محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها(السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط). أما التوجه اللاتدخلي فيروم التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون التدخل في تركيبة السلطة السياسية.

أما المفكر "كال هولستيKalHolsti" فيرى بوجود أربع أنماط للسياسة الخارجية[٨٠]:

- نمط العزلة Isolation.
- نمط الاعتماد على الذات Self-refiance.

٧٩- نفس المرجع، ص ٣٧.

٨٠- قسم الدراسات والابحاث بالأكاديمية، السياسةالخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ١٢٦.

- نمط الاعتمادDependence.
- نمط عدم الانحيازالتنويعNon-alignment-Diversification.

وقد بنى "كال هولستي" هذه الأنماط الأربعة على أساس مجموعة من المعايير، هي مستوى ماركة الدولة في العلاقات الدولية، واتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية(تنويع المشاركة أو تركيزها)، ومدى تقبل الدولة لتغلغل القوى الخارجية، وضبط ارتباطاتها العسكرية والديلوماسية[٨١].

منذ انتهاء الحرب الباردة، بدأ يتضح أن الصين تريد القيام بدور الدولة العظمى، غير أنها لا تزال في وضع متردد في بعض الساحات، ولم تُفعِل أدواتها كاملة[٨٢]. فالدول تضع عادة أطراً عامة تكشف عن خياراتها المفضلة في السياسة الخارجية[٨٣]. فعلى الصعيد الاقتصادي برزت الصين كقوة تجارية كبيرة، وبهذا مثلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية؛ فهي حاولت ترسيخ شراكات موجودة تاريخيا(مثلا مع دول عديدة في الشرق الأوسط) إضافة إلى السعي الدؤوب وراء أسواق جديدة(مثلافي القارة الأفريقية).

ثانيا: السياسة الخارجية الصينية: عوامل القوة والملامح

١- عوامل القوة

وتعني مجموع العوامل المتعددة التي تؤثر بكل أو بآخر في توجيه أو تبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[٨٤].

أ- الموقع الجغرافي

اكدت دراسات أعدها عالم الجيوبوليتك البريطاني"هالفورد جون ماكيندر" وهو أحد مؤسسي علم الجيوبوليتك على أهمية العامل الجغرافي في صياغة التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأي بلد. وهناك علاقة وثيقة بين المتغير الجغرافي وبين سياسة الدولة وقد حاول العلماء الربط بين المتغير الجغرافي وسياسة الدولة فظهرت النظريات الجيوبولتيكية التي أثرت

٨١- نفس المرجع، ص ١٢٦.

٨٢- عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢١ يونيو٢٠١٦، ص٢٦.

٨٣- نفس المرجع، ص ١٦.

٨٤- عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

في عدد كبير من الدول[٨٥]. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت هذه الاهمية تتراجع بسبب التطور الحاصل في المجال التكنولوجي[٨٦]. تعد الصين ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في العالم إذ تتربع على ما مجموعه ٩,٥٧٢,٦٧٨ كيلومتر مربع، وتشترك حدودها مع أربعة عشر دولة، وتمتلك الصين عمقا استراتيجيا كبيراً يعزز وزنها الاستراتيجي الدفاعي في مواجهة أي هجوم عسكري؛ إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كيلومتر، ومن الشرق إلى الغرب ٦٤٦٨ كيلومتر. كما وتبلغ حدودها البحرية حوالي١٤٥٠٠ كيلومتر وحدودها البرية حوالي ٢٢٨٠٠ كيلومتر[٨٧].

توجد بشواطئ الصين ثلاث مضايق وهي من الشمال إلى الجنوب مضيق "بوهاي" ويبلغ اتساعه ٩١ كيلومتر و مضيق "تايوان" ٣٠٠ كيلومتر و مضيق "تشيونغتشو" ويبلغ بين ١٥ و٣٠ كيلومتر، كما تنتشر في بحر الصين أكثر من ٥٠٠٠ جزيرة، تبلغ مساحتها مجتمعة ٨٠,٠٠٠ كيلو متر[٨٨]. وترجع الاهمية الاقتصادية لمعظم هذه الجزر في كونها ذات طابع سياحي[٨٩]. كما تشرف الصين على طرق تجارية هامة في العالم سواء بريا عبر طريق الحرير، أو بحريا عبر المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الاصفر ومضيق فرموزا[٩٠].

ب-الإرث الحضاري

امتد نفوذ الامبراطورية الصينية على الجزء الغربي من الكرة الأرضية، لاسيما في شرق وجنوب شرق آسيا، وادت الجغرافيا دوراً مهما في عزل حضارتها عن باقي الحضارات، الامر

٨٥- شاهر اسماعيل الشاهر، الموقع الجغرافي وأثره على السياسة الخارجية للدولة، ٢٢ يونيو٢٠١٥ متوفر على موقع منظمة صوت العقل، http://thevoiceofreason.de

٨٦- نفس المرجع.

٨٧- عبد الرحمان اوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية ١٩٩١/٢٠١٦، رسالة ماستر، ٢٠١٦/٢٠١٧، جامعة قاصدي مرباح، ورغلة، الجزئر.

٨٨- عبد الرحمان اوجانة، مرجع سابق ص ٢٦

٨٩- نفس المرجع ص ٢٧.

٩٠- الموسوعة العربية العالمية، الجزء الخامس عشر، مؤسسة أعمال الموسوعة للتوزيع والنشر الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

الذي جعلها تنضج نضوجا مستقلا دون أي مؤثرات خارجية[٩١]. وعلى الرغم من الإختلافات في الابعاد السياسية و الاجتماعية للمجتمع الصيني وغيره من المجتمعات، إلا أن هناك قيم ثقافية جوهرية عامة وموحدة بين جميع أفراد هذا المجتمع بغض النظر عن اتساع الاراضي، سواء داخل البلد أو خارجه او في هونكونغ او تايوان، فالثقافة الصينية تعطي لهم هويتهم الأساسية؛فهي ثقافة فريدة من نوعها وتمتد إلى ٤٠٠٠ سنة عبر التاريخ، ومازالت تحافظ على اللغة نفسها والعادات والتقاليد وحتى التكوين النفسي المشترك.

ان الحضارة الصينية تعتبر إحدى الحضارات القلائل التي تتحلى بموطن مستقل في تاريخ البشر، بل حضارة وحيدة متواصلة التطور دون انقطاع. و عقلية تتميز بسرعة تحول النظريات إلى أخلاق عامة في الشعب كله، هذا ما جعلهم يحيطون ومنذ آلاف السنيين بالكثير من العلوم والفنون والمعارف، حيث عرفوا الفلك والرياضة والادب والتاريخ ونقد النصوص وعلم اللغات، وبرعوا في صناعة الخزف والنقش والطباعة، واخترعوا البوصلة وعرفوا الورق والحرير، واخترعوا الطلاءات الثابتة...، إضافة إلى وجود سجل حافل لهم بالفلسفة الواقعية المثالية، وكان لهم نظرتهم الخاصة في خلق الكون. وتعد الكونفوشيوسية بلا جدال هي الفكر الأكثر تأثيراً في المجتمع الصيني، والتي شكلت اساس التقاليد الثقافية له، وأساسا لكل قواعد السلوك بين أفراده[٩٢]، فضلا عن وجود فلسفات اخرى مثل البوذية والطاوية، وعليه فإن الجمع بأسلوب علمي عقلاني بين مراحل ثلاث لهذه الثقافة القائمة على الثقافة الكلاسيكية والفكر الاشتراكي والحداثة الغربية، دفع بالنموذج الصيني للتنمية إلى التمييز والتقدم والثبات[٩٣].

ت–قوة الاقتصاد(سياسة المشي على ساقين)

إن المقوم الاقتصادي الذي حققت فيه الصين أكبر نسبة نمو في التاريخ المنظور، وبوأها المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية يشكل قوة ضاغطة عالمياً؛ فقد راهنت بشكل كبير على التنمية الإقتصادية، منذ العام ١٩٧٩، حيث آثرت أن تحطم قيود العزلة، وتشق طريقها نحو الانفتاح على العالم الخارجي، نحو الاصلاح الاقتصادي، وبناء نموذج تنموي له منظومته الخاصة، بما يوائم الخصوصية التاريخية والبيئة الجغرافية والثقافة التقليدية للأمة

٩١– محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالةماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٢، ص٢٩

٩٢– نفس المرجع، ص ٣٠.

٩٣– نفس المرجع ص ٤٤.

الصينية مع إدخال التكنولوجيا الغربية والعلوم الحديثة[٩٤]. وهو ما يعرف بسياسة "المشي على القدمين" والتدرج في ادخال الاصلاحات الإقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة" عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين".

يعد النموذج الاقتصادي الصيني البارز شهادة على رأسمالية من نوع جديد تتواجد فيها الدولة وتنشط بقوة؛ خلال مدى متسع من الأساليب والأشكال: تقديمها للمساعدات للشركات الخاصة، ومنظومة من المشاريع المملوكة للدولة، وإدارة العملية التي تتطور بها العملة الصينية ببطء لتصبح في النهاية قابلة للتحويل بشكل كامل[٩٥]. إذ تخلت السلطة المركزية التي كانت قبل ذلك مهيمنة بالكامل على القرار الاقتصادي تدريجيا عن امتيازها، واحتفظت بحقها فقط في بعض المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي(الصناعات المرتبطة بالطيران والتجارة الخارجية..) كما تخلت السلطات المركزية عن قرارها الأحادي الاتجاه فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان التي أضحت شؤونا تقع في ضمن نطاق مسؤوليات السلطات المحلية[٩٦]. وفي هذا الزخم لم يعود لجمهورية الصين الشعبية من مشكلة مع القطاع الخاص ودوره في الحياة الإقتصادية العامة؛ إذ إن تعديل الدستور الذي حصل بتاريخ ٨ اذار/مارس ٢٠٠٤ بات ينص على" أن الدولة تحمي وتشجع وتساند وتوجه" القطاع الخاص[٩٧].

على أساس هذا الانفتاح على اقتصاد السوق والرأسمالية الليبرالية، شهدت الصين تهافتا هائلا للرساميل الأجنبية، وأضحت وجهتها المفضلة؛ فاليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة والمانيا وبريطانيا و فِرنسا وهولندا وجزر فيرجين كلها تستثمر في هذا البلد، إذ إن القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات بلغت ٦٠،٦ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٤[٩٨]. وأصبحت الصين أول قوة تجارية في العالم؛ ففي العالم ٢٠٠٩ تجاوزت صادراتها للمرة الأولى الصادرات الألمانية كما تخطت بفارق ملحوظ الصادرات اليابانية، وكذلك صادرات الولايات

٩٤- عائشة منافح، مرجع سابق ص ٢١

٩٥- مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم، اصدارات سطور الجديدة، الطبعة العربية الاولى ٢٠١٠، ترجمة فاطمة نصر.ص ٢٣٧

٩٦- فريديريك معتوق، المارد الآسيوي يسيطر:مقاربة سوسيو-معرفية لتجارب معاصرة(اليابان، كوريا، سنغافورة والصين)، منتدى المعارف، الطبعة الاولى ٢٠١٣، بيروت، ص ١٢٤

٩٧- نفس المرجع ص ١٢٥.

٩٨- نفس المرجع ص ١٢٥

المتحدة الأمريكية. وفي واقع الأمر فإن هذا الأداء بل و"النهم" لم ترد بالأصل قد حققته الصين حتى قبل هذا التاريخ، نظراً لأن الاحصائيات الصينية الخاصة بالصادرات لا تعبر إلا عن بيانات أقل من الحقيقة[٩٩]. وفضلا عن ذلك فإن الصين تعد أكبر دولة تحقق فوائض تجارية هائلة في العالم؛ حيث تقترب من ٢٥٠ مليار دولار سنويا طبقا لأرقام الرسمية للحكومة الصينية. بيد أن هذا الرقم يمكن أن يصل بسهولة إلى ٦٠٠ مليار دولار إذا أخذنا في الاعتبار قيمة الفائض التجاري الذي تحققه الصين مع كل دولة على حذى من دول العالم[١٠٠]. كما انها تعد القوة المالية الأولى في العالم؛ إذ استحوذت الصين مع نهاية عام ٢٠١٠ على ٤٠٠٠ مليار دولار من الاحتياطي العالمي من النقد الأجنبي بما يعادل ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي، فالصين تعتبر من الآن الفاعل الأكثر تأثيراً في أسواق النقد الأجنبي للبلدان المتقدمة؛ ويمكنها أن توجه الدولار نحو الانخفاض أو الارتفاع مقابل اليورو أو الين، فضلا عن ذلك فانها تهيمن بطريقة واضحة على سوق الأوراق المالية و السندات في العالم. وقد استحوذت الصين مع نهاية أبريل ٢٠١٠ على ما يقرب ٨٥٠ إلى ٩٠٠ مليار دولار من السندات الأمريكية، ونحو ٦٢٠ مليار دولار من سندات بلدان منطقة اليورو، يتضح من هذا كله مدى القدرة التي تتمتع بها الصين في استغلال مكانتها كدائن رئيسي من أجل إضعاف و زعزعة البلدان التي أصبحت مدينة لها بسبب عدم حذرها في إدارة اقتصادياتها[١٠١].وفي تسعينيات القرن الماضي تحولت بفضل العولمة إلى دولة محورية في عملية التكامل الصناعي العالمي، وقد توج هذا التطور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية عام ٢٠٠١[١٠٢].

كما أنها تسير بخطى متسارعة نحو التحكم في التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطوراً، حيث وطدت قدماها في كل مجالات الانتاج الصناعي، وقد ساعدها في ذلك وبقوة استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية التي كانت تسعى للتخلص من عمليات التصنيع في بلدانهم الأصلية. ومع مرور الوقت أصبحت الشركات الصينية فجأة هي نفسها التي تقوم بتصنيع المنتجات

٩٩- أنطوان برونيه و جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى ٢٠١٦، القاهرة، ص ٣١

١٠٠- أنطوان برونيه و جون بول جيشار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

١٠١- نفس المرجع ص ٣٥

١٠٢- حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة دراسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد ١٤ آيار ٢٠١٥، ص ٦٤.

النهائية للأسواق العالمية[١٠٣]، وهناك أيضا مجالا آخر وليداً في تلك القفزة التكنولوجية يتمثل في مجال البرامج والفضائيات العسكرية؛ فهي الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكنها الإستعانة بقاذفة أرض-جو لتدمير قمر صناعي، مع العزم على أن تكون أول دولة تقيم محطة قمرية [١٠٤].

مبيان(١): نمو الناتج المحلي الاجمالي الصيني في الفترة الممتدة ١٩٧٩ و ٢٠١٧.[١٠٥]

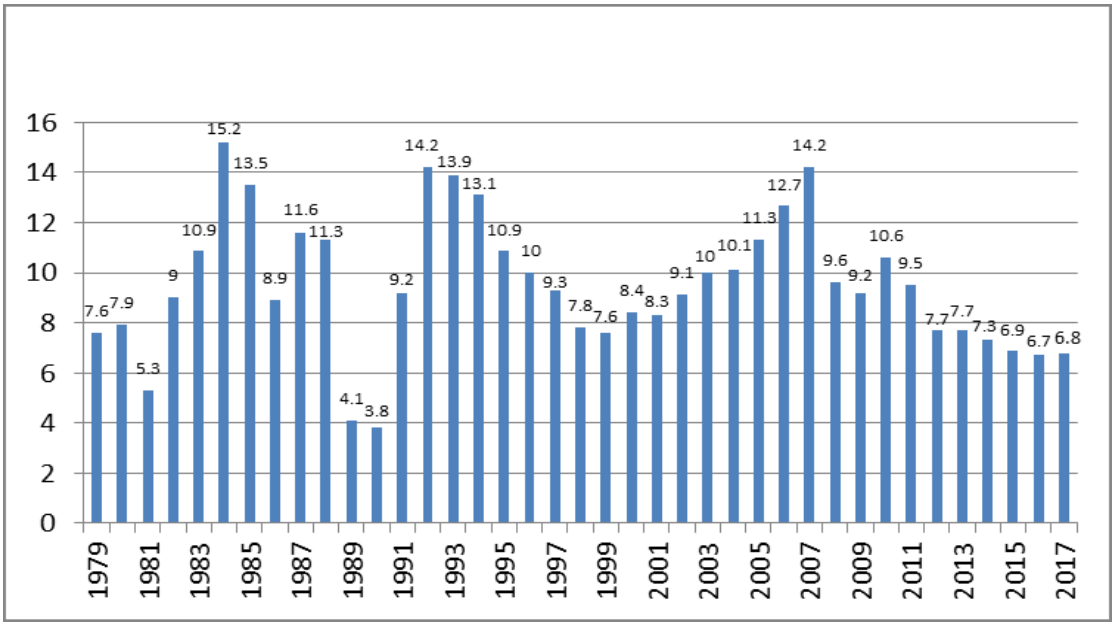

المصدر:البنك الدولي والمكتب الوطني الصيني للإحصاء

ث-الثروات الطبيعية

توجد في الصين كافة المعادن المكتشفة في العالم حتى الان، وتعتبر من البلدان الغنية بالموارد المعادنية ١٢% من اجمالي الاحتياطات العالمية، منها ١٥٨ تم تأكيد احتياطاتها، ومنها أكثر من ٢٠ معدنا يحتل المراكز المتقدمة. وتحتل المركز الثالث في العالم من حيث احتياطات

١٠٣- أنطوان برونيه و جون بول جيشار، مرجع سابق ص٣٤.

١٠٤- نفس المرجع ص ٣٤.

105- Wayne M.Morrison,China'sEconomic Rise: History,Trends,Challenges,and Implications for the United States,February 5,2018,Congressional ReseachService,pp 4.www.crs.gov

٤٥ معدنا رئيسا في العالم وهي بذلك من البلدان القليلة في العالم التي تتوفر فيها احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل فيها[١٠٦].

إذ تزخر بثروات طبيعية هائلة، تحتل بها المرتبة الثالثة عالميا. ومن أهم ماتزخر به من موارد طبيعية: الفحم، الحديد الخام، النفط، الغاز الطبيعي، القصدير، الزئبق، التنجيستين، الانتمونيا، المنغنيز، الالومنيوم، الزنك، الرصاص، كما تمتلك أكبر مصادر الطاقة الكهرومائية في العالم[١٠٧].

وامتلاكها لهذه الثروات يجعل منها قوة حقيقة، لاسيما أن استغلال هذه المصادر الطاقية واستثمارها لتأهيل الاقتصاد الصيني وتطويره مما يمكنه من احتلال الريادة على الصعيد العالمي، وهو ما تعمل القيادة السياسية الصينية عليه منذ ١٩٧٩. إن أهمية هذا العامل تكمن في اداء دور "المسرع" في بلوغ الصين ماهي عليه اليوم، فالإمكانيات الهائلة التي تمتلكها جعلها تخطو خطوات عملاقة نحو الأمام، وهو ما أبعد عنها هاجس التبعية للأسواق الخارجية في مجال الطاقة و المواد الأولية في انطلاقتها الاقتصادية، وكذا هاجس أن تقع في فخ التبعية الغذائية، فامتلاكها احتياطات كبيرة من الفحم والنفط، وامتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جدا، جعلها مطمئنة من هذه الناحية[١٠٨].

٢- الملامح

تعد السياسة الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول، فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلبا أو ايجابا مع هذه الدولة أو تلك. إذ كان للصين سياستها الخارجية الخاصة بها[١٠٩].

مالا يمكن إخفاؤه أو نكرانه أن صعود أي دولة أو قوة، كثيراً ما يثير في الدول الأخرى مخاوف، وهواجس، و قلقاً؛ وتلك هي حال الصين التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو هي الاعلى في التاريخ الإنساني، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة. وقد أثار صعودها السريع المذهل مخاوف الدول الغربية وقلقها، ولاسيما الولايات المتحدة التي لم تنظر يوما إلى صعود

١٠٦- عبد الرحمان اوجانة، مرجع سابق. ص ٣٣

١٠٧- موسوعة المقاتل، http://www.moqatel.com

١٠٨- عبد الرحمان أوجانة، مرجع سابق، ص ٤١

١٠٩- عدنان خلف، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماوتسيطونغ" و"دينج تشاو بنج": دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٤ يناير ٢٠١٥، ص٥٢.

هذا البلد على أنه صعود سلمي، بل كانت تميل دائما إلى عده مصدراً يهدد مكانتها ومصلحتها القومية، وعاملا سلبيا يهدد الاستقرار العالمي الاقليمي[١١٠].

رفعت الصين شعار "الصعود السلمي" لتبديد مخاوف القوى الاقليمية والدولية، وأصبح هذا الشعار بمثابة بوصلة للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرون.

أ- مفهوم الصعود السلمي

هناك معتقد في الثقافة الاستراتيجية وهو أن الصين لم تكون يوما دولة عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب، ولم تهدد بلدانا اخرى. وهذا ما عبر عنه "ماوتسيتونغ": " إننا لا نرغب في إنش من تراب أجنبي"[١١١].

وتجسيداً لهذا النهج، تنهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، كما وتغيب النزعة الاستعمارية عن السياسة الخارجية الصينية رغم عراقة حضارتها والتحولات التي شهدها النظام الدولي.

ظلت السياسة الخارجية الصينية لفترة ليست بالهينة، رهينة لما عرف بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي، والتي التزمت بها منذ العام ١٩٥٤ في اطار مؤتمر "باندونغ"، عكست روح ميثاق الامم المتحدةالضي يدعو إلى السلم، التعاون/الشراكة بدل الصراع والتنافس[١١٢]. كان لانهيار الاتحاد السوفياتي في الهزيع الاخير من عقد الثمانينيات، كان له الأثر في توجهات الصين العالمية نحو نظام دولي متعدد الاقطاب. وهكذا فقد صاغت الصين رؤيتها الجديدة للنظام الدولي الجديد[١١٣].

ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في العام ٢٠٠٣، وصاغها آنذاك الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي"زينغبيجيان"، وقد حاول من خلال طرح هذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي

١١٠- حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٤ يونيو ٢٠١٥، ص ٦٦.

١١١- عماد منصور، مرجع سابق، ص ٣١.

١١٢- عائشة منافح، مرجع سابق ص ٤.

١١٣- نفس المرجع ص ٤.

أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروزقوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة[١١٤]. وقد استخدمت أساسا من أجل طمأنة بلدان شرق اسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أن النمو الصيني الاقتصادي و العسكري لا يشكل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة، وسيكون له نتائج ايجابية على الدول الأخرى؛ أي أن القادة الصينيين يصورون النمو الاقتصادي والعسكري في شكل لعبة غير صفريةNon-ZeroSumGames بين القوى المركزية في النظام العالمي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى[١١٥]. وقد فتحت نظرية"الصعود السلمي النقاش" داخل الصين؛ إذ عارض البعض استخدامها فيما تحفظ البعض الاخر عليها وبالخصوص تيار الرئيس Jiang Zemin أو ما يطلق عليه التيار القومي البراغماتي، وقد تركزت الاعتراضات على العديد من الأسباب كان أبرزها وأهمها هو أن مصطلح مفهوم "الصعود" بحد ذاته ربما يثير مخاوف الاخرين سواء كان سلميا أو غير سلمي[١١٦]، وفي خضم هذا النقاش اقترح هذا التيار استبدال مفهوم" الصعود السلمي بمفهوم السلام والتنمية، الذي يعود في جذوره إلى الاستراتيجي الصيني "دينغسياوبينغ" مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصين المعاصرة منذ ١٩٧٨[١١٧]. في المقابل أصر التيار القومي الواقعي على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية، المهم أن يتم إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة الدولية[١١٨].

لاتزال سياسة الصعود السلمي هي السياسة الرسمية المعتمدة في الصين، والتي يشدد قادتها دوما على أنها الخيار الإستراتيجي لبلادهم. عمليا، المسألة أكثر تعقيداً ولا سيما مع مرور الوقت في ظل التقدم الصيني والتراجع الأمريكي. إذ هناك احتمال أن تغري القوة الصين لكسر حلقة الصعود السلمي، ومن ثم فرض مواجهة على النفط مع الولايات المتحدة الامريكية أو القوى

١١٤- علي حسن باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ ابريل ٢٠١١.

١١٥- عبد الكريم صالح المحسن، الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين، موقع الحوار المتمدن، ٧يونيو ٢٠١٢.http://www.m.ahewar.org

١١٦- عبد الكريم المحسن، مرجع سابق

١١٧- علي حسين باكير، مرجع سابق

١١٨- نفس المرجع.

الأخرى في مناطق التماس، او احتمال بأن تجاري الصين النظام العالمي القائم فلا تحاول أن تغير فيه من موقع القوي وإنما تتأقلم مع القوى الأخرى للتعامل معه بما يتناسب مع انتقال القوى من الغرب إلى الشرق دون صدام[١١٩].

ب-البعد الاقتصادي و التجاري(سياسة الباب المفتوح)

يعد البعد الاقتصادي من المؤثرات الفاعلةفي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة، ويرتبط ذلك بمدى توفر الإمكانات الإقتصادية الوطنية على الثروات، وطريقة استخدامها وفقا لخطط سياسية وبأيدي وكفاءة علمية؛ ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الإقتصادية، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف الإقتصادي تكون قادرة على التخلص من أثار أي تبعية تسلب القرار السياسي واستقلاليته، وهذا يتوافق مع وجود بنية اقتصادية سلمية[١٢٠]. يعود الفضل في رسم سياسة خارجية متوازنة إلى الزعيم "دنغ" الذي تبنى شعار "المسيرة الطويلة الجديدة" الاقتصادية لإخراج الصين من عزلتها العقائدية والسياسية على صعيد العالم[١٢١].

بعد وفاة " ماوتسيتونغ" دخلت الصين في مرحلة الإصلاح الإقتصادي سنة ١٩٧٨، إذ بدأت القيادة الصينية ولأول مرة منذ الخمسينات من القرن العشرين، تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الإقتصادي على قاعدة واسعة، بدلا من الحملات السياسية والعقائد الايديولوجية، وهذا قد أثر في اتجاهات السياسة الخارجية الصينية[١٢٢]. هكذا نجد القيادة الصينية التي تلت وفاة "ماو" عام ١٩٧٦ الذي كان يعطي الأولوية للعامل السياسي على الاقتصادي داخليا وخاريجيا، تعود لتركيز بدرجات متفاوتة على إرث المرونة أو البراغماتية الصيني التقليدي[١٢٣].

يبدو الطابع البراغماتي للسياسات الخارجية الصينية واضحا من خلال الترابط بين الاقتصاد الصيني و النظام العالمي بسبب استراتيجية "الاصلاح والانفتاح". كما يتضح من خلال

١١٩- علي حسين باكير، مرجع سابق

١٢٠- ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا، بحث ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦/٢٠١٧، الجزائر. ص ١٧

١٢١- عدنان خلف، مرجع سابق ص ٥١.

١٢٢- نفس المرجع، ص ٥٣

١٢٣- نفس المرجع، ص ٦٤.

شبكة العلاقات الخارجية الواسعة التي تربط الصين بحلفائها وعملائها التجاريين، وكذلك البلدان المضطرة لإقامة علاقات معها؛ ففي العام ٢٠١٠ أقامت الصين وحدة جمركية مع رابطة البلدان الاسيوية والتي يطلق عليها ASENA وتضم مايقرب ٥٥٠ مليون نسمة موزعة على عشر دول، كما قامت الصين منذ العام ١٩٩٦ ببناء علاقات متميزة مع روسيا من خلال شبكة يطلق عليها BRIC والتي تضم بالاضافة الى روسيا كل من البرازيل و الهند، كما قامت الصين من ناحية أخرى بإنشاء منظمة "شانغهاي"OCS التي تضم اوبع دول من اسيا الوسطى بالاضافة إلى الصين وروسيا. كما أن للصين حضورا قويا في افريقيا يكاد يكون حكرا عليها لدرجة أننا يمكننا القول بأن الصين قامت بشراء القارة السمراء على المستوى السياسي، بما يترجم عنه بتلك المؤتمرات و اللقاءات الدولية المنتظمة بين الصين والدول الافريقية[١٢٤].كما وأقامت الصين علاقات مع بعض الدول التي توصف أنظمتها بالدكتاتورية. مما يعكس أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

يظهر مما سبق تاثر السياسة الخارجية بسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تنهجها القيادة الصينية، بحيث اصبح المتغير الاقتصادي هو العامل المحوري والمركزي في سياسة الصين الخارجية، إذ اصبحت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مدفوعة بضمان انجاح اصلاحاتها الاقتصادية الداخلية وما يقتضيه ذلك من تدعيم تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي وضمان بيئة امنية اقليمية سلمية وقد أدى ذلك إلى تبدل التكتيكات تجاه محيطها الخارجي لتتوافق مع أولويات سياستها الخارجية الهادفة الى السير ببرنامج التنمية الاقتصادية قدما نحو الامام دون التخلي عن أهداف استراتيجيتها العليا. وخاصة ايجاد نفوذ سياسي لها في محيطها الإقليمي بتدعيم علاقاتها التجارية مع جيرانها، في محاولة منها لخلق شبكة اقتصادية تكون الصين محور تلك الشبكة فضلا عن استعادة اقاليمها المفقودة[١٢٥].

ت- عدم التدخل

تعارض الصين دائماً الحرب العدوانية ونزعة الهيمنة وسياسة القوة، وفي مقابل ذلك، ترغب في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ

١٢٤- أنطوان برونيه و جون بول جيشار، مرجع سابق ص ٣٥.

١٢٥- بلال خميس ابو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاقصى(١٩٤٩/٢٠٠٠)، رسالة بحث ماستر، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية. ٢٠٠٣.

الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي[١٢٦].وهي تشترط لذلك ما يسمى بالفرص الاستراتيجية للصين ويقصد بها البيئة الدولية والعملية التاريخية التي يصان فيها السلام العالمي، وتدعم فيها التنمية المشتركة كشرط استراتيجي مسبق، باعتبار الوفاء بالعهد والسلام والحسن الجوار من الركائز الأساسية للثقافة الصينية، مجسدةً بذلك مقولة "كونفوشيوس" المنقوشة على جدار مقر الأمم المتحدة في نيويورك والتي تقول "لا تفعل لغيرك مالاتريد أن يفعله لك غيرك"[١٢٧].

تلتزم الحكومة الصينية بكل ثبات بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة وتدعو إلى المساواة والتعايش بين دول العالم سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، فقيرة أم غنية، قوية أم ضعيفة، يجب تعزيز وتوسيع التواصل والتعاون بين الدول على اساس المنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بما يحقق التنمية المشتركة والازدهار[١٢٨]. كما تدعو الصين إلى ضرورة تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية وترسيخ سيادة القانون الدولي والعمل على بناء المجتمع الدولي العادل و العقلاني؛ من خلال إجراء الإصلاح اللازم والمنطقي للأمم المتحدة بشكل عام ومراعاة المطالب والاعتبارات المشروعة للدول النامية بقدر الإمكان بشكل خاص[١٢٩]. علاوة على الدعوة إلى تكريس مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة نواة له، من خلال تشجيع الانفتاح بدلا من العزلة وتشجيع المنافسة الشريفة بدلا من الأنانية على حساب مصالح الآخرين، كما تدعو إلى إيجاد حل سليم للإحتكاك الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وتعارض فرض عقوبات من جانب واحد أو اتخاذ إجراءات انتقامية بمناسبة أو بغير مناسبة[١٣٠].

ث–تفادي الاصطدام مع الولايات المتحدة الامريكية

١٢٦– باهر مردان، مرجع سابق، ص ١.

١٢٧– السلام والتنمية والتعاون..راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، منشورات وزارة الخارجية الصينية، ٢٢ غشت ٢٠٠٥، الرابط: http://www.fmprc.gov.cn/ara

١٢٨– نفس المرجع.

١٢٩– السلام والتنمية والتعاون..راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، مرجع سابق.

١٣٠– نفس المرجع.

مما لا شك فيه أن نمو الصين الاقتصادي قد ارتبط بصعود سياسي وعسكري أثار مخاوف اقليمية وأمريكية على وجه الخصوص، إذ يناقش ومنذ اعوام في الولايات المتحدة الامريكية بروز القوة الاقتصادية الصينية، و ماقد تثيره من عواقب ونتائج على النظام الدولي القائم. وفي مقابل ذلك،

تعمل السياسة الخارجية الصينية على نهج سياسة برغماتية بعيدة كل البعد عن ماهو إيديولوجي، وتطمح إلى اقامة علاقات مستقرة مع جميع الدول، إذ تهتم الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة، وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون المشترك[١٣١]. ينبع هذا التوجه في السياسة الخارجية الصينية من الوعي بأهمية المنطقة الآسيوية وأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص الاقتصاد الصيني[١٣٢]، فعندما تسلم جورج دبليو بوش الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية وصف الصين بأنها منافس استراتيجي لبلاده، وبأنها تمثل بالنسبة اليها الشاغل الاساسي والاهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية[١٣٣]. وقد عملت القيادة السياسية الصينية على تحوير هذا الموقف؛ إذ استطاعت وبمهارة سياسية أن تستغل الموقف الامريكي والحالة العامة التي سادت العالم في تلك المرحلة لتعلن حربها على "الارهاب" داخل أراضيها في اقليم "سانجيانغ " ضد المجموعات الاسلامية ولاسيما "الايغور" اللذين يطمحون إلى تأسيس دول اسلامية مستقلة في تركستان الغربية؛ واعتبرتهم خطر حقيقي ومباشر على البلاد[١٣٤]. هكذا، وبفضل الحرب على الارهاب تحولت الصين بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من منافس إلى شريك وحليف استراتيجي[١٣٥].

إلا أن هذا كله لم يبدد المخاوف الأمريكية في ظل زيادة ميزانية الصين العسكرية إلى معدل ١٠% من ميزانيتها، مع زيادة في الانفاق العسكري الصيني بمعدلات كبيرة، في مقابل

١٣١- نفس المرجع ص ١.

١٣٢- حكمات العبد الرحمان، مرجع سابق ص ٦٧

١٣٣- نفس المرجع ص ٦٧.

١٣٤- باهر مردان، مرجع سبق ذكره

١٣٥- حكمات عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧

وضع قيود جديدة على الانفاق العسكري الامريكي بسبب الازمة الاقتصادية[١٣٦]؛ إذ شكلت محاولة احتواء الصعود الصيني وكبح جماح طموحاته السياسية والاقتصادية تجاه المنطقة والعالم، من خلال قطع خطوط امدادات الصين بموارد الطاقة، أحد أهم أهداف استراتيجية اوباما في منطقة اسيا من المحيط الهادي. وتسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه الاستراتيجية إلى الانتقال إلى سياسة الاحتواء المتعددة الاطراف (امريكا والدول الاسيوية) التي تنتهجها في ظل تسارع صعود الصين الذي أصبح يشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها[١٣٧]. وعلى الرغم من ذلك تعمل الصين على تهدئة الاجواء وتقوية الجوانب الايجابية في علاقاتها بدول المنطقة وعلى التركيز في عوامل التعاون البينية.

ثالثا:أهداف وآليات السياسة الخارجية الصينية

١- الاهداف

تنهج الصين سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة إلى حد ما، تتلائم مع مبدأ "السلام والاستقلال" وتحدد موقفها وسياساتها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الاساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ، ولا تخضع لأية ضغوط خارجية[١٣٨]. وفي اطار سياسة "الانفتاح والاصلاح" التي تنهجها القيادة الصينية، تعمل الصين على تكثيف مشاركتها الدولية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بهدف الخروج من عزلتها السابقة.

تتخذ السياسة الخارجية لجمهورية الصين من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مرتكزات لتحقيق اهداف هذه الدبلوماسية، والمتمثلة اساسا في حماية استقلال الصين وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة دولية ملائمة لتنفيذ الاصلاح والانفتاح على الخارج، وحماية السلام العالمي ودفع التنمية[١٣٩]. ويمكن تمييز تاريخ الدبلوماسية الصينية الى مراحل متباينة من حيث الهدف والغاية والدعامة والوسيلة:

١٣٦- نفس المرجع ص ٦٧

١٣٧- نفس المرجع ص٦٨

١٣٨- أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ١٩٩١/٢٠١٥، المركز االديمقراطي العربي، ١٩ اغسطس ٢٠١٦، http://democraticac.de

١٣٩- نفس المرجع.

الجدول(١): مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية.[١٤٠]

الفترة الزمنية	المراحل الدبلومسية	الهدف الأساسي	المفهوم الدبلوماسي	الغاية الأساسية	الهدف المثالي	الدعامة الدبلوماسية	الوسيلة الدبلوماسية
١٩٤٩-١٩٧٨	الدبلوماسية الثورية	بقاء الدولة	تحديات ثورية	الحصول على الاعترافات الدبلوماسية	الثورية	الايديولوجية الفكرية	تحالفات استراتيجية
١٩٧٩-٢٠٠٩	الدبلوماسية التنموية	التنمية الاقتصادية	اندماج عقلاني	جذب الاستثمارات	الحداثة	التنمية المحلية	المتابعة والحذر
٢٠١٠...(لاتزال مستمرة)	دبلوماسية الدول الكبرى	صعود الصين	تشكيل ايجابي	تحمل مسؤوليات الدول الكبرى	الانسجام	بناء واجهة الدولة	التطبيق الشامل

المصدر: جانغ بونغ لينغ، كتاب الحزام والطريق

إلا أنه يطغى البعد الاقتصادي المحض على أهداف الالة الدبلوماسية الصينية في الفترة الراهنة؛ فترة "الصعود السلمي".

أ- البحث عن اسواق جديدة

يقول ماركس: بدون انتاج لا استهلاك لكن بدون استهلاك لا يكون إنتاج، لأن الانتاج حينئذ يكون بلا هدف؛ فبواسطة الاستهلاك يصبح المنتج منتجا حقيقيا، يجب دراسة السوق قبل الشروع في الانتاج، لأن حجم السوق وحاجاته هي التي تفرض كميات محددة من منتجات محددة[١٤١]. هذا ما تؤكده الفترة التي مرت بها اوروبا مابين ١٨٨٣ و١٩٨٦ في ما يسمى باللازمة الاقتصادية الكبرى والتي تميزت بالانخفاض في الاسعار والارباح وسعر الفائدة، وازدياد انتاج السلع المصنعة، وارتفاع في البطالة، بسبب دخول معظم اوروبا عصر التصنيع، مما ادى إلى احتدام المنافسة على الأسواق، والتي انتهت بايجاد المزيد من الاسواق في المستعمرات القائمة[١٤٢].

١٤٠- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق..تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، دار صفصافة للنشر، القاهرة، ترجمة آية محمد الغازي، ٢٠١٧، ص٥٤.

١٤١- ترفاس نائلة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

١٤٢- نفس المرجع، ص ٦٥

وعلى هذا الأساس يعتبر إيجاد أسواق جديدة أحد الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الصينية، بالنظر إلى الانتاج الصيني الضخم، وفي هذا الاطار جاء لجوء الشركات الصينية إلى المستهلك الأفريقي الذي يحكم دخله المحدود ونوعية معيشته التي لم تبلغ الرفاهية بعد، وتسويق منتوجات تواءم القدرة الشرائية للانسان الافريقي. إذ عرفت العالقات التجارية الصينية الأفريقية تطوراً كبيراً، حيث تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ العام ٢٠٠٠، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة ٢٠١٠ بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا. حيث وصل التبادل التجاري بين الطرفين ١٩٨،٤٩ مليار دولار، أي نسبة ١٦،٧في المائة[١٤٣]. وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣ الصدر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي تحت عنوان نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٦ ٢٠١١ قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الافريقية من مليار دولار إلى ١٤٠ مليار، أما في سنة ٢٠١٣ فقد أصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى ٢٠٠ مليار دولار سنة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ليتجاوز حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الافريقية بنحو الضعفين[١٤٤].

ب-توفير مصادر الطاقة

إن الصين في حاجة متزايدة للبترول لمسايرة نموها الاقتصادي، بمعدل نمو استثنائي بين ٨% و ١٠% مما جعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط المستورد، خاصة ان احتياطها النفطي المؤكد ينتهي بحلول عام ٢٠٣٢ (حسب دراسة لموقع insidermonkey)، ولهذا أصبح نفط القارة الافريقية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية، ويأتي هذا الاهتمام منذ بداية تسعينيات من القرن العشرين في سياق اتباعها سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط وتقليل الاعتماد شبه الحصري على نفط الشرق الاوسط والخليج العربي، وتسمي الصين ذلك بلاتركيز الأخطار أو تشتيت الأخطار[١٤٥].

١٤٣- لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا:الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١١٠

١٤٤- نفس المرجع، ص ١١٠.

١٤٥- ترفاس نائلة، مرجع سابق ص٦٠

تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق النفط، في سنة ٢٠١٠ مثل استهلاكها للنفط ١٠،٦% من الاستهلاك العالمي وأنها في ٢٠٢٠ ستصل إلى استهلاك ٦٠% من الانتاج العالمي[١٤٦].لذا حلت انغولا محل السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولي، حيث تمدها ب ١٥ في المائة من كل وارداتها النفطية، كما أن للصين انشطة نفطية في الجزائر، وتشاد والسودان وغينيا الاستوائية، والكونغو ونيجيريا، وفي ٢٠٠٧ اعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها ٤٥% من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت ايضا ما نسبته ٣٥% من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر فضلا عن الاستثمارات الصينية في هذا المجال في انغولا[١٤٧]. كما سعت إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات معادن عديدة مثل الكوبالت والتنتليم و الفحم واليورانيوم والذهب والمنغنيز والالماس مع دول افريقية بما قيمته ٢٩ مليار دولار.[١٤٨]

تحاول الصين شأنها في ذلك شأن القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية؛ لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في افريقيا، فقد انتقلت الصادرات النفطية الافريقية إلى الصين من ١٠% سنة ٢٠٠٧ إلى ١٤% سنة ٢٠١١. فالنفط أصبح عنصراً استراتيجيا اساسيا متزايد الاهمية في علاقات الصين الدولية، ويعكس صعودها في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسيتها الاستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل[١٤٩].

ت–توسيع النفوذ

ترى الصين انه لابد من تجميع وسائل التكامل الاقليمي والاستراتيجي متعددة الأقطاب من أجل إحتواء القوة الأمريكية المهيمنة، لأن الاحتواء أكثر مردودية من المواجهة الصريحة، ويتم ذلك من خلال فرض "نظام أمني جديد" مؤسس على التكتلات والشراكات والحوار والثقة

١٤٦– نفس المرجع، ص ٦٠

١٤٧– لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره ص ١١٢

١٤٨– نفس المرجع، ص ١١٣.

١٤٩– نفس المرجع ص ١١٢

المتبادلة، بديلا عن نظام قديم موروث عن الحرب البادرة. انها تسعى إلى فرض احقيتها في إدارة شؤون العالم[١٥٠]، ولذا التوجه في السياسة الخارجية الصينية بعدين أساسيين[١٥١]:

دعم الموقف الصيني في القضية التايوانية، إذ تعد تايوان من القضايا الشائكة التي لا طالما سببت قلقا وأرقاً للصين وحدّت من حركتها ودبلوماسيتها على الساحة الدولية. الأمر الذي دفعها إلى محاولة تطويق تايوان وتهميش حركتها على المستوى الدولي.

الحصول على الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة: إذ تمثل منبراً مهما لتحقيق أهدافها على المستوى العالمي، فقضايا مثل انتهاك حقوق الانسان واصلاح الامم المتحدة واحتمال ضم اليابان الى مجلس الامن بوصفها عضوا دائما، و الخلاف حول حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي.. كلها أمور تحتاج فيها الصين إلى دعم تثبت به وجودها وتوسع فيه نفوذها.

ث خلق بيئة اقليمية خالية من التوترات

تعد إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المجاورة جزء مهم من السياسة الخارجية الصينية، حيث تمكنت من حل قضايا خلفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة، وتطورت علاقات التعاون بينها وبين الدول المجاورة تطوراً مزدهراً[١٥٢]. ذلك ان بلدان آسيا هي المجال الاساسي الاول المستهدف بشعار نمو الصين السلمي. إذ تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصاً على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة، وتؤدي دوراً مهماً في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في المنطقة[١٥٣]. وهذا ما يتضح من خلال تقديم المساعدات أثناء الأزمة المالية الاسيوية سنة ١٩٩٧ ودعم استقرار العملة الشعبية، ومن خلال قيامها بأكبر عملية إغاثة خارجية تجاه الدول المنكوبة أثناء الزلزال البحري في المحيط الهندي، كما ويبرز هذا الملمح في السياسة الخارجية الصينية من خلال بذل الصين لجهود الوساطة بين اطراف القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية الأمر الذي تمخضت عنه المحادثات الثنائية والسداسية وجنب شبه الجزيرة تصعيد الأزمة. ناهيك عن دعم الصين للتعاون

١٥٠- نفس المرجع ص ٧٦

١٥١- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في افريقيا:دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ص ١٣٤.

١٥٢- باهر مردان، مرجع سابق ص١.

١٥٣- السلام والتنمية والتعاون..راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، منشورات وزارة الخارجية الصينية، ٢٢ غشت ٢٠٠٥، الرابط:http://www.fmprc.gov.cn/ara

الاقليمي من خلال منظمة شانغهاي للتعاون والمتندى الإقليمي لآسيان ومؤتمر الحوار والتعاون لآسيا على صعيد التعاون الإقليمي[١٥٤].

وعملت الصين على تسوية كافة الخلافات الحدودية بشكل كامل مع روسيا والدول المجاورة الأخرى من خلال التفاوض وعلى أساس التفاهم والتراجع المتبادل والالتزام بالإنصاف والحق، كما وقعت مع الهند على وثيقة المبادئ السياسية التي ترشد تسوية القضايا الحدودية بين البلدين، وتم توقيع "اعلان عمل كل الأطراف المعنية في البحر الجنوبي" بين الصين وآسيان، وحصل تقدم اختراقي في التعاون بين الصين وكل من الفيتنام والفلبين لاستخراج الموارد في منطقة البحر الجنوبي[١٥٥]. من خلال ما سبق تثبت الصين بأفعالها أنها جارة طيبة و صديقة طيبة وشريكة طيبة للدول المجاورة. وبهدف إزالة مخاوف جيرانها الاقليميين وتجنب مواجهة الولايات المتحدة، حرصت على ان تبعث برسائل إلى هذه الدول مفادها أن نموها الاقتصادي والعسكري لا يمثل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة، وأنه ستكون له انعكاسات ايجابية على العالم[١٥٦].

٢- الأليات

تستعين الدبلوماسية الصينية بمجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها المرسومة، من بين هذه الآليات ما يدخل ضمن نطاق مايسمى بالقوة الناعمة، و منها ما يدخل في نطاق القوة الصلبة:

أ- القوة الناعمة

استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تستفيد من عثرات الإدارات الأمريكية، بدءاً برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون، وصولا إلى قصر نظر إدارة بوش الابن في مواجهة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وانعكس ذلك في اتباع الصين لسياسة القوة الناعمة، واستخدامها الاقناع بدلاً من الإكراه وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة[١٥٧].

١٥٤- السلام والتنمية والتعاون..راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، مرجع سابق

١٥٥- نفس المرجع.

١٥٦- حكمات العبد الرحمان مرجع سابق، ص ٦٦.

١٥٧- جوشوا كورلانتزيك، قوة الصين الناعمة مقاصدها وأخطارها، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، http://www.siironline.org

يعرف "جوزيف ناي" استاذ العلاقات الدولية القوة الناعمة بالقول: هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الإجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الاكراه أو التهديد[١٥٨]. هذه الجاذبية يمكن نشرها بطرق شتى، الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصر "جوزيف ناي" عناصر القوة الناعمة لأية دولة في المسرح الدولي في ثلاث عناصر:[١٥٩]

الثقافة العامة: هل هي جاذبة أو منفرة للآخرين

القيم السياسية ومدى جدية الإلتزام بها سواء في الداخل ام في الخارج سلما أم حربا

السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه بما يعزز مكانة الدولة.

ومنذ ١٩٩٧ بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث دشنت ما عرف باسم "استراتيجية توزيع المكاسب" win-winstrategy في سياستها الخارجية، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا[١٦٠]. واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقيات صداقة مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي[١٦١].والأكثر من ذلك تبذل الصين جهوداً حثيثة لتعزيز لغتها وثقافتها من خلال الإشراف على إنشاء برامج لتعلم اللغة الصينية في جامعات رائدة تمتد من كينيا إلى استراليا[١٦٢].ففي كمبوديا ذهبت وزارة التعليم الصينية إلى أبعد من ذلك عندما قامت بتمويل وإمداد المدارس الابتدائية والثانوية الكمبودية بمدرسي اللغة الصينية، فضلا عن استقبال عدد أكبر من الطلبة الأجانب في الجامعات الصينية الذي ارتفع عددهم من ٨٠٠٠ قبل عقدين من الزمن إلى ١٢٠ ألف اليوم[١٦٣].

١٥٨- اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كانون الثاني ٢٠١٦، ص ٢٣.

١٥٩- نفس المرجع، ص ٢٤.

١٦٠- جوشوا كورلانتزيك، قوة الصين الناعمة مقاصدها وأخطارها، مرجع سبق ذكره.

١٦١- جوشوا كورلانتزيك، قوة الصين الناعمة مقاصدها وخطارها، مرجع سابق.

١٦٢- جوشوا كورلانتزيك، القوة الناعمة سلاح الصين لتعزيز العلاقات مع الدول النامية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، متوفر على الرابط http://www.siironline.org

١٦٣- نفس المرجع.

وقد أثبت هذا الهجوم الجذاب الذي تمارسه الصين نجاحه الباهر المتمثل في ارتفاع شعبية بكين لدى العديد من البلدان كانت تتهيب منها إلى وقت قريب.

ب الأخذ بزمام المبادرة لتوسيع النفوذ

تتمثل هذه الآلية في اقتراح مبادرات ومشاريع ضخمة عابرة للحدود ويأتي في مقدمة هذه المبادرات، مبادرة طريق الحرير أو "طريق واحد حزام واحد"، وتهدف هذه المباردة إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الاوسط واوروبا[١٦٤]. ومشروع عقد اللآلئ، والذي يهدف إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين.

اقترح الرئيس الصيني "شي جي بينغ" مبادرة طريق الحرير الجديد أو ما يعرف اختصارا بالطريق والحزام سنة ٢٠١٣، وأطلقت لهذه الغاية فعالية عالمية لمنتدى الحزام والطريق بالعاصمة بكين خلال يومي ١٤و١٥ ايار ٢٠١٧ بحضور عدد من رؤساء وزعماء العالم، ذلك أن هذه المبادرة أصبحت المحرك الرئيس للسياسة الداخلية وللدبلوماسية الصينية خارجيا، ويبدو أنها ستكون أحد أهم المحددات لتوجهات الصين تجاه العالم ومنها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.تروم هذه المبادرة إحياء وتطوير طريق الحرير القديم من خلال إنشاء وتشييد شبكات طرق وسكك حديدية، ومد انابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والأنترنت. ومن المنتظر ان تنتهي المرحلة الأولى من المشروع سنة ٢٠٢١ على أن يكتمل بشكل تام في الذكرى المئوية الأولى لقيام الجمهورية الشعبية الصينية ٢٠٤٩.

وفي هذا الصدد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالسعي لخلق عالم جديد ضد مصالحها، حيث يرى "ويليام انكدن" في كتابه الجديد " القرن الأوراسي حزام واحد طريق واحد" أن رؤية الجغرافي "ماكيندر" حول الجغرافيا السياسية والتي حدد معالمها ورسم أبعادها في مقالاته المنشورة سنة ١٩٤٣ بمجلة الشؤون الخارجية، أسهمت في تشكيل فكر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من هنري كيسنجر إلى بريجنسكي إلى فريدمان، وضمنت الهيمنة الأمريكية على رقعة الأوراسيا في عالم أحادي القطبية. فالآن ما من قوة في الأرض ولا من قوة في البحر ستحدد أبعاد الهيمنة في عالم جديد متعدد الأقطاب من دون المبادرة الصينية "الحزام الاقتصادي وطريق

١٦٤- كمال الدين شيخ العرب، أبعاد الاهتمام الصيني بشرق أفريقيا الفرص والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات كانون الثاني ٢٠١٧، ص ٥.

الحرير"، فالحقيقة الواضحة اليوم، أن جناحي الحزام والطريق يبسطا نفوذهما الاقتصادي على المنطقة المحورية ويلتهمان الأرض المركزية ويصلان إلى حدود اللاعب الغربي على رقعة الشطرنج الكبرى.[١٦٥]

أما مشروع "عقد اللآلئ" فهو مبادرة بمليارات الدولارات تهدف من ورائها الصين إلى تعزيز نفوذها في منطقة المحيط الهندي وفرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية، من خلال توطيد العلاقات مع بلدان المنطقة لخلق عِقد بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي، ميانمار، بنغلادش، سريلانكا، باكستان والسيشل لتأمين خطوط سفن البحرية الصينية في الوصول إلى الساحل الشرقي لافريقيا.

في مقابل ذلك، تعبر الهند عن ارتيابها وقلقها من هذه المبادرة، وترى فيها محاولة صينية للهيمنة على منطقة المحيط الهندي لبسط السيطرة على شرق الكرة الأرضية، وتعمل في هذا الاطار مع الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء هذا المشروع.

ت التكيف مع التغيرات

إن التحول الحاصل في بنية النظام الدولي جراء انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الحسم العسكري في عديد القضايا كتحرير الكويت سنة١٩٩١ و غزو أفغانستان ٢٠٠١ و اجتياح العراق ٢٠٠٣، ولد شعور بالاستياء لدى كل من الصين وروسيا؛ذلك أن مخلفات الحرب الباردة على مستوى توازن القوى العالمي يتعارض مع فكرة انفراد قوة عظمى واحدة بالتحكم في قواعد اللعبة العالمية.

هذا الشعور تولد عن القوة الإقتصادية لهذه الدول ومن الإيمان بفكرة مفادها أن اضطلاع الدول الرائدة بأدوار سلبية في النسق الدولي سوف يجعل من إدارة الأزمات وتجنب الصراعات مسألة أكثر صعوبة و أقل إمكانية، فيما لو أتيحت الفرصة أمام دول أخرى لا تقل طموحا ولديها ما يؤهلها لكي تتولى دورا نشطاً في إدارة شؤون العالم في المستقبل. وفق هذا الافتراض يقوم التوجه الصيني الراهن، بالاعتماد على توظيف معيار الجيوبوليتيك[١٦٦]كآلية من آليات السيطرة والنفوذ.

١٦٥- مراد العمراني الزكاري، نهاية واشنطن على حزام بكين، مقال متوفر على الرابط ٢٣كانون الاول ٢٠١٧ http://www.nachrat.com

١٦٦- نوح فسيفس، الصين والحرب من أجل الوجود...نظرة في محركات الهيمنة، مدونات الجزيرة، ٩يناير ٢٠١٨.

ث تقديم القروض والمساعدات

يعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه[١٦٧] في العديد من مناطق العالم، ففي دراسة أعدها مركز AIDDATA للأبحاث في تشرين الأول ٢٠١٧ وشملت تحليل المساعدات المقدمة مع تطوير معادلة خاصة بالمركز لقياس نتائجها، أظهرت أنه بين اعوام ٢٠٠٠و ٢٠١٤ خصصت الحكومة الصينية أكثر من ٣٥٠ مليار دولار أمريكي من التمويل الرسمي ل ١٤٠ دولة واقليم حول العالم، في افريقيا واسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الاوسط واوروبا الوسطى والشرقية.[١٦٨] وتعتبر افريقيا في الوقت الرهن أحد أبرز الأمثلة على ذلك وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات، وتنظر الصين إلى المساعدات التي تقدها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية بهذا الطابع[١٦٩] تجاه هذه البلدان، إذ تحرص الصين على خطب ود الحكومات في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية من خلال منحها القروض وتقديم المساعدات، متبعة في ذلك منهجاً ذكيا لضمان استثمار هذه الاموال على الوجه الأكمل؛ إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع يتم تحويل هذه الأموال إلى حساب هذه الشركات، وتوفر هذه الطريقة ثلاث أمور أساسية:أولا ضمان بناء هذه المشاريع، ثانيا عدم ضياع هذه الاموال عبر سرقتها، ثالثا حصول الصين على سمعة طيبة لدى شعوب ومسؤولي هذه البلدان[١٧٠]، وفي هذا الصدد قامت الصين بتخصيص ٢٠ مليار دولار من المساعدات لتمويل مشروعات في البلدان الافريقية، فقد ساهمت الصين في مد خطوط السكك الحديدية في انغولا وزامبيا، وشيدت السدود في الموزنبيق والسودان، بل وأصبحت تنافس الاستثمارات اليابانية في بعض بلدان جنوب شرق اسيا مثل الفلبين التي التزمت بكين نحوها بإقامة مشروع كبير للسكك الحديدية تقدر قيمته ب

١٦٧- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، متوفر على الرابط http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=6208 ص ١٢٦

١٦٨- جمانة فرحات، القوة الذكية سلاح الصين لغزو العالم، جريدة العربي الجديد، ١٠ نوفمبر ٢٠١٧

١٦٩- ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.

١٧٠- نفس المرجع ص ١٢٧

٥٠٠ مليون دولار[١٧١]. كما عملت الصين ولاتزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرق اسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بكين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها في ٢٠٠٣، وتفوق نظيرتها الأمريكية في لاووس بثلاث أضعاف في العام ٢٠٠٢، وتساوت المساعدات الصينية مع الأمريكية لأندونسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها و تشعب اتجاهاتها[١٧٢].

ج إنشاء صناديق للاستثمار

تزيد العولمة الاقتصادية من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من ناحية وتفاقم حالة من عدم التوازن من ناحية أخرى، فتواجه بعض الدول مخاطر تهميشها. إن الاقتصاد المعولم يتطلب التعاون المعولم الذي يعتبر وحده وسيلة لتدارك الخلل التنموي في العالم وتجنب المخاطر الاقتصادية والمالية بصورة فعالة، وتمكين دول العالم من اقتناص الفرص الناتجة عن العولمة بما يحقق التنمية المشتركة. وعلى هذا الاساس تعمل الصين على عقد عديد الحوارات الاستراتيجية مع التكتلات الاقليمية والقوة الصاعدة، و تم إحداث منزمات وصناديق استثمارية ضخمة من قبيل:

منظمة شانغهاي SCO في ٢٠٠١ من طرف ست دول (الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزيا، اوزبكستان وطاجيكستان) وهي رابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا واسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة فضلا عن التعاون الثقافي والإنساني. وقد اثبتت قدرتها على بناء منظومة أمنية حديثة، وقد تم توسيع عضويتها لتشمل كل من الهند وباكستان، وبذلك تصبح المنظمة تضم أربعة دول نووية، ونصف سكان العالم في أفق تحقيق تكامل اوراسي، الأمر الذي يقلق الادارة الامريكية خصوصا بعد الانسحاب الامريكي من قرغيزيا بطلب من المنظمة سنة ٢٠١٤. كما التحق بالمنظمة كل من إيران ومنغوليا وأفغانستان كأعضاء مراقبين، بالإضافة إلى سريلانكا وبيلاروسيا وتركيا كشركاء استراتجيين في الحوار.

١٧١- جوشوا كورلانتزيك، القوة الناعمة سلاح الصين لتعزيز العلاقات مع الدول النامية، مرجع سبق ذكره

١٧٢- جوشوا كورلانتزيك، قوة الصين الناعمة مقاصدها واخطارها، مرجع سبق ذكره.

مجموعة البريكس تأسست في حزيران ٢٠٠٩ وتضم روسيا، الصين، البرازيل، الهند و جنوب افريقيا، وهي تضم أكثر من ٤٢% من سكان العالم، وتتربع على ١/٣ مساحة اليابسة في العالم.

بنك التنمية المشترك ومقره شانغهاي وقد تم تاسيسها من طرف الصين ومجموعة البريكسبراسمال ١٠٠ مليار دولار، وقد خلق تأسيسه أزمة حقيقية تمثلت في كسر احتكار صندوق النقد الدولي الذي يضبط التوازن النقدي في العالم، و يريد مؤسسو بنك التنمية المشترك أن يحل محل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي، وقد تقدمت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بطلب الانضمام إليه.

البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتيةAIIB: بنك دولي أنشأته الصين في سنة ٢٠١٤ براسمال١٠٠ مليار دولار، وقد انضمت إليه دول عديدة منها دول أوروبيةفي ظل معارضة شرسة من واشنطن وطوكيو اللتان رفضتا الانضمام، حيث علق رئيس البنك"جين ليكون": إن واشنطن خاطرت بتقوية تواجدها الدولي بمعارضتها للبنك، وحذر من أنه لا توجد امبراطورية حكمت العالم إلى الأبد، ويراد لهذا البنك أن ينافس البنك الدولي لكسر الهيمنة الغربية.

هكذا تعمل السياسة الصينية من خلال هذه الأدوات الاقتصادية والأذرع المالية، لإزاحة مؤسسات ونظم "بريتون وودز"، وإحلال نظم جديدة بمنطق جديد يعكس ميزان القوى الجديد في النظام الدولي المعاصر.

د القوى الصلبة:القوة العسكرية

بعد بلوغ الاقتصاد الصيني مكانة بارزة بين الدول الكبرى من حيث التقدم والنمو الاقتصادي، كان من الضروري أن تقوم الصين بتنمية قوتها العسكرية للتناسب مع مكانتها العالمية ولتحمي مصالحها الاقتصادية الممتدة عبر العالم، وبما أن الصين تعتبر أكبر مستهلك للطاقة وخاصة النفط، يتوجب عليها حماية الممرات المائية والإمدادات النفطية والتي تأتيها من دول ما وراء البحار من القارات ومناطق (الشرق الأوسط، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وسط اسيا، امريكا الشمالية) وحماية الاستثمارات الصينية المرتبطة بهذه الظاهرة عالميا، هذا ما جعل

البحرية الصينية أول بحرية تنافس البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار بعد انتهاء الحرب الباردة لضمان تدفق النفط وحماية خطوط الانتاج والتوزيع من هذه الدول وإليها[١٧٣].

لهذا السبب أولت الصن طوال السنوات الماضية أهمية خاصة لتعزيز قدراتها العسكرية، فيما جاء المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، ليقر بضرورة إحداث "تغيرات عميقة في مجال أمن الدولة، وأنه بالإضافة لمتطلبات العصر التي تقضي بإقامة دولة قوية وقوات مسلحة ذات قدرات قوية، علينا أن نسير في طريق تعزيز الجيش ذي الخصوصية الصينية"، بما في ذلك "تشكيل قوات مسلحة حديثة ذات قدرة جبارة تضم القوات البرية والبحرية والجوية وقوات الصواريخ وقوات الدعم الاستراتيجي، بالإضافة إلى تشكيل هيئة قوية وفعالة للغاية لإدارة العمليات العسكرية المشتركة.[١٧٤]ففي تصنيف للقوة العسكرية لدول العالم في العام ٢٠١٧ نشره موقع Global Fire Power تأتي الصين في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية و روسيا، في حين تحتل المرتبة الأولى عاليا لجهة عديد قواتها المقدر ب ٧٥٠ ألف عنصر. ويشكل نمو القوت البحرية الصينية بشكل متسارع إلى جانب تعزيز الصناعات الدفاعية وتطوير الأسلحة الفضائية الخطر الأكبر من وجهة النظر الأمريكية[١٧٥]، ويأتي في هذا الاطار التواجد العسكري الصيني في جيبوتي، وفي ميناء "غوادر" الباكستاني، حيث تقول بكينأن الهدف من تواجد البحرية الصينية في هذه المناطق هو تأمين "طريق الحرير" وسفنها التجارية من القراصنة. ووفقا لورقة السياسة الدفاعية للصين التي صدرت في آيار ٢٠١٥ فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع استراتيجي ملائم مع التركيز على استخدام القوات والوسائل العسكرية، وتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين "سلسلة اللآلئ" و"حزام واحد طريق واحد"[١٧٦]. حيث يرى المراقبون أن قاعدة الصين في جيبوتي ستضمن مرور آمن للصادرات الصينية اليومية إلى أوروبا عبر خليج عدن وقناة السويس والبالغ قيمتها مليار دولار[١٧٧].

١٧٣- محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢

١٧٤- جمانة فرحات، مرجع سبق ذكره

١٧٥- نفس المرجع.

١٧٦- كمال الدين شيخ العرب، مرجع سابق ص ٥

١٧٧- نفس المرجع، ص ٥

خاتمة

وفق مارك ليونارد المدير التنفيذي للمجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية، في كتابه فيما تفكر الصين، فإن كل تحدي عالمي تقريباً، قد اكتسب بعداً صينيا: من التنمية الافريقية إلى اصلاح نظام الامم المتحدة، إلى محادثات التجارة العالمية..، إلى الإبادة الجماعية في دارفور... لم تعود الصين ذلك البلد الكبير الذي يمكن أن يختاره المرء لينعم بإقامة علاقات تجارية او دبلوماسية معه؛ بل بدأت جزءاً من نسيج السياسة العالمية ووسيطا تجاريا عالميا نحن مجبرون على التحاور معه.

يظهر مما سبق أن التنين الصيني لم يعود يقبل بالوضع السائد في رقعة الشطرنج العالمية، بل يسعى بدأب وثبات إلى التموقع من جديد ولما لا انتزاع الصدارة في ظل تقاعس النفوذ الامريكي والسياسة الانعزالية للإدارة الأمريكية الحالية، إضافة إلى الأزمات التي تعصف بالاتحاد الأوروبي جراء الانسحاب البريطاني وتنامي النزعات الانفصالية والمد الشعبوي مما وفر مناخا مواتيا لبروز الصين كقوة عالمية فاعلة مستندة إلى ثقلها الاقتصادي و نفوذها السياسي الممتد وهو مابرز بعد الانسحاب الامريكي من اتفاقية المناخ.

وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة، على الرغم من أن الصين لم تستخدم حق النقد الفيتو رغم كونها عضو دائم في مجلس الامن إلا في حالات محدودة، اغلبها متعلق بمسألة تايوان، ولكن مع بروز الصين كعملاق اقتصادي انعكس على نشاطها الدبلوماسي الخارجي ووجودها العسكري من خلال الامم المتحدة، وتقوم بنشاط لإيجاد حلول سياسية لقضايا اقليمية ساخنة كملف كوريا الشمالية النووي والملف السوري في الوقت الحاضر.

إن بداية ترجمة الصعود والتوسع الصيني إلى نفوذ سياسي و عسكري يظهر من خلال المنتديات والحوارات الإستراتيجية مع العديد من التجمعات الإقليمية و القوى الصاعدة، ومن خلال تواجدها العسكري في بعض المناطق الحيوية؛ كالقاعدة البحرية في جيبوتيو أخرى في ميناء "غوادر" الباكستاني، مما يشكل نقلة نوعية في علاقات الصين الدولية كقوة اقتصادية جديدة بإستراتيجية عسكرية فرضت نفسها في محيط دولي ملتهب و مفتوح على كافة الاحتمالات، مما يسمح لنا بالقول أنها تنتظر الوقت المناسب لإعلان الانقلاب وانتزاع الزعامة الدولية على النظام العالمي الجديد من الولايات المتحدة الامريكية.

قائمة المراجع

١) جانغ يون لينغ، الحزاموالطريق..تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، دار صفصافة للنشر، القاهرة، ترجمة آية محمد الغازي، ٢٠١٧.

٢) ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في افريقيا:دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي.

٣) الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، http://sia-sy.net

٤) السلام والتنمية والتعاون..راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، منشورات وزارة الخارجية الصينية، ٢٢غشت ٢٠٠٥، الرابط:http://www.fmprc.gov.cn/ara

٥) الموسوعة السياسية، نظرية السياسة الخارجية، http://political-encyclopedia.org

٦) الموسوعة العربية العالمية، الجزء الخامس عشر، مؤسسة أعمال الموسوعة للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية١٩٩٩.

٧) أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ١٩٩١/٢٠١٥، المركز االديمقراطي العربي، ١٩ اغسطس ٢٠١٦، http://democraticac.de

٨) أنطوان برونيه و جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى ٢٠١٦، القاهرة.

٩) اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كانون الثاني ٢٠١٦.

١٠) بلال خميس درويش أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاقصى(١٩٤٩/٢٠٠٠)، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الدراسات العليا العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٣

١١) ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا، بحث ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦/٢٠١٧، الجزائر.

١٢) جمانة فرحات، القوة الذكية سلاح الصين لغزو العالم، جريدة العربي الجديد، ١٠ نوفمبر ٢٠١٧

١٣) جوشوا كورلانتزيك، القوة الناعمة سلاح الصين لتعزيز العلاقات مع الدول النامية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، http://www.siironline.org

١٤) جوشوا كورلانتزيك، قوة الصين الناعمة مقاصدها وأخطارها، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، http://www.siironline.org

١٥) حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٤ يونيو ٢٠١٥.

١٦) شاهر اسماعيل الشاهر، الموقع الجغرافي وأثره على السياسة الخارجية للدولة، ٢٢ يونيو ٢٠١٥ متوفر على موقع منظمة صوت العقل، http://thevoiceofreason.de

١٧) عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط بعد الحراك العربي، منشورات مؤسسة خالد الحسن للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٤

١٨) عبد الرحمان اوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية ١٩٩١/٢٠١٦، رسالة ماستر، ٢٠١٦/٢٠١٧، جامعة قاصدي مرباح، ورغلة، الجزئر.

١٩) عبد الكريم صالح المحسن، الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين، موقع الحوار المتمدن، ٧يونيو ٢٠١٢.http://www.m.ahewar.org

٢٠) عدنان خلف، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماوتسيطونغ" و"دينج تشاو بنج": دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٤ يناير ٢٠١٥.

٢١) عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز العربي الديمقراطي. ديسمبر ٢٠١٦ الرابطhttp://democraticac.de

٢٢) علي حسن باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ ابريل ٢٠١١.

٢٣) عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢١ يونيو ٢٠١٦

٢٤) فريديريك معتوق، المارد الآسيوي يسيطر:مقاربة سوسيو-معرفية لتجارب معاصرة(اليابان، كوريا، سنغافورة والصين)، منتدى المعارف، الطبعة الاولى ٢٠١٣، بيروت.

٢٥) قسم الدراسات والأبحاث بالأكاديمية، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢٦) كمال الدين شيخ العرب، أبعاد الاهتمام الصيني بشرق أفريقيا الفرص والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات كانون الثاني ٢٠١٧.

٢٧) لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا:الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧.

٢٨) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم، اصدارات سطور الجديدة، الطبعة العربية الاولى ٢٠١٠، ترجمة فاطمة نصر.

٢٩) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٣٠) محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٢.

٣١) مراد العمراني الزكاري، نهاية واشنطن على حزام بكين، مقال متوفر على الرابط ٢٣كانون الاول ٢٠١٧ http://www.nachrat.com

٣٢) مصطفى شفيق علام، عسكرة الشراكة: لماذا تبني الصين قاعدة بحرية في جيبوتي؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، https://futureuae.com

٣٣) موسوعة المقاتل، http://www.moqatel.com

٣٤) نوح فسيفس، الصين والحرب من أجل الوجود...نظرة في محركات الهيمنة، مدونات الجزيرة، ٩يناير ٢٠١٨.

35) Wayne M.Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, February 5,2018,Congressional Reseach Service,www.crs.gov

إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية

لبنى عبدالله محمد على

باحثة علوم سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة

تدرس السياسة الخارجية من خلال محدداتها، فعلى الرغم من الجدل الكبير حول تصنيف محددات السياسة الخارجية وسماتها إلا إنها تعبر عن مجموعة من المتغيرات التى تشكل السلوك السياسي لأي دولة، والدور الذي تلعبه في تحديد خيارات السياسة الخارجية لأي دولة. فمحددات السياسة الخارجية هي التي تعطي الطابع المميز والخاص للسياسة الخارجية لأي دولة، حيث إن التفاعلات بين هذه المتغيرات تؤدي إلى تشكيل نمط معين من السلوك السياسي الخارجي.

وفي هذا الإطار تشكل المحددات الداخلية والخارجية المتغيرات الهامة لدراسة السياسة الخارجية لأي دولة، فخصائص وسمات البيئة الداخلية والمحيطة بأي دولة سواء في نطاقها الإقليمي أو الدولي تؤثر على النظام السائد، ومن ثم على السياسة الخارجية للدولة. ويحاول هذا الجزء الربط بين محددات السياسة الخارجية الصينية من جهة، والسلوك السياسي من جهة ثانية من خلال "دراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على السلوك السياسي".

فمنذ نهايات القرن العشرين، وبدايات القرن الواحد والعشرين حدث خلل في التوازنات بين القوى الدولية، فبعد أن كانت الساحة الدولية تحكمها الثنائية القطبية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية، وكان هذا أمراً جلياً وواضحاً للجميع. لكن في خضم الفوضى التي اجتاحت العالم في السنوات الأخيرة والحروب التي عصفت بأمن واستقرار البلاد والحرب على الإرهاب، وجدنا دول تخوض معارك من نوع مختلف: كمعارك الطموح الاقتصادي، وإثبات الوجود في الساحة الدولية، وكانت من أهم هذه الدول الصين.

فالصين أصبحت من القوي الصاعدة التي تثبت وجودها في الساحة الدولية مما هدد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، فهذا هو المبدأ الرئيسي لتحركات السياسة الخارجية الصينية.

فقد استطاعت الصين أن تحدث تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على طريقتها الخاصة، وهذا التطور لدولة اشتراكية نامية أصبح في مواجهة التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات الغربية المتطورة والديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية.

في إطار متصل نجد أن الصين لديها العديد من المقومات التي تساعدها على اعتلاء مركز القوة الكبرى: فهي تعد من كبرى دول العالم سكانا، ومن كبرى الدول اقتصاداً، فشعب الصين يتميز بالتجانس والتماسك لحد كبير، كما لديها مستوى تربية وتعليم ينافس الدول الغربية المتقدمة، كما أن لديها مستوى تكنولوجي متطور، بجانب قوتها العسكرية الضخمة وامتلاكها لأسلحة تقليدية ونووية متطورة، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي الذي يساعدها على لعب دور رئيسي وهام في مجرى الأحداث العالمية، ولديها علاقات مع مختلف الدول لدرجة تصل إلى قدرتها على إقامت علاقات بين دول متنافسة كالدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى.[١٧٨]

وسيتم التركيز في هذا الجزء على محددات السياسة الخارجية الصينية، سواء كانت محددات داخلية أو خارجية.

أولاً: المشكلة البحثية والتساؤلات البحثية:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على طبيعة تأثير المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية على السلوك السياسي، وذلك بالتطبيق على الحالة الصينية، ومن ثم تطرح المشكلة البحثية تساؤلاً مؤداه: كيف تؤثر المحددات الداخلية والخارجية على عملية صنع السياسة الخارجية الصينية؟

١٧٨- أحمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصينى وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكى، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، مجلد ٤٩، عدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢٣.

حيث تحاول الدراسة استخدام عدة مؤشرات لاستكشاف طبيعة تأثير محددات السياسة الخارجية على السلوك السياسي في الصين، وسوف تعتمد الدراسة على عدد من المؤشرات لقياس السياسة الخارجية الصينية:كمؤشرات المحددات الداخلية التي تتمثل في المحدد الجيواستراتيجي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري، والمحدد الثقافي، والحركات الانفصالية: كمشكلة تايوان وإقليم التبت وإقليم شينجيانغ وجزيرة هونغ كونغ. أما بالنسبة لمحددات السياسة الخارجية فتنقسم إلى محددات إقليمية وهي:(العلاقات الصينية والهندية، العلاقات مع اليابان، والعلاقات الصينية الروسية، والنزاعات في بحر الصين الجنوبي، وتحدي وجود الجماعات المتطرفة في آسيا الوسطى)، أما المحددات الدولية فتتمثل في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات الصينية الأوروبية، والعلاقات الصينية العربية.

انطلاقاً مما سبق يصبح التساؤل الرئيسي فى الدراسة هو: ما تأثير محددات السياسة الخارجية الصينية على السلوك السياسي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما أهم سمات السياسة الخارجية الصينية؟

٢-ما مدى تأثير المحددات الداخلية على السلوك السياسي الصيني؟

٣- كيف تؤثر المحددات الإقليمية على السياسة الخارجية الصينية؟

٤- ما سمات العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

٥- ما مؤسسات صنع السياسة الخارجية الصينية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذا الجزء إلى عدة اعتبارات وذلك على النحو التالي:

١- أنها تتناول موضوعي غاية في الأهمية، وشديدي الارتباط ببعضها البعض وهما: محددات السياسة الخارجية والسلوك السياسي، حيث إن كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به في الوقت ذاته.

٢- يكتسب هذا الجزء أهميته من أهمية موضوع السياسة الخارجية الصينية؛ لأن الصين أصبحت فاعلاًرئيسياً ومؤثراً على السياسة الدولية وفي ظل نظام دولي تحكمه التعددية القطبية.

٣- أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت بشكل مباشر محددات السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم فإن هذه الدراسة يمكن أن تمثل إضافة للتراكم العلمي في هذا الإطار.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

سوف تركز الدراسة على أربعة مفاهيم رئيسة وهم:

١- مفهوم السياسة الخارجية

٢- مفهوم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية

٣- مفهوم المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية

٤- مفهوم المحددات الدولية للسياسة الخارجية

وفيما يلى التفصيل:

(١) مفهوم للسياسة الخارجية:

هناك العديد من التعريفات للسياسة الخارجية، لكن هذه الورقة ستتبنى تعريف الدكتور "محمد السيد سليم"فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[١٧٩]

(٢) مفهوم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية:

يمكن فهم السياسة الخارجية من خلال فهم المحددات الداخلية حيث إن فهم السياسات والقرارات الهامة يتم من خلال فهم وتحليل المحددات الداخلية للنظام السياسي.

ومفهوم المحددات الداخلية مثله مثل بقية المفاهيم في العلوم الاجتماعية تتعدد التعريفات الخاصة به، ولكن هذه الدراسة سوف تقيس المحددات الداخلية من خلال مجموعة من المؤشرات وهي كالتالي:

-**المحدد الجيو استراتيجي:** الذي يشمل جغرافيا الدولة من حيث المساحة، والموقع، والثروات الطبيعية، وتعداد السكان. فهذه العوامل تؤثر على السلوك السياسي للدولة، [١٨٠] يقول نابليون بونابرت: "إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليه عليه جغرافية

١٧٩- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص ١٢.

١٨٠- سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، عدد ١٥٢٤٩، ٢٥مارس٢٠١٠.
http://www.alriyadh.com/509799

بلاده".[١٨١] فهذه العوامل هي التي تحدد الخيارات والبدائل المتاحة أمام صانع القرار، وكذلك الفرص والتهديدات التي تحيط بالدولة.

- **المحدد الاقتصادي:** يعد العامل الاقتصادي من أهم عوامل السياسة الخارجية لأى دولة، فالوضع الاقتصادي في أي دولة يؤثر على بنيتها الداخلية من جانب، وعلاقتها بالدول الأخرى وسياستها الخارجية من جانب آخر، فهو الذي يحدد مدى استقلاليتها في صناعة قراراتها، حيث يحدد هل ستكون دولة مسيطرة ومانحة للمساعدات أم ستكون دولة ضعيفة مستقبلة للمساعدات.[١٨٢]

-**المحدد العسكري:** يتمثل في القدرات العسكرية سواء البرية أو الجوية أو البحرية التي تمتلكها الدولة، بجانب القدرات النووية التي تمتلكها بعض بلدان العالم.[١٨٣]

-**المحدد الثقافي:**هو مجموعة القيم والمبادئ والمعتقدات والمفاهيم التي تحكم السلوك داخل المجتمع سواء على المستوى الرسمي أو الشعبى، مما يؤثر على قرارات العملية السياسية.[١٨٤]

(٣) المحددات الإقليمية:

على الرغم من أن مفهوم المحددات الإقليمية هو من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليل السياسة الخارجية، فإنه لا يوجد حتى الآن معيار واحد متفق عليه من الباحثين لهذا الاصطلاح. والدراسة تتبنى مفهوم المحددات الإقليميةالذي يهتم بدراسة الروابط الجغرافية والتاريخية ومجموعة التفاعلات التي تحكم مجموعة من الدول تجمعهم رقعة جغرافية واحدة.١٨٥

(٤) المحددات الدولية:

١٨١- حطاب عبدالمالك، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ١٩٩٥-٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

١٨٢- أحمد يوسف أحمد، ومحمد زباره، مقدمة فى العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦، ص ص ٨٠-٨١.

١٨٣- مايكل هورويتس، ترجمة: عبدالرحمن بستاني، انتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة إلى السياسة الدولية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ص ١٧٨-١٧٩.
http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-06/rua06_178.pdf

١٨٤- عبدالغفار شكر، الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، جريدة الإهرام، لا توجد سنة للنشر.
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/607231.aspx

١٨٥- حسن إبراهيم سعد حسن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٧، ص ١٥٠.

السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بنمط النظام الدولي السائد فهو من يحدد علاقتها بالدول وقراراتها على الساحة الدولية، فمن الممكن أن يكون النظام الدولي نظاماً أحادي القطبية تهيمن عليه دولة واحدة، أو ثنائي القطبية تحكمه قوتان متصارعتان، أو متعدد القطبية يسمح بصعود العديد من القوى ويحكمه مزيج من القوى الكبرى.

رابعاً: منهج الدراسة اقترابها وهدفها:

أ- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج العلمي الذي يبدأ بالملاحظة ثم طرح تساؤلات معينة للإجابة عنها، ثم يبدأ بجمع المعلومات وتحليلها للتوصل إلى النتائج. فبعد ملاحظة أن الصين أصبحت من القوى الصاعدة التي تلعب دوراً على الساحة الدولية والتى تتحدى دول كبرى في بعض القضايا الدولية، كالذي يحدث في سوريا ووقوف الصين بجانب روسيا ضد التحركات الأمريكية بشأن القضية السورية. وبالتالي كان لابد من البحث لفهم السياسة الخارجية الصينية؛ لذلك تهدف الدراسة إلى الوقوف على طبيعة تأثير المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية على سلوكها السياسي.

ب- اقتراب الدراسة:

يستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج اتخاذ القرارات الخارجية باعتباره الأنسب لموضوع الدراسة. على أساس أن السياسة الخارجية يتم صناعتها من خلال مجموعة القرارات التي تتأثر بالمحددات الداخلية والخارجية.

ويقوم منهج اتخاذ القرارات الخارجية على مقولة أساسية وهي:

إن الدول تتأثر بعوامل النظام الدولي الذي هي جزء منه، وهذا التأثر ينعكس على تفاعلتها داخله، كما أن العوامل الداخلية أيضاً تؤثر على القرارات التي تتخذها الدولة؛ وبالتالي تتخذ الدولة قرارات بهدف حماية مصالحها، وردع أية تهديدات خارجية، أو غير ذلك من الأهداف التي تضعها الدولة.[١٨٦]

ج- هدف الدراسة:

١٨٦- محمد محمود ربيع، اسماعيل صبرى مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت: مطابع دار الوطن، ١٩٩٤، ص ص ٦٢٤ - ٦٢٥.

تهدف الدراسة إلى وصف فيقصد بالوصف "تقرير طبيعة الشيء، وتحديد ماهيته، وعناصره وأجزائه وعلاقاته".[١٨٧] وهذا ما ستقوم به الدراسة من خلال تتبع تطورات السياسة الخارجية الصينية منذ ١٩٤٩، ودراسة مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية، ودراسة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها بالسلوك السياسي.

كما تسعى أيضاً إلى التحليل فيقصد بالتحليل " تجزئة الشيء أو تفكيكه إلى عناصره الأولية الأساسية وإخضاعها للفحص والتمحيص".[١٨٨] أى التعليق على ما تم جمعه من معلومات وبيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة؛ وبالتالي تصل الدراسة إلى الدوافع والأغراض وراء قرارات السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم تكون الدراسة قد توصلت إلى صورة متكاملة حول أهداف السياسة الخارجية الصينية.

خامساً: تقسيم الدراسة:

سيقوم الباحث بتقسيم دراسته بالطريقة التي تتسق مع تساؤلات الدراسة والفروض التي وضعها؛ كي يستطيع أن يتوصل للإجابة على هذه التساؤلات ولنتائج حول العلاقة بين المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على السلوك السياسي، وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

يأتي الجزء الأول من الدراسة بعنوان:"المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية"، ويتناول المحدد الجيو استراتيجيي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري، والمحدد الثقافي.

ثم يأتي الجزء الثاني من الدراسة بعنوان: "المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية"، ويتناول المحددات الإقليمية، ثم المحددات دولية.

ثم يأتي الجزء الثالث من الدراسة بعنوان: " تطورات السياسة الخارجية الصينية منذ ١٩٤٩-٢٠١٥" ويتناول السياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس الجمهورية الصينية في ١٩٤٩، مروراً بمرحلة الانفتاح المحدود في ١٩٧٧، كما يتناول السياسة الخارجية بعد انتهاء الحرب

١٨٧- عبدالغفار رشاد القصبي، مناهج البحث فى العلوم السياسية: الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٤، ص ٥٤.

١٨٨- المرجع السابق، ص ٥٤.

الباردة، وصولاً بالسياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي، واستراتيجية طريق الحرير "طريق واحد وحزام واحد".

يتناول الجزء الرابع من الدراسة بعنوان "مؤسسات السياسة الخارجية الصينية" المؤسسات الرسمية في صناعة السياسة الخارجية كرئيس الجمهورية، ومجلس الدولة، ووزارة الخارجية، والحزب الشيوعي الصيني، والمجلس الوطني للنواب. كما يتناول المؤسسات الغير رسمية التي تشارك في صناعة السياسة الخارجية كالمنتدى الصيني الأفريقي، ومجلس الخبراء، والرأي العام.

الجزء الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية

يتناول هذا الجزء بالتحليل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية المتمثلة في المحدد الجيو استراتيجي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري، والمحدد الثقافي، وتحدي وجود الجماعات المتطرفة في آسيا الوسطى، وفيما يلي التفصيل:

أولاً: المحدد الجيو استراتيجي:

تقع الصين في شمال القارة الآسيوية، ويحدها من الشمال المحيط الهادي، تعد ثالث أكبر دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، حيث تبلغ مساحة اليابسة تسعة ملايين وستمائة ألف كيلو متر مربع، وتبلغ المسافة بين الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ٥٠٠٠ كيلومتر، أما حدودها تبلغ ٢٢ ألفاً و ٨٠٠ كيلو متر، فتحدها من الشرق كرويا الشمالية، ومن ناحية الشمال الشرقي روسيا، ومن الشمال منغوليا، ومن الشمال الغربي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وتحدها من الغرب والجنوب الغربي أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان، ومن الجنوب تحدها بورما ولاوس وفيتنام، ومن ناحية الشرق والجنوب الشرقي يفصل البحر بينها وبين كوريا واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونسيا.[١٨٩]

وتطل الصين على أربعة بحار وهي: بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، حيث تبلغ مساحة البحار في الصين إلى أربعة ملايين وسبعمائة وثلاثين ألف كيلومتر مربع.[١٩٠]

١٨٩- وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الإقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠، ص ص ٤-٥.
١٩٠- المرجع السابق، ص ٥

ويوجد بالصين العديد من الجبال، حيث تمثل مساحة المنطقة الجبلية بما في ذلك الهضاب والتلال ثلثي المساحة الكلية للدولة، كما يوجد بالصين العديد من الأنهار يصل عددها إلي ١٥٠٠ نهر، تبلغ مساحتهم ما يقارب ١٠٠٠ كيلومتر مربع.[١٩١]

أما ثرواتها الطبيعية فتبلغ حجم الأراضي الزراعية في الصين ١٢٢ مليون هكتار، مما يمكنها من زراعة العديد من المحاصيل كالقمح والأرز والذرة الصفراء وفول الصويا والذرة الرفيعة الحمراء والكتان والبنجر واللفت وقصب السكر. كما أن معدل المياه العذبة فيها يصل إلى ٢ تريليين و٧١٢ ملياراً و٧٠٠ مليون متر مكعب، ولكن موارد المياه الطبيعية موزعة بشكل غير متساوي، كما أنها غنية بالثروة المعدنية فتحتل المركز الأول في الاحتياطي العالمي من ١٢ نوعاً وهي: الفاناديوم والتيتانيوم والبورون والستيبيوم والولفرام والجرافيت وكبريتات الصوديوم المائية والباريت والماغنسيت والجبس، كما أنها تتصدر المقدمة في امتلاك الاحتياطي من الفحم والرصاص والحديد والنحاس والزنك والزئبق والفضة والنيكل والقصدير والأميانت والفوسفور وغيرها.[١٩٢]

أما بالنسبة لعدد السكان فعدد السكان ضخم فهي من أكثر دول العالم سكاناً، ففي نهاية ٢٠٠٩ بلغ عدد السكان في الصين ١ مليار و٣٣٤ مليون و٧٤٠ ألف نسمة. ومعدل النمو المتزايد في السكان دفع بالصين لاتباع سياسات تحديد النسل مما أدي إلى انخفاض معدل الانجاب. ومع تحسن المستوى المعيشي وتطور الرعاية الصحية، انخفض عدد الوفيات وزاد معدل عمر الفرد.[١٩٣]

<u>وهناك عدد من الملاحظات على المحدد الجيو استراتيجي وهي كالتالي:</u>

- أدت المساحة الضخمة للصين إلى جعلها دولة تشترك في حدودها مع العديد من الدول، مما أدى إلى خلق العديد من الخلافات الحدودية مع معظم الدول المجاورة سواء من ناحية البر أو من ناحية البحر، فالصين كانت طرفاً في أغلب النزاعات الآسيوية.
- كما أن مساحة الصين الضخمة أدت إلى عدم قدرتها على توزيع قواتها البحرية والبرية على طول حدودها لعدم توافر الإمكانيات لذلك، وبالتالي فإن الصين دائماً تسعى إلى زيادة قدراتها

١٩١- المرجع السابق، ص ٥.

١٩٢- المرجع السابق، ص ص ٦-٨.

١٩٣- المرجع السابق، ص ص ٩-١١.

العسكرية، وهذا ما يثير قلق الدول وبالأخص دول الجوار، ولكنها دائماً ما تبرر هذه الزيادة بأنها تسعى إلى حماية أراضيها.

– ساعد انتشار الأنهار والمياه العذبة فيها إلى نشاط الزراعة بها، وزيادة معدل إنتاجها الزراعي وتنوع محاصيلها. مما يؤثر على سياستها الخارجية ويجعلها تسعى لإقامة العديد من العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

– كما أن ثروتها المعدنية الضخمة ساعدتها على أن تكون من أكبر احتياطيات العالم في بعض المعادن.

– أدى عدم التوازن في توزيع المياه الطبيعية إلى بعض المشاكل، حيث تكثر المياه في الجنوب وتقل في الشمال مما يعرضها إلى الفيضانات في الجنوب وإلى الجفاف في الشمال.

– وإن كان تعداد السكان الضخم يمثل ثروة بشرية يمكن استغلالها لزيادة الإنتاج، لكنه في المقابل يحتاج إلى مؤسسات صناعية عملاقة لدوران عجلة الإنتاج؛ لكي تلبي احتياجات ومتطلبات السكان، وهذا ما يفسر سعي الصين للتوسع في أفريقيا والسودان وإقامة علاقات اقتصادية مع العديد من البلدان، كما أن تعداد السكان الضخم يحتاج إلى جهود كبيرة من الحكومة لتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة.

ثانياً: المحدد الاقتصادي:

استطاعت الصين أن تحقق معدل نمو يتجاوز المعدل الذي استهدفته الحكومة، حيث وصل معدلالنمو إلى ٦,٨% فى نهاية عام ٢٠١٧. وإن كان هذا المعدل متراجعاً عن المعدل الذي حققته الحكومة فى ٢٠١٦، ٢٠١٥ والذي كان يصل إلى ٦،٩، وكانهذا التراجع بسبب تركيز الحكومة على ضبط سوق العقارات ومواجهة مخاطر الدين، فقد شكل زيادة الدين خطر على إمكانية تباطؤ الاقتصاد، ولكنها استطاعت أن تزيد من حجم صادراتها بنسبة ٨،١%، رغم ظروفها الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها.[١٩٤]

منذ عام ٢٠١٠ والصين تعد أكبر مصدر للسلع التجارية، كما تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد، كما استطاعت أن ترفع الناتج

١٩٤– انظر: حسين إسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصينى، محلق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ١٤–١٦؛ نمو الاقتصاد الصيني يتجاوز المستهدف رغم التباطؤ الطفيف، جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٤٢٠٦، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧.
https://goo.gl/NVRHXt

المحلي الإجمالي للفرد ليصل إلى نحو ٦٤٠٠ دولاراً في عام ٢٠١٥، كما استطاعت أن تخفض معدلات الفقر، وأصبحت مركز تصنيع العالم.[١٩٥]

الاقتصاد الصيني مر بمراحل متعددة، وهي كالتالي بشئ من التفصيل:

– اقتصاد شبه إقطاعي (١٨٤٠م– ١٩١١م): تحولت الصين من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد شبه إقطاعي منذ تعرضها إلى الغزوات الخارجية التي أدت إلى إضعاف المجتمع الإقطاعي، حيث بدأ السعي للتحول نحو الرأسمالية؛ فأصبحت الصين في هذه الفترة مزيج من الرأسمالية التي تحتكم إلى آليات السوق في المدن، في حين يخضع الريف إلى آليات الإقطاع.

– اقتصاد رأسمالية الدولة (١٩١١م–١٩٤٩م): حيث تخضع المشاريع الكبرى في البلاد سواء امتلكها صينيون أو أجانب إلى سيطرة الدولة فيكون لها حق الاستغلال والإدارة، كمشاريع البنوك والسكك الحديدية، كما امتدت سيطرة الدولة إلى مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمالية، بحيث أصبحت الأموال الضخمة في يد موظفي الدولة.

– ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوجيه المركزي (١٩٤٩م–١٩٧٦م): حيث تم تأميم الملكيات الخاصة الزراعية وتحويل أصحابها إلى عاملين فيها مقابل حصص معينة، كما خضعت الصناعة الرأسمالية إلى سيطرة الدولة، كما تولت الدولة مهمة إدارة التجارة الخارجية، كما اتجهت الصين في ذلك الوقت إلى إعادة بناء الصناعات الثقيلة ولاسيما المرتبطة بالدفاع الوطني.

– نظام اقتصاد السوق الاشتراكي منذ عام ١٩٧٨م: حيث أدركت القيادة الصينية في ذلك الوقت أن استمرار سياسات الانغلاق والمركزية الشديدة وإهمالها لآليات السوق يعوق من نموها؛ ولذلك بدأت الصين تأخذ بآليات السوق وسمحت للاقتصادات الفردية واقتصادات القطاع الخاص بأن يكون لهما دور في القيام بدور فى مجال الإنتاج والتدوير، مع استمرار نظام الملكية العامة.[١٩٦]

فمنذ القرارات التي أعلنها الرئيس "تشى جينبينغ" في نوفمبر ٢٠١٣م، والصين تسير على خطة إصلاح اقتصادي تتضمن:

١٩٥– مايا جريدينى، كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟، العربية، ٤ سبتمبر ٢٠١٦.
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/09/04/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

١٩٦– انظر: سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره علي الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ٢٠٠١–٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ص ٤٦–٥٢؛ وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج فى التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد ٣٣، ٢٠١٢، ص ص ١٧٥–١٨٩.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427

– أن تلعب قوى السوق دوراً في تخصيص الموارد على صعيد الاقتصاد.

– زيادة المناطق التجارية الحرة داخل الصين وعلى حدودها، والاستفادة من عائدات هذه المناطق.

– تطوير النظام المالي لكي يناسب كلاً من الحكومات المركزية والحكومات المحلية، والتنسيق بينهما في مجالات الضرائب والميزانيات، وتقسيم المسئولية بينهما في مجالات الضمان الاجتماعي والخدمات العامة، وزيادة المشروعات القومية العابرة للمقاطعات.

– اتباع سياسات التوسع الحضري من خلال السماح للمزارعين بنقل ورهن حق استغلال الأراضي، والسماح بحرية النزوح –ماعدا– إلي المدن الكبرى، ويقصد بذلك بكين وشنغهاي.

– إصلاح النظام المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة وفتح الحسابات الرأسمالية، وإصلاح آلية تحديد سعر الصرف، والمزيد من العدالة في فرض الضرائب.

– تشجيع الشركات الأجنبية من خلال العدالة في التعاملات بين الشركات الصينية ونظيراتها الأجنبية، وتشجيع الشراكة بين الملكية العامة والخاصة لإقامة المشروعات المختلفة.

– السماح بإنجاب طفلين مما يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأجور، بعد أن عانت الصين من انكماش القوة العاملة وزيادة أجورها؛ بسبب سياسات الطفل الواحد.

– إدخال بعض الإصلاحات القضائية التي تساعد على حماية الملكية الفكرية مما يحفز الابتكارات.[١٩٧]

<u>وهناك عدد من الملاحظات على الإصلاحات الاقتصادية وهي كالتالي:</u>

– يلاحظ أن مفهوم الإصلاح في الصين له طابع خاص حيث يجمع بين مفهوم الصين للاشتراكية، والمفهوم الغربي للرأسمالية، فيأخذ بآليات السوق وفي نفس الوقت تستمر سيطرة الدولة التي تلعب دوراً هاماً في ادارة الاقتصاد.

– التركيز على التجارة الخارجية كأحد العوامل الهامة لانعاش الاقتصاد، وهذا هو السبب من وراء زيادة المناطق الاقتصادية الخاصة؛ لكي تتحول بعض الأقاليم إلى بؤر اقتصادية وصناعية

١٩٧– انظر: نزيرة الأفندى، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادى فى الصين؟، السياسة الدولية، مجلد ٤٩، عدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٤٤–١٤٦؛ أحمد عبدالله محمود عطية الطحلاوي، "مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ص ٤٦–٥٨.

تدفع بحركة الصادرات إلي الأمام، كما أن الفائض الذي يتحقق من هذه المناطق سيساعد على تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

- كما يلاحظ أن الصين تسعى للتحول من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى الاعتماد على القطاع الصناعي؛ وذلك لتجنب مخاطر القطاع الزراعي كمخاطر التخزين والتلف نتيجة لتعرض المحاصيل للأمراض، مما يؤثر بالسلب على الأرباح وامكانية التوسع في التصدير للخارج.

- تشجيع القطاع الخاص ونمو الطبقة الرأسمالية؛ وذلك بسبب الاعتماد على اقتصاديات السوق، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط التجارة الخارجية.

- حل مشكلة الملكية الفكرية التي ستؤدي إلى زيادة الابتكارات، والتي كانت تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الصيني وتدخله في مشكلات مع كبرى الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: المحدد العسكري:

تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية لكي تتمكن من الحفاظ على أمنها واستقرارها، وحماية مصالحها الخارجية. وقد استطاعت أن تطور قدراتها العسكرية لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث عناصر القوة الكلية، وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد قوات الجيش، ولا تزال الصين تعمل على تطوير قدرات سلاحها الجوي والصواريخ البالستيه القادرة على حمل رؤوس نووية صينية.[١٩٨]

دائماً تؤكد الصين على أن للجيش الصيني رسالة واضحة تتطور بتطور الأحداث داخل البلاد ففي فترة الحرب قبل قيام الصين كانت رسالة الجيش هي ردع الغزو الأجنبي وتحقيق استقلال الأمة وتأسيس حكم شعبي ديمقراطي، وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية في ١٩٤٩ أصبحت رسالة الجيش الدفاع عن ما حققته ثورة الشعب والمساهمة في بناء الدولة وحماية أراضي الدولة ووحدتها، وبعد الإصلاح والانفتاح على العالم في نهايات السبعينات من القرن العشرين تحولت رسالة الجيش إلى الدفاع الوطني وردع أي غزو والدفاع عن مصلحة الأمة والعمل السلمي للشعب ودفع التغيير العسكري مع الاحتفاظ بالخصوصية الصينية، وأن تسعى

١٩٨- سامى السلامى، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٢، عدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧، ص ص ٢١-٢٢.

دائماً إلى تطوير قدراتها العسكرية لتكون قادرة للاستجابة لأي أزمات قد تهدد مصالح الصين وأن تسعي للحفاظ على التعايش السلمي.[١٩٩]

يعد قوام قوات جيش التحرير الشعبي هو المكون الرئيسي للقوات المسلحة الصينية، فيصل عدد أفراده إلى ما يقارب ٢،٣٠ مليون شخص، وهو المسئول عن المهام الحربية والدفاعية، كما يمكنه التدخل لضبط نظام المجتمع في حالة الضرورة، وبالنظر إلى هيكل قوات جيش التحرير الصيني، فنجده ينقسم إلى:

– القوات البرية: تم تأسيسها في أغسطس ١٩٢٧م، وتضم القوات البرية مشاة، وجنود المدرعات، وجنود المدفعية، وجنود الدفاع الجوي، والسلاح الجوي للقوات البرية، وسلاح الهندسة، والسلاح المضاد للكيماويات، وجنود الاتصالات وغيرها من الأسلحة بجانب سلاح المكافحة الإلكترونية، ويصل حجم القوات البرية إلى ما يقارب ١،٦٠٠،٠٠٠.

– القوات البحرية: تأسست في أبريل ١٩٤٩م، وتتألف من وحدة الغواصات والسفن وسلاح الطيران ووحدة السواحل والوحدات الأخرى، ويصل حجم القوات البحرية إلى ما يقارب ٢٣٥،٠٠٠.

– القوات الجوية: تأسست في نوفمبر ١٩٤٩م، وتتألف من سلاح الجو، وسلاح الصواريخ، والمدفعية المضادة للطائرات، وسلاح الرادار، والوحدة المحمولة جوا، وسلاح الإشارة، وسلاح الحرب الإلكترونية، وبعض الأسلحة المتخصصة، ويصل حجم القوات الجوية إلى ما يقارب ٣٩٨،٠٠٠.

– سلاح المدفعية الثاني: تأسس في يوليو ١٩٦٦م، ويتكون من وحدة الصواريخ الاستراتيجية، ووحدة الضمانات المتخصصة، ووحدة الصواريخ العادية، ويصل حجم سلاح المدفعية الثاني إلى ما يقارب ١٠٠،٠٠٠.

– القوات الاحتياطية للدفاع الوطني: تعد قوات الميليشيات التي تمثل القوات المسلحة الاحتياطية لجيش التحرير الشعبي جزءاً لا يتجزأ من قوات الجيش، وازدادت أهمية الميليشيات في فترة الحرب الثورية للصين بعد أن قامت بدور محوري بجانب القوات النظامية، واستمر دورها البارز حتى بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في ١٩٤٩م، حيث لعبت دوراً كبيراً في قيام الأمة

١٩٩– بنغ قوانغ تشيان تشاو تشه ين لوه يونغ، الدفاع الوطني للصين، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠، ص ص ٥٩–٦٠.

والنضال لحماية الأمة، وقد وصل حجم القوات الاحتياطية للدفاع الوطني إلى ما يقارب ٥١٠،٠٠٠.

- قوات الشرطة المسلحة الشعبية: تأسست في يونيو ١٩٨٢م، وهي تتكون من قوات الدفاع الداخلي، وقوات الذهب، والغابات والمياه والكهرباء والمواصلات، وقوات حرس الحدود للأمن العام، ومكافحة الحرائق والحراسة، وقد وصل حجم قوات الشرطة إلى ٦٦٠،٠٠٠.[٢٠٠]

وبدأت الصين في عام ٢٠١٥م بعملية إعادة هيكلة القوات المسلحة الصينية هدفها كسر البيروقراطية السائدة وتحويل الجيش إلى قوة قادرة على حماية مصالح البلاد في منطقتها وعلى مستوى العالم أيضاً، وتتضمن الخطة تقليل تعداد القوات البرية، ويقابل هذا التقليص في القوات البرية تحسين دور القوات الجوية والبحرية وقدرات الصواريخ والقوات الإلكترونية. فالصين خصصت استثمارات كبيرة لصنع مركبات فضائية عسكرية وأسلحة سيبرانية هجومية ووسائل الحرب الإعلامية. وهذا التطوير يهدف إلى إعادة هيكلة الجيش على الطراز العالمي مع الاحتفاظ بالخصوصية الصينية وأن يكون ولاؤه المطلق للحزب الشيوعي الصيني، وتهدف هذه الخطة إلى تحول الجيش الصيني في ٢٠٢٠م إلى قوة سريعة الحركة تحت قيادة عصرية مستوعبة للخبرة العالمية.[٢٠١]

وقد أعلنت الصين عن زيادة ميزانية إنفاقها العسكري بما يعادل ١،١١ تريليون يوان (١٧٥ مليار دولار أمريكي) أي زيادة ميزانيتها العسكرية بمقدار ٨،١% لعام ٢٠١٨م، ويذكر أن الإنفاق العسكري الصيني في ٢٠١٧م قد بلغ ١٥١ مليار دولار. وأكدت على أن هذه الزيادة تأتي فى إطار تطوير قدراتها العسكرية؛ للدفاع عن مصالحها وليس هدفها الدخول في سباق تسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت ميزانية الصين رغم زيادتها لا تشكل تهديداً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها تمثل فقط ربع ميزانية الإنفاق العسكري الأمريكي.[٢٠٢]

٢٠٠- انظر: ين تشونغ تشينغ، ترجمة: فريدة وانغ فو، النظام السياسي الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١١، ص ص ٨٤-٨٧؛ بنغ قوانغ تشيان، الدفاع الوطني للصين، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٦١؛
Ian E.Rinegart, David Gitter, The Chinese military: overview and issues for congress, congressional research service, 2015, p 2.
http://www.ieee.es/Galerias/fichero/OtrasPublicaciones/Internacional/2015/CRS_The_Chinese_Military_Overview_and_Issues_for_Congress_15sept2015.pdf

٢٠١- نيزافيسيمايا غازيتا، ترجمة: كامل توما، الجيش الصيني سيكون الأقوى في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، RTonline، ٢٢ أبريل ٢٠١٧.
https://arabic.rt.com/press/874616-الجيش-الصيني-سيكون-الأقوى-في-العالم-بحلول-عام-٢٠٢٠/#

٢٠٢- انظر: حسن عمار، الصين تدافع عن زيادة ميزانية الإنفاق العسكري، رويترز، ٨ مارس ٢٠١٨؛

ويلاحظ بشكل عام على المحدد العسكري مايلي:

– أن الصين لم تتجاهل قدراتها العسكرية في خِضَمِسعيها لنمو الاقتصاد، بل إنها اهتمت بتطوير القدرات العسكرية والاستفادة من الخبرات العالمية وكسر البيروقراطية والاستعانة بالتكنولوجية الحديثة في المجال العسكري من أجل بناءقوة عسكرية صينية متطورة وقادرة على رد أية هجمات عدائية عليها وقادرة على حماية مصالحها، وهذا ما يثير قلق جيرانها والدول الكبرى.

– كما أنه بالرغم من التطور الكبير في القدرات العسكرية الصينية، لكنها لا تزال غير قادرة على تحدي قوات الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت القوات البرية والجوية والبحرية الأمريكية عددها أقل من نظيرتها الصينية إلا إن مستوى التدريب والكفاءة والقدرة بالنسبة للقوات الأمريكية يفوق بكثير القوات الصينية.

– وزيادة القدرات العسكرية الصينية يؤدي إلى إثارة قلق جيرانها كاليابان وتايوان التي كثيراً ما ينظر إليها على أنها منشقة عن الصين.

– كما أن سعي الصين لزيادة ميزانية إنفاقها العسكري يهدف إلى تطوير قدراتها العسكرية وبالأخص القدرات البحرية التي تمكنها من حماية مصالحها في بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوب، فهذه البحار كثيراً ما تثير قضايا نزاعية مع الدول المجاورة للصين والدول الكبرى، كقضايا السيادة على هذه البحار وكيفية استغلال ثروات هذه البحار.

رابعاً: المحدد الثقافي:

تمثل الثقافة السياسية الصينية مجموعة الأفكار والمبادئ التي تحكم سلوك الأفراد داخل مجتمعهم، فالثقافة السياسية الصينية لها طابع خاص، وهي بالتفصيل:

– تضم الصين ما يبلغ ٤٠٠ اسم لقوميات مختلفة، وهناك بعض المقاطعات التي تضم ما يقارب من ٢٦٠ قومية كمقاطعة يوننان؛ ولذلك شغل موضوع القومية والتعايش السلمي بين القوميات المختلفة ذهن القادة الصينيين؛ لذلك كانت الفكرة الرئيسة التي تشغل ذهنهم هي تحقيق

---

https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1GI0EU

الصين تعلن عن نيتها في زيادة الإنفاق العسكري، arab 48، ٥ مارس ٢٠١٨.

https://goo.gl/DCNp5r

المساواة بين القوميات المختلفة، تقوم المساواة بين القوميات في الصين على ثلاث ركائز وهي: المساواة في المكانة، والمساواة في المجالات المختلفة، والمساواة أمام القانون؛ ونظراً لتعدد القوميات في الصين فإن فكرة التوحيد هي فكرة محورية في الثقافة الصينية، وفكرة التوحيد هي فكرة قديمة فبدأت عند أسلاف الصينيين فى عام ٢٢١ قبل الميلاد، فدائماً يسعي القائد الصيني إلى الاعتراف بالقوميات المختلفة ولكن تحت سيطرته.[٢٠٣]

– إن الصين دولة حضارية عريقة فقد شهدت تكوين المؤسسات السياسية منذ ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وبالتالي فإن الصين يغلب عليها البيروقراطية والاستاتيكية والمركزية نتيجة لقدم المؤسسات السياسية بها.

– سيادة الثقافة الكونفوشية التي ترتكز على الأخلاق والمحافظة على حياة الإنسان والتي لا تهتم بعالم الميتافيزيقا، وبالتالي فإن تحقيق رخاء الأفراد والعيش في سلام هي من أهداف السياسة الصينية.[٢٠٤]

– من أهم ركائز الثقافة الصينية هي تجنب الحرب والعيش في سلام، فدائماً الصين تؤكد على أن الحروب التي دخلتها كانت بهدف رد عدوان خارجي عليها أو للدفاع عن وحدة أراضيها.[٢٠٥]

– سيادة الأفكار الماركسية– اللينينية فالصين نشأت على أساس اشتراكي والتي تدافع عن حقوق الطبقة العاملة في مواجهة انتشار الإمبريالية الرأسمالية، والطبقة العاملة تشكل قوام وأغلبية المجتمع الصيني.[٢٠٦]

<u>وبالتالي فإن المحدد الثقافي يفسر الكثير من السياسة الخارجية الصينيي حيث:</u>

٢٠٣– تشنغ تسيان، قوميات الصين وديانتها، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠، ص ص ١٦–٣٠.

٢٠٤– محمود صافي محمود، توجيهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠ مايو ٢٠١٥.

http://www.acrseg.org/38006

٢٠٥– عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، سياسات عربية، عدد ٢١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ٣٠–٣١.

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_2C61BA1B.pdf

٢٠٦– انظر: روي مكريدس، ترجمة: حسن صعب، مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم، بيروت: دار الكتاب العربى، ١٩٦٩، ص ٤١٢؛ وى تشى رونج، السياسات الصينية تجاه عادات الأقليات القومية وتقاليدها، السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٦٨– ٧٠.

– نتيجة لسيطرة الكونفوشية على الثقافة الصينية؛ فلذلك فإن الصين دولة علمانية تفصل الدين عن الدولة، وبالتالي فإن الصين لا تقيم علاقتها مع الدول الأخرى على أساس ديني، كما أنها تدعم فكرة السلام والتعايش، وهذا ما يفسر لنا عدم تورط الصين في الحروب العالمية، وحرصها الدائم على نشر السلام.

– نتيجة لتعدد القوميات في الصين وحرص الحكام على الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية من خلال السيطرة على القوميات المختلفة، وهذا ما يفسر الطاعة العمياء للحاكم وأن السياسة الخارجية الصينية تدار من خلال فرد واحد وهو القائد.

– الثقافة الإستاتيكية التي تدعم الاستقرار في الصين تجعلها دائماً في مواجهة مع الغرب الديناميكي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

– نتيجة لتعرض الصين إلى اعتداءات متكررة كانت تستهدف وحدة الصين، فإن الصين تسعى دائماً إلى زيادة قدراتها العسكرية لحماية مصالحها والدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها، وزيادة القدرات العسكرية دائماً ما يثير قلق الدول الكبرى، ولكن الصين دائماً تؤكد على أنها لا تسعى للدخول في أى سباق تسلح مع أي دولة.

– نتيجة لخصوصية الثقافة الصينية، فإن الصين تكون دائماً حذرة في الدخول في أي علاقات مع دول أخرى مختلفة معها ثقافياً، كما أنها تؤسس علاقتها مع الدول الأخرى على أساس براجماتي عملي، وهذا ما يفسر أن الصين تقي علاقات مع دول متصارعة كعلاقاتها مع الدول العربية من جانب وعلاقتها مع إسرائيل من جانب أخر. فالمصلحة الصينية وتوسيع حجم تعاملاتها الخارجية هي أهداف السياسة الخارجية الصينية.

– نتيجة لتأصل الاشتراكية في الصين، فإن الصين دائماً تظل محتفظة بالطابع الاشتراكي وإن أخذت بآليات السوق، فالصين تأخذ بآليات السوق لتشجع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الغربية والعربية على حد سواء وتواكب التطورات العالمية وتكون أكثر انفتاحاً على العالم، ولكنها تظل محتفظة ببعض مظاهر الاشتراكية وأن يكون للدولة السيطرة في النهاية. وهذا ما يدفع البعض إلى تسمية النظام الاقتصادي الصيني بنظام اشتراكية الرأسمالية التي تميز الصين عن غيرها من دول العالم.

– نتيجة للثقافة التقليدية المحافظة في الصين والطاعة للقادة، فإنها كثيراً ما تدخل في صراعات مع الغرب حول مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان والرأي العام

وحرية الأعلام والحرية الالكترونية وحرية تداول المعلومات. وضرورة تطوير نظامها وحكمها ليتناسب مع قيم الديمقراطية، ولكن الصين دائماً ما تبرر نظامها بأن لها خصوصية تميزها عن الغرب، وأنها يجب عليها أن تحتفظ بهذه الخصوصية التي تشكل هويتها وتميزها عن غيرها من الدول؛ لذلك دائماً ما تثار قضايا الديمقراطية في خلافات الصين مع القوى الغربية التي تسعى إلى استغلال قضايا الديمقراطية لتكون ورقة ضغط على الصين.

خامساً: الحركات الانفصالية:

من التحديات التي تواجه الصين وتعد من أهم محددات السياسة الخارجية الصينية هي الحركات الانفصالية، فتعدد القوميات داخل الصين كان من الأسباب الرئيسة التي تعرضها إلى الحركات الانفصالية التي تطالب بالحكم الذاتي للحفاظ على خصوصيتها وهويتهم، وهذا ما ترفضه الحكومة الصينية التي دائماً تؤكد على رفضها لأي عمل يؤثر بالسلب على وحدة وسلامة أراضيها، وفيما يلي سيتم تناول قضية تايوان، وإقليم التبت، وإقليم شينجيانغ، وجزيرة هونغ كونغ.

(أ) المشكلة التايوانية:

مشكلة تايوان هي مشكلة ممتدة منذ القدم:فعندما قامت اليابان بغزو الصين أجبرت الصين في ذلك الوقت على التنازل عن تايوان في ١٨٩٥م، وقد أصدرت الصين وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ١٩٤٣، "إعلان القاهرة" الذي يؤكد على ضرورة إرجاع اليابان الأراضي التي احتلتها كتايوان للصين ثم انضم الاتحاد السوفيتي للمطالب الصينية والتأكيد على حقها في استعادة أراضيها، وفي أغسطس ١٩٤٥م أعلنت اليابان استسلامها واسترجعت الصين الأراضي المحتلة بما فيهم تايوان، ولكن مع إعلان تأسيس الحكومة المركزية الشعبية لجمهورية الصين في أكتوبر ١٩٤٩م، أسرع القادة الغير شيوعيين إلى تايوان وأعلنوها دولة الصين الشعبية، وفي ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الحماية لتايوان واعتبرتها الحكومة الشرعية للصين.[٢٠٧]

ومنذ ذلك الوقت وهناك انقسام في الداخل الأمريكي بشأن قضية تايوان فيرى البعض أن الموقف الأمريكي تجاه القضية التايوانية يجب أن يرتكز على أن ضرورة استخدام الأساليب

٢٠٧- تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠، ص ص ٢٢-٢٤.

السلمية ومعارضة أى استخدام للقوة لتسوية هذه القضية، حيث إن حل هذه القضية يحتاج إلى الكثير من الحوار والمرونة تحت مسمى "الصين الواحدة"، ويقترح أصحاب هذا الاتجاه الكونفدرالية كحل لهذه القضية حيث "صين واحدة وإدارتين"، بحيث تتنازل تايوان عن السيادة المطلقة للصين في مقابل الاعتراف السياسي بنظام الحكم في تايوان، بينما يرى البعض الآخر أن تايوان استطاعت أن تطور نظاماً ديمقراطياً وتحقق الكثير من الإنجازات الاقتصادية الكبيرة، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمي حق الشعب في تقرير مصيره باعتبارها المدافع عن قيم الديمقراطية في العالم.[٢٠٨]

والقضية التايوانية من القضايا المعقدة في السياسة الخارجية الصينية حيث إنه في ظل تنامي الطموح الصيني، والتأكيد الدائم على مبدأ "الصين الواحدة" يصبح من الصعب الاعتراف باستقلال تايوان أو حتى الموافقة على اقتراح الكونفدرالية التي يعطيها نوع من أنواع الاستقلال هذا من جانب، وبالتالي فإن الصين دائماً تؤكد على ضرورة عودة تايوان إلى الوطن الأم، أما الجانب الآخر فتايوان ترى نفسها أنها نظام سياسي ديمقراطي وله هوية وطنية واضحة ومن الصعب أن ترى نفسها مقاطعة صينية من جديد.

(ب) قضية التبت:

قضية التبت من القضايا التي كثيراً ما تثار وتنظر الصين إليها على أنها حركة انفصالية وهذا ما لا تسمح به، وأنها ليست بقضية عرقية ولا دينية ولا تتعلق بحقوق الإنسان. فإقليم التبت هو إقليم تسكنه أقلية دينية زعيمهم الروحي هو "الدلاي لاما"، وهذه الأقلية كثيراً ما تطالب بالحكم الذاتي تحت ادعاء أنها تتعرض إلى العديد من الانتهاكات، ولكن الصين ترى أن اقليم التبت هو جزء من الأراضي الصينية ساد فيه الحكم الثيوقراطي الذي كان أشد ظلماً من العصور الوسطى في أوروبا، ولذلك استطاعت الصين أن تحرر هذا الإقليم في ١٩٥١م، وتضمه إلى أراضيها وتقيم فيه إصلاحات ديمقراطية.[٢٠٩]

قضية إقليم التبت كثيراً ما تستخدمها القوى المناوئة للصين للضغط على الصين باعتبار أن التبت أقلية دينية لها طابع خاص تتعرض للكثير من انتهاكات لحقوق الإنسان، وأنها تتعرض لطمس منظم لهويتها الثقافية والدينية من خلال تغيير التوزيع السكاني بها ونقل الكثير من

٢٠٨- المرجع السابق، ص ص ٢٤- ٢٨.

٢٠٩- المرجع السابق، ص ص ٣٣- ٣٤.

الصينين إلى هذا الأقليم، وبالتالي يتحول السكان الأصليون إلى أقلية على أراضيهم وهذا ما يجب التصدي له.

(ج) إقليم شينجيانغ:

يقع إقليم شينجيانغ في شمال غرب الصين، ويقطنه ١٠ مليون من الأويغور وهم السكان الأصليون للإقليم، وأغلب سكان الإقليم من المسلمين. وكان يسمى إقليم شينجيانغ قديماً بإقليم تركستان الشرقية. وكثيراً ما يطالب سكان الإقليم بالانفصال تحت ادعاءات تعرضهم للتمييز ضدهم والقمع، وفي عام ١٩٩٠م طالبت القوات التركستانية بالانفصال عن حكومة بكين، وفي ٢٠٠٩م تجددت المطالب وكانت من أشد حركات الاحتجاج التي يشهدها الإقليم.

وفي ظل تنامي موجة الحرب على الإرهاب عالمياً، قامت الحكومة الصينية بتشديد قبضتها على هذا الإقليم. وقامت بنشر المزيد من قوات الأمن في الإقليم، وقامت بفرض قيود على ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين في هذا الإقليم كحظر الصيام في شهر رمضان لكل من موظفي الخدمة المدنية، والمعلمين، والطلاب.[٢١٠]

(د) جزيرة هونغ كونغ:

مرتجزيرة هونغ كونغ بالعديد من محطات الصراع، وهي كالتالي بالتفصيل:

- كانت جزيرة هونغ كونغ خاضعة للسيطرة الصينية إلى أن نشب الصراع بين الصين وبريطانيا حيث رفضت السلطات الصينية التجارة البريطانية من تمرير تبغ الأفيون إلى الصين باستخدام هونغ كونغ؛ مما أدى إلى قيام الحكومة البريطانية باحتلال الجزيرة في ١٨٤١م.
- ثم بدأت حقبة الاحتلال الياباني لهونغ كونغ حيث استطاعت اليابان أن تهزم الجنود البريطانيين في الجزيرة في ١٩٤١م، وبالتالي أصبحت الجزيرة تخضع للسيطرة اليانية. ثم عادت الجزيرة مرة أخرى للسيطرة البريطانية في ١٩٤٥م بعد أن فشلت اليابان في السيطرة على الجزيرة وانتشر بها المرض والفقر.
- واستطاعت بريطانيا أن تحول الجزيرة إلى منطقة صناعية متطورة. وبالتالي عندما وقعت الصين وبريطانيا في ١٩٨٤م معاهدة تقضي بتسليم ملكية هونغ كونغ إلى الصين بشرط أن تتمتع بالحكم الذاتي.

٢١٠- الصين: أحداث عام ٢٠١٥، human rights watch، لا توجد سنة للنشر.
https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/286341

– ومن ثم استطاعت هونغ كونغ أن تتمتع بالحكم الذاتي باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع. ولكن كثيراً ما تسعى "بكين" إلى أحكام السيطرة على الجزيرة كما حدث في ٢٠١٤م، حيث اقتراح حزمه من الإصلاحات الانتخابية من قبل التابعين لحكومة بكين تسمح لبكين بمنع ترشح من لا ترغب لمنصب الرئيس التنفيذي للإقليم، ولكن الهيئة التشريعية في هونغ كونغ تصدت لهذه الاقتراحات.

– وكثيراً ما يشهد الإقليم صراعات بين الداعمين للديمقراطية في هونغ كونغ والموالين للصين كما حدث في حفل تنصيب "كارى لام" الحاكمة الجديدة للجزيرة والذي حضره الرئيس الصيني، والذي يؤكد دائماً على رفضه لأي صورة من صور تحدي هونغ كونغ للسلطة المركزية في بكين.[٢١١]

نخلص إلى أن المحددات الداخلية لها أثر كبير في تحديد السياسة الخارجية الصينية، وتفسر الكثير من تحركات السياسة الخارجية، وتفسرالدوافع وراء إقامة العلاقات مع الدول الأخرى.

الجزء الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية

يتناول هذا الجزء بالتحليل مدى تأثير المحددات الإقليمية والدولية على تحركات السياسة الخارجية الصينية، وينقسم هذا الجزء إلى جزأين رئيسيين وهما: الجزء الأول ويتناول المحددات الإقليمية، والجزء الثاني ويتناول المحددات الدولية، وفيما يلي التفصيل:

أولاً: المحددات الإقليمية:

يقصد بالمحددات الإقليمية دراسة النظام الإقليمي الذي تقع فيه الدولة محل الدراسة، ودراسة الروابط التاريخية والعلاقات التي تربط الدولة بالدول الواقعة في محيطها الإقليمي، وفيما يلي سنشير إلى أهم المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الصينية:

(أ) العلاقات الصينية الهندية:

٢١١– انظر: المرجع السابق؛ الرئيس الصيني يحذر هونغ كونغ من أى خروج على سلطة بكين، bbc عربي، ١ يوليو ٢٠١٧.

http://www.bbc.com/arabic/world-40467614

ينظر إلى العلاقات بين العملاقين الآسيويين على أنها علاقات يغلب عليها الطابع التنافسي أكثر من الطابع التعاوني، فإن هناك محفزات للتعاون بين بكين ونيودلهي كالعلاقات الاقتصادية حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري اقتصادي للهند، وكلاهما يسعيان إلى أن يكون لهم دور في الساحة الدولية والوصول إلى شروط اقتصادية توسع من حجم تجارتهم الخارجية، وأن يكون لهما دور في إدارة المؤسسات الدولية وبالأخص المؤسسات الاقتصادية العالمية، فكلاهما يفضلان النظام المتعدد القطبية.[٢١٢]

لكن على الجانب الآخر فيوجد العديد من القضايا التي تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما منها الصراع على الحدود، حيث تدعي الهند أن الصين تحتل جزءاً من أراضيها الحدودية، بينما تدعي الصين بأن الهند هي التي تحتل جزءاً من الأراضي الصينية، كما أن تطوير الهند لقوتها العسكرية يكون بهدف رئيسي لحمايتها من الصين وليس من باكستان، ونجد أن الصين تسعى لإقامة علاقات وطيدة مع باكستان وتمدها بالتكنولوجيا وتتعاون معها في المجال النووي وهذا يمثل تهديد لأمن الهند؛ لذلك تسعى الهند لدعم قائد إقليم التبت ودعم استقلال إقليم التبت عن الصين، كما تسعى الهند لإقامة علاقات مع الدول المجاورة للصين؛ وذلك لتعزيز موقفها عند التفاوض مع الصين، كالعلاقات بين الهند وفيتنام حيث تبيع الهند الصواريخ لفيتنام وتتعاون معها في التنقيب عن المعادن في بحر الصين الجنوبي.[٢١٣]

يتضح مما سبق أن هناك العديد من المحفزات التي تدعو للصراع، والأخرى التي تدعو للتعاون، لكن يمكننا القول: إن الطابع الغالب على العلاقات بين الهند والصين هو الطابع التنافسي؛ فقضايا الخلاف أكثر بكثير من قضايا الاتفاق.

(ب) العلاقات الصينية اليابانية:

يغلب على العلاقات الصينية اليابانية التوتر؛ وذلك بسبب تاريخ الحرب بين البلدين، فالحرب الأولى التي بموجبها احتلت اليابان بعض الأراضي الصينية ومنها تايوان والتي استعادتها الصين فيما بعد، والحرب الثانية كانت عقب الحرب العالمية الأولى حيث سعت اليابان

212- Kadira pethiyagoda, china- india relations: millennia of peaceful coexistence meet modern day geoplotical interests, Brookings, October 13, 2017.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/10/13/china-india-relations-millennia-of-peaceful-coexistence-meet-modern-day-geopolitical-interests/

٢١٣- انظر: ذكر الرحمن، الصين والعلاقات الهندية الأمريكية، العربية، ٨ يوليو ٢٠١٧؛
https://goo.gl/qQ3yWL
kadra pethiyagoda, op.cit.

إلى احتلال بعض الأراضي الصينية مستغلة انشغال الصين بالحروب الأهلية وقد تم إرجاع هذه الأراضي فيما بعد، ورغم عودة العلاقات الصينية اليابانية في ١٩٧٢م، إلا إنه لا يزال هناك بعض القضايا التي تثير التوترات بين البلدين كقضية تايوان حيث ترفض الصين أية علاقات أو تدخلات يابانية في هذه القضية.[٢١٤]

نظراً لتاريخ الاحتلال والحروب بين الصين واليابان فإن الصين كثيراً ما تنظر إلى اليابان على أنها بلد تسعي دائماً للاعتداء على الأراضي الصينية والمساس بأمن واستقرار البلاد، ولكن نظراً لأن سياسات الصين براجماتيه تهتم بالعلاقات الاقتصادية، فرغم الخلاف بين الصين واليابان إلا إن الصين تقيم علاقات اقتصادية مع اليابان.

(ج) العلاقات الصينية الروسيا:

يغلب على العلاقات الصينية الروسية علاقات التنسيق بينهما، فالعلاقات بينهما لها تاريخ طويل ففي ١٩٤٩م أقيمت علاقات دبوماسية بين الصين والاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحده الأمريكية، وفي فترة الستينات حدث صدام بينهماحول مناطق حدودية إلى أن وقع البلدان على اتفاقيات حسن الجوار، لتعود العلاقات بينهم بعد انتهاء الحرب البارده. فسعت البلدين إلى منع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بقيادة المجتمع الدولي، بجانب ذلك أن البلدين يطوران التعاون بينهما في المجال الاقتصادي والمجال العسكري، فالصين تعد أكبر سوق للسلاح الروسي، كما أن هناك تعاوناً كبيراً بين البلدين لمواجهة الحركات الإسلامية في المنطقة الآسيوية، والتصدي للنزاعات الانفصالية، وبالتالي حفظ أمن واستقرار المنطقة الآسيوية، والتأكيد على عدم تدخل أى طرف في شئون الطرف الآخر الداخلية.[٢١٥]

٢١٤- انظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى فى القرن الواحد والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية، ١٩٩٥، ص ٤١٥؛ محمد نعمان جلال، "العلاقات الصينية اليابانية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨، ص ص ٣٠-٣٥؛ محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص ص ٢٩٣- ٣٠٤؛ تشانغ وي وي، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، الزلزال الصيني، القاهرة: سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى يناير ٢٠١٦، ص ص ٣٢-٣٩.

٢١٥- انظر: دلال محمود السيد، القرن الصينى؟ الانقلاب التدريجى لمعادلات الأمن فى جنوب وجنوب شرق آسيا، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ١٥؛ عبدالكريم صالح المحسن، العلاقات الروسية – الصينية التاريخ والتطلعات، مؤسسة الحوار المتمدن، عدد ٣٣٩١، ٩ يونيو ٢٠١١.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262546

فهناك العديد من محفزات التعاون بين الصين وروسيا على رأسها أن كلا البلدين يرفضان فكرة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وهذا اتضح جلياً في الكثير من القضايا: منها القضية السورية منذ اندلاع الثورة بها في ٢٠١١م والصين وروسيا يستخدمان الفيتو ضد أي اقتراح تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة، فمعركتهم في القضية السورية ليست فقط معركة حماية للمصالح ولكنها معركة إثبات النفوذ على الساحة الدولية وتحدي الهيمنة الأمريكية. كما أن كل من البلدين يركزان على فكرة وحدة الأرض ورفض أية حركات انفصالية للأقليات؛ وبالتالي يسعيان لاتخاذ العديد من الإجراءات الداخلية لحفظ استقرار بلادهم، فنجد على سبيل المثال: روسيا لا تقيم أية علاقات مع تايوان، ودائماً تعترف أن إقليم التبت هو جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.[٢١٦]

أما أهم نقاط الخلاف بين البلدين فهي: أنالصين قوة صاعدة تزداد قوتها يوماً بعد يوم، وهذا ما تراه روسيا قد يشكل تهديداً عليها بجانب الكثافة السكانية الصينية العالية التي تقابلها كثافة سكانية روسية منخفضة، وبالتالي فإن الصين قد تسعى للتمدد خارجياً لاستيعاب الزياده السكانية بها؛ وبالتالي فقد تكون روسيا من الدول التي تسعى الصين لاستغلالها لحل أزمة الانفجار السكاني، بجانب الخلافات بينهم حول التعاون الروسي العسكري مع الهند الذي قد يشكل تهديد للمصالح الصينية نظراً لتاريخ الحرب بين اليابان والصين.[٢١٧]

يسيطر على العلاقات الصينية الروسية علاقات التنسيق لحفظ أمن واستقرار المنطقة الآسيوية ومواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ودعم النظام الدولي الذي تحكمه التعددية القطبية هذا من جانب، ومن جانب آخر توجد بعض القضايا التي تشكل نقاط اختلاف بين البلدين.

(د) النزاعات في بحر الصين الجنوبي:

تعتبر الصين بحر الصين الجنوبي من ضمن سيادتها المطلقة؛ وبالتالي يكون لها مطلق السيادة على مياهه وجزره وشعابه وصخوره، كما أن لها الحرية في إجراءات البناء والصيد

٢١٦- انظر: على حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية، الدفاع الوطني اللبناني، عدد ٥٦، نيسان ٢٠٠٦؛

https://goo.gl/RmQXZf

يزيد صايغ، موقف الصين حيال سوريا، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٠ فبراير ٢٠١٢.

http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47151

٢١٧- على حسين باكير، المرجع السابق.

والتنقيب والسياحة، بجانب اتخاذ أية إجراءات إدارية وقانونية ترغب فيها، فتدعي الصين أنها من اكتشف ذلك البحر منذ ألفي عام وهي التي أعطته ذلك الاسم وكانت تمارس السيادة عليه بطريقة سلمية لمدة طويلة إلى أن بدأ النزاع عليه مع عدد من الأطراف، وفيما يلي التفصيل لأهم محطات الصراع في بحر الصين الجنوبي:

– النزاعات بدأت منذ احتلال اليابان لبعض الجزر ولكن الصين استطاعت استعادة هذه الجزر من اليابان.

– كما أن تايوان لا تزال تحتفظ بتواجد عسكري لها في هذا البحر ولكن الصين لا تعتبر هذا تعدياً على أراضيها؛ لأنها لاتزال تعتبر تايوان جزءاً من أراضيها.

– والفلبين أيضاً تتنازع على هذا البحر، بل تسميه بحر الفلبين الغربي، وكذلك فيتنام تطلق عليه البحر الشرقي وتدعي الفلبين وفيتنام أن الصين تعتدي على حقوقهم في البحر وترد الصين، إن كلاً من البلدين مارستا عدوانا على الأراضي والمياه الصينية، وهذا الصراع يشتعل من وقت لآخر فقد اقتربت السفن الحربية الفيتنامية للاعتراض على عمليات الصيد التي تقوم بها الصين وهذا ما دفع الصين إلى إطلاق النار عليهما.

– اليابان أيضاً كانت طرفاً في هذا الصراع فعندما تسربت معلومات عن أن اليابان ستشارك في مناورات بحرية في بحر الصين الجنوبي، وجدنا الصين تعترض وتحذر اليابان من القيام بهذه الأفعال التي تعد اعتداء على أراضيها.

– رفض الصين لأي تحكيم دولي لهذا النزاع وتؤكد على ضرورة تسويته بالمفاوضات المباشرة سواء الثنائية أو الجماعية، كما حدث عند إصدار إعلان سلوك الأطراف بين الجانبين في عام ٢٠٠٢م.[٢١٨]

تقدر ثروة بحر الصين الجنوبي من المعادن ما يصل إلى ١٧،٧ مليار طن نفط خام، بل وتصل بعض التقديرات إلى أن مجموع كميات النفط المكتشفة والغير مكتشفة تصل إلى ما يقارب من ٢٨ مليار برميل، وبعض التقديرات تصل إلى ٢١٣ مليار برميل. أما ثروته من الغاز الطبيعي فتقدر بـ ٩٠٠ تريليون قدم مكعب، وهذا ما يؤدي إلى تصاعد الصراع حول حقوق الدول

٢١٨– السيد صدقى عابدين، سياسة بكين فى بحر الصين الجنوبى، السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ١٧٤– ١٧٧.

المتنازعة على هذا البحر، والصين تتمتع باحتياطيات قليلة من النفط مقارنة باحتياجاتها المتعاظمة.[٢١٩]

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في هذا الصراع بحسب علاقتها بالدول المشاطئة لذلك البحر كالعلاقات مع كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وفيتنام وسنغافورة وماليزيا؛ ولضمان استمرار تواجدها العسكري في المنطقة للتصدي لأي تمدد للقوة الصينية. كما أن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي يكون بهدف حماية مصالحها الاقتصادية مع الدول المشاطئة لهذا البحر، فتجارة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعبر هذا البحر تقدر بتريليون دولار سنوياً.[٢٢٠]

(هـ) تحدي وجود الجماعات المتطرفة في آسيا الوسطى:

إن تصاعد خطر الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى كان نتيجة للفراغ الأمني الذي أنتجه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وظهور داعش وانضمام العديد من مواطني آسيا الوسطى لهذا التنظيم. والصين كانت من الدول التي تواجه مخاطر التمدد الإرهابي في منطقتها، فمنذ أن أعلن تنظيم "داعش" تعاطفه مع مطالب الأويغور شعرت الصين بأن هذا الإعلان يمثل تهديداً مباشراً على مصالحها وسيجعلها عرضة للهجمات الإرهابية، حيث إن تمدد "داعش" وزيادة نفوذه قد يشجع الجماعات المتطرفة داخل الصين على القيام بعمليات إرهابية ضد الحكومة الصينية، وما يؤكد هذه الاحتمالية هو وجود ما يقارب ٣٠٠ عنصر من الأويغور منضمين لداعش، وبالتالي حتى بعد القضاء على تنظيم داعش ستواجه الصين مشكلة العائدين من القتال في داعش، وهم محملون بالأفكار المتطرفة والعنيفة التي ستؤثر على السلم الاجتماعي؛ لذلك سعت دول منطقة آسيا الوسطى إلى إصدار قوانين داخلية لمواجهة الإرهاب، وفي هذا الإطار قامت الصين بإصدار قانون لمكافحة الإرهاب في ٢٠١٥م وقد تم تعريف

٢١٩- انظر :مدحت أيوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٤٨-١٤٩؛ عبدالقادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ١٥٢.

٢٢٠- السيد صدقي عابدين، سياسة الولايات المتحدة تجاه بحر الصين الجنوبى، السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ١٤٠-١٤١.

الإرهاب على أنه: "أي نشاط يعمل من خلال العنف، والتخريب، والتهديد على إثارة الذعر الاجتماعي، وتقويض الأمن العام، وانتهاك الحقوق الشخصية، والإضرار بالممتلكات، وتهديد الأجهزة الحكومية، والمنظمات الدولية بهدف تحقيق أغراض سياسية وأيديولوجية معينة". ووفقاً لهذا القانون تم تأسيس جهاز وطني لمكافحة الإرهاب، وتم إعطاء هذا الجهاز سلطات واسعة لمواجهة الإرهاب فهو الذي يحدد ما يوصف بنشاط إرهابي والشخص الذي ينطبق عليه كلمة إرهابي. فتؤكد الصين دائماً على أنها أحد ضحايا الإرهاب الذي تصاعدت وتيرته في أعقاب ثورات الربيع العربي؛ لكي تحصل على اعتراف دولي بأنها تتعرض للإرهاب مما يمكنها من مواجهة الحركات الانفصالية كالتي في إقليم شينجيانغ وغيره بدون أن تتعرض للمساءلة الدولية.[٢٢١]

وعلى الرغم من مخاطر الإرهاب والحرب الدولية التي أعلنت عليه إلا إن الصين فضلت أن تقدم دعم لوجيستي في الحرب على الإرهاب؛ لأن من ثوابت السياسة الخارجية الصينية هو عدم التدخل العسكري فى الدول الأخرى واحترام سيادة الدول.

وكانت أهم أسباب انتشار الإرهاب في آسيا الوسطى (أوزبكستان، كازاخستان، وقيرغيرستان، وطاجيكستان، وتركمانستان)، ما يلي:

- وجود تيارات جهادية في آسيا الوسطى تؤمن بالجهاد للقضاء على الحكومات الكافرة، وتأسيس دولة جديدة تتخذ من الشريعة الإسلامية أساس للحكم.
- وجود تيارات تؤمن بتأسيس دولة الخلافة الإسلامية التي توحد بين تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ) وتركستان الغربية.
- انتشار الفساد وقمع المعارضة والتهميش لبعض الفئات وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر.
- الانتصارات التي تحققها التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها "داعش" و"حركة طالبان" كانت تشجع الكثير للانضمام إلى صفوفهم من مختلف دول العالم بما فيهم دول آسيا الوسطى.[٢٢٢]

٢٢١- خديجة عرفة، محددات السياسة الصينية تجاه الإرهاب، السياسة الدولية، مجلد ٥١، عدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦، ص ص ١٤٠-١٤٣.

٢٢٢- سامي السلامي، تصاعد مخاطر الإرهاب في دول آسيا الوسطى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٨ مايو ٢٠١٧.

https://goo.gl/oeeJYG

وبالتالي فإن المحدد الإقليمي يفسر الكثير من السياسة الخارجية الصينيي حيث:

– إن السياسة الصينية تكون ضد إيةحركات انفصالية سواء على أراضيها أو في المنطقة الآسيوية بشكل عام، فالصين تؤكد على ضرورة حفظ وحدة وسلامة الأراضي، وضرورة أن يحترم جيرانها فكرة الصين الواحدة.

– يغلب طابع التنافس في علاقاتها مع دول الجوار الكبرى كالهند واليابان وروسيا.

– تسعى الصين إلى إقامة علاقات مع الدول التي تدعم فكرة التعددية القطبية في النظام الدولي، وهذا ما يفسر التنسيق بينها وبين روسيا في بعض القضايا الدولية.

– التورط في العديد من المشكلات الحدودية كالتنازع بينها وبين الهند وروسيا على بعض الأراضي.

– حرص الصين على إقامة علاقات اقتصادية حتى مع أغلب الدول حتى الدول التي تتنافس معها كالهند، بل ومع الدول التي تتصارع معها كاليابان.

– يمكن القول: إن البيئة الإقليمية للصين ليست بيئة مستقرة ولكنها بيئة يغلب عليها التنافس أحياناً، والصراع أحياناً أخرى.

ثانياً: المحددات الدولية:

أصبح التواجد الصيني على الساحة الدولية أمراً حتمياً، فالصين أصبحت تلعب دوراً هاماً في القضايا المثارة على الساحة الدولية، وهذا ما يثير قلق الدول الكبرى وجيرانها.

فسياسة الصعود الصيني على الساحة الدولية ترتكز على عدد من العناصر، وهي كالتالي:

– دفع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العالمي والأمن والعدالة والمساواة، ودعم التبادل الاقتصادي والثقافي بين البلاد، وتجنب الحروب الباردة والتكتلات الدولية وتلك الجهود التي تستنفذ ثروات البلاد على الصراعات المختلفة.

– عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد، واحترام وحدة أراضي الدول وسلامتها، واحترام حق كل دولة في أن يكون لها نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتماشى مع ثقافتها وتاريخها ومصالحها وأهدافها القومية.

– تفعيل دور المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، ومساندتها في القيام بدورها لحفظ السلام العالمي، واحترام القانون الدولي والعرف الدولي باعتبارها الآليات القادرة على تحقيق السلام والتعايش السلمي بين الشعوب المختلفة.

– السعي إلى تحقيق التعديدة القطبية وتحقيق التوازن، وعدم انفراد أي دولة بإدارة النظام الدولي؛ وبالتالي فإن الصين ترى أن تحقيق المكانة لها في الساحة الدولية يحتاج منها أولاً: تحقيق مكانة في بيئتها الإقليمية؛ وبالتالي فهي تنتهج سياسات حسن الجوار في محيطها الإقليمي.

– السعي لإقامة علاقات صداقة وتعاون مع دول الجوار ودول العالم على أساس مبادئ خمسة وهي: الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.[٢٢٣]

وبالنظر إلى علاقات الصين مع دول العالم نجدها كالتالي:

(أ) العلاقات الصينية الأمريكية:

أصبحت الصين قوة اقتصادية تمتلك الكثير من القدرات التي تجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، فالصين تمتلك موارد بشرية ضخمة قادرة على الإنتاج، بجانب أنها أصبحت قوة تجارية ضخمة، ففي بعض الأوقات تتجاوز حجم صادراتها صادرات بعض الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، بل وإن الناتج المحلي الإجمالي لها يتساوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان، كما أن الصين تحرص على إقامة علاقات سلمية مع دول الجوار، وهذا يهدد التواجد الأمريكي في المنطقة الآسيوية.[٢٢٤] فيرى بعض المراقبين أن

٢٢٣– انظر: الشيماء هشام أبوالوفا ثابت، "السياسة الصينية في النظام الدولي من ١٩٩٠ إلي ٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ص ٩–١٠؛ عبدالقادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، عدد ٤٢، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ١٩–٢١؛ ميمون مدهون، التكيف الحرج: ركائز استراتيجية الصعود السلمى للصين، السياسة الدولية، عدد ١٩٧، مجلد ٤٩، يوليو ٢٠١٤، ص ص ٥٨–٦٠.

٢٢٤– أنطوان برونية، وجون بول جيشار، ترجمة: عادل عبدالعزيز أحمد، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبرالية الاقتصادية، القاهرة: المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص ص ٢٩– ٣٦؛ محمد نعمان جلال، الإحياء الحضارى: أى مستقبل للصين فى النظام الدولى؟، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٨–٩.

استمرار النمو الصيني بهذا المعدل سيؤدي إلى تفوقها في المستقبل على الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه على الرغم من أن القدرات العسكرية الأمريكية لاتزال متفوقة على القدرات الصينية إلا إن الفجوة بينهم تتناقص بسبب سعي الصين الدائم إلى تطوير قدراتها العسكرية.

وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦م إلى ٥٧٨ مليار دولار حيث بلغت حجم الواردات من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٤٦٣ مليار دولار، في مقابل صادرات تبلغ قيمتها ١١٦ مليار دولار؛ لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى زيادة صادراتها إلى الصين، وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الصينية بخفض الضرائب على بعض الورادات الأمريكية إلى الصين كالسيارات، ورفع الحظر على استيراد بعض السلع الأمريكية كاللحوم، وتسهيل دخول المستثمرين الأمريكيين القطاع المالي، وفي المقابل ستحمي الولايات المتحدة الأمريكية الاستثمارات الصينية فيها والتي وصلت منذ عام ٢٠٠٠م إلى ١٠٩ مليار دولار، منهم ٤٥ مليار دولار فقط في عام ٢٠١٦م، وهذه الاستثمارات وفرت فرص عمل لنحو ١٤٠ ألف شخص.[٢٢٥]

ولا تزال العلاقة غير واضحة بينهما، فهناك بعض العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين البلدين كالاختلاف الأيديولوجي الذي يهدد بنشوب صراعات بينهما، حيث إن الصراع بينهما سيكون على أساس التناقض في رؤية دور الدولة وعلاقة الحاكم بشعبه وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن سعي الصين للهيمنة على محيطها الإقليمي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن القيادة الصينية تسعى إلى تغيير القواعد الحاكمة للنظام الدولي باعتبارها وضعت في فترات ضعف الصين، وهذا ما يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب الخلاف حول بعض القضايا الاقتصادية كالملكية الفكرية، ودعم الصين لصادراتها وهذا يساعد الصين على طرح منتجات رخيصة في الأسواق العالمية، وهذه القضايا تهدد المنتج الأمريكي. وكل هذه المؤشرات قد تدفع لاندلاع حرب بين البلدين، فلا يكفي التفوق العسكري الأمريكي والادعاءات بأن الصين ترغب في مناخ سلمي لتحقق الرخاء الاقتصادي لمنع اندلاع الحرب بينهما، حيث إن الصعود الصيني يهدد بشكل مباشر مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢٥- انظر: هبة حسام، ماذا تريد أمريكا من الصين، اليوم السابع، ٢٢ أبريل ٢٠١٧؛
https://goo.gl/isD6jV
Frank Lavin, China- US. Trade relations: better than you think, forbas, 22 may 2017.
https://www.forbes.com/sites/franklavin/2017/05/22/china-us-trade-issues-how-bad-is-it/#5eb6e111e416

بينما توجد محفزات أخرى تشجع التعاون بين البلدين تتمثل في التعاون الاقتصادي، بجانب التنسيق بينهم في إدارة منطقة المحيط الهادي التي تشكل مركز الجاذبية للشئون الدولية بدلاً من المحيط الأطلنطي. كما أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج للتنسيق من الجانبين كالملف النووي لكوريا الشمالية ومكافحة التغيرات المناخية ومكافحة الإرهاب ومحاربة انتشار الأصولية الإسلامية، كما أن اتجاه الصين إلى الليبرالية الاقتصادية سيؤدي إلى الليبرالية السياسية. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن القوى الصاعدة لا تسعى إلى تحدي النظام الدولي القائم، ولكنها فقط تسعى لأن يكون لها تواجد في الساحة الدولية؛ لذلك يجب على القوى الكبرى أن تستوعب القوى الصاعدة في المنظمات الدولية وتشركها في الحوار حول القضايا الكبرى بدل من الصدام معها.

(ب) العلاقات الصينية الأوروبية:

نظراً لأن سياسات الصين الخارجية تمتاز بالبراجماتية فإنها تسعى لإقامة علاقات اقتصادية مع دول أوروبا على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والسياسية بينهما، فالصين تعد من أكبر المستثمرين في بعض الدول الأوروبية. كما أنها ترى أن تقوية علاقتها مع أوروبا سيساعدها في الدفع إلى نظام متعدد القطبية، بل وإن بعض الدول الأوروبية تسعى لإقامة علاقات مع الصين لمواجهة التمدد الأمريكي فى أوروبا والذي يؤثر بالسلب على دور بعض الدول. حيث إن رغبةالاتحاد الأوروبي تتلاقى مع الرغبة الصينية في إقامة نظام دولي متعدد الأطراف. غير أنه لا يمكن تجاهل بعض القضايا الخلافية بينهما كقضايا حقوق الإنسان، ونشر الأسلحة، وبعض الخلافات التجارية كقضية الصادرات، وقضايا البيئة حيث تعد الصين ثاني أكبر ملوث في العالم بينما أوروبا تعطي اهتماماً كبيراً لقضايا البيئة.[٢٢٦]

(ج) العلاقات الصينية العربية:

بالنظر إلى العلاقات الصينية العربية نجدها معقدة؛لأنها تقيم علاقات مع قوى متصارعة، فنجدها تقيم علاقات مع إسرائيل من جانب وعلاقات مع فلسطين من جانب آخر،

٢٢٦- انظر: نيللى كمال الأمير، القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ٣٢؛ الشيماء هشام أبو الوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي، مرجع سابق، ص ص ٣٣- ٣٧.

وتقيم علاقات مع إيران من ناحية وعلاقات مع السعودية من ناحية أخرى. فترتكز علاقات الصين في منطقة الشرق الأوسط على عدد من العوامل وهي كالتالي:

– تسعى الصين لحماية مصالحها الاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالنفط فعلى الرغم من تعزيز الصين لإنتاجها المحلي من النفط إلا إنها لا تزال تحتاج إلى نفط الشرق الأوسط.

– تسعى الصين إلى إثبات وجود دور لها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا كان واضحاً في موقفها من الثورة السورية ووقوفها بجانب روسيا ضد توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية، فالصين تستغل الشرق الأوسط لكي تثبت وجودها كدولة فاعلة في النظام الدولي.

– السعي لبناء علاقات اقتصادية مع دول المنطقة أكثر من بناء تعاون سياسي.

– تشجيع الحوار لحل الأزمات في الشرق الوسط، واستبعاد أية تحركات صينية عسكرية فى المنطقة.

– تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والبيئة من أجل تحسين القدرات العلمية والتقنية للدول العربية، وتعزيز التعاون بينهم لمكافحة قضايا التلوث.

– تشجيع الحوار الثقافي وحوار الحضارات، وتشجيع التواصل بين الخبراء والباحثين والتواصل بين مراكز الفكر الصينية والعربية.

– التعاون من أجل مواجهة الإرهاب، ورفض ربط الإرهاب بأي دين، والتنسيق بينهم وتبادل المعلومات لمواجهة الإرهاب.[٢٢٧]

وهناك عدد من الملاحظات على المحددات الدولية للسياسة الخارجية الصينية، وهي كالتالي:

– أن التواجد الاقتصادي الصيني القوي في الكثير من البلدان يجنبها إمكانية اندلاع أي حرب حتى مع القوى الكبرى التي أصبحت الصين تشكل تهديداً لمصالحهم، حيث إن الدول تفضل التعاون والتقارب مع الصين أكثر من التصارع معها، للاستفادة من هذا التعاون.

٢٢٧– أنظر: شريف علي شحاته اسماعيل عيسى، "الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ١٩٩٣–٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٩١؛ السيد لوهايتشنج، العرب والصين، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص ص ٥٥–٥٩؛ وليد عبدالحى، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين فى الشرق الأوسط؟، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٢٦– ٢٧؛ جعفر كرار أحمد، دلالات وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ١٣٥–١٣٧؛ جعفر كرار أحمد، تقييم منتدى التعاون العربى– الصينى فى عشرة أعوام، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٦١– ١٦٢.

– أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية هو تحقيق التعددية القطبية، ولعب دور رئيسي في القضايا الدولية.

– إقامة علاقات مع الدول التي تساعدها على تأمين مصادر الطاقة لها وبالأخص النفط.

– استغلال موجة الحرب على الإرهاب للقضاء على الأصولية الإسلامية في المنطقة الآسيوية وتهديدهم للمصالح الصينية.

– الترويج للصين على أنها قوة اقتصادية تسعى لإقامة علاقات اقتصادية مع مختلف الدول، وتسعى إلى تحقيق الرخاء والسلام.

– تقوم السياسة الخارجية الصينية على البراجماتية فهي تركز على التعاون في المجال الاقتصادي أكثر من تركيزها على التعاون في المجال السياسي أو العسكري.

الجزء الثالث: تطورات السياسة الخارجية الصينية منذ ١٩٤٩–٢٠١٥

يتطرق هذا الجزء إلى ملامح السياسة الخارجية الصينية منذ ١٩٤٩م حتى ٢٠١٥م حيث مرت السياسة الخارجية الصينية في هذه الفترة بعدة مراحل، وذلك على النحو التالي:

– المرحلة الأولى: منذ تأسيس الجمهورية الصينية في ١٩٤٩م والأيديولوجية الشيوعية هي التي سيطرت على الصين داخلياً وخارجياً، وتبنت الصين في ذلك الوقت سياسة انعزالية منغلقة على الذات، ولا تدخل في علاقات مع الدول التي تتبنى أيديولوجيات مختلفة كالرأسمالية. وفي ذلك الوقت سعت الحكومة الصينية على توطيد علاقتها بالدول النامية، حيث كانت ترى أن الدول الكبرى تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب الدول النامية. ومن ثم يجب على هذه الدول التوحد لمواجهة استغلال القوى الكبرى.

– المرحلة الثانية: وهي مرحلة الانفتاح المحدود منذ ١٩٧٧م حتى ١٩٩٠م، ففي هذه الفترة اتجهت الصين إلى الانفتاح على الأسواق العالمية والاستفادة من التكنولوجية العالمية، وفتح أبوابها للاستثمارات والتجارة، واتباع بعض من آليات السوق مع الحفاظ على النظام الطابع الاشتراكي للبلاد، فكانت السياسة الخارجية الصينية في ذلك الوقت تسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية دون التورط في القضايا السياسية العالمية.

– المرحلة الثالثة: التي تبدأ بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩١م حيث تبنت الصين سياسة خارجية مغايرة لسياستها القديمة وابتعدت عن فكرة الأيديولوجية في تكوين حلفائها؛ فأصبحت السياسة الخارجية الصينية سياسة براجماتية نفعية تقوم على تحقيق المكاسب الاقتصادية بغض النظر عن الأيديولوجيات المختلفة، والانفتاح إقليمياً واتباع سياسة حسن الجوار وتسوية الخلافات الحدودية وإقامة شراكات اقتصادية وسياسية مع جيرانها، بجانب الانفتاح عالمياً وإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات اقتصادية وعسكرية معها، وبالتأكيد اتجهت الصين أيضاً نحو أوروبا وإقامة علاقات معها، وكانت نتيجة السياسات الجديدة إلغاء كافة العقوبات التي فرضت على الصين وتغيرت النظرة الأمريكية الأوروبية لها بدلاً من عدو استراتيجي إلى شريك استراتيجي، كما سعت لإقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية لتلبية احتياجاتها من النفط.[٢٢٨]

– المرحلة الرابعة: ما بعد الربيع العربي حيث فضلت الصين أن تتخذ موقفاً متحفظاً من ثورات الربيع العربي؛ خشية انتقال الثورات إليها، بجانب تخوفها على مصالحها الاقتصادية في المنطقة؛ لذلك فضل الحزب الشيوعي الصيني البحث في أسباب قيام الثورات وتوصل إلى أن أهم عوامل قيام ثورات الربيع العربي: هو عدم التجانس داخل صفوف النخبة، وحرية الإعلام والانترنت، وبالتالي سعى الحزب إلى تحقيق قدر كبير من التوافق بين صفوف النخبة الحاكمة حول السياسات العامة، كما سعى إلى وضع قيود على الإنترنت والإعلام، أما الموقف الصيني من سوريا كان أكثر وضوحاً حيث استخدم حق الفيتو بجانب روسيا لمنع أي تدخل لتغيير نظام بشار الأسد بالقوة، وكان الدافع الحقيقي وراء الفيتو الصيني هو التنسيق مع روسيا لمنع الانفراد الأمريكي الأوروبي بتقرير مصير الشرق الأوسط.

– المرحلة الخامسة: تعرف هذه المرحلة بمرحلة "الطريق الحرير... حزام واحد وطريق واحد" تم الإعلان عن هذه المبادرة في عام ٢٠١٣ن، وهي مبادرة استراتيجية تنموية تسعى للتعاون والتواصل مع الدول الأخرى عن طريق استثمارات في البنى التحتية التي تربط الصين بالقارة الأوروبية آسيا وإفريقيا، وعقدت أول قمة لهذه المبادرة في ١٤ مايو ٢٠١٧م، وقد حضر القمة

٢٢٨– إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الايديولوجية والنفعية البراجماتية، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٦، ص ص ٦–٢٠، ص ٧٤؛ هـ كريل، ترجمة: عبدالحميد سليم، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتس تونج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٥؛ أحمد سيد أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مجلة الديمقراطية، مجلد ٣، عدد ٩، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤٥–٢٤٦؛ حسن أبو طالب، السياسة الخارجية الصينية فى ظل النظام الدولى الجديد، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦، ص ٢٤٦.

العديد من الزعماء الأجانب، ومصطلح "الحزام الواحد" يعود إلى شبكة طرق تجارية كانت تعرف تاريخياً بطريق الحرير القديم التي كانت تربط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وتركيا. أما مصطلح "الطريق الواحد" فيعود إلى الطريق البحري الذي أبحر فيه الأدميرال "زينغ هه" بأسطول من السفن إلى أفريقيا في القرن الخامس عشر، وهذه الرحلة ترمز إلى قوة البحرية الصينية، وتتضمن المبادرة بناء شبكة من السكك الحديدية وأنابيب النفط والغاز وخطوط طاقة كهربائية وإنترنت، ويصل حجم التمويل على هذه المبادرة إلى ما يقارب ١٠٠ مليار يوان، و ٣٨٠ مليار يوان يقدمهم بنكان كبيران على هيئة قروض، و ٦٠ مليار يوان مساعدات للدول

هذه المبادرة ليست مبادرة اقتصادية فحسب بل لها مصالح استراتيجية أيضاً حيث تسعى الصين من خلال هذه المبادرة تحقيق تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، كما أن هذه المبادرة تنافس المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي حيث لا تشترط "بكين" على الدول التي تحصل على القروض أن تجري تغيرات جذرية في نظامها الاقتصادي. فالصين تتبع سياسة عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وبالتالي فإن الصين ستقدم هذه القروض بغض النظر عن النظام السياسي السائد في البلاد ومبادئ حقوق الإنسان. ويرى بعض الخبراء أن مشكلة هذه القروض في أن الدول التي ستعجز عن سداد مستحقات القروض ستقع عليها أعباء مالية كبيرة، أو ستجبر على التنازل عن أصول وطنية رئيسة لصالح السيطرة الأجنبية. ومن خلال هذه المبادرة ستكون الصين قادرة على إثبات وجودها على الساحة الدولية، وبالتالي الدفع نحو تحقيق هدفها في نظام دولي متعدد القطبية.[٢٣٠]

الجزء الرابع: مؤسسات السياسة الخارجية الصينية

٢٢٩- أنظر: مشروع طريق الحرير الصيني، bbc عربي، ١٥ مايو ٢٠١٧؛
http://www.bbc.com/arabic/business-39922326
فريد غارلي، ما هي مبادرة حزام واحد- طريق واحد، RT، ١٤ مايو ٢٠١٧.
https://goo.gl/Lf2RU2

٢٣٠- أنظر: براكيتي غوبتا، مبادرة طريق الحرير حزام نفوذ صيني جديد، جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٤٠٣٦، ٣ مايو ٢٠١٧؛
https://goo.gl/cXHih1
Kadirab Pethiyagoda, what's driving china's new silk road, and how should the west respond?, Broojings, 17 may 2017.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/05/17/whats-driving-chinas-new-silk-road-and-how-should-the-west-respond/

يتطرق هذا الجزء إلى مؤسسات السياسة الخارجية الصينية، حيث يتناول المؤسسات الرسمية والغير رسمية وذلك على النحو التالي:

أولاً: المؤسسات الرسمية:

– رئيس الجمهورية: يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية الصينية حيث يحق له تعيين وعزل الوزراء، ويحق له إعلان الحرب وإصدار أوامر التعبئة، كما يحق له إصدار القوانين بعد أن يجيزها المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته، بالإضافة إلى أنه يقوم باعتماد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين.[٢٣١]

– مجلس الدولة (مجلس الوزراء): يقوم كل الوزراء بدور في السياسة الخارجية الصينية حيث يتواصلون مع نظرائهم الخارجيين لتحقيق الأهداف المختلفة كتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية وغيرها من خلال توقيع اتفاقيات تعاون في المجالات المختلفة.

– وزارة الخارجية: هي المسئولة عن تنفيذ سياسات البلاد، وجمع المعلومات، ورعاية مصالح البلاد، وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الحاكم.

– الحزب الشيوعي الصيني: يلعب الحزب الشيوعي دوراً أساسياً في صناعة السياسة الخارجية للبلاد، كما أن الحزب يعد آلية لتربية الكوادر في الدولة فالإضمام إلى الحزب شرط أساسي لتولي الوظائف العامة.

– المجلس الوطني لنواب الشعب: وإن كانت السلطة الحقيقية في يد الحزب الشيوعي إلا إنه بعد مرحلة الإصلاح أصبح للمجلس دور إلى حد ما في صناعة السياسة الخارجية حيث يحق للمجلس تعديل الدستور، وإقالة الوزراء.[٢٣٢]

ثانياً: المؤسسات الغير رسمية:

– منتدى التعاون الصيني– الأفريقي: أنشأت الصين هذا المنتدى عام ٢٠٠٠م؛ لتعزيز التعاون مع القارة الإفريقية وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية، ويسعى هذا المنتدى إلى الدفع نحو مزيد

٢٣١– أحمد جمال عبدالعظيم، "التحول الديمقراطي في الصين"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٤٢.

٢٣٢– حسن إبراهيم سعد حسن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠١، ص ١٩٦.

من التعاون بين الصين وأفريقيا في المجالات المختلفة: كالاقتصاد والزراعة والتعليم والتجارة والبيئة والسياحة والعلوم والثقافة والصحة، وتعزيز سبل التبادل الثقافي والحوار بين الصين وأفريقيا. وقد أثيرت الشكوك حول نوايا هذا المنتدى عندما تم تأسيسه بحجة أن الصين ستسعى إلى السيطرة على القارة الإفريقية وستسعى فقط إلى تحقيق مصالحها، لكن هذا المنتدى عاد بالنفع على الدول الإفريقية حيث ساعد على تمويل مشاريع تنموية وتتشيد العديد من البيات التحتية كالطرق والسكك الحديدية والملاعب الرياضية والمقرات الإدارية وغيره.[٢٣٣]

– مجالس الخبراء: هي مراكز تضم أفضل الخبراء الذين يقومون بإعداد الأبحاث والتقارير بشأن القضايا المختلفة بما في ذلك قضايا السياسة الخارجية الصينية، كما يقدمون المشورة للمسئولين الرسميين.

– الرأي العام: يحرص الحزب الشيوعي الصينيي على أن تكون له قاعدة جماهيرية عريضة تؤيد سياساته وقراراته، وبالتالي فمن الممكن أن تتأثر القيادة بالضغوط الشعبية في بعض الأحيان.

٢٣٣– حسن بسباس، منتدى التعاون الصيني الإفريقي، مجلة البحثية، عدد ٣، ربيع ٢٠١٥، ص ص ١–٦.
http://revues.imist.ma/index.php?journal=bahtheyya&page=article&op=view&path%5B%5D=4979&path%5B%5D=3427

الخاتمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورات على الساحة الدولية، أدت إلى ظهور قوى كبرى منها الصين. ومن ثم أراد الباحث من خلال الأربعة أجزاء السابقة الإجابة على تساؤل وهو: ما تأثير محددات السياسة الخارجية الصينية على سلوكها السياسي؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بشرح المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية، كما تناول تطورات السياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس الجمهورية الصينية وصولاً لاستراتيجية "طريق الحرير"، كما تناول مؤسسات صناعة السياسة الخارجية الصينية.

ومن خلال ما توافر لدى الباحث من معلومات، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– أولاً: بالنسبة للمحددات الداخلية فلها تأثير مزدوج على السياسة الخارجية الصينية، فمن جانب أدت المساحة الكبيرة للصين لدخولها في مشاكل حدودية مع الدول المجاورة، والتعداد السكاني الضخم مثل ضغط على عجلة الإنتاج، كما أن الثقافة الإستاتيكية التي تدعم الاستقرار في الصين كانت تجعلها في مواجهة الغرب.

على الجانب الآخر نجدها تتميز بقوة نشاطها الزراعي؛ نظراً لتوافر الأنهار والمياه العذبة بها، كما مثل التعداد السكاني الضخم قوة بشرية ضخمة تستخدم في زيادة الإنتاج، كما ساعد تأصل السياسة البراجماتية في الثقافة الصينية إلى إقامة الصين لعلاقات مع مختلف الدول.

– ثانياً: بالنسبة للمحددات الإقليمية فإن الصين تقف دائماً ضد أية حركة انفصال سواء على أراضيها أو في المنطقة الآسيوية بشكل عام، كما تتعاون الصين مع روسيا لمواجهة الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية وتقليل دورها في القارة الآسيوية، كما تسعى الصين إلى إقامة علاقات اقتصادية مع أغلب الدول حتى التي تتنافس معها كالهند بل ومع الدول التي تتصارع معها كاليابان.

– ثالثاً: وبالنظر إلى المحددات الدولية فنجد أن الصعود الصيني السريع على الساحة الدولية أثار العديد من التوقعات وعلى رأسها أن النظام الدولي يتحول إلى التعددية القطبية، حيث أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي مما يدفع إلى صعود قوى أخرى ترجح دخول النظام الدولي إلى حقبة التعددية القطبية ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل أيضاً على المستوى السياسي.

– رابعاً: وبعد تتبع تطور السياسة الخارجية الصينية فيمكن القول: إن الصين كانت تمر بمرحلة طويلة من الانعزال والانكفاء على الذات، ثم ما لبثت هذه السياسات أن تتغير وتتجه الصين إلى الانفتاح المحدود في ١٩٧٧م، ثم تحولت السياسة الخارجية منذ ١٩٩١م إلى سياسة براجماتية نفعية. إلى أن وصلت الصين إلى استراتيجية "الطريق الحرير... حزام واحد وطريق واحد" التي تقوم على التعاون مع مختلف الدول.

– خامساً: بالنظر إلى مؤسسات صنع السياسة الخارجية الصينية فنجد أن أهمها هو الحزب الشيوعي الصيني الذي يلعب الدور الأساسي في صناعة السياسة الخارجية للبلاد.

والجدير بالملاحظة أن الصين تتبع استراتيجية يمكن تسميتها باستراتيجية "السلم والتناغم" حيث التناغم على المستوي الداخلي: من خلال رفع مستوى معيشة الشعب مادياً ومعنوياً، والحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، وكسب الرأي العام ليكون مؤيداً لقرارات السلطة. أما على المستوى الخارجي: تتبع الصين سياسة السلم واللاتدخل في شئون الدول وتحقيق السلم العالمي من خلال التمسك بالسياسات الدبلوماسية السلمية، وتحقيق التنمية من خلال تقوية العلاقات مع الدول المختلفة، بجانب الاتجاه نحو التعددية القطبية حيث تراعي الصين في سياستها الخارجية أن تحقق التوازن بين المنافسة والتعاون مع الدول المختلفة فأكبر مثال على هذا هو العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من التنافس بين الصين وأمريكا على المستوى السياسي في بعض القضايا كالقضية السورية نجدهم توجد بينهما علاقات اقتصادية قوية.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية:

أ- كتب:

١. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى فى القرن الواحد والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية، ١٩٩٥.

٢. إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الايديولوجية والنفعية البراجماتية، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٦.

٣. أحمد يوسف أحمد، ومحمد زياره، مقدمة فى العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦.

٤. أنطوان برونية، وجون بول جيشار، ترجمة: عادل عبدالعزيز أحمد، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبرالية الاقتصادية، القاهرة: المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٦.

٥. بنغ قوانغ تشيان تشاو تشه ين لوه يونغ، الدفاع الوطني للصين، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠.

٦. تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠.

٧. تشانغ وي وي، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، الزلزال الصيني، القاهرة: سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى يناير ٢٠١٦.

٨. تشنغ تسيان، قوميات الصين وديانتها، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠.

٩. حسن أبو طالب، السياسة الخارجية الصينية فى ظل النظام الدولى الجديد، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦.

١٠. روي مكريدس، ترجمة: حسن صعب، مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم، بيروت: دار الكتاب العربى، ١٩٦٩.

١١. السيد لوهايتشنج، العرب والصين، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

١٢. عبدالغفار رشاد القصبي، مناهج البحث فى العلوم السياسية: الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٤.

١٣. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٨.

١٤. محمد محمود ربيع، اسماعيل صبرى مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت: مطابع دار الوطن، ١٩٩٤.

١٥. محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

١٦. وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الإقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠.

١٧. ين تشونغ تشينغ، ترجمة: فريدة وانغ فو، النظام السياسي الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١١.

١٨. هـ كريل، ترجمة: عبدالحميد سليم، الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتس تونج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

الدوريات:

١. أحمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصينى وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكى، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، مجلد ٤٩، عدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ٢٣-٢٦.

٢. جعفر كرار أحمد، تقييم منتدى التعاون العربى- الصينى فى عشرة أعوام، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٦٠- ١٧٠.

٣. جعفر كرار أحمد، دلالات وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ١٣٤- ١٣٩.

٤. حسين إسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصينى، محلق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ١٣-١٨.

٥. خديجة عرفة، محددات السياسة الصينية تجاه الإرهاب، السياسة الدولية، مجلد ٥١، عدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦، ص ص ١٤٠-١٤٥.

٦. دلال محمود السيد، القرن الصينى؟ الانقلاب التدريجى لمعادلات الأمن فى جنوب وجنوب شرق آسيا، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ١٣-١٨.

٧. سامى السلامى، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٢، عدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧، ص ص ١٩-٢٤.

٨. السيد صدقى عابدين، سياسة بكين فى بحر الصين الجنوبى، السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ١٧٤- ١٧٧.

٩. السيد صدقي عابدين، سياسة الولايات المتحدة تجاه بحر الصين الجنوبى، السياسة الدولية، عدد ٢٠٥، مجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ١٤٠-١٤٣.

١٠. عبدالقادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٥٢- ١٥٩.

١١. عبدالقادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، عدد ٤٢، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

١٢. محمد نعمان جلال، الإحياء الحضارى: أى مستقبل للصين فى النظام الدولى؟، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٧- ١٢.

١٣. مدحت أيوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، السياسة الدولية، عدد ١٩٦، مجلد ٤٩، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٤٨-١٥١.

١٤. ميمون مدهون، التكيف الحرج: ركائز استراتيجية الصعود السلمى للصين، السياسة الدولية، عدد ١٩٧، مجلد ٤٩، يوليو ٢٠١٤، ص ص ٥٦-٦١.

١٥. نزيرة الأفندى، هل تنجح جهود الإصلاح الاقتصادى فى الصين؟، السياسة الدولية، مجلد ٤٩، عدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص ص ١٤٤-١٤٧.

١٦. نيللى كمال الأمير، القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٣١- ٣٦.

١٧. وليد عبدالحى، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين فى الشرق الأوسط؟، ملحق تحولات استراتيجية مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٢٥- ٣٠.

١٨. وى تشى رونج، السياسات الصينية تجاه عادات الأقليات القومية وتقاليدها، السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، مجلد ٥٢، يناير ٢٠١٧، ص ص ٦٨- ٧٢.

ج-رسائل الماجستير والدكتوراه:

١. أحمد جمال عبدالعظيم، "التحول الديمقراطي في الصين"، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.

٢. أحمد سيد أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مجلة الديمقراطية، مجلد ٣، عدد ٩، ٢٠٠٣.

٣. أحمد عبدالله محمود عطية الطحلاوي، "مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

٤. حسن إبراهيم سعد حسن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٧.

٥. حطاب عبدالمالك، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ١٩٩٥-٢٠٠٧"، *رسالة ماجستير*، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

٦. سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره علي الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ٢٠٠١-٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠.

٧. شريف علي شحاته اسماعيل عيسى، "الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ١٩٩٣-٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٨. الشيماء هشام أبوالوفا ثابت، "السياسة الصينية في النظام الدولي من ١٩٩٠ إلي ٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٩. محمد نعمان جلال، "العلاقات الصينية اليابانية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨.

د-مواقع على شبكة المعلومات:

١. براكيتي غوبتا، مبادرة طريق الحرير حزام نفوذ صيني جديد، جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٤٠٣٦، ٣ مايو ٢٠١٧.

https://goo.gl/XtvvUH

٢. حسن عمار، الصين تدافع عن زيادة ميزانية الإنفاق العسكري، رويترز، ٨ مارس ٢٠١٨.

https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1GI0EU

٣. حسن بسباس، منتدى التعاون الصيني الإفريقي، مجلة البحثية، عدد ٣، ربيع ٢٠١٥، ص ص ١-٦.

http://revues.imist.ma/index.php?journal=bahtheyya&page=article&op=view&path%5B%5D=4979&path%5B%5D=3427

٤. ذكر الرحمن، الصين والعلاقات الهندية الأمريكية، العربية، ٨ يوليو ٢٠١٧.

https://goo.gl/QubWNC

٥. سامي السلامي، تصاعد مخاطر الإرهاب في دول آسيا الوسطى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٨ مايو ٢٠١٧.

https://goo.gl/qYbHiL

٦. سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، عدد ١٥٢٤٩، ٢٥ مارس ٢٠١٠.

http://www.alriyadh.com/509799

٧. عبدالغفار شكر، الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، جريدة الإهرام، لا توجد سنة للنشر.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/607231.aspx

٨. عبدالكريم صالح المحسن، العلاقات الروسية – الصينية التاريخ والتطلعات، مؤسسة الحوار المتمدن، عدد ٣٣٩١، ٩ يونيو ٢٠١١.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262546

٩. على حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية، الدفاع الوطني اللبناني، عدد ٥٦، نيسان ٢٠٠٦.

https://goo.gl/NGGuFy

١٠. عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، سياسات عربية، عدد ٢١، يوليو ٢٠١٦، ص ص ٢٦-٤١.

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_2C61BA1B.pdf

١١. فريد غارلي، ما هي مبادرة حزام واحد- طريق واحد، RT، ١٤ مايو ٢٠١٧.

https://goo.gl/HE2wYY

١٢. مايا جريدينى، كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟، العربية، ٤ سبتمبر ٢٠١٦.

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/09/04/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

١٣. مايكل هورويتس، ترجمة: عبدالرحمن بستاني، انتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة إلى السياسة الدولية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣.

http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-06/rua06_178.pdf

١٤. محمود صافي محمود، توجيهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠ مايو ٢٠١٥.

http://www.acrseg.org/38006

١٥. نيزافيسيمايا غازيتا، ترجمة: كامل توما، الجيش الصيني سيكون الأقوى في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، RTonline، ٢٢ أبريل ٢٠١٧.

https://arabic.rt.com/press/874616-الجيش-الصيني-سيكون-الأقوى-في-العالم-بحلول-عام-٢٠٢٠/#

١٦. هبة حسام، ماذا تريد أمريكا من الصين، اليوم السابع، ٢٢ أبريل ٢٠١٧؛

https://goo.gl/PVLx8b

١٧. وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج فى التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد ٣٣، ٢٠١٢.

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427

١٨. يزيد صابغ، موقف الصين حيال سوريا، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٠ فبراير ٢٠١٢.

http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47151

١٩. الرئيس الصيني يحذر هونغ كونغ من أى خروج على سلطة بكين، bbc عربي، ١ يوليو ٢٠١٧.

http://www.bbc.com/arabic/world-40467614

٢٠. الصين: أحداث عام ٢٠١٥، human rights watch، لا توجد سنة للنشر.

https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/286341

٢١. الصين تعلن عن نيتها في زيادة الإنفاق العسكري، arab 48، ٥ مارس ٢٠١٨.

https://goo.gl/nGFxFW

٢٢. مشروع طريق الحرير الصيني، bbc عربي، ١٥ مايو ٢٠١٧.

http://www.bbc.com/arabic/business-39922326

٢٣. نمو الاقتصاد الصيني يتجاوز المستهدف رغم التباطؤ الطفيف، جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٤٢٠٦، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧.

https://goo.gl/SvVzpD

ثانياً: اللغة الإنجليزية:

أ- مواقع على شبكة المعلومات:

(1) Frank Lavin, China- US. Trade relations: better than you think, forbas, 22 may 2017.
https://www.forbes.com/sites/franklavin/2017/05/22/china-us-trade-issues-how-bad-is-it/#5eb6e111e416

(2) Ian E.Rinegart, David Gitter, The Chinese military: overview and issues for congress, congressional research service, 2015, p 2.

http://www.ieee.es/Galerias/fichero/OtrasPublicaciones/Internacional/2015/CRS_The_Chinese_Military_Overview_and_Issues_for_Congress_15sept2015.pdf

(3) Kadira pethiyagoda, China- India relations: millennia of peaceful coexistence meet modern day geoplotical interests, Brookings, October 13, 2017.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/10/13/china-india-relations-millennia-of-peaceful-coexistence-meet-modern-day-geopolitical-interests/

(4)Kadirab Pethiyagoda, what's driving china's new silk road, and how should the west respond?, Broojings, 17 may 2017.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/05/17/whats-driving-chinas-new-silk-road-and-how-should-the-west-respond/

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين

أ. حنان كركوري

مقدمة

لقد عرفت الساحة الدولية العديد من المتغيرات التي نتج عنها اختلال في التوازن بين القوى العالمية وانتقالها من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ونظراً لما شهدته هذه الفترة الأخيرة من متغيرات كثيرة كان من أبرز نتائجها أحادية الاستقطاب السياسي في المنطقة، وكذا الاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، فظهرت العديد من القوى الصاعدة ومن أبرزها الصين التي أثبتت مكانتها بالدور البارز الذي لعبته على مستوى الساحة الدولية في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية بصفة خاصة.

وعلى المستوى الإقليمي عرفت منطقة الشرق الأوسط تغيرات سياسية جذرية على المستوى السياسي طالت كل الأنظمة الدستورية والقانونية وحالة التوتر التي عرفتها المنطقة العربية نتيجة لعملية عاصفة الحزم في اليمن، وتعثر مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط، نتج عنها تكوين أنظمة سياسية جديدة قضت على الهيمنة التي كانت سائدة في نظام الحكم، ورفعت من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، ومن هنا يتجلى دور السياسة الصينية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة؛ وقد تجلت ملامح السياسة الخارجية الصينية في علاقتها مع فلسطين من خلال دعمها للقضية الفلسطينية في المحافل والمؤتمرات الدولية التي قامت على مبدأ الإصلاح والانفتاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول.

ومنه استمدت هذه الورقة البحثية أهميتها العلمية والعملية من ناحيتين؛ من ناحية من خلال الدور الذي لعبته السياسة الخارجية الصينية باعتبارها قوة فاعلة بسبب ثقلها السياسي على مستوى الساحة الدولية وقدرتها على التصدي ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز والتقارب الصيني الشرق أوسطي من أجل تحسين أوضاع دول

الشرق الأوسط ورسم وضع أفضل لها في خريطة القوى العالمية التي تتغير بوتيرة مستمرة وخلق فرص للتعاون وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

ومن ناحية ثانية، ومن خلال دعم السياسة الخارجية الصينية للقضية الفلسطينية مستمدة في ذلك قوتها من حلفائها الاستراتيجيين الذين ساعدوها بالتغلغل وتوطيد العلاقات الصينية العربية التي تهدف بالدرجة الأولى الى صنع ونشر الأمن والسلام العالمي، وتحقيق الأهداف المستقبلية التي تسعى من خلالها لفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة "فلسطين" والقائم على مبدأ "أي تدخل في الشأن الداخلي لأي دولة يعتبر خرق لقواعد القانون الدولي القائم على السلام العالمي ومساس بالسيادة الوطنية، ذلك أن السياسة الصينية تؤيد مبدأ مقدس وهو احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية".

ومن خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تتجلى في مكانة القضية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط ومدى اهتمام السياسة الخارجية الصينية بها، باعتبار الصين قوة فاعلة في النظام الدولي بفضل استراتيجياتها المتبعة وسياساتها في جميع المجالات التنموية والأمنية، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة المتمثلة في: ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث الربيع العربي؟ وما هو الدور الذي اتخذته الصين في سعيها لصنع السلم والسلام العالميين؟

وللإجابة على الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج المركب؛ بداية من المنهج التحليلي لمختلف الدراسات والوثائق والمنهج الاستقرائي لوصف واقع تشابك العلاقات الدولية ومشكلاتها، وكذا المنهج التاريخي الذي اعتمد بالدرجة الأولى على أهم المراحل التي شهدتها العلاقات الخارجية الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وفلسطين، وقد ركزت هذه الورقة البحثية في الإجابة على الإشكالية المطروحة على مبحثين أساسين:

يتمثل المبحث الأول في التركيز على النبذة التاريخية للسياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط، في حين ركز المبحث الثاني على مدى تأثير السياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية في سبيل سعيها لصنع السلم والسلام العالميين بفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما سيتم التفصيل فيه كما يلي:

المبحث الأول: نبذة تاريخية للسياسة الخارجية الصينية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط

إن ارتباط الصين بالدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة في كافة المجالات قديمة قدم التاريخ تعود الى مرحلة المد الإسلامي، حيث شهدت العلاقات الصينية– الشرق أوسطية تطورا ملحوظا على مر العصور المختلفة وتميزت هذه العلاقات بكونها علاقات ذات طابع دبلوماسي سلمي، يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية (المطلب الأول)، كما ترتكز العلاقة بين الطرفين على العديد من الثوابت الاقتصادية منها تعزيز عمليات التبادل والتمنية الاقتصادية عبر طريق الحرير البحري، والسياسية المتمثلة في دعم القضية الفلسطينية مع مواجهة معوقات تواجه تطور العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الشرق أوسطية على مر التاريخ

لقد تطورت علاقة الصين بدول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة على مر العصور، وفي البداية لابد من تحديد مصطلح الشرق الأوسط (الفرع الأول)، ثم تحديد جذور العلاقات الصينية– الشرق أوسطية وتطورها في العقود الخمس الماضية في إطار المنفعة المتبادلة بين الطرفين والتي غلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية (الفرع الثاني)، وسيتم شرحها على النحو الآتي بيانه:

الفرع الأول: مفهوم مصطلح الشرق الأوسط وموقعه الإستراتيجي في الخريطة السياسية

منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي تتوسط الشرق الأدنى والشرق الأقصى فقد أصبحت محطة أنظار العالم، وتتوسط هذه المنطقة في إقليم جغرافي متميز يتوسط ثلاث قارات؛ آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتشير الدراسات السياسية والتاريخية بأن أول من استخدم وأبرز مصطلح الشرق للعيان هو الجنرال ضابط البحرية ألفريد ماهان في مقال كتبه في الفاتح من أيلول عام ١٩٠٢ في لندن في مقالة له نشرت في المجلة اللندنية الفصلية "National revieu" بعنوان الخليج: "الفارسي" والعلاقات الدولية ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم. ويعتبر

ماهان مؤرخ ذات أصول أمريكية أطلق هذه التسمية على المنطقة المتنازع عليها بين الروس والألمان والبريطانيين آنذاك[٢٣٤].

ثم استخدم هذا المصطلح من قبل تشرشل وزير المستعمرات البريطاني عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام ١٩٢١ ليشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق وقد ازداد استعمال هذا المصطلح –الشرق الأوسط– بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء، ومنه نجد أن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح ذات طبيعية جغرافية وسياسية شاع استخدامه منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين باعتبار أن هذه المنطقة تتوسط خريطة العالم عموما والقارات الثلاث –آسيا، إفريقيا وأوروبا– بصفة خاصة[٢٣٥].

وقد برز مصطلح الشرق الأوسط بصفة خاصة نظرا لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي بين قارتي آسيا وإفريقيا بين بلدان المشرق والمغرب العربي، فقد قرر الاستعمار البريطاني إقامة إسرائيل في فلسطين التي تعتبر قلب الوطن العربي ونقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية الأسيوية عن البلدان الإفريقية، حيث كتب ثيودور هرستل مؤسس الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ في يومياته يقول فيها: يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائم، وتكون المركز لجذب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[٢٣٦].

ويستفاد مما سبق ذكره أن مصطلح الشرق الأوسط قد برز بصفة جلية تزامنا مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة أسسها هرستل كما سبقت الإشارة له آنفا، وتزخر هذه المنطقة بالثروات الطبيعية فهي من أغنى المناطق بالعالم الغنية بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن، بالإضافة لتمتعها بمركز استراتيجي يتوسط القارات الثلاث وتشمل بلاد الجزيرة العربية والعراق وغيران وأفغانستان. كما عرفته أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٩ بأنه " المنطقة الممتدة من ليبيا غربا الى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا الى الصين جنوبا". وعرفه آخرون بأنه يظم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران ويضم إليه

---

٢٣٤ – غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والامبريالية الأمريكية –دراسة–، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥، ص ١٢.

235– Jean Pierr, derriennic: le Moyne orient au XXe siècle, colin 2 édition, paris 1985, p 05.

٢٣٦– إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٦٢.

المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى".

حيث يؤكد الباحثون العرب أن المصطلح " الشرق الأوسط" سياسي النشأة والاستعمال لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولا غير عربية"، ويقوم التصور الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني[٢٣٧].

ومن تجليات الأهمية المكانية للشرق الأوسط منطقة هو جعلها هدف مباشر للاستعمار الأوروبي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ باعتبارها من أكبر مصادر النفط في العالم في الوقت الحاضر فضلا عن احتوائها على أكبر مخزون من النفط على مستوى العالم بمقدار يتجاوز ثلثي احتياطي النفط في العالم. وتتجلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في عدة اعتبارات وهي على التوالي [٢٣٨]:

١- التكوين السياسي لدول الشرق الأوسط يتسم بالتنوع ما بين دول ملكية وجمهورية، كما تتنوع المنطقة أيضا بتجاربها الديموقراطية.

٢- أن منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية تتقاطع فيها الجيوبوليتكية مع الجيوبوليتكية العربية ومن ثم فإن هذه المنطقة تشهد مساحة كبيرة من التفاعلات التاريخية والصراعية والفكرية، ما يدفع بالاعتبارات الدينية في استخدام هذا المصطلح " الشرق الأوسط".

٣- أن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة خلقت قضايا عديدة فيها مثل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وقضية السيطرة على النفط والتحكم في المنافذ البحرية الإستراتيجية، ما أدى بدوره الى توسيع مفهوم الشرق الأوسط وتقسيمه الى دوائر إستراتيجية مثل؛ دائرة دول الطوق، ودائرة الخليج العربي، ودائرة القرن الإفريقي.

---

٢٣٧ - غازي حسن، المرجع السابق، ص ١١.

٢٣٨ - صبري محمد علي عبد المتعال، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام ٢٠٣٠، على الموقع الالكتروني: www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٣/٢٩، وقت الاطلاع: ٢٢:١٠.

٤- إعداد البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لدمج إسرائيل وتكوين ثقافة التطبيع معها.

٥- تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية وذلك لعدة عوامل منها النفط والغاز الطبيعي وبالإضافة الى الأرصدة النقدية الكبيرة المتمثلة في العائدات النفطية وموجودات المنطقة من الثروات المعدنية.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية لنشأة العلاقة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط

تعود جذور العلاقة المتينة بين الصين ودول الشرق الأوسط خصوصا والدول العربية عموما الى ما يزيد عن ثلاثة عشر (١٣) قرن من الزمن حيث ربط طريق الحرير القديم الصين بالدول العربية ربطا وثيقا بسبب التبادلات التجارية بين الصين وبلاد العرب[٢٣٩]، فقد كانت حاملات الشرق التي تتلقاها بلاد الشام وكذا موانئ البحر الأبيض المتوسط تمر بنسبة كبيرة عن طريق بلاد العرب، وفي القرن السادس الميلادي كانت بين الصين وبلاد العرب آنذاك تجارة هامة عن طريق سيلان (طريق الحرير البحري)، وفي بداية القرن السابع كانت التجارة بين الصين والعرب وبلاد فارس بلاد العرب التي كانت تعتبر السوق الرئيسية للتجار الصينيين[٢٤٠].

حيث يربط طريق الحرير (البري- البحري) الصين بالدول العربية الشرق أوسطية ارتباطا وثيقا، وذلك عن طريق القوافل التجارية بين غرب آسيا والصين وامتداده بداية من تشانفان – هي مدينة شيان بمقاطعة شنشي اليوم- عاصمة أسرة تانغ شرقا، مخترقا بذلك قلب قارة آسيا ليصل الى القسطنطينية – اسطنبول في تركيا حاليا- الإمبراطورية الرومانية الشرقية غربا وعن طريق البحر بإرسال البعثات الدبلوماسية والتجارية، ووفقا للمصادر التاريخية أرسل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه مبعوثا الى مدينة شيانغ -تشانغ آن- عاصمة الصين يومذاك في فترة حكم الإمبراطور تانغ تشاو تسونغ من سلالة تانغ الملكية فالتقى المبعوث وهو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الإمبراطور الصيني عام ٢٥ هـ/ ٦٥٠ م، وشرح له عن

٢٣٩ – انظر: محمد الحمامصي، الصين والعرب.. علاقة تضرب في جذور التاريخ، على الموقع الالكتروني: http://middle-east-online.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٣٠، وقت الاطلاع: ٢٢:٠٤.

٢٤٠ – حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج ١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣، ص ٣٢٨.

الإسلام وأطلعه عن أحوال دولة الخلافة وعادات المسلمين فاعتبر المؤرخون ذلك العام بداية وصول الإسلام الى الصين[٢٤١].

ومنه، نلاحظ جليا أن فترة العلاقة بين كل من الصين والعرب تمتد الى أكثر من ٢١٠٠ سنة، ويعود السبب في نشأه هذه العلاقات الصينية- العربية لعدة اعتبارات مهمة تتمثل أبرزها في نظرة الدول العربية للصين على أساس أنها ارض العلم والعراقة، ولوجود التقارب الفكري بين الأمثال الصينية القديمة ومأثورات العرب التاريخية، وأهمها هي النظرة المتميزة في الصين للدول العربية باعتبار الدول أو الأمة العربية عموما من أقدم الدول ومهد الحضارات الإنسانية، وان التقاء هاتين الحضارتين معا ونشأة العلاقة الصينية العربية والشرق أوسطية قد ساهم بشكل جلي في تنمية المجتمع البشري وتوفير كنوز الحضارة الإنسانية[٢٤٢].

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن العلاقة الصينية- الشرق أوسطية قد تطورت عبر مراحل تاريخية مختلفة وتميزت بكونها علاقات ذات طابع سلمي، وكذلك يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية[٢٤٣]. فقد عانت الصين سابقا من نير الظلم والاستعمار وخاضت تجربة مريرة حتى تمكنت بعد نضال طويل من الحصول على حريتها، وحينئذ أخذت العلاقات بين الطرفين تتطور بالمصالح المشتركة بعد حصول كل من منطقة الشرق الأوسط والصين على الاستقلال[٢٤٤].

وقد كان لتأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول العربية دور بارز في إنشاء العلاقة بين الطرفين؛ الصين والدول العربية البالغ عددها ٢٢ دول خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٠، ويعود السبب الرئيسي في نشأة وتوطيد هذه العلاقات هو في دعم الصين لحركات التحرر العربية في سبيل دفاعها عن سيادتها ووحدتها الترابية وصيانة وحماية حقوقا القومية، في المقابل قدمت الدول العربية الدعم اللازم لاستعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وقد

---

٢٤١ – معين صادق، العلاقات العربية- الصينية والتجارة البحرية من القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي، مداخلة مقدمة في مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١-٢٢أيار/ماي ٢٠١٦، ص ٠٤.

٢٤٢ – حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

٢٤٣ – هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية- الصينية، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات، مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد، العدد ٣٣، ص ١٥٧، تموز، ٢٠٠٦.

٢٤٤ – عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي- الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ٠١، ص ٣٧٧، ٢٠١٤.

تعمقت جذور هذه العلاقة الودية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والعسكرية والرياضية والإعلامية وغيرها...الخ. وتطورت بصفة جلية بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفي ١٤ سبتمبر من العام ٢٠٠٤، تحديدا في مقر الأمانة العامة بالقاهرة تم تأسيس منتدى التعاون العربي الذي يعتبر بمثابة التكريس الفعلي للتعاون العربي –الصيني والذي يقوم على أربع (٠٤) محاور أساسية وهي على التوالي؛ التعاون في المجال السياسي، وفي المجال الاقتصادي، وفي المجال الثقافي، وفي الشؤون الدولية، وتنبثق عنه أكثر من عشرة آليات (١٠) للتعاون في المجالات القطاعية في إطار المنتدى[٢٤٥].

ويظهر لنا بصفة جلية، أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد تطورا كبيرا في العلاقات الصينية العربية بسبب التشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية مما ترك الأثر البارز في تبلور صور التضامن بهدف إنهاء السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها وصورها والعمل على إرساء دعائم الوحدة الوطنية، وتكثيف الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والمتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد وتعتمد في اغلب الأحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات لمعالجة المشكلات الدولية[٢٤٦].

وفي عام ٢٠١٠ أيضا تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي ادخل التعاون الجماعي الصيني العربي الى مرحلة جديدة من التصور والتقدم النوعي على نحو شامل. وقد نتج عن المتغيرات العديدة التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا والتي ترتب عنها ظهور الأحادية القطبية وتحرير التجارة العالمية وبروز ظاهرة العولمة والتحولات المتسارعة في النظام الدولي التي نتج عنها تعثر مسيرة السلام في مناطق الشرق الأوسط والتغير الجذري في العناصر الجيوسياسية أدت بدورها الى توثيق علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى الإعلامية، وكذا تأكيد الصين على موقفها العام في دعم القضية

---

٢٤٥ – وثيقة منتدى التعاون العربي– الصيني، الصادرة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمانة العامة بالقاهرة– مصر، ٢٠٠٤.

٢٤٦ – عاهد مسلم المشاقبة، المرجع السابق، ص٣٧٧.

الفلسطينية التي كانت محل جدال في دول الشرق الأوسط، فظلت مؤكدة على موقفها الذي تضمن [٢٤٧]:

١- مساندة الحقوق الفلسطينية ومن بينها الحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة باعتبار ذلك احد شروط إقامة السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

٢- تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية.

المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الصينية –الشرق أوسطية

ترتكز العلاقات الصينية–الشرق أوسطية على العديد من الثوابت، بسبب العلاقات التاريخية الموغلة في القدم والتي تعود لعدة قرون خلت، فاليوم أصبحت منطقة الشرق الإستراتيجية الصينية وتتمثل أهم المرتكزات التي تستند عليها العلاقة بين الطرفين في المجالين الاقتصادي والسياسي (الفرع الأول)، لكن هناك عددا من الإشكاليات والمعوقات التي تحد من استمرارية علاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة لتشكيلها تحديا حقيقيا في سبيل تطور هذه العلاقات بين الطرفين (الفرع الثاني)، وهو ما سيتم التفصيل فيه كما يلي:

الفرع الأول: ثوابت العلاقات الصينية – الشرق أوسطية

تستند العلاقة بين الصين ودول الشرق الأوسط على العديد من الثوابت والتي تعتبر من أهم المرتكزات التي تعمق جذور وأواصر هذا التعاون كما تخلق العديد من الفرص لتطوير بنية هذه العلاقات في العديد من المجالات ولعل أهم هذه المجالات؛ المجال الاقتصادي والسياسي وسيتم التفصيل في هذه الثوابت في النقاط الموالية:

أولا: المرتكز الاقتصادي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط

إن التعاون في السوق الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط تنعكس أثاره بصفة ايجابية على مصالح الطرفين خاصة وأن الدول العربية في الشرق الأوسط تسعى جاهدة لتحقيق التطور والتكامل في المجال الاقتصادي كما تهدف الى إقامة سوق عربية مشتركة، وحسب

٢٤٧ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "النمور الأسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥، ص ١٤٣ وما يليها.

توقعات الخبراء الاقتصاديين المتخصصين فإن الصين ستكون بمثابة الشريك المثالي للدول العربية في الشرق الأوسط نظرا لكبر حجم الاقتصاد والسوق الصينية.

وتتعدد المصالح التي تكتسي طابعا دبلوماسيا سلميا في العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط باعتبار هذه الأخيرة تمثل مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. وتتجلى الثوابت التي تستند عليها العلاقات الصينية –الشرق أوسطية فيما يلي بيانه:

١- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الاستثمارات والتبادل التجاري:** في السنوات الأخيرة تطورت العلاقات الصينية- الشرق الأوسطية بصفة ملحوظة في العادات من المجالات منها التبادل التجاري والاستثمارات، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين الى ٢٦٣ مليار دولار عام ٢٠١١ خلافا لما كانت عليه في عام ٢٠٠٣ والذي قدر بمبلغ ٣٦ مليار دولار ومن المتوقع أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بحلول ٢٠٢٠الى ٥٠٠ مليار دولار، ويعود السبب الرئيسي في تطور حجم التبادلات التجارية هو أن الصين تعتبر من أكبر الدول المصدرة للشرق الأوسط[٢٤٨].

حيث تسعى الصين الى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي؛ بهدف خدمة سياستها الجديدة في كواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، غير أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه إسرائيل حديثا حظا وافرا بسبب تنامي العلاقات الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الأمر الذي اضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف عن استمرار التجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة، غير أن الطرفين وبالرغم من ذلك يبحثان عن آليات ووسائل تساهم في تحقيق التعاون والمصالح المشتركة وهذا ما كان حقيقة خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي- الصيني[٢٤٩].

٢- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الطاقة الإنتاجية:** لقد تطورت العلاقات العربية الصينية في مجال الطاقة الإنتاجية بما يحقق التوازن مع الوجود الأميركي ويحقق الأمن الطاقوي لمنطقة الخليج العربي بغية حماية تطورها الصناعي، ذلك أن منطقة

---

٢٤٨ – محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، على الموقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٠٧، وقت الاطلاع: ١١:٢٥.

٢٤٩ – عاهد مسلم المشاقبة، المرجع السابق، ص ٣٧٨.

الشرق الأوسط تمثل مصدرا مستداما من مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين بكميات كبيرة لسد احتياجاتها الصناعية وفي المقابل من ذلك تمثل دول منطقة الشرق الأوسط سوقا واسعة للمنتجات الصينية خاصة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي[٢٥٠]. فقد برزت الصين في العقد الماضي من الزمن كأهم منشط من منشطي أسواق الطاقة مع الدول المنتجة للنفط والغاز ومن المرجح أن تنمو هذه المصالح الاقتصادية بشكل كبير في السنوات المقبلة.

٣- **التعاون العربي –الصيني في مجال العلاقات المتبادلة:** شهدت العلاقات العربية الصينية تطورا كبيرا خاصة بعد إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني فقد أنشأت بصدده أكثر من عشرة (١٠) آليات للتعاون من بينها الاجتماع الوزاري واجتماع كبير المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال وندوة العلاقات الصينية العربية، والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام... الخ. هذا كله دفع بقوة التعاون المشترك بين الصين والدول العربية في كافة المجالات ولعب دور مهم في توجه وتطور هذه العلاقات.

إن التواصل والثقة المتبادلة سياسياً والتعاون والفوز المشترك اقتصاديا والاستفادة المتبادلة ثقافيا أساس مهم، وتجارب رائدة للعلاقات الصينية العربية في عملية تطوير العلاقات مع الدول العربية وظلت الصين حكومة وشعبا تحترم الدول العربية في اختيار طرق التنمية والإصلاح، التي تتناسب مع ظروفها الوطنية وبإرادتها المستقلة تلتزم بإجراء التعاون العملي والنزيه مع الدول العربية، على أساس المساواة والمصالح المتبادلة والانفتاح والشفافية وتعمل على دفع الحوار الحضاري والتواصل الإنساني بين الجانبين بروح من الانسجام والتسامح[٢٥١].

٤- **التعاون الصيني –العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية:** تطور التعاون بين كل من الصين ودول الشرق الأوسط الذي نتج عنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعالجة مشاكل الفقر والبطالة في الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحرص الصين على تعزيز التشاور والتنسيق مع الجانب العربي للعمل سويا على صيانة المقاصد والمبادئ ل "ميثاق الأمم المتحدة" مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحافظ على العدل والعدالة في المجتمع الدولي ويدفع بالنظام الدولي نحو اتجاه أكثر عدلا وإنصافا واحترام المصالح

---

٢٥٠ – أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٩، ص ٤٠، سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٥١ – صبري محمد عبد المتعال، المرجع السابق.

الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغيير المناخ والأمن الغذائي وغيرها من القضايا الدولية الصائبة للجانب الآخر والعمل بحزم على حماية المصالح المشتركة للدول النامية الفقيرة[٢٥٢].

٥- **التعاون الحضاري وتعزيز الشراكة الاقتصادية عبر طريق الحرير:** من أهم المبادرات التي أدت الى تعزيز أواصل التعاون والشراكة الاقتصادية بين الطرفين هو إحياء طريق الحرير الذي يشكل جسرا حضاريا للتعاون والتفاهم الذي سيزيد من فرص تبادل التجاري وتدفق الاستثمارات الصينية لإنشاء الطرق والموانئ وشبكات السكك الحديدية في دول المنطقة.

فالتمسك بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع لتعزيز البناء المشترك من الجانبين الصيني والعربي "الحزام والطرق" وتشكيل معادلة تعاون "١+٢+٣" تتخذ مجال الطاقة المحور الرئيسي ومجال البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق بما طور مجال التعاون العلمي[٢٥٣].

ثانيا: المرتكز السياسي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط: لقد تأثرت الصين بعلاقاتها السياسية الخارجية مع دول الشرق الأوسط نظرا للتغيرات الجذرية التي شهدها المجتمع الدولي وتصاعد التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشابك العلاقات الدولة من جهة ثانية، حيث ركزت الصين في إخضاع المرتكز السياسي في علاقتها دول الشرق الأوسط وفقا لمبدأ الاستقرار والإسلام العالمي لذلك هي تسعى لبناء وتطوير مجالات التعاون في المجال السياسي والذي يقوم على عدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:

١- **دعم القضية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط:** في الوقت الحالي، ونظرا للنفوذ السياسي التي تحظى به الصين في الساحة الدولية نجد أنها دعمت العديد من القضايا الإقليمية الساخنة في دول الشرق الأوسط وعلى رأسهم القضية الفلسطينية، حيث استمرت الصين في إتباع سياسة تدعو الى ضرورة التزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بوسيلة التفاوض ونبذ العنف واحترام مبدأ الشرعية الدولية.

---

٢٥٢ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ٠٧.

٢٥٣ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع نفسه، ص ١٠.

بالإضافة للعمل على تنفيذ مختلف القرارات الصادرة من طرف مجلس الأمن الدولي، وتحقيق المبدأ السامي وهو مبدأ " الأرض مقابل السلام" حيث أكد السيد وين جيابا رئيس وزراء الصين على أن القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط ودعا جيابا في رسالة بعث بها الى مؤتمر الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني المنعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك الى إعادة بدء عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات السياسية بأسرع ما يمكن حتى يمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش سلميا مع إسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة المعنية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتعهد رئيس الوزراء الصيني في رسالته بان يستمر في تأييد اضطلاع الأمم المتحدة بدور اكبر في الصراع بالشرق الأوسط باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن، وفي التعاون مع الجهود الدولية التي تبذل لإحلال السلام والاستقرار بالمنطقة[٢٥٤].

٢- **انتهاج السياسة السلمية في دعم الممارسات الديموقراطية على الصعيدين الإقليمي والدولي:** تنتهج الصين السياسة السلمية عن طريق دعمها للممارسات الديموقراطية على المستويين الإقليمي والدولي والقائم على مبدئي الشرعية والمساواة لنشر السلم والسلام العالميين ورفض كافة أشكال الإرهاب والتنازع التي تدعو للتصادم ورفع السلاح، إن هذه السياسة المتبعة من طرف الصين خلقت نوعا من الانسجام بين دول الشرق الأوسط وجمهورية الصين الشعبية تجلت ركائزها في دعم الصين للقضايا العربية عموما كالعراق وسوريا وأزمة الخليج والقضية الفلسطينية، بالإضافة لدعمها للقضية التايوانية[٢٥٥].

وحيث أن القضية التايوانية تتعلق بمصلحة الصين بالدرجة الأولى باعتبار هذه الأخيرة تسعى لنشر مبادئ الوحدة وتطوير وتعزيز العلاقات الصينية- العربية الشرق أوسطية وكذا المنظمات الإقليمية، كل ذلك لا يتأتى إلا بتطوير علاقاتها مع تايوان ودعمها لتعزيز وتنمية العلاقة على مستوى الساحة الدولية. لذلك تسعى الصين لتعزيز التعاون حول الشؤون الدولية والبقاء على تواصل وكذا التنسيق بين الأطراف في القضايا الدولية والإقليمية وتبادل الدعم

---

٢٥٤ – الصين: القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الصينية ٢٠٠٦/١١/٣٠، على الموقع الالكتروني: www.wafa.ps، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ١٦:٤٨.

٢٥٥ – هاليدي فريد، الخطوط الأساسية في نسيج العلاقات العربية الصينية، صحيفة البيان، ٢٠٠١/١٢/٢٦، على الموقع الالكتروني: www.albayan.co.ae/albayan/2001/12/26.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ٢١:٠٠.

والتأسيس فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر وتكثيف التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة للجانبين والدول النامية والفقيرة[٢٥٦].

٣- **التواصل بين الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية والحكومات المحلية:** يحرس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على مواصلة تعزيز التواصل والتعاون مع الأجهزة التشريعية في الدول العربية على مستويات مختلفة وعبر قنوات متعددة على أساس تبادل الاحترام وتعميق التفاهم وتطوير التعاون.

ويحرس الحزب الشيوعي الصيني على مواصلة تعزيز التبادل مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة في الدول العربية بغية توطيد الأسس السياسية لتطوير العلاقات الصينية-العربية وذلك على أساس مبادئ الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومواصلة تعزيز التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية، وتثبيت آلية منتدى المدن الصينية والعربية ودعم إقامة علاقات توأمة بين المزيد من المقاطعات والولايات والمدن لأجل تدعيم التواصل والتعاون الثنائي في مجال التنمية والحوكمة المحلية[٢٥٧].

الفرع الثاني: معوقات تهدد تطور العلاقات الصينية مع دول منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من جملة الثوابت التي ترتكز عليها الصين في علاقتها مع دول الشرق الأوسط وكذا فرص التعاون في شتى المجالات والتي تتيحها هذه العلاقات الصينية الشرق أوسطية، فإن هناك عددا من الإشكاليات والمعوقات التي تحد من استمرارية وتطور هذه العلاقات ولعل أبرز تلك المعوقات ما يلي:

١- تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية والتي كان لها تأثير كبير على منطقة الشرق الأوسط وهو ما يؤدي بدوره الى إضعاف ثوابت العلاقات الصينية- الشرق أوسطية، فمنذ بداية تعامل الصين مع إسرائيل في عام 1992 تطورت بوادر هذه العلاقات بصورة سريعة، في مجالات متعددة منها الزراعية والثقافية وفي المجال العسكري بشتى فروعه، وهو ما يمثل ضغطاً أحياناً على الصين في مواقفها السياسية الداعمة للقضايا العربية.

حيث تحرص الصين على علاقات متوازنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإسرائيل هي أحد أهم مصادر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية للصين كما أنها أحد

٢٥٦ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ١٠.

٢٥٧ – وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، المرجع السابق، ص ٠٩.

مصادر الاستثمارات، في ضوء صعوبة حصول الصين على التكنولوجيا العسكرية المتطورة من الغرب من ناحية، ومن ناحية ثانية تنامي حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الصين وهونج كونج في العديد من المجالات.

ويظل الخوف من تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية قائما مع تطور هذا التعاون أو تحويله إلي تحالف إستراتيجي مما يشكل تهديد حقيقي وعائق في استمرارية علاقة الصين مع منطقة الشرق الأوسط. فقد تطورت علاقة الصين الاقتصادية بإسرائيل وقد سجل معدل التبادل التجاري بين الجانبين تطور كبير من بداية سنة ٢٠١٣ قدر ب ٠٨ مليار دولار، فضلاً عن التعاون العسكري القوي بين الجانبين فالصين كعادتها تعتمد على مبدأ التوازن في العلاقات مع جميع الدول[٢٥٨].

٢- اعتماد كلا الطرفين الشرق أوسطى والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا "CNN" و"BBC"، والذي يمكن أن ينجم عنه آثار سلبية تتمثل فيما يلي[٢٥٩]:

أ- نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل بالطرف الآخر ويعقد العلاقة.

ب- علاقات الصين بدول الشرق الأوسط ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلافات في علاقات الطرفين.

ت- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعهم للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر، بأنها منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع، وقضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها، والمنطقة مليئة بالمخاطر والجهل، حيث تعتبر المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي.

258- Aron Shai, The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, Research Paper No. 7,(Tel Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, July 2014), p24.

٢٥٩ - محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٠٥/٢٠، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/38006، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، ٠٧:١٥.

٣- تعتبر العقبات اللغوية احد المعوقات التي تحد من تطور العلاقة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط بسبب صعوبة تعلم اللغة الصينية لدى دول المنطقة مما يحول دون انتشارها في المنطقة العربية عموما والشرق الأوسطية على وجه الخصوص، إلا أن هذا العائق لا يشكل أي تهديد في استمرارية هذه العلاقة لان اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة متعارف عليها عالميا في التعامل بين الدول يمكن أن تعد لغة مشتركة للتفاهم بين كلا الطرفين.

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية الصينية على القضية الفلسطينية في سبيل سعيها لصنع السلم والسلام العالميين بفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

يمكن القول أن الصين كان لها أثر ملحوظ في دعم القضية الفلسطينية ومازال لها تأثير بالغ الأهمية وبارز على مجريات سير القضية الفلسطينية في صراعها ضد الاحتلال الإسرائيلي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إتباعها لسياسة قائمة على مبدأي السلم والسلام العالميين، انطلاقا من واقع مبني على متانة العلاقة الثنائية "الصينية-الفلسطينية" (المطلب الأول)، كما عملت الصين في سياستها الخارجية السلمية الى إحداث تغييرات ايجابية وتعزيز آفاق التعاون مع فلسطين في العديد من المجالات المختلفة منها الثقافية والإعلامية وكذا التأييد المبادل في القضايا العادلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع العلاقة الثنائية (الصينية- الفلسطينية) وأثرها ذات البعد العالمي في مساندة حركات التحرر الفلسطينية

لقد كانت الصين دائماً تنظر إلى فلسطين بالنظر لموقعها في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ من جهة ومن جهة أخرى صراعها ضد الاحتلال الإسرائيلي لذلك تطورت هذه العلاقة التي كان لها أثر بارز على الموقف الإسرائيلي (الفرع الأول)، وترى الصين أن حسم الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لصالح أية قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة لذلك حافظت على ثباتها في دعم القضية الفلسطينية خاصة بعد انفجار بؤر التوتر في المنطقة

العربية وظهور ما يعرف بثورات الربيع العربي (الفرع الثاني)، وسنبحث في هذه المسائل على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور العلاقة الثنائية (الصينية- الفلسطينية) وانعكاساتها على الموقف الإسرائيلي

لقد احتلت حركات التحرر الوطني مكانة خاصة لدى السياسية الخارجية الصينية انطلاقا من مبدأ السياسة الصينية في تأييدها لحق الشعوب العربية في التحرر من حركات الاستعمار والتبعية، ويمكن القول أن الرؤية الصينية قد تحددت بصفة صريحة منذ انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ وقد استمدت موقعها من دعم القضايا العربية انطلاقا من المنظور الإيديولوجي الشيوعي القائم على محاربة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية.

ومن أهم القضايا العربية التي اهتمت بها السياسة الصينية منذ عقود مضت هو دعم حركة التحرر الفلسطينية ضد الصراع الإسرائيلي ومنه كان الموقف الصيني صريح في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المشروعة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك تأسيسا على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني عندما قال "أن الشعب الصيني يقف وراء الدول العربية في نضالها ضد العدوان الاستعماري على فلسطين ومطالبتها بعودة الحق العربي في ارض الأجداد الى أصحابه"[٢٦٠].

وقد ارتكزت بداية العلاقات الصينية- الفلسطينية على مبدأين؛ بداية من خلال حركة فتح وذلك عند زيارة أول وفد فلسطيني الى بكين في ١٧ آذار/ مارس من عام ١٩٦٤، وأيضا من خلال منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري في ١٧ آذار/ مارس من عام ١٩٦٥، وبين وفد فتح ووفد منظمة التحرير الفلسطينية كان هناك زيارة لوفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة في آب/ أغسطس ١٩٦٤.[٢٦١]

ومنه شهدت العلاقة الصينية- الفلسطينية نقلة نوعية في الزيارة التي قام بها أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بناء على الدعوة الرسمية من الحكومة الصينية، وعقب زيارته صدر البيان المشترك الذي أكدت فيه الصين دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني

---

٢٦٠ – سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، القاهرة، ص ٧٧، ١٩٧١.

٢٦١ – بهبهاني، هاشم (ترجمة سامي مسلم)، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ط ١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ٤٥.

في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وبعد ذلك تطورت بوادر العلاقة الثنائية؛ الصينية- الفلسطينية وبدأت بالتوطد بشكل قوي وهو ما انعكس على إسرائيل في عدة اتجاهات سياسية وعسكرية واقتصادية، وهي على التوالي:

١- **الانعكاس السياسي في العلاقة الصينية- الفلسطينية على إسرائيل:** لقد أصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدا دوليا كما اكتسبت تأييد الدول التي تدور في فلك الصين الشعبية وتطور مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من العودة الى وطنه الى درجة الدعوة الصينية الى إزالة إسرائيل، إضافة الى ذلك اعتماد الصين للتعريف الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية للصهيونية والذي نص على أنها حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانية توسعية بأهدافها عنصرية في تركيبها، وفاشية في أساليبها. هذا بالإضافة الى تصويت الصين في الأمم المتحدة الى جانب الفلسطينيين في القرارات ذات الخصوص.

٢- **الانعكاس الاقتصادي في العلاقة الصينية- الفلسطينية على إسرائيل:** لم تكن هناك أي تعاملات أو علاقات تبادل اقتصادي بشكل علني بين الصين وإسرائيل انطلاقا من مبدأ الصين في مناهضتها لإسرائيل ودعمها لقضايا التحرر الفلسطيني.

٣- **الانعكاس العسكري في العلاقة الصينية- الفلسطينية على إسرائيل:** لقد دعمت الصين حركات التحرر الفلسطيني عن طريق تدريب الأفراد ودعمها بالمعدات العسكرية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي.

ويستفاد مما سبق أن الصين قد احترمت ركائز العلاقة بينها وبين فلسطين القلب النابض في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديمها للدعم اللازم ومساندة حركات التحرر الفلسطينية في القضاء على العدوان الإسرائيلي، وتجلى ذلك في دعم القضية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتكريس سياستها الخارجية في دعم الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي[٢٦٢].

وفي أواخر السبعينات ظهرت بوادر الانفتاح بين بكين وإسرائيل وتطورت العلاقة الدبلوماسية الصينية- الإسرائيلية، مع استمرار الصين في دعم القضية الفلسطينية ومحاولتها في فك الحصار الإسرائيلي على فلسطين بالمفاوضات السلمية وعلى الرغم من اعتراف الصين

---

٢٦٢ - أحمد موسى نصار، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٥"، مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين، ٢٠١٦، ص ٢٩ وما يليها.

بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨، أي قبل أربع سنوات (٠٤) من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فقد لوحظ في الفترة الممتدة مابين ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية فعوضا عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية فإنها أخذت تقترب تدريجيا من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وهو الموقف الذي انطوي على تنازلات مما شكل عائقا في تذبذب العلاقات الصينية-الفلسطينية[٢٦٣]، وذلك لفترة وجيزة من الزمن سنحت فيها الفرصة للصين بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مع استمرارية تأييدها لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي عن طريق التفاوض الودي بين الأطراف.

ويستفاد من ذلك أن الصين اعتمدت في سياستها الخارجية تجاه حل هذا الصراع على الوسائل السلمية والتفاوض القائم على مبدأ الحوار بعيدا الكفاح العسكري والمسلح في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، فقد تبنت الصين في سياستها الخارجية لحل القضية الفلسطينية على مبدأ الاعتدال بتخليها عن أسلوب الكفاح المسلح ودعمها لشعار السلام العالمي وقد تبنت هذا المبدأ طوال الخمس العقود التي مضت حتى نهاية القرن العشرية وبداية القرن الواحد والعشرين، أين انبثقت وظهرت ثورات الربيع العربي في دول منطقة الشرق الأوسط والتي انعكس عنها تغيرات جذرية في الأنظمة السياسية العربية بداية من تغيير نظام الحكم في بعض الدول العربية وتعديل الدساتير التي تكرس قيام دولة الحق والقانون وتجسد المجتمع الديموقراطي، والمطالبة بتطبيق شعارات الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن الآثار التي خلفتها ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط هو جذب انتباه القوى الدولية الكبرى من بينها الصين التي كان لها ثقل سياسي ودور فعال في مساندة الشعوب وحل القضايا بالطرق السلمية على مستوى الساحة الدولية، ومنه تدخلت هذه الأخير في منطقة الشرق الأوسط بغية حماية مصالحا من أي تهديد مستقبلي.

ويرى الباحث الأكاديمي الصيني "لي وي تيان" آن التوازن السياسي في منطقة الشرق الأوسط اتخذ ثلاثة أشكال هي الصراع بين التيارات الدينية والعلمانية، والتناقضات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط أو تنافس بعض دول المنطقة كتركيا وإيران على النفوذ الجيوسياسي، ومن ثم فان يستوجب على الصين من أجل الدفاع على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط أن تنتقل

٢٦٣ – انظر: بهبهاني هاشم، المرجع السابق، ص ١٤.

من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، الى استجابة أكثر ايجابية وأن تستخدم قوتها الناعمة وأن تنتهز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات[٢٦٤].

ويمكن تفسير صعود الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط والرغبة بالقيام بدور أكبر في قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي للأسباب التالية[٢٦٥]:

أ- سيطرة اللوبي الموالي لإسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهو ما أفقد تلك السياسة صدقيتها، وأوجد فجوة تريد الصين أن تملاها.

ب- لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترتي رئاسة أوباما لعدم تحمس الأخير لإجراء أي تغيير.

ت- تقدم الصين نفسها كصديق لكن من فلسطين وإسرائيل وتعتبر أن ذلك يمكنها من تأدية دور ايجابي وحيادي وأكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائما لإسرائيل في مساعي حل القضية الفلسطينية التي تعتبرها القضية المحورية ذات التأثير في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط[٢٦٦].

ولكن، يعاب على حيادية موقف الصين من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي أنها غير ظاهرة في بعض المواقف والتزامها بالسكوت على عكس الأعضاء الأربعة الدائمين الآخرين في مجلس الأمن للأمم المتحدة الذين يلعبون دورا كبيراً ومهما في عملية السلام وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوسيط الأساسي بالرغم من تحيزها للموقف الإسرائيلي، فإن الدول الأوروبية الرئيسية بما في ذلك فرنسا وبريطانيا تتحملان المسئولية في الاتحاد الأوربي عن تقديم حوافز ومساعدات اقتصادية كبيرة لكلا الطرفين أي كل من فلسطين وإسرائيل، في الوقت الذي يدعم فيه الروس الفلسطينيين بانتظام، أما الصين فتبقى العضو الوحيد في مجلس الأمن التي

---

٢٦٤ - انظر الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٧، وقت الاطلاع: ٢٢:٢٥.

٢٦٥ - علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، ص ١٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٦٦ - علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ١٨ وما يليها.

تلعب الدور المحايدً كونها صديقة الطرفين وفشلها في أن تكون إلى جانب هذا أو ذاك بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها الدبلوماسية مع كلا الطرفين[٢٦٧].

الفرع الثاني: ثبات الموقف الصيني في دعمه للقضية الفلسطينية من العدوان الإسرائيلي بعد ثورات الربيع العربي

لقد دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً جديداً بعد اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي والتي كانت انطلاقتها من تونس وبالتحديد في ١٧ من شهر ديسمبر عام ٢٠١٠، وذلك عندما قتل شاب تونسي يعمل كبائع متجول نفسه بعد التعرض للمضايقات العديدة من قبل مسؤول أحد البلديات في الجمهورية التونسية، وهو الأمر الذي هز المنطقة، وقد شكل نجاح الثورة التونسية السياسي سابقة خطيرة للأنظمة الاستبدادية في بلدان المنطقة العربية، وانعكست تلك الثورات على الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ثم إن هذه الحالة المائجة المحيطة بالقضية الفلسطينية، لتفرض علينا عدداً من الأسئلة الملحّة، علّها تطرق جدار الخزان كما كان يدعو دائماً المثقف الفلسطيني "غسان كنفاني"، ومن أهم تلك الأسئلة ما هو موقف السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط؟

حول هذا الموضوع يقول الدبلوماسي الصيني السابق وعميد كلية الدراسات العربية في جامعة الدراسات "شوي غو تشينغ" أن الشعب الصيني يكنّ للشعوب العربية مشاعر ودية، ويعتبره من الشعوب الصديقة في المراحل المختلفة وحتى الآن، وشدد تشينغ على أن موقف بلاده من القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية هو موقف واضح وليس غامضا حيث وجهت الصين دعوة الى المجتمع الدولي مفادها مساعدة الدول التي تشهد أراضيها ما يسمى بثورات الربيع العربي والنزاعات الدموية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب والأرض، وبناء القدرة الوطنية، فهي فقد كان موقفها ثابتا في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية[٢٦٨].

267-Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China's Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com/2015/04/20/china-middle-east-saudi-arabia-iran-oil-nuclear-deal, 16/04/2018, 20:55.

٢٦٨ - انظر: مواقف الصين الملفات العربية الساخنة، على الموقع الالكتروني:

وتأكيدا لذلك أكد "جونغ يينغ" نائب وزير الخارجية الصيني لغرب آسيا وشمال إفريقيا، خلال لقائه مع سفير فلسطين في بكين "أحمد رمضان" بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من عام ٢٠١٤ إدانة جمهورية الصين الشعبية للعدوان الإسرائيلي وقتل المدنيين والتسبب بالدمار الكارثي، وثبات الموقف الصيني من دعم الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه وطموحاته المشروعة، وتأييد القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية، وتقديم الدعم المادي كلما سنحت الفرصة وقال أن المطلوب من إسرائيل الآن رفع الحصار عن غزة بشكل شامل بعد التهدئة، مشددا على أن الصين حريصة على تقديم المساعدة لحل القضية الفلسطينية، ما يؤكد الإلحاح على ضرورة استئناف المفاوضات. وأضاف أن الجانب الصيني يرى "أن الجانب الإسرائيلي هو المسؤول عن تجميد المفاوضات، وتشدد الموقف الإسرائيلي هو العامل الذي أوقف المفاوضات"[٢٦٩].

وفي ذات السياق تفقد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الفلسطينية "تشن شينغز هونغ" على مدار يومي ١٥-١٦ تموز/ يوليو من عام ٢٠١٥قطاع غزة واشرف على توزيع مساعدات غذائية لمتضرري الهجوم الإسرائيلي الأخير عليه، وكان السفير الصيني تشن قد دخل الى القطاع عبر حاجز "بيت حانون-إيرز" الخاضع للسيطرة الإسرائيلية قادما من الضفة الغربية كأرفع مسؤول يصل الى غزة منذ انتهاء الهجوم الإسرائيلي في صيف عام ٢٠١٤، وشدد تشن على أن "العلاقة الصينية الفلسطينية تاريخية وأخوية تمتد جذورها الى القدم".

وأضاف أيضا "نتمنى أن نساهم في تخفيف معاناة أبناء شعب فلسطين خاصة في غزة وان يكون هناك مجال كبير وآفاق كبيرة للتعاون في المستقبل"، وأكد السفير تشن لوكالة الأنباء الصينية "شينخوا" على مساندة الصين لفلسطين "في كل الظروف"، وأضاف "قدمنا نحن في

---

http://www.aljazeera.net/amp/programs/arab-present-situation/2015/07/1/17، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٨:٤٠.

٢٦٩ – الحياة برس (٢٠١٤)، الصين تستنكر العدوان على غزة وترسل مبعوثها للشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني www.hr.ps/ar/news/51611.html.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ٢١:٣٠.

الصين كافة المساعدات للفلسطينيين ليس فقط في المشاريع التنموية بل هناك فرص تدريب وكل هذا لصالح بناء الوطن وتحسين بناء القدرة لدولة فلسطين"[٢٧٠].

وعليه يمكن وصف السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي باثنين من السمات الرئيسية؛ تتمثل السمة الأولى التي تتصف بها سياسة الصين في الشرق الأوسط بأنها عملية وواقعية من خلال استمرارية دعمها اللامتناهي للقضية الفلسطينية ونبذ كل أشكال العنف الإسرائيلي على قطاع غزة، ومن جهة أخرى تتمثل السمة الثانية بالثبات أي أن موقفها تجاه القضية الفلسطينية ظل ثابتا بدعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، بالرغم من العراقيل والتهديدات الأمنية التي كانت تواجهها في مجال الطاقة وانخفاض فرصها في الاستثمار التي تلقاها في الخارج، ذلك أن جوهر السياسة الصينية هو الحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتسهيل استمرار الإصلاح والتنمية في الوطن العربي، في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص تسعى بالتالي فإنها تؤيد التعامل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض السلمي وإدارة الصراع.

المطلب الثاني: أهداف الصين المستقبلية في دعم القضية الفلسطينية بالاعتماد على السياسة السلمية

لطالما انتهجت الصين بخطوات ثابتة سياسة خارجية سلمية مستقلة نظرا للمكانة التي تتمتع بها في الساحة الدولية، ومن المعروف أنها قوة غير مستعمِرة، كما تسعى في بناء علاقاتها الدولية مع فلسطين بعد أحداث الربيع العربي الى إحداث التغيير الايجابي وتعزيز آفاق التعاون على عدة مستويات (الفرع الأول)، بالإضافة لتحديدها لسياسة مستقبلية في دعم القضية الفلسطينية وفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بانتهاج السياسة السلمية القائمة على مبدأ الأمن القومي والأمان العالمي (الفرع الثاني). وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

الفرع الأول: آفاق تعزيز العلاقات الصينية- الفلسطينية

٢٧٠ – أمد للإعلام (٢٠١٥)، السفير الصيني تتفقد قطاع غزة على مدار يومين ويوزع مساعدات غذائية، على الموقع الالكتروني: www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=81585.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٩:٢٣.

أن العلاقات الصينية بمنطقة الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا وثيقا وقد تعززت هذه العلاقات خاصة بعد أحداث الربيع العربي التي أبدت فيها السياسة الخارجية الصينية موقفا ثابتا في دعم القضية الفلسطينية وحركات التحرر عن طريق امتصاص الصدمات الناجمة عن تغير الأوضاع في المنطقة منتهجة في ذلك سياسة عدم التدخل في سيادة الدول، ومعارضتها للاحتلال الإسرائيلي ودعم حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وقد تبنت الصين المواقف الفلسطينية تجاه حل القضية خلال عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية وتبلورت رويتها في أن أزمة الشرق الأوسط يتمثل في احتلال إسرائيل للأراضي العربي، وأن أي حل عادل يجب أن يستند على انسحاب إسرائيل من هذه الأراضي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أبدت الصين تأييدها لكافة الأفكار المتعلقة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل المشكلات بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان حتى يكون هناك سلاما شاملا واستقرارا في المنطقة[٢٧١].

ويتجلى الدور الصيني المبادِر في زيارات الرئيس الصيني "شي جينبينغ" والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في 2013، ثم مؤخراً في تموز/يوليو 2017 حيث التقى بالرئيس الصيني في بكين وفي 2016، قام شي بجولة في الشرق الأوسط وألقى خطاباً في الجامعة العربية أكد فيه حرص الصين على حل القضية الفلسطينية، وأثناء زيارة عباس الأخيرة اقترح شي خطةً من أربع نقاط، على غرار الخطة التي طرحها في2013 تتبنى خطة 2017 حلَّ الدولتين، وتدعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات. وبينما تقر الخطة بالتخوفات الأمنية لدى إسرائيل إزاء قيام دولة فلسطينية، فإنها تدعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في فلسطين المحتلة وتُردد الخطة أيضاً المضامين الواردة في ورقة سياساتية حكومية منشورة في 2016 وتنص على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967وعاصمتها القدس الشرقية[٢٧٢].

وبناء عليه، يمكن إتباع الآليات التالية لتعزيز العلاقات الصينية– الفلسطينية:

---

٢٧١ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤٧.

٢٧٢ – زيد الشعيبي، خطة الصين الجديدة لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ١٢ سبتمبر 2017، على الموقع الالكتروني: https://al-shabaka.org/memos/ خطة–الصين–الجديدة–لحل–الصراع–الفلسطين، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٨، وقت الاطلاع: ٠٧:١٣.

١- **توطيد العلاقات الثقافية والإعلامية بين الصين وفلسطين:** يوضح استعراض السياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وجود عدد من الإشكاليات في العلاقات الصينية العربية، من بينها الإشكاليات الثقافية والإعلامية؛ من أهمها صعوبة اللغة الصينية بما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وعلى العكس، واعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر والذي يتسبب في نقل صور مشوهة تؤدي الى سوء فهم لدى كل طرف عن الآخر[٢٧٣].

وعليه ينبغي على كل من الطرفين توثيق أواصر العلاقة بتقوية تعلم اللغة والثقافة والحضارة، وإرسال فلسطين عدد من الطلاب الى الصين في إطار اتفاقيات التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء الدراسات حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في الصين بغية تغيير المفهوم الخاطئ والصورة المشوهة عن الصين الذي تنشره الدعاية الغربية.

٢- **تطوير التعاون والتبادل الاقتصادي بين الصين وفلسطين:** يمكن للصين أن تحقق مكاسب اقتصادية في هذه المنطقة من خلال الصناعات البتروكيماوية والاستثمارات وتشييد البنى التحتية كما أن الشرق الأوسط عموما وفلسطين خصوصا يوفران للصين سوقاً للمنتوجات الصناعية وممرات بحرية هامة، وذلك فضلا عن أن الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تجذبها السوق الصيني، وخلال العقد المقبل فإن إمكانية إقامة علاقات صينية مع الشرق الأوسط ستعتمد بصورة أساسية على إمكانية التعاون الاقتصادي حيث ترغب الصين في لعب دور أكثر أهمية في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، وذلك لإظهار قدراتها ومسؤولياتها كقوة جديدة صاعدة.

ومن العناصر الجديدة في خطة الصين لعامي2017 و٢٠١٨ هو تركيزها على المجال الاقتصادي، حيث تدعو إلى إحلال "السلام من خلال التنمية الاقتصادية"، والهدف من ذلك هو زيادة مشاريعها وتأمينها في المنطقة، كما يتجلى من مبادرتها الطموحة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى ربط الصين بالقارة الأوروبية عن طريق إنشاء مشاريع بنى تحتية وتجارية عبر ممرات

٢٧٣ - علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ٢٠ وما يليها.

بحرية وبرية تعبر ٦٨ دولة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وبتكلفة تبلغ حوالي150 مليار دولار[٢٧٤].

٣- **دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين:** إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت ومازالت تؤيد القضايا العربية العادلة وأهمها القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، وكذلك قضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها. وتقف الصين الى الجانب العربي ويعمل الجانب العربي أيضا بالمثل ولكن هذا لا يكفي لتدعيم العلاقات العربية الصينية، فعلى الجانب العربي زيادة القوة في تدعيم التأييد المتبادل وخاصة تأييد الصين في مواقفها من قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وقضية انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة وبالتأييد المتبادل يتم إقامة نظام دولي جديد قائم على تعددية الأقطاب[٢٧٥].

الفرع الثاني: مستقبل السياسة الخارجية الصينية في صنع السلام العالمي وانعكاسه على القضية الفلسطينية

توجد هناك العديد من التخمينات عديدة لدى المفكرين السياسيين والخبراء الاقتصاديين حول النتائج المستقبلية المحتملة للدور الصيني المتنامي والقليلون يعتقدون أن الصين لديها طموح عسكري طويل الأمد لتحل محل الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لكن ما هو ثابت ومؤكد أنها تريد الحفاظ على استمرارية علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط وتنمية المصالح الحيوي، كالحفاظ على امن الطرق البحرية التي تعتبر ممر للتبادلات التجارية والاقتصادية ومجال حيوي للاستثمار بينها وبين دول المنطقة.

وربما يرى البعض أن الدور الصيني المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط يمثل يمثل مؤشرا الى تنافس مع الولايات المتحدة وقد يراه آخرون فرصة لتحالف مصالح جديد لم يكن موجودا في الماضي بين الغرب الذي تمثله الولايات المتحدة، والشرق الصاعد الذي تمثله الصين وهو ما يمكن التوصل من خلاله الى حلول سلمية لمشكلات المنطقة فيما يتعلق بالصراع

٢٧٤ – انظر: زيد الشعيبي، المرجع السابق.

٢٧٥ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤٨.

العربي– الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص إيجاد طرق مفاوضات سلمية لفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة[٢٧٦].

حيث أن سياسة الصين اليوم وفي المستقبل المنظور على الأقل تركز على ضرورة تسوية مشكلة الشرق الأوسط بالطرق السلمية، فلم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أيام "ماو تسي تونغ"، ولكنها وان تخلت عن لغة التشدد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الصيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة وتدعو الى تسوية مشكلة الشرق الأوسط كضرورة لابد منها لتحقيق الأمن الإقليمي، كما تؤيد تعزيز دور مجلس الأمن بعيدا عن وصاية هذه الدولة أو تلك؛ ليكون أكثر فاعلية في حل قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة فيما بينها وفي المساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين، هي وان عرفت نوعا من التغير في سياستها تجاه الأمم المتحدة بعد عام ١٩٧٨، حيث لم تكن تنظر الى المؤسسة الدولية المذكورة كأداة من بين الأدوات ذات الأهمية التي عملت على توظيفها؛ لتعزيز مركزها الدولي[٢٧٧].

وانطلاقا من الركائز التي تبنتها السياسة الخارجية الصينية في علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط فلسطين خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي كانت وليدة الحراك السياسي وانفجار بؤر التوتر في العديد من دول الوطن العربي والتي نتج تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية وإرساء دعائم دولة الحق والقانون في المجتمع الديموقراطي القائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد وحق الشعب في تقرير مصيره ومبدأ سيادة الدول على ترابها الوطني، فانه يمكن توقع السياسة الخارجية الصينية في سبيل سعيها لصنع السلام العالمي ودعم حركات التحرر الفلسطيني وحقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويظهر مما سبق انه يمكن بشكل رئيسي اعتبار التوجهات العربية العامل الحاسم في تحديد مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من وجود علاقات تبادل اقتصادي وتجاري وعلاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وانعكاسات هذه الأخيرة على قضية الشرق الأوسط والعرب المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، وكذلك فان الحراك الشعبي العربي المعاصر أي ثورات الربيع العربي ستجعل من

---

٢٧٦ – انظر: علاء عبد الحفيظ محمد، المرجع السابق، ص ١٩.

٢٧٧ – أحمد موسى نصار، المرجع السابق، ص ١٤١.

الصين أكثر اهتماما بتطور هذه الثورات إذ أن التحول نحو نظم ديموقراطية في الدول العربية قد يقود لتغير في مناهج ادارة الدول العربية للصراع العربي- الإسرائيلي باتجاه ادارة أكثر عقلانية[٢٧٨].

٢٧٨ – أحمد موسى نصار، المرجع نفسه، ص ١٤٤.

الخاتمة

لقد تبوأت المحددات السياسية الخارجية الصينية مكانة متميزة على الساحة الدولية تجاه دعمها للقضية الفلسطينية بانتهاجها السياسة السلمية المستقلة واتخاذها موقفا ايجابيا بامتياز خاصة بعد ثورات الربيع العربي ودعم القضايا العربية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية عن طريق دعوة الصين لإسرائيل بوسيلة التفاوض السلمي وتطير سبل التعاون العربي والصيني في مختلف المجالات منها الاقتصادية والسياسية وحتى الدبلوماسية في المجتمع الدولي عن طريق دعم القضية الفلسطينية في المحافل والمنظمات الدولية.

وتوصلنا بخصوص دراسة موضوع محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين إلى النتائج الآتية:

١- تتميز السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفلسطين خلال تطورها عبر المراحل التاريخية بالتطور المتناسب طردا مع المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وأهدافها في تحقيق الأمن القومي والسلام العالمي بانتهاج سياسة العمل الدولي المشترك لتدعيم سياستها الخارجية وفوتها الاقتصادية.

٢- استمرار السياسة الصينية بالمحافظة على ثوابت ومرتكزات العلاقات الصينية- الشرق أوسطية وثباتها في دعم القضية الفلسطينية والدعوة لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بانتهاج الطرق السلمية وتجنب الكفاح العسكري والمسلح.

٣- اهتمام الصين بتطوير واستمرارية العلاقات الصينية-العربية في المجال الاقتصادي والسياسي والتجاري وكذا في مجال النفط والطاقة الإنتاجية لتحقيق المكاسب المشتركة والعمل على تطوير العلاقة ذات البعد الحضاري القائم على زيادة مستوى التبادل عبر طريق الحرير البحري الذي يعتبر جسرا للتواصل بين الحضارتين.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نرى أنه من المفيد تقديم بعض المقترحات وهي:

١- تطوير علاقات التبادل بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وفلسطين على وجه الخصوص باعتبارها القلب النابض في المنطقة في مختلف المجالات وصولا للمجال الثقافي وتوسيع نسبة التبادل في هذا المجال عن طريق تشجيع البحث ودراسة الحضارة الصينية وكسر

الحواجز بين البلدين بتعلم اللغة الصينية وتقديم منح وتشجيع الباحثين بالدراسة بالجامعات الصينية والاستفادة من تجاربها واستغلال المهارات في تطوير الدول العربية.

٢- وجوب الحد من تطوير العلاقات الصينية- الإسرائيلية التي قد تنعكس آثارها سلبا على العلاقات الصينية- الشرق أوسطية وتؤثر على موقفها في دعم القضية الفلسطينية وحق حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، والعمل على تقوية العلاقات الصينية مع فلسطين بخدمة القضية الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية.

قائمة المراجع

اللغة العربية:

أولا: الكتب

١- إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

٢- بهبهاني، هاشم (ترجمة سامي مسلم)، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ط ١، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

٣- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج ١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.

٤- غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والامبريالية الأمريكية -دراسة-، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥.

٥- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، "النمور الأسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥.

ثانيا: المذكرات

١- أحمد موسى نصار، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٥، *مذكرة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية*، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، ٢٠١٦.

ثالثا: الدوريات

١- أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧.

٢- سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، القاهرة.

٣- عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية –الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي- الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ٠١، ٢٠١٤.

٤- علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥- هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية- الصينية، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات، مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد، العدد ٣٣، تموز، ٢٠٠٦.

رابعا: الملتقيات

١- معين صادق، العلاقات العربية- الصينية والتجارة البحرية من القرن السابع الى القرن العاشر الميلادي، مداخلة مقدمة في مؤتمر العرب والصين (مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١-٢٢أيار/ماي ٢٠١٦.

خامسا: الوثائق

١- وثيقة منتدى التعاون العربي- الصيني، الصادرة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمانة العامة بالقاهرة- مصر، ٢٠٠٤.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- Ilan Goldenberg, Ely Ratner, China's Middle East Tightrope, 20/4/2015, retrieved from https://foreignpolicy.com/2015/04/20/china-middle-east-saudi-arabia-iran-oil-nuclear-deal, 16/04/2018, 20:55.

٢- محمد الحمامصي، الصين والعرب.. علاقة تضرب في جذور التاريخ، على الموقع الالكتروني:http://middle-east-online.com ، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٣٠، وقت الاطلاع: ٢٢:٠٤.

٣- محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، على الموقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-alsini.255، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/٠٧، وقت الاطلاع: ١١:٢٥.

٤- أمد للإعلام (٢٠١٥)، السفير الصيني تتفقد قطاع غزة على مدار يومين ويوزع مساعدات غذائية، على الموقع الالكتروني: www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=81585.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٩:٢٣.

٥- انظر الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701، تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٤/١٧، وقت الاطلاع: ٢٢:٢٥.

٦- الحياة برس (٢٠١٤)، الصين تستنكر العدوان على غزة وترسل مبعوثها للشرق الاوسط، على الموقع الالكتروني .www.hr.ps/ar/news/51611.html، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ٢١:٣٠.

٧- زيد الشعيبي، خطة الصين الجديدة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ١٢ سبتمبر 2017، على الموقع الالكتروني: https://al-shabaka.org/memos/ خطة-الصين-الجديدة-لحل-الصراع-الفلسطيني، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٨، وقت الاطلاع: ٠٧:١٣.

٨- صبري محمد علي عبد المتعال، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام ٢٠٣٠، على الموقع الالكتروني: www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٣/٢٩، وقت الاطلاع: ٢٢:١٠.

٩- الصين: القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الصينية ٢٠٠٦/١١/٣٠، على الموقع الالكتروني: www.wafa.ps، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ١٦:٤٨.

١٠- محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٠٥/٢٠، على الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/38006، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، ٠٧:١٥.

١١- مواقف الصين الملفات العربية الساخنة، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/amp/programs/arab-present-situation/2015/07/1/17، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٦، وقت الاطلاع: ١٨:٤٠.

١٢- هاليدي فريد، الخطوط الأساسية في نسيج العلاقات العربية الصينية، صحيفة البيان، ٢٠٠١/١٢/٢٦، على الموقع الالكتروني: www.albayan.co.ae/albayan/2001/12/26.، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٢، وقت الاطلاع: ٢١:٠٠.

I. باللغة الفرنسية:

Les ouvrages:

1- Aron Shai, The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, Research Paper No. 7,(Tel Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, July 2014).

2- Jean Pierr, derriennic: le Moyne orient au XXe siècle, colin 2 édition, paris 1985.

المنظور الصيني للقضايا العربية المحددات والمواقف:
القضية الفلسطينية نموذجاً

أ. وفاء بوكابوس

باحثة دكتوراه في العلوم السياسة – جامعة تونس

مقدمة

تعرف العلاقات العربية الاسيوية عمقا تاريخيا وحضاريا، كان له الدور الرئيس في تشكيل حالة من التقارب و الراحة بين الطرفين، فقد عرفت العلاقات عدة محطات مثل مؤتمر باندونغ التي ساهمت في تقريب الرؤى و الايديولوجيات، تكتسي هذه العلاقات أهمية خاصة بالنسبة للاطراف العربية خاصة وان هناك فواعل ترقى لمصاف العالمية تستطيع أن يعتمد عليها العرب كبديل للنظام الدولي الحالي و الذي يصفه الكثير بانه منحاز و غير عادل، وعليه فان مسالة الصراع في الشرق الاوسط تحتاج الى فواعل اكثر اتزانا وعقلانية.

وباعتبارها القطب الاسيوي الاكثر بروزا وقوة، تلعب الصين دوراً مهما في الشرق الاوسط، وهذا نتيجة عدة اعتبارات منها الاقتصادي واعتبار المنطقة مصدراً للطاقة التي تقوم عليها المنظومة الاقتصادية الصينية، وايضا سوقا للبضائع و المشاريع الصينية، إضافة إلى العمق التاريخي والحضاري بين الحضارتين الصينية و الإسلامية، كل هذا كان له الدور في بعث الارتياح للصين كشريك غير مستغل او مخترق للمنطقة، كما تلعب العوامل الداخلية الصينية وتأييد العرب للصين في قضاياها الداخلية كقضية تايوان، و الوقوف العربي في صف الصين وإدخالها للأمم المتحدة، دورا مهما في تعزيز العلاقات و تحديد مواقف الصين الى تاييد القضايا العربية.

الاشكالية:

تشكل القضية الفلسطينية القضية المحورية التي قد تعصف بالاستقرار الصيني في المنطقة وذلك لان الصين تقيم علاقات عربية متميزة وفي الوقت ذاته لديها علاقات ومصالح مع

اسرائيل، الامر الذي يشكل خطراً على العلاقات الصينية العربية، لكن ومع ذلك تطرح الصين مقاربتها الخاصة تجاه القضية واطرافها تقتضي البحث و التفسير، وهنايبرز الاشكال التالي:

ما هي مكانة القضية الفلسطينية في الفكر الاستراتيجي الصيني على ضوء المستجدات الدولية و الاقليمية الراهنة؟

التساؤلات الفرعية:

وكتساؤلات لاتمام معنى الاستفهام نطرح الاسئلة التالية:

- فيما تتمثل جوانب الانسجام في العلاقات العربية الاسيوية؟
- كيف تنظر الصين الى منطقة الشرق الاوسط؟
- ماهو المقاربة التي تطرحها الصين تجاه القضية الفلسطينية؟

الفرضيات:

وكإجابات افتراضية تحتمل الصحة و البطلان نرصد الفرضيات التالية:

- تعرف العلاقات الصينية–العربية عمقا تاريخيا له الاثر البارز في تحقيق الوفاق بين الطرفين.
- نظرا لاهمية الشرق الاوسط الاستثنائية، فانه يكتسي مكانة خاصة بالنسبة للصين.
- مقاربة الصين للقضية الفلسطينية تعتبر مقاربة براغماتية نظرا لمصالح الصين في المنطقة.

المقاربة المنهجية:

ولمعالجة هذه الاشكالية فان الدراسة تتبنى مقاربة منهجية تتضمن كلا من "المنهج التاريخي" الذي يتيح لنا دراسة العلاقات الصينية– العربية و المنظور الصيني للقضية الفلسطينية عبر مراحلها التاريخية و تعاقباتها الزمانية، وذلك من خلال التأصيل التاريخي للسياسة الصينية تجاه المنطقة منذ ايام الاسر الحاكمة مثل "التانغ" و "المينغ" و كذلك المراحل التاريخية كمرحلة "الماوية" وصولا الى وقتنا الحاضر، و لفهم الدور الصيني في المنطقة اعتمدنا كذلك على "نظرية الدور" التي من خلالها يمكن رصد وتحليل التحرك الصيني و دوره في المنطقة، اما "منهج دراسة الحالة" فاعتمدناه في الجانب التحليلي من الدراسة باعتبار القضية الفلسطينية كحالة

نطبق عليها الاستراتيجية الصينية، وهناك "المنهج الاستقرائي" الذي ندرس به موضوع الدراسة و متغيراته بالانتقال من الجزء الى الكل للوصول الى حقائق اكثر موضوعية و منطقية.

خطة الدراسة:

وللاجابة عن الاشكال المطروح نرصد الخطة البحثية التالية:

- الفصل الاول: تاريخ العلاقات الصينية–العربية.
  - المبحث الاول:العمق التاريخي للعلاقات الصينية–العربية.
  - المبحث الثاني:أهداف الصين من علاقاتها بالعرب ومحدداتها.
  - المبحث الثالث: أبعاد ومراحل العلاقات العربية– الصينية.
- الفصل الثاني: الدور الصيني في منطقة الشرق الاوسط.
  - المبحث الاول: جيوتاريخية مصطلح الشرق الاوسط.
  - المبحث الثاني: الدور الصيني في منطقة الشرق الاوسط
  - المبحث الثالث: الشرق الاوسط من منظور صيني.
- الفصل الثالث: المقاربة الصينية للقضية الفلسطينية.
  - المبحث الاول: العمق التاريخي للموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية.
  - المبحث الثاني: العلاقات الصينية–الاسرائيلية.
  - المبحث الثالث: واقع الدور الصيني تجاه الصراع العربي– الاسرائيلي.
- خاتمة و توصيات.

الفصل الاول: تاريخ العلاقات الصينية– العربية.

المبحث الأول: العمق التاريخي للعلاقات الصينية العربية:

كانت الصين لمدة نصف قرن من الزمن مقسمة إلى مقاطعات ودويلات خاضعة لحكام عسكريين نتيجة لإنهيار إمبراطورية "**تانج**"، ليتمكن أول إمبراطور من سلالة "**سانج**" عام ٩٦٠ من توحيد البلاد من جديد ونتج عن ذلك فقدان الصين الكثير من الأراضي التي إحتلتها إثر فتوحات تانج في أسيا ماجعلها في بداية الأمر تركز إهتماماتها على الداخل، وهكذا فإن العودة إلى التمسك بالتقاليد الكونفوشيوسية التي كانت في الواقع من قلب الصين وروحها تبلغ ذروة

المجد، حيث وسعت الحركة الكونفوشيوسية الجديدة التعاليم الأخلاقية لها وحولتها إلى فلسفة شاملة تقرر الحياة في الصين وتقوم عليها الدولة و المجتمع حتى نهاية القرن ١٩، التي حولت المجتمع الصيني من منفتح في عهد "**تانج**" إلى منغلق في عقيدته الكونفوشيوسية لتصبح هذه الأخيرة مملوءة بالقوة والحياة، بحلول سلالة "**سونج**"[٢٧٩]، وقد حصل نشر الثقافة والتعاليم الكونفوشيوسية على زخم جديد بعد إختراع طباعة الكتب وقد ربطت الدول العربية هي الأخرى منذ القدم علاقات وتبادلات تجارية مع الصين عبر فترات وحقب تاريخية متسلسلة، **التبادل التجاري بين الصين والبلدان العربية على طريق الحرير القديم:** يمكن تقسيم الفترات التاريخية للتبادلات العربية الصينية إلى مايلي:

١. **فترة بداية حكم أسرة تانغ:** ترجع هذه الفترة إلى ١٣٨ قبل الميلاد بعدما بدأ "**تشانغ نيشان**" تجارة **طريق الحرير** بين الصين والبلدان العربية، حيث عرف التواصل الصيني العربي فترة ساطعة، وفي ٦١٠ بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية كان للمنتجات الصينية أثر عميق بعد إنتشارها في كل مكان كتأكيد واضح على التبادلات العربية الصينية.
٢. **فترة حكم أسرة تانغ(٦١٨/٩٠٧) وسونغ (٩٠٧/١٢٧١) ويوان (١٢٧١/١٣٦٨):** أهم ماميز هذه الفترة إرسال العديد من بعثات العرب والمسلمين إلى الصين ليتولد التبادل المتناغم لآلآف الأعوام بين الحضارتين العالميتين.
٣. **فترة حكم أسرة مينغ (١٣٦٨/١٦٤٤):** لقد ساهم توحيد اسرة "يوان" وإزدهارها في فتح المواصلات البحرية مانتج عنه تسهيل الأنشطة التجارية للتجار والمسلمين من بينهم العرب ليصبحوا واحدة من القوى الأساسية في الصين وشملت التجارة عدة مجالات كالسياسة، الاقتصاد، الثقافة، الدبلوماسية... التي دفعت لتطورها بين الصين والبلدان العربية.
٤. **فترة الكساد:** حيث فقدت التبادلات التجارية بين الصين والبلدان العربية رونقها ومجدها بعد إنتهاء رحلات "تشينغ" وعرفت حالة ركود كبيرة.

٢٧٩- زايتس كونراد، الصين عودة قوة عالمية، (تر: سامي شمعون)، الامارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣.، ص٢٣.

٥. **العصر الحاضر**: عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، كانت البلدان العربية تستقل الواحدة تلوى الأخرى، فعرفت التجارة الثنائية بين الصين والبلدان العربية مرحلة تاريخية جديدة ظهرت في ٤ نقاط:

- ١٩٥٦ كانت هناك صفقة قطن بين مصر والصين كانت مقدمة لعديد التبادلات التجارية بين الصين والبلدان العربية.
- أثناء فترة الإصلاح والإنفتاح ١٩٥٦ إلى غاية ١٩٧٨ بلغت التجارة العربية- الصينية مستوى تجارة الرسمية.
- منذ تطبيق الإصلاح والإنفتاح عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٤ أخذت التجارة بين الصين والبلدان العربية التوسع[٢٨٠].
- تم إنطلاق تأسيس منتدى تعاون الصين والبلدان العربية ٢٠٠٤ والمنتدى الاقتصادي للصين والبلدان العربية ٢٠١٠ ومعرض الصين والبلدان العربية ٢٠١٣.[٢٨١]

● **الحوار الحضاري**: ونستنتج مما سبق أن الرحلات البحرية إلى الصين ساهمت إضافة إلى الكتابات الجغرافية والمدونات التاريخية الصينية عن التبادلات التجارية والدبلوماسية مع المنطقة العربية في تأسيس نمط الحوار الحضاري الممتد بين الثقافتين العربية والصينية، وقد ذهب العرب إلى الصين وفي حوزتهم ذخيرة من المعارف والخبرات حيث عبر عن أنفسهم بكل موضوعية وإنفتاح، وقد كان لخطوط التجارة البحرية مع الصين محاور إلتقاء وتفاهم حضاري أكثر منها ساحة للتنافس والصراع، وكانت الملاحة البحرية التي إلتقى عليها الحوار الحضاري بين العرب والصين أكثر أماناً من طريق التجارة البرية التي حافظت على طابعها السلمي، وقد تراكمت المعارف العربية عن الشرق الأقصى عبر خطوط التجارة البحرية وبقيت إتصالاتهم بالصين مفتوحة طوال فترة إبان العصر الوسيط أي العصر الذهبي للعلاقات العربية الصينية دون نسيان التعاون العربي الصيني في العصر الحديث أي مطلع القرن العشرين، وأوجبت هذه الفترة تنسيقا في أشباه المستعمرات بهدف التحرر، يمكن القول أن أكبر درجة من التدخل أو الحوار الحضاري

٢٨٠- لكريني ادريس و اخرون، **العلاقات العربية-الصينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص ص ٥٨-٦٠.

٢٨١- **المرجع نفسه**، ص ٦٠.

النشط بين الصين والوطن العربي كان في العصر الوسيط ١٣٦٢/١٢٦٠، وبصفة عامة كان لطرق التجارة البحرية دلالة مهمة بوصفها خبير إتصال دبلوماسي بين العرب والصين. [٢٨٢]

٦. **فترة حكم ماوتسي تونج (١٩٤٩/١٩٧٦):** في ١ أكتوبر ١٩٤٩ أعلن ماوتسي تونج قيام جمهورية الصين الشعبية، وظهر كمحرر وطني ليطلق على الجيش الأحمر إسم جيش التحرير الشعبي، حيث أعاد للصين بعد مئة عام من الإذلال إستقلالها ووحدتها، وفي الذكرى السنوية الرابعة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية تم إعلان الحكومة الإنتقال إلى الإشتراكية، وأصبحت أفكار ماوتسي تونج جزء لايتجزأ من العقيدة الحزبية، وبعد تراجع الإنتاج الزراعي وظهور المجاعة، إنسحب ماو من الحياة السياسية (١٩٦١/١٩٦٥) وإستلم القيادة ليوشاوجي ودنج هيساوبينج وعمل على دفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام وبوفاة ماو في ٩ سبتمبر ١٩٧٦ إنتهى عهده الذي ميزه التركيز على الأيديولوجيا والتقوقع على النفس ومحاربة الإستعمار، ليأتي الإنفتاح على الخارج كركيزة أساسية قامت عليها إصلاحات دنج هيساوبينج بعد مراهنة ماو تسي تونج على مبدأ الإعتماد على النفس والتنمية بالإعتماد على القدرات الذاتية، وعرفت الصين تقدما واسعا في عهد دنج لتصبح سابع قوة تجارية في العالم خلال ربع قرن فقط، وتم الإنفتاح من خلال الإعتماد على القروض الخارجية[٢٨٣]، وتعتمد الصين على السياسة الدبلوماسية المسندة إلى الإستقلال وأخذ زمام المبادرة التي تستهدف حماية إستقلال الصين وسيادتها ووحدة أراضيها وتوفير ظروف جيدة للإصلاح والإنفتاح وبناء التحديثات وحماية السلم العالمي ودفع النمو المشترك، [٢٨٤] وركزت الدبلوماسية الصينية إهتماماتها بعدة جوانب منها الإستثمارات والبعثات التجارية والإنفتاح على دول الخليج العربي وتطور العلاقات الاقتصادية مع دول المغرب العربي، وإستمرت الصين في مواقفها الداعمة للجانب العربي وظلت تعلن وقوفها مع شرعية النظام العربي[٢٨٥].

وهكذا إنطلقت الصين نحو لعب دور أكثر تأثيرا في الشؤون الإقليمية والدولية في ظل تعاظم نموها الاقتصادي، بفضل فعالية سياسة الإصلاح والإنفتاح المبكرة، وبعد الإعتراف المتواصل للدول العربية بالصين، إتجهت الحكومة الصينية التي تحرر شعبها من الإستعمار والإضطهاد

٢٨٢- المرجع نفسه، ص ص ٣٥-٤٩.

٢٨٣- زايتس كونراد، **مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٧- ٣٠٤.**

٢٨٤- الشواف عبد المعين، الصين المارد القادم من الشرق، الرياض: دار الشواف، ٢٠١٦، ص٧١.

٢٨٥- الزيدي مفيد، **العرب و القوى الدولية**، عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٠٤.٢٨٥

إلى تأييد الشعوب العربية في كفاحها ضد الإستعمار ووقفت كذلك بجانبها ضد إسرائيل، بالمقابل قدمت الدول العربية مساهمة إيجابية في سبيل إعادة المقعد الشرعي للصين في الأمم المتحدة في ٣٠ مارس ١٩٥٦.[٢٨٦]

المبحث الثاني: أهداف الصين من علاقاتها مع العرب ومحدداتها:

١. الاهداف:

تغيرت ملامح السياسة الخارجية للصين تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة بسبب نموها إقتصاديا وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية والإستثمارات والمواد الأولية، ويمكن تقسيم **الأهداف** الصينية في المنطقة العربية إلى:

أ- **تأمين الطاقة:** حيث أن أكثر من ٧٥% من وارداتها النفطية تأتيها من منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، وأصبحت مشكلة نقص الطاقة أكثر بروزا بسبب نمو الإقتصاد الصيني المستمر والسريع حيث أصبحت منذ عام ١٩٩٣ خامس مستوردا للبترول، وتعد منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للنفط ينبغي للصين الأعتماد عليها فهي سوق كبير للنفط ذو إقتصاد قوي يجذب الدول العربية إليها بسبب تجارة البترول، وفي ظل تنامي حاجة الصين للنفط أصبح أمن الطاقة يمثل إعتبارا رئيسيا في سياستها تجاه المنطقة العربية وسترتفع نسبة إمدادات النفط من الأسواق الخارجية بالنسبة للصين بحلول ٢٠٢٠، وبإزدياد الطلب العالمي على النفط وتقليص المنتج النفطي أو تدهوره، تستطيع دول الخليج العربية التي تمتلك المراتب والخامسة و والسادسة من الإحتياطي النفطي العالمي(السعودية، الإمارات والكويت)تستطيع أن تمد الصين كما تحتاج من النفط ولفترات طويلة.

ب-**الإستثمارات:** وفي إطار السياسة التجارية الخارجية والإستثمارية إرتكزت الصين على مبدأ تزايد اللامركزية الشاملة منذ عام ١٩٨٥ وعرف قطاع الإستثمارات الأجنبية في الصين نموا في مجال التقنيات وفتح الطرق أمام التكتلات الدولية، فزاد تدفق رأس المال والإستثمار الأجنبي، وتبدو هناك فرصة كبرى لإعادة النظر في العوائق سواء في الصين نفسها أو في بلدان العربية التي تحد من جلب الإستثمارات المتبادلة، ويشمل الإستثمار العمل على إنشاء مصافي جديدة والبحث

٢٨٦- ميتكيس هدى، عابدين صدقي، **العلاقات العربية- الاسيوية**، مركز دراسات الاسيوية، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

عن حقول جديدة حيث قامت بعض الدول العربية البترولية بالإستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين.

ت- **تأمين الأسواق:** حيث تتمتع المنطقة العربية من المنظور الإستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين من حيث قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية مقارنة بأسواق العالم الأخرى، وطموح الصين في إعادة طريق الحرير الجديد الذي يعبر أراضيها إلى طاجكستان وشمال إيران ليتفرغ إلى العراق وسوريا وتركيا، هذا مايعزز نقل البضائع الصينية إلى أسواق المنطقة العربية لاسيما الثرية منها، كما تعد المبيعات العسكرية الصينية جزء من قوة جذب في السوق العربي، حيث تحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة.[٢٨٧]

٢. **المحددات:**

إنقسمت محددات السياسة الخارجية الصينية لجمهورية الصين إلى محددات داخلية وأخرى خارجية:

أ- **المحددات الداخلية:** هي مجموعة من العوامل التي تؤدي دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الصينية وهي:

- التاريخ والتقاليد: حيث أن فكرة الصين التقليدية القائمة على أساسي أنها تتمتع بتفوق وأنها الرائدة والمملكة الوسطى التي يدور حولها الغير مايجعلها قادرة على أن تكون قائدا للآخرين ويمكن للعالم التعلم منها.
- الإيديولوجيا: التي تعد العامل الحاسم في إدارة وتوجه سياستها الخارجية في عهد الرئيس "ماوتسي تونج" حيث كان الخط العام يتبع فكر الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج بإعتبارها الموجه لسياستها الخارجية.
- القيادة والنظام السياسي: حيث يرى البعض أنهما كانا فاعلين أساسيين في تحديد سياستها الخارجية.

٢٨٧- البدراني عدنان خلف حميد، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ص١٦٨-١٨٢.

- التنمية الاقتصادية: التي تبنتها قيادتها في مرحلة حكم الرئيس "دينج تشاو بينج" في أواخر السبعينات من القرن العشرين وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية تحقق النمو في مختلف المجالات وسياسة الإنفتاح الاقتصادي المتبناة منذ فترة.

ب- **المحددات الخارجية:** شهد النظام العالمي منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين تغيرات جذرية إتسمت هذه التغيرات أنها فاصلة وتأسيسية، لأنها جاءت للتفصيل بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي بين الثنائية القطبية ١٩٤٥ والأحادية القطبية.

ويتمثل المحدد الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية الصينية في شكل النظام الدولي ومصادر تهديدها هذان العاملان كان لهما الدور الأبرز في تحديد سياستها الخارجية تجاه العالم والمنطقة العربية ولاسيما في عهد الرئيس ماوتسي تونج وكما كان للحرب الباردة تأثير حيث شنت الصين حملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة إستعمارية أو مركز الإنحلال العدائي في العالم فضلا عن إدانتها عالميا، أما مرحلة الحرب الكورية فإنها تركت آثارا بالغة عمقت عدم الثقة بين البلدين ويتبين مما سبق أنه هناك مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ضوابط لسياسة الخارجية للصين تجاه العرب وأسهمت في محدودية العلاقات، وكذلك تطورها البطئ وهذه الضوابط على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية تعد أيضا محدد لسياسات العربية تجاه الصين.[٢٨٨]

المبحث الثالث: أبعاد ومراحل العلاقات الصينية العربية:

تشمل العلاقات الصينية العربية عدة مجالات:

١- البعد السياسي: إن علاقات الصين السياسية بالمنطقة العربية قد مرت بأربع مراحل إختلفت خلالها ردود فعلها ومواقفها السياسية تجاه القضايا العربية والصراع العربي- الإسرائيلي خصوصا ومرت العلاقات الصينية العربية بمراحل كان أبرزها:

أ- عدم الفهم المتبادل منذ عام ١٩٤٩/١٩٥٥: إمتدت هذه المرحلة منذ إنتصار الشيوعية حيث أخذت الأنظمة العربية موقفا عدائيا من الصين في ظل عدم إعتراف أي بلد عربي بالصين وتصويت مجلس الجامعة في ١٩٥٠ على الإعتراف بتايوان على أنها الممثل الشرعي للشعب الصيني، ومن جهة أخرى إعترفت إسرائيل بالصين في عام ١٩٥١، وترحيب الصين بقيام

٢٨٨- المرجع نفسه، ص ص ١٨٣-١٨٧

إسرائيل، ولقد فسرت الصين الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ على أنها صراع بين بريطانيا المساندة للعرب والولايات المتحدة الأمريكية المساندة لإسرائيل.

وقد تصرفت الصين مع المنطقة العربية وفقا لما املته مقتضيات الرؤيا للبيئة الدولية وعملت على الحصول على إعتراف بوصفها دولة جديدة ورأت في الدول العربية أنها مشابهة لها في كفاحها من أجل الإستقلال والتحرر. [٢٨٩]

ب- التحول الجذري في العلاقات ١٩٥٦/١٩٦٦: بدأت ملامح التوجه الإيجابي في الظهور من خلال مساندتها معنويا للحملة في مصر ضد بريطانيا ومساندة النظال الجزائري ضد فرنسا، رغبة في الإتساق مع التوجهات السوفيتية وقد شكل العدوان الثلاثي على مصر نقطة تحول في نظرتها إلى النظام الناصري، وبدأ الإعتراف الدبلوماسي بين الطرفين ١٩٥٦ تلاه إعتراف سوريا واليمن وإنتقدت الصين التدخل الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن وأقيمت علاقات دبلوماسية بين العراق والصين وفي ١٩٦٠ علاقات مع المغرب والسودان والصومال، وتم الإعتراف المبكر للصين بإستقلال الجزائر، وقد وصفت الصين غسرائيل طيلة هذه المرحلة ب" الأداة الإمبريالية" في الشرق الأوسط، بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ الإعتراف بجمهورية الصين الشعبية وسحب إعترافها بحكومة الصين الوطنية وقد حكمت العلاقات الصينية العربية مبادئ خمسة هي: - تأييد نضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد من اجل الإستقلال الوطني، - تأييد سيادة الحياد وعدم الإنحياز التي تتبعها الدول العربية، - تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة، - تأييد الحلول التي تتفق عليها لحل الخلافات بالطرق السلمية، - إحترام الدول كافة الإستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.

ت- الإرتباك الصيني الداخلي: ١٩٦٦/١٩٧٦: إتسمت الحياة الصينية في هذه المدة بثلاث عناصر:

- الثورة الثقافية.
- حدة التنافس مع الإتحاد السوفياتي.
- تراخي قبضة ماوتسي تونج ثم موته[٢٩٠].

٢٨٩- المرجع نفسه، ص ص ٥٥-٥٦. ٢٨٩

٢٩٠- المرجع نفسه، ص ص ٥٦-٥٩.

ث- التحديثات الأربعة: ١٩٧٨ بعد وفاة ماوتسي تونج، خلفه دنج شياو بنيج الذي تولى قيادة الصين الشعبية في ديسمبر ١٩٧٨، ووجه الحزب إلى هدف مركزي واحد فقط هو تنمية الاقتصاد والبناء الإشتراكي ورفعت أربع شعارات "تحديث الزراعي، تحديث الصناعة، تحديث العلوم والتقنيات وتحديث القوات المسلحة" كما يتضح موقف الصين المؤيد للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وأما عن التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين فكان محور التعاون تبادل الطرفين الإحترام والتأييد والتعامل بصدق والعمل على التضامن والتعاون، وفي ظل التحولات السياسية المحورية التي شهدتها المنطقة العربية ومالها من إنعكاسات على الساحتين الإقليمية والدولية أصبح المزيد من التنسيق والدعم المتبادل بين البلدان العربية والصين لتحقيق التوافق الدولي حول طرق المعالجة السياسية للأزمات القائمة ودعم تطلعات الشعوب العربية نحو الحرية والتنمية[٢٩١].

٢- البعد الاقتصادي: تتفق معظم الدول العربية مع الصين في أن الهدف الأساسي لسياستها الخارجية هو خدمة إستراتيجية التنمية طويلة طويلة المدى مما يعطي أساسا قويا لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بينهما، وتتمتع الدول العربية من المنظور الإستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين من حيث السوق

أ- قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية مقارنة بالأسواق الأمريكية والأوروبية والإفريقية.

ب- توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية، وتعد التجارة والتعاون الاقتصادي أحد الركائز الأساسية أو المحورية في قضايا التعاون للدول العربية والصين، ومنذ بداية الصين تطبيقها لسياسة الإنفتاح الاقتصادي إرتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين وشهدت فترة التسعينيات من القرن ٢٠ تزايدا مستمرا في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية وإرتفعت الصادرات بينهما، ومع حلول القرن ٢١ وتغيرات الحاصلة في الوضع الدولي لاسيما التغيرات الجذرية في المنطقة العربية أصبحت العلاقات الصينية العربية في تطور مستمر.[٢٩٢]

٣- البعد الثقافي: هذا الجانب الذي يعتبر هو الآخر من أهم محاور التعاون وأكثرها أثرا في العلاقات العربية الصينية ويرجع هذا إلى قدمه وإستمراريته ورخص تكاليفه، ويمكن القول أنه

٢٩١- المرجع نفسه، ص ص ٥٩-٦٥.

٢٩٢- المرجع نفسه، ص ص٦٩-٧٣.

كان لظهور الإسلام تحفيز للعرب للإتجاه نحو الصين، ودخول اللغة العربية وتعليمها بدأ في الصين منذ القرن ٧ ميلادي حيث كانت المساجد تقوم بهذا الدور التعليمي، ونقلت الكتب التاريخية الصينية أخبار البلاد العربية في ظل الإسلام، ودرست اللغة العربية إلى جانب الصينية، وإحتل المجال الثقافي في العلاقات العربية الصينية أهمية خاصة منذ تأسيس الصين الجديدة عام ١٩٤٩.[٢٩٣]

وترجمت عدة أعمال عربية وأعمال صينية إلى اللغة العربية والصينية التي إزدهرت في الثمانينات من القرن ٢٠ وترجمت كذلك الكتب الإسلامية، ومن خلال التعاون الصيني العربي في المجال الثقافي والذي نشط في النصف الثاني من القرن ٢٠ حيث تم عقد ندوات ومؤتمرات صينية عربية في عدة دول عربية مثل الخرطوم ١٩٨٨ وأقيمت الندوة الثقافية العربية الثالثة في بكين ١٩٩٧ وتم خلال ٢٠٠٠ عقد الحوار الثقافي بين الشعوب، عقدت الدورة الأولى ندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين في إطار منتدى التعاون الصيني العربي في بكين يومي ١٢ و ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥[٢٩٤].

٤- البعد العسكري: يلعب الجانب العسكري دورا مهما في العلاقات العربية الصينية لأنه يساهم وبدرجة عالية في تعديل الميزان التجاري الصيني وتوفير فرص عمل للعمال الصينين في مجال التصنيع العسكري فضلا عن توفيره للعملة الصعبة، وقد شهدت عدة السنوات علاقات تسليحية بين العرب والصين ففي عام ١٩٨٨ باعت الصين المملكة العربية السعودية صواريخ، وخلال الحرب العراقية الإيرانية باعت الصين السلاح للعراق وإيران في وقت واحد سعيا للحصول على العملة الصعبة الضرورية لشراء التكنولوجيا الغربية، وقد بلغت عقود التسلح للصين مع الدول العربية والشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٩٥/١٩٩٧ ٥ عقود، مع إيران ٤ عقود واليمن عقد واحد، وقد فضلت الدول العربية التعاون مع الصين في المجال العسكري لأسباب عديدة منها: السعي لتنويع مصادر السلاح، ومن غير المحتمل أن تشهد علاقات التعاون التسليحي بين العرب والصين تطورا كبيرا نظرا لإحكام الدول الغربية السيطرة على معظم سوق السلاح، بالإضافة إلى ذلك تعد الصين مشاركتها في سوق السلاح الدولية محدودة مقارنة بالدول الكبرى،

٢٩٣- المرجع نفسه، ص ص ٦٩- ٧٣.

٢٩٤- المرجع نفسه، ص ص ٧٨-٨١.

وقد أدت سياسة الإنفتاح على الغرب والحصول على التقنيات الحديثة خلال مسار التصنيع المشترك.[٢٩٥]

الفصل الثاني: الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الاول: جيوتاريخية مصطلح الشرق الأوسط:

وهذا يعني التأصيل التاريخي لهذا المفهوم، بوصفه مفهوما غير مستحدث، وإنما سبق طرحه في مراحل تاريخية سابقة، فهو يرجع إلى عدة قرون مضت، وينسب تاريخيا إلى وضع المنطقة بالقياس إلى مناطق أخرى، وهي منطقة أوروبا الغربية بالتحديد ثم إتسعت منطقة القياس بعد ذلك لتشمل غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهو التجمع الذي يطلق عليه أحيانا مصطلح "**مجتمع الأطلسي**" ففي عهد الإمبراطورية الرومانية تمحورت إستراتيجيتها العليا حول إحتواء الخطر القادم من الشرق و المتمثل في إمبراطورية الفرس، ثم تغير رمز هذا الخطر الشرقي مع إنتشار الإسلام إبتداءا من القرن السابع ميلادي، فجاءت الحروب الصليبية لتجسد صراعا تقليديا بين الغرب و الشرق متمثلا هذه المرة بين الغرب المسيحي و الشرق المسلم.

كذلك فإن قيام المؤتمر الأوروبي في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن بهدف تنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية فحسب، ولكنه جاء بدافع مواجهة دولة الخلافة العثمانية في الشرق، وهو التوجه الذي عرف منذ منتصف القرن ١٩ب"**المسألة الشرقية**".[٢٩٦]

١. **أول من تناول المصطلح:** هناك خلط بشأن أول من تطرق للمفهوم إذ يذهب معظم الباحثين و الأكاديميين ل"**ألفريد ماهان**" لكن هناك من سبقوه للمصطلح بفترات سابقة.

ونظرا لأهمية فلسطين التاريخية و الدينية وموقعها الإستراتيجي بين آسيا و إفريقيا، بين بلدان المشرق و المغرب العربي قرر الإستعمار البريطاني إقامة "**إسرائيل**" في فلسطين، قلب الوطن العربي كنقطة إرتكاز و إنطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها، وكإسفين لفصل البلدان العربية الآسيوية عن الإفريقية.

٢٩٥- توفيق سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان:دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص ص ٢٣٢-٢٣٤.

٢٩٦- عيسى السيد الدسوقي، **الشرق الأوسط و أمريكا بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩، ص١٥.

- **ثيودور هرتزل:** وهو مؤسس الصهيونية و أول من تكلم عن المصطلح وذلك في عام ١٨٩٧م في يومياته إذ يقول فيه:

"يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور إقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الإستثمارات و البحث العلمي والخبرة الفنية".[٢٩٧]

- **توماس جوردن:** نشر مقالا عام ١٩٩٠م في القرن التاسع عشر، أي قبل عامين من مقالة "**ماهان**" تحت عنوان"**the problem of the middle east**"، وكان قد خدم في الهند أربعة عقود، وهو يراقب الهند ويدافع عن المصالح البريطانية، ويشارك في المعارك التي شنتها بريطانيا على المسلمين في الهند، وقد تجول في آسيا، لذا فإن مقالة "**جوردن**" تركز على الشرق الأوسط الذي في نظره بلاد فارس و أفغانستان، أي أنه أدخل إيران و أفغانستان في مفهوم الشرق الأوسط إذ يقول:

« It may be assumed that the most sensitive port of our external policy in the middle east is the preservation of the independence and integrity of persia and afghanistan »[298]

- **ماهان وشيرول وكيرزون:** إستخدم تعبير "**الشرق الأوسط**" إصطلاحا لأول مرة عام ١٩٠٢م بواسطة الضابط الأمريكي الكابتن"**ألفريد ماهان**" صاحب نظرية "**القوة البحرية في التاريخ**" وذلك في مقال صدر له في لندن بعنوان:"**الخليج الفارسي في السياسة الدولية**" وفي العام نفسه كتب "**فالنتاين شيرول**" مراسل جريدة "**التايمز**" اللندنية سلسلة مقالات بعنوان"**المسألة الشرق أوسطية**"، ثم جمع هذه المقالات في كتاب يحمل نفس العنوان عام ١٩٠٣م، وفي عام ١٩٠٩م صدر في لندن كتاب بعنوان "**مشاكل الشرق الأوسط**" ل"**هاملتون**" ثم تحدث اللورد "**كيرزون**" الحاكم العام للهند عام ١٩١١م عن الشرق الأوسط بإعتباره مدخلا للهند.[٢٩٩] وأشار إلى مناطق تركيا و الخليج العربي و إيران في آسيا بإعتبارها تمثل الطريق إلى الهند.[٣٠٠]

٢٩٧- غازي حسين، **الشرق الأوسط بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٥، ص١٢.

٢٩٨- أحمد سليم البرصان، "تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الإستراتيجي الغربي"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية**، المجلد(٠٣)، العدد (٠٣)، الإمارات:جامعة الشارقة، أكتوبر٢٠٠٦، ص ص ١٤٦-١٤٧.

٢٩٩- محمد برهام المشاعلي، **موسوعة العلوم السياسية و الإقتصادية(مصطلحات وشخصيات)**، القاهرة:دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٧، ص٢٣٣.

٣٠٠- ممدوح ممدوح مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، القاهرة:مكتبة مدبولي، د.ت.ن، ص٣٩.

كذلك وزير المستعمرات البريطاني "**ونستون تشرشل**" في أعقاب الحرب أنشأ إدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن و العراق، وشاع إستخدام المصطلح في بريطانيا في فترة الحربين، وصار مصطلحا جغرافيا سياسيا إبان الحرب العالمية الثانية، قبل به الكثيرون في الغرب، ولم تلبث فرنسا أن إستخدمته بعد أن كانت تستخدم مصطلحي "**المشرق**" و "**الشرق**" وهما "**livant**" و "**orient**" وأنشأ في وزارة خارجيتها قسم الشرق الأوسط مختصا بمنطقة تمتد من اليمن حتى إيران.

كما وإعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية حين إنتقلت إليها الزعامة هذا المصطلح وأصبح يشير جغرافيا إلى جنوب الإتحاد السوفياتي، وإتصل إستخدامه بسياسة أمريكا النفطية في المنطقة وتبنيها لإسرائيل وقيامها، ثم سياستها المائية في المنطقة لتوفير الماء للكيان كما وقبل الإتحاد السوفياتي إستخدام المصطلح.[٣٠١]

٢. التقسيم التاريخي للمصطلح:

ربما كان الشرق الأوسط من المصطلحات الإقليمية الغامضة بالمقارنة بكثير من الأقاليم الرئيسية في العالم، فقد إستخدم كتاب وباحثون وهيئات حكومية ودولية عدة مصطلحات للإشارة إلى كل الإقليم أو جزء منه، ومن المصطلحات التي تتداولها الكتابات المختلفة، أو التي كانت متداولة في وقت ما، ويتداولها الكتاب بمفهوم معين وهي:

- الليفانت (**levant**).
- الشرق القديم أو الأقدم (**ancient east,most ancient east**).
- الصحاري الكلاسيكية (**classical deserts**).
- جنوب غرب آسيا (**south-west asia**).
- الشرق القريب (**hither east**).
- الشرق الأدنى (**near east, near osten, nahost**).
- الشرق الأوسط (**middle east: moyen orient**).

٣٠١- أحمد صدقي الدجاني، **الجذور التاريخية للشرق أوسطية**، في:مجموعة من الباحثين، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني- دراسات حول مخاطر التطبيع و العمل العربي في المواجهة**، القاهرة:مكتبة مدبولي، ١٩٩٨، ص٢٤.

أولا: الليفانت (livant): ويسمى "**المكان الذي تشرق منه الشمس**" إصطلاح قديم لعله يعود إلى العصر الإغريقي الروماني، وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي(سوريا–لبنان–فلسطين)، وبذلك فهو لا يعبر عن الإقليم كله، ولا يزال هذا المصطلح مستخدما بمعناه القديم، وقد يستخدم في العربية كمصطلح مختصر بديلا لمصطلح شرق البحر المتوسط.[٣٠٢]

ثانيا:الشرق القديم أو الأقدم (most ancient east):ويستخدم بصورة عامة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران، بحيث تشمل المناطق التي نشأت فيها حضارة العصر النيوليني، الذي إكتشف فيها الإنسان الزراعة وتربية الحيوان وأيضا هذه المنطقة نشأت فيها الحضارات العالمية القديمة، على هذا فإن هذا المصطلح مصطلح بحت.

ثالثا:الصحاري الكلاسيكية (classical deserts):ويعني منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل و الفرات.[٣٠٣]

رابعا:جنوب غرب آسيا (south west asia):فهو مصطلح جغرافي بحت يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب و اليمن في الجنوب.

خامسا:الشرق القريب (hither east): وقد شاع في فترة زمنية بديلا للشرق الأوسط أو الأدنى ولم يعد مستخدما الآن.

سادسا:الشرق الأدنى (near east): إستخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بإمتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر و السودان وولاية طرابلس.

سابعا:الشرق الأوسط (middle east): مصطلح أطلقه مؤرخون أمثال "**ألفريد ماهان**" كما تطرقنا سابقا والذي كان من الأوائل الذين إستعملوا المصطلح، في إطار رؤيتهم لتطورات الإستراتيجية البريطانية وتحركها، وفي إطار رؤيتهم للتنسيق السياسي الهيكلي للإستراتيجية البريطانية مع الأنشطة الروسية و المشروعات الألمانية، وفي مناطق الخلافة العثمانية، وكانوا

٣٠٢– محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ٢٠١٢، ص٢٢١.

٣٠٣– يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت:دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص١٢٥.

يعنون بهذا المصطلح المنطقة الجيوبوليتيكية المحصورة بين الشرق الأدنى و الأقصى، ولا ينطبق عليها أي من المصطلحين السابقين.[٣٠٤]

وعليه فإنه يمكن تقسيم وتفكيك مصطلح الشرق الأوسط إلى ثلاث مصطلحات وهي:

- **الشرق الأدنى (proche orient)**:تعبير سياسي جغرافي غالبا ما يستعمل ليدل إما على مجموعة بلاد ما يسمى بالهلال الخصيب، وإما على مجموعة بلاد تتعدى الهلال الخصيب.

  و الشرق الأدنى يشمل البلدان الواقعة في غربي المتوسط وشرقي الخليج العربي و البلدان الواقعة على حدود تركيا وإيران، وهكذا يتطابق هذا التحديد مع ما يسمى بدول الهلال الخصيب وبشكل تفصيلي يعني الدول التالية: لبنان– سورية – فلسطين – الأردن –العراق.[٣٠٥]

- **الشرق الأقصى**: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام ١٧٥١م عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى، ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا و اليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل الهند و البلدان الأخرى المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي و الهادي

- **الشرق الأوسط**: برز مع ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل إمتداد للشرقين الأدنى و الأقصى، وهي أغنى مناطق العالم بالنفط و المعادن، وتتمتع بمركز إستراتيجي هام بين القارات الثلاث.[٣٠٦]

٣. تعريف الشرق الأوسط:

إنقسمت التعاريف إلى ماهو عالمي وما هو إقليمي وما يعتبر دراسة حول المصطلح ومنها:

- **التعاريف العالمية:**

٣٠٤– صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة:مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص١٥١.

٣٠٥– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر دار الهدى، د.س.ن، ص٤٥٤.

٣٠٦– غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص١١.

أولا:التعريف الأمريكي: تحدد الموسوعة الأمريكية (**ancyclopidia american**) المنطقة على أنها تشمل البلاد الآتية:إيران، تركيا، قبرص، إسرائيل، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، مصر، السودان، أما المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية (**inss**) بجامعة الدفاع الوطني (واشنطن) فقد إستثنى في تقييمه الإستراتيجي السنوي كلا من السودان و القبرص من هذا التحديد، و أضاف إليه دول المغرب العربي (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب– موريتانيا)، يعتبر أن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح مرن، بحيث يمكن أن يتسع أو يضيق وفقا للمصالح الأمريكية.[٣٠٧]

ثانيا:التعريف البريطاني: ويضم هذا التعريف إلى الشرق الأوسط بالإضافة إلى البلدان السابقة كل من أفغانستان و باكستان، [٣٠٨] وبعض مناطق روسيا وسمي بالشرق الأدنى لتفرقته على الشرق الأقصى لبعد الأخير عن إنجلترا، كما و يدخل المستشرق البريطاني "**برنارد لويس**" جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط.

ثالثا:التعريف الفرنسي: جاء في موسوعة "**كييه–quillet**" الفرنسية أن مصطلح "الشرق الأوسط" يطلق من الوجهة السياسية على بلدان عربية عدة، هي: مصر– الأردن – لبنان – سوريا – العراق– الكويت – البحرين – قطر – الإمارات – سلطنة عمان – اليمن – السعودية، وبلدان غير عربية مثل: إيران– تركيا – قبرص – إسرائيل. ويمكن أن تتسع التسمية أحيانا لتشمل: أفغانستان– باكستان.

رابعا:التعريف الأممي(الأمم المتحدة): يتسم نعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط بالتشويش وعدم الدقة، فهذه المنطقة لا زال يطلق عليها داخل الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة مسمى "**المنطقة العربية**" أما مصطلح الشرق الأوسط فهو من واقع قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة له منطوقان مختلفان هما:

- عند الإشارة إلى منطقة الصراع العربي– الإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز حدود دول المواجهة(مصر – فلسطين – الأردن– سوريا – لبنان – إسرائيل).

٣٠٧– عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٣–٢٤.

٣٠٨– محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة:مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص٢٤.

- عند دراسة سبل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يصبح التعريف أكثر شمولا.[٣٠٩]

خامسا: تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (I A E A):عرفته عام ١٩٨٩م بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سورية شمالا إلى اليمن جنوبا.[٣١٠]

سادسا: تعريف موسوعة البريطانية(بريتانيكا):(Encyclopædia Britannica): هو المنطقة الممتدة من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، والجزء المركزي من هذه المنطقة العامة كان يسمى سابقا الشرق الأدنى، وهو الاسم الذي يطلق من قبل بعض الجغرافيين والمؤرخين الغربيين، الذين يميلون إلى تقسيم ما يسمى الشرق إلى ثلاث مناطق. الشرق الأدنى المطبق على المنطقة الأقرب لأوروبا، وتمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج الفارسي؛ الشرق الأوسط، من الخليج الفارسي إلى جنوب شرق آسيا؛ والشرق الأقصى، تلك المناطق التي تواجه المحيط الهادي.[٣١١]

- **التعريفات الإقليمية:**

أولا:تعريف جامعة الدول العربية: وهو تعريف أمني بحت، جاء في سياق مشروع إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وإذ ترى أنه يمثل الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل و إيران.

ثانيا:التعريف المصري: يقدم مركز بحوث الشرق الأوسط **(MERC)** بجامعة عين الشمس في دوريته ربع سنوية، تعريفا للمنطقة بإعتبارها تشمل كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالإضافة إلى إيران– تركيا– إسرائيل– إثيوبيا– إيريتيريا.

ثالثاً: التعريف الإسرائيلي: يبرز مركز"**جافي**" للدراسات الإستراتيجية **(JCSS)** بجامعة تل أبيب، ضمن تقرير الميزان العسكري السنوي، إطار جغرافيا لمصطلح الشرق الأوسط، بحيث يتضمن

٣٠٩– عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٥.

٣١٠– غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص١١.

311- The Editors of Encyclopædia Britannica, »**Middle East Region, Asia and Africa”**, Encyclopædia Britannica:. Browsing History:
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/381192/Middle-East date of view: 15/04/2018.

كل الدول العربية عدا موريتانيا وجيبوتي و الصومال وجرز القمر، بالإضافة إلى دول غير عربية إيران وإسرائيل وتركيا، أما مركز "**موشي دايان**" للدراسات الشرق أوسطية و الإفريقية (**DCMEAS**) بجامعة تل أبيب، تعريفا للمنطقة مشابها لتعريف مركز "**جافي**" إلا أنه يستثني جميع دول المغرب العربي من هذا التحديد.[٣١٢]

- **التعريفات الفردية لبعض المتخصصين:**

أولاً: دراسة "بيتر بيومنت–peter beaument": وعرف في دراسة له مصطلح الشرق الأوسط على أنه يمثل المنطقة الممتدة من إيران شرقا وحتى ليبيا غربا، ومن تركيا شمالا حتى اليمن جنوبا.

ثانياً: دراسة "كانتوري وشبيغل– cantori and spiegl":وقدم كل منهما تقسيما للمنطقة إلى مركز يضم مصر – السودان– الأردن – لبنان– سورية – العراق– شبه جزيرة العرب، وحدودا خارجية وتشمل كلا من إسرائيل – تركيا – إيران – أفغانستان.[٣١٣]

تعاريف منطقة الشرق الأوسط.

- **التعريف الإسرائيلي.**

٣١٢– محمد علي حوات، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٦.

٣١٣– عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٨.

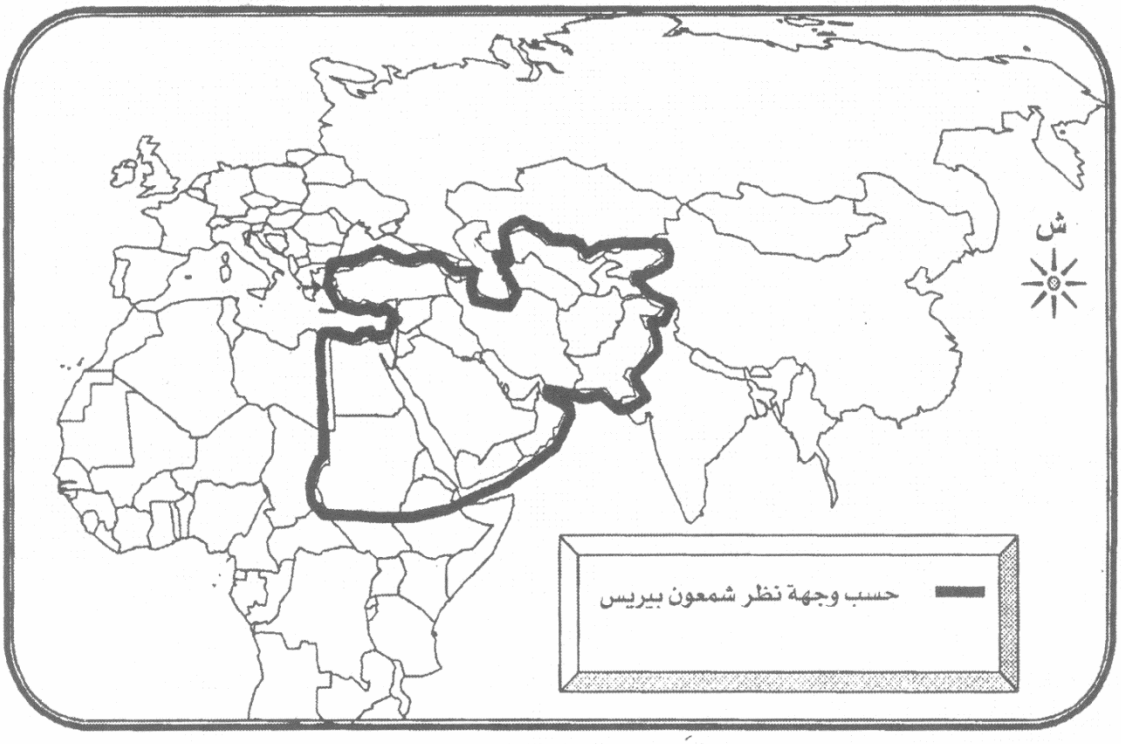

- **التعريف البريطاني.**

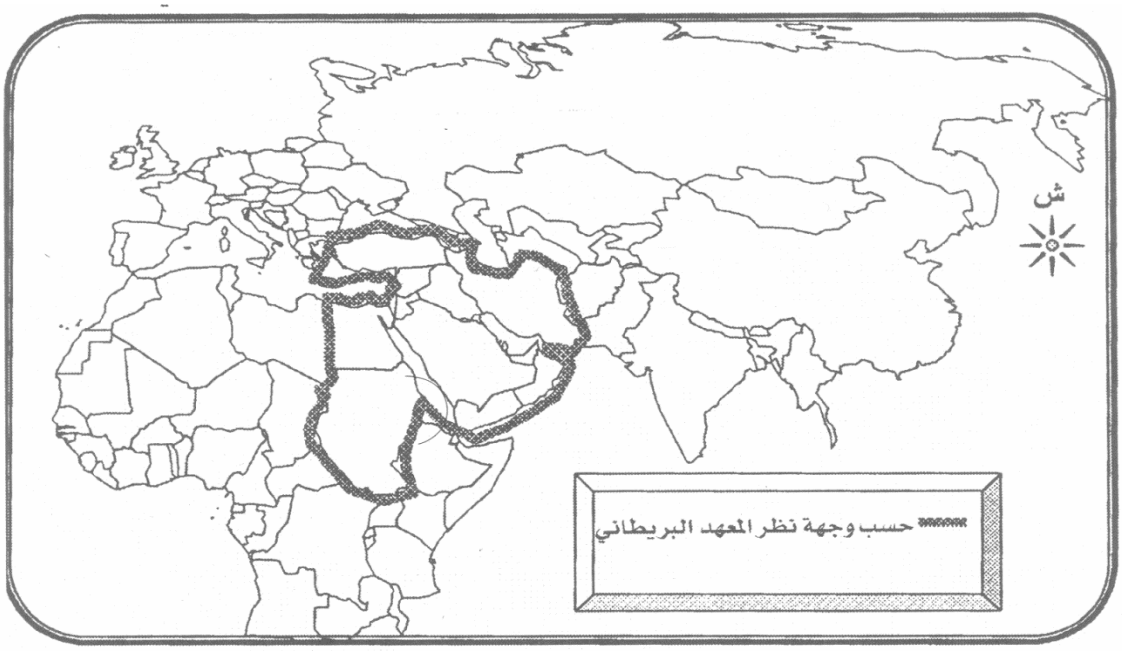

- **التعريف الأمريكي:**

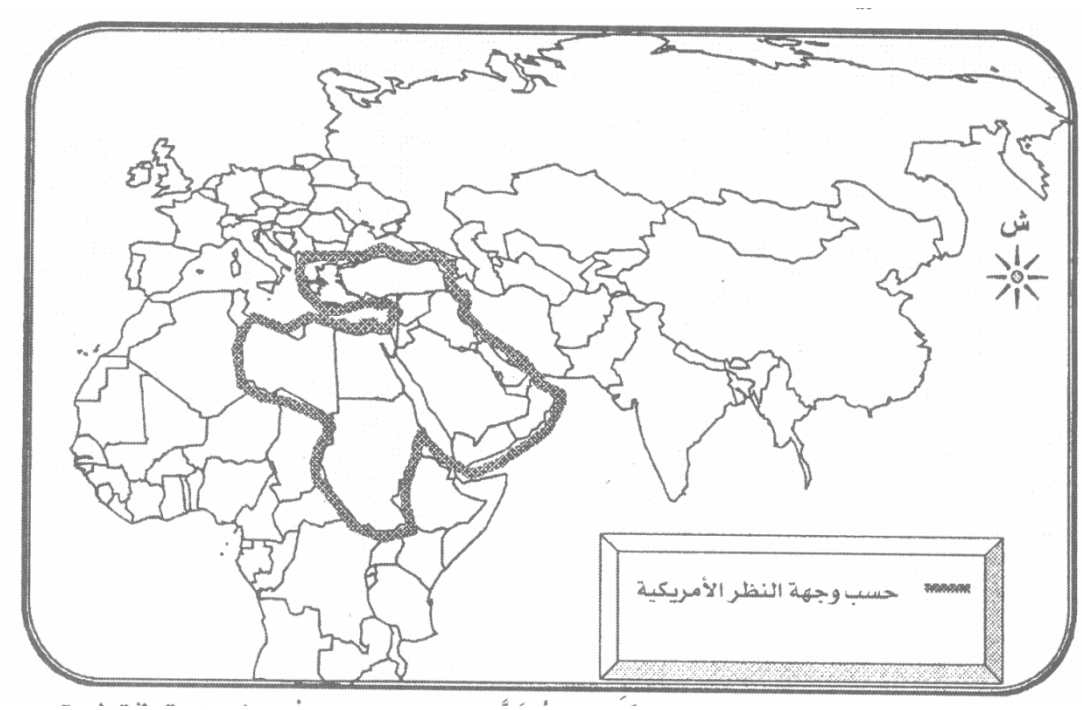

- **التعريف الروسي:**

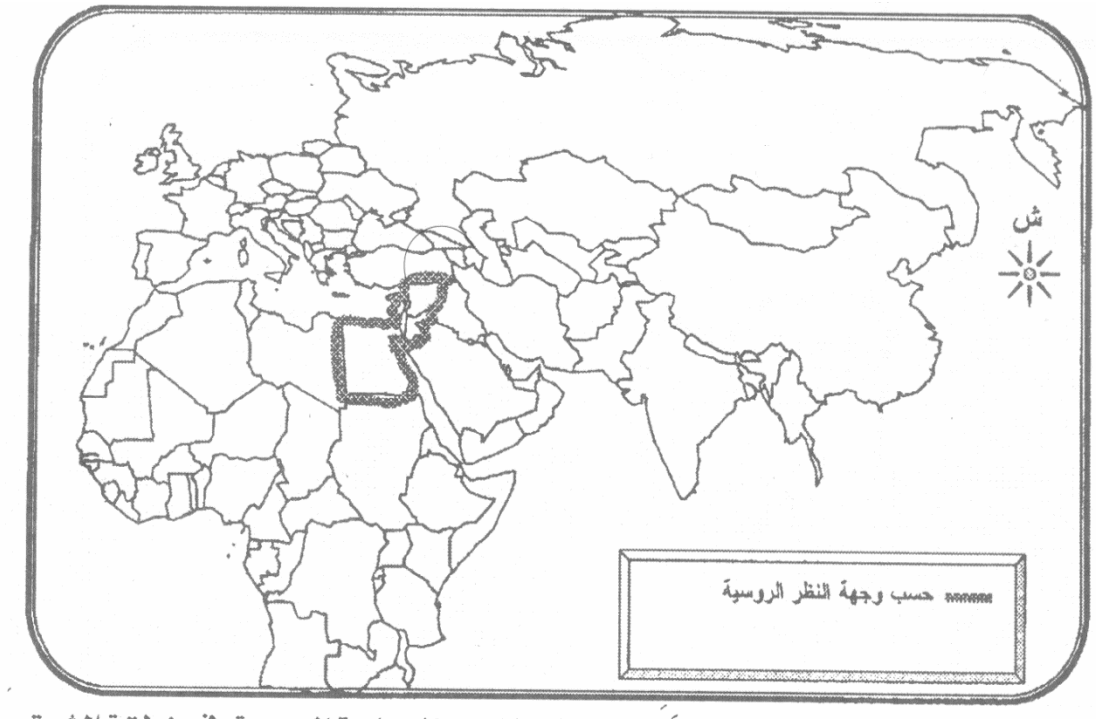

المصدر: عمر كامل حسن، **النظام الشرق اوسطي وتاثيره على الامن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، ط١، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٨**، ص ص ٣٣-٣٤.

ثالثاً: دراسة "فرديريك إينسل–fredric encel":حدد في دراسة عنوانها"**التركيب الجيو–إستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط**"، البعد الإقليمي لمصطلح الشرق الأوسط على أنه يغطي المنطقة الممتدة من إيران شرقا وحتى مصر غربا، ومن تركيا شمالا حتى اليمن جنوبا.[٣١٤]

رابعاً: دراسة "أحمد نوفل": إن مفهوم الشرق الأوسط في الكتابات الغربية يضم خليطا من القوميات و الديانات و اللغات القومية، ولهذا فهو يظهر متعددا ومختلفا لا جامعا وموحدا لشعوب المنطقة.[٣١٥]

خامساً: سعد الدين وهبة: أن المشروع الشرق أوسطي هو مشروع تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، لإبعاد العرب عن هويتهم.، وذهب في نفس الإتجاه "**مجدي أحمد حسين**"، "**أحمد يوسف**"، "**محمود عبد الفضيل**" وغيرهم.[٣١٦]

٤. البناء الهيكلي لإقليم الشرق الأوسط:

هناك ثلاث مناطق متداخلة تشكل جميعها ما يسمى ب"**الشرق الأوسط الكبير**"_وهي على النحو التالي:

- **منطقة القلب الحيوي (heart area)**: وتضم مجموعة الدول التي تتفق حولها كافة الإجتهادات و الأراء السابقة، وتشمل كل من مصر وفلسطين وإسرائيل بحكم قيامها كأمر واقع ومعاش، الأردن، لبنان، سوريا، العراق.[٣١٧]
- **منطقة الهلال الداخلي(inner crescent area)**: وتضم مجموعة الدول المحيطة بمنطقة القلب وتكاد تتفق حولها كافة الإجتهادات و الآراء السابقة وهي ليبيا و السودان و السعودية و اليمن و عمان و الإمارات و قطر و البحرين و الكويت و إيران و تركيا.

٣١٤– عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٨.

٣١٥– كميل حبيب، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ٢٠١٢، ص٦٤.

٣١٦– محمد السيد سليم، **مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة العربية)**، في:مجموعة من المؤلفين، **العلاقات العربية– الإيرانية: الإتجاهات النظرية وآفاق المستقبل**، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٨٢٥.

٣١٧– أسامة الغزالي حرب، **الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها**، في:سلامة أحمد سلامة وآخرون، **الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد**، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر، ١٩٩٥، ص٢٥.

- **المنطقة الهامشية (rim area):** وتمثلها مجموعة الدول التي يثار حول إنضمامها إلى منطقة الشرق الأوسط العديد من الإشكاليات، وتأخذ هذه الدول عدة إتجاهات في إمتداداتها هناك:

- **إمتداد إفريقي نحو الغرب:** ويشمل تونس و الجزائر و المغرب وموريتانيا.[٣١٨]
- **إمتداد إفريقي نحو الجنوب:** ليشمل أثيوبيا و إريتيريا و جيبوتي والصومال وجزرالقمر.
- **إمتداد آسيوي نحو الشرق:** ويضم أفغانستان و باكستان وربما قد يتعدى ذلك ليشمل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز.
- **إمتداد شرق أوسطي:** وهو تجاه الجنوب الشرقي لأروبا ليشمل قبرص.

٣١٨- عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٩-٣٠.

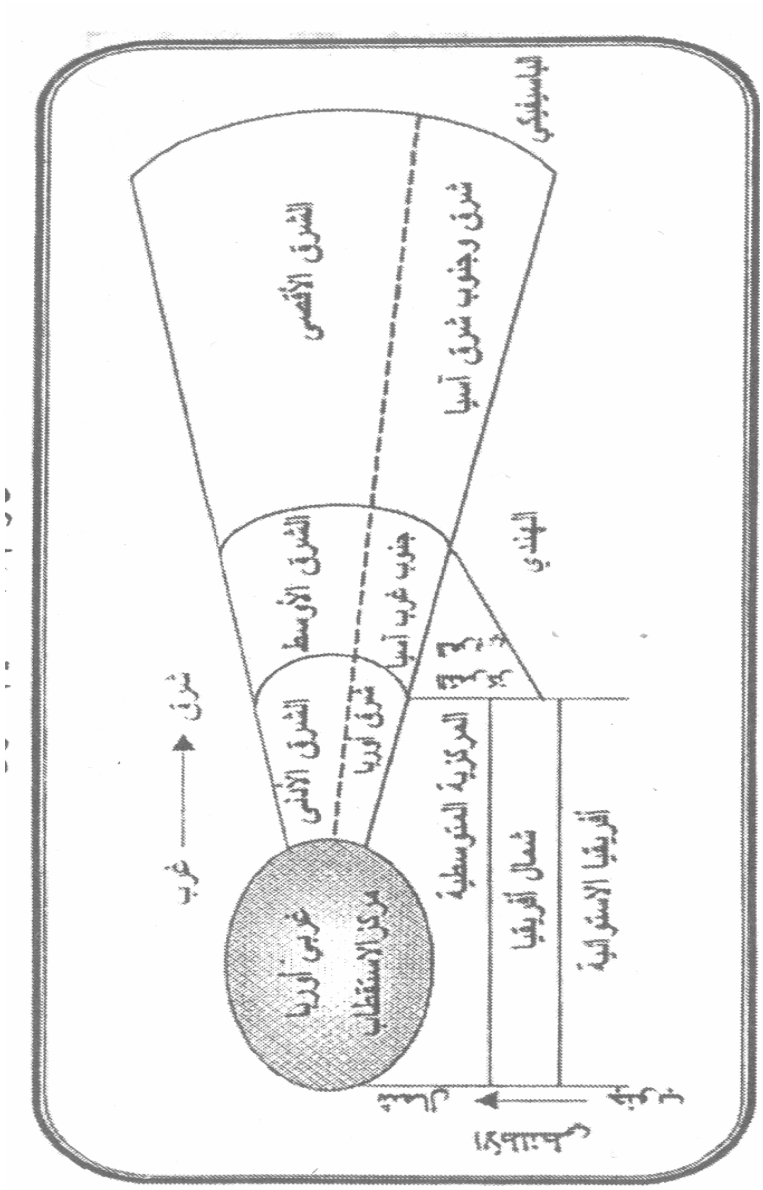

المصدر:عمر كامل حسن، **مرجع سبق ذكره**، ٢٠٠٨، ص٢٥.

وعليه فيمكن ضبط البناء الهيكلي لإقليم الشرق الأوسط وفق ثلاثة مجموعات وهي:

- **المجموعة الأولى**: وهي مجموعة الأقطار العربية وتضم سبعة عشرة قطرا عربيا، وهي حسب الترتيب الأبجدي: الأردن، الإمارات، البحرين، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن.[٣١٩]

٣١٩- يحيى أحمد الكعكي، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣٢.

- **المجموعة الثانية:** مجموعة الدول الإسلامية وتضم أربع دول وهي:أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا.
- **المجموعة الثالثة:** وهي مجموعة متفرقة وتضم أثيوبيا و قبرص وإسرائيل.

وبناء على ذلك فإننا حينما نتحدث عن الشرق الأوسط، ونعني بذلك دول منطقة القلب ودول الهلال الداخلي والمحيطة به، ومن ثم يتسنى تعريف المنطقة على أنها المنطقة الممتدة من إيران شرقا وحتى ليبيا غربا، ومن تركيا شمالا حتى السودان جنوبا، وهي بذلك تضم البلاد الآتية:(إيران، تركيا، إسرائيل، الكويت، البحرين، قطر، الأمارات، عمان، اليمن، السعودية، العراق، سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، السودان، ليبيا)، وتعتبر أهم الدول الهامشية المرشحة للإنضمام إلى هذا التكتل الإقليمي حسب ما تقتضيه الدراسة، هي دول المغرب العربي وخصوصا تونس و الجزائر و المغرب وذلك بحكم أنها تندرج على محور الأكثر كثافة من تفاعلاته.[٣٢٠]

المبحث الثاني: الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط:

تتحدد مكانة الصين على أساس الكيفية التي ستتطور بها، وعلى الحجم الذي ستصير إليه بوصفها قوة إقتصادية وعسكرية، في هذا الصدد تبدو التوقعات التي تنتظر الصين واعدة بشكل عام، إن لم تكن خالية من بعض مساحات الشك الكبرى، توفر سرعة النمو الإقتصادي في الصين وحجم الإستثمارات الأجنبية فيها، وكلاهما من أعلى ما هو متحقق في العالم، كما و أن القاعدة الإحصائية للتوقعات التقليدية التي تفيد بأن الصين ستصبح قوة عالمية خلال ما يقرب عقدين، وتضع كل هذه التوقعات الصين بعد إنقضاء هذه الفترة الصين في مصاف الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ويتوقع عندها أن يتخطى الناتج الإجمالي المحلي للصين مثيله في اليابان، كما وتخطى نظيره الروسي بهامش كبير، ومن شأن الزخم الاقتصادي أن يسمح للصين بالحصول على القوة العسكرية بمعدلات تثير مخاوف جاراتها جميعا، وغير جاراتها من الدول البعيدة جغرافيا و التي تقف ضد طموحات الصين، فالصين التي ستزداد قوة بضم"**هونغ كونغ**" و"**مكاو**" وربما بالسيطرة السياسية على تايوان في نهاية المطاف سترتقي ليس

٣٢٠- عيسى السيد الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٠.

إلى مصاف الدول المهيمنة في الشرق الأقصى فحسب بل إلى مصاف قوة عالمية من الطراز الأول.[٣٢١]

١. محددات قوة الصين:

أ- **سياسيا:** إن العامل السياسي مهم في توجيه مكونات القوة، فلولا الإدارة السياسية كما وجد التنافس على المكانة و الإضطلاع بالأدوار، فالصين من الدول التي تتمتع بقوة النظام السياسي، إذ تتمتع بقوة جاءت من قلب الحضارة الصينية التي تفاعلت عوامل عدة في تكوينها وتشكيلها، و تشترك في ثلاث عناصر في صياغتها. علاوة عن إحتلال الصين لمقعد دائم في مجلس الأمن و الذي أعطاها دفعا لقوتها، ويمكن إجمال خصائص القوة السياسية الصينية في:[٣٢٢]

- الثقافة الكونفوشيوسية.
- الثقافة الماركسية.
- التوجهات الليبيرالية المعاصرة.[٣٢٣]

ب- **إقتصاديا:** أصبحت الصين الآن هي أكبر قوة تجارية في العالم، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فاق التبادل التجاري السنوي للمرة الأولى أربعة آلاف مليار دولار أمريكي، أي نحو ثلاثة آلاف مليار يورو، و هكذا تربعت الصين على قمة تجارة البضائع العالمية، وقد إتخذ التبادل التجاري الصيني صورا مختلفة، إذ إنخفض قليلا مع الأسواق التقليدية كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، بينما حدثت زيادة ملموسة مع الأسواق الناشئة.[٣٢٤]

وفي عام ٢٠١٣م إستمر الإتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري مع الصين تليه الولايات المتحدة الأمريكية جنبا إلى جنب مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

٣٢١- زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى، الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة:أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص١٩٨.

٣٢٢- محمد ياسر خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، **المجلة السياسية و الدولية**، العدد (٢٤)، العراق(جامعة المستنصرية):كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٦.

٣٢٣- **المرجع نفسه**، ص٦.

٣٢٤- علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤:مراجعات مابعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢٠١٤، ص٦٢.

ت- **تكنولوجيا:** تنامت القدرات الصينية في هذا المجال بصورة ملحوظة، إذ تم إنشاء ٣٢ منطقة تنمية الإقتصاد و التكنولوجيا، و ٥٢ منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة، كما يوجد بالصين آلاف الشركات الأجنبية و المشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى البلاد، وتهدف الإستراتيجية الصينية إلى الإسراع في الحصول على التكنولوجيا الغربية، بما في ذلك تلك التي يمكن إستخدامها لأغراض عسكرية.[٣٢٥]

ونظراً لقدراتها على إطلاق الأقمار الصناعية وإستيعاب تقنية إستعادة الأقمار الصناعية وإطلاقها عدة أقمار بصاروخ واحد و التحكم في حركتها في المدار الساكن، أخذت الصين مكانتها العالمية في مجالات التقنية.[٣٢٦]

ث- **عسكريا:**تشير التقارير إلى أنه وعلى إمتداد عقد أو عقدين على أبعد إحتمال، يمكن أن تنتزع من اليابان لقب أكبر قوة عسكرية إقليمية في شرق آسيا كما تؤكد على أن تنامي قوة الصين العسكرية، لا سيما القوات البحرية و الجوية يتطلب تواجدا بحريا وجويا مكثفا قادرا على تحقيق التوازن، وفيما يتعلق بإستراتيجية القوات المسلحة الصينية فإن الصين تتجه نحو بناء جيش أصغر حجما لكنه أقوى تسليحا وعتاد وقدرة قتالية، فعدد أفراد الجيش الصيني يبلغ حوالي ٢,٢ مليون جندي.[٣٢٧]

٢. نظرية الصعود السلمي الصيني:

ونذكر هنا أهم ملامحها:

- الأخذ بمبدأ التدرج في تطبيق الإصلاحات و التي بدأت بالشق الإقتصادي، وخطت الصين في طريق الإصلاح بخطوات شديدة الحذر.
- جاءت المبادرة بالإصلاح من الحزب الشيوعي الصيني الحاكم ذاته ولم تكن مفروضة بحكم قوى خارجية أو في إطار إنقلاب على مبادئ الحزب.

٣٢٥- محمد خنوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، العدد(١٠)، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر): كلية الحقوق و العلوم السياسية، جانفي٢٠١٤، ص٢٠٣.

٣٢٦- هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز ١٩٩١-٢٠٠٦"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٨٣.

٣٢٧- علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣-٢٠٠٧"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، ٢٠٠٩، ص٢٨.

- تمثلت خصوصية التجربة الصينية في إستمرار سيطرة القطاع الزراعي الذي يحتل النسبة الأكبر من الناتج الإجمالي المحلي في الصين و إستحوذ على النسبة الغالبة من العمالة لتصل إلى ٨٠ بالمائة.
- مثل تنوع العلاقات الخارجية للصين ميزة خاصة تميزت بها تجربة الإصلاح الاقتصادي فقد أدى إرتباط الصين بالإقتصاد العالمي و العلاقات التجارية مع كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان أوسع للصادرات.[٣٢٨]

٣. **المرتكزات الإستراتيجية للصين في الشرق الأوسط:**

أ. **المرتكز الحضاري:** و الذي يشكل جسر للتعارف و التفاهم، وقد ساهمت الحضارة العربية الإسلامية في زيادة أواصر العلاقات و التفاهم بين الطرفين، وتجلي ذلك بالتواصل الحضاري بين الأمتين من خلال طريق الحرير بشقيه البري و البحري.

ب. **المرتكز السياسي:** إذ ساندت الصين العرب في قضايا عادلة وعلى رأس ذلك القضية الفلسطينية، وقد إستمرت الصين بإتباع سياساتها الداعية لضرورة إلتزام الطرفين بطرق المفاوضات ونبذ الحرب و العنف و إحترام الشرعية الدولية في القضية، و العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

كما أن الصين تنتهج سياسة سلمية وتحاول دعم أشكال الممارسة الديمقراطية، كما وتدعم ما تقوم به دول الشرق الأوسط من أدوار على الصعيد العالمي، لذا فقد خلقت هذه السياسة نوعا من الإنسجام بين العرب و الصين يحصر في دعم الصين للقضايا الشرق أوسطية ودعم الجانب الشرق أوسطي الصين في القضية التايوانية.[٣٢٩]

ت. **المرتكز الاقتصادي:** تبحث الصين عن أسواق لمنتجاتها التي تجذب المستوردين في الشرق الأوسط نظرا لأسعارها التنافسية للغاية و بصفة دائمة، الأمر الذي يجعلها تتوجه إلى الشرق الأوسط. [٣٣٠]

المبحث الثالث: الشرق الأوسط في المنظور الصيني:

٣٢٨- محمد خنوش، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠١

٣٢٩- عاهد سالم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، المجلد(٤١)، ملحق(٠١)، الأردن(الجامعة الأردنية)، ٢٠١٤، ص٣٧٨.

٣٣٠- المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي٢٠١٠**، عمان:دار فضاءات للنشر و التوزيع، ٢٠١٠، ص٢٤.

١. **التصور الصيني للمنطقة:**

تعني القيادة الصينية بتعريف نفسها كقوة إقليمية في محيطها الجيو-سياسي، ولا تنظر إلى التغيرات في الشرق الأوسط من منظور مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بل من حساسيتها تجاه مقاييس بتقدم أو تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن الإرادة السياسية للقيام بدور فاعل وريادي في هذه المنطقة، سيجعل الحضور الصيني جيوستراتيجيا محكوما بالدور الأمريكي مع ميل الصين للتصدي لأي إحتمالية للتقدم الأمريكي.[٣٣١]

كما وتميل الصين عادة إلى إستخدام مصطلح "**غرب آسيا و شمال إفريقيا**" كبديل عن الشرق الأوسط لتعريف تلك المنطقة، ووفق هذا التقسيم الجغرافي تقوم بهيكلة مؤسساتها الحكومية و الحزبية المعنية بإدارة العلاقات مع دول المنطقة.

تنظر الصين دائما إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الإستراتيجي بإعتباره "**منطقة تشابك**" في الصراع المحتدم و المتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ وترى أن حسم الصراع لصالح أية قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة.[٣٣٢]

كما وتستند الصين في إستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط إلى أبعاد هي:

أ. **الطاقة:** إنتقلت الصين من دولة مكتفية بالطاقة إلى دولة مستوردة لها نظرا لنموها الإقتصادي، ويحتل الشرق الأوسط نسبة ٤٥ بالمائة من إجمالي وارداتها الطاقوية الأمر الذي يجعل من المنطقة، مكان مهم في الإستراتيجية الصينية، كما وتسعى الصين إلى التدخل في المنطقة للحفاظ على مواردها الطاقوية:مثل خطر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط في الشرق الأوسط، وعدم إستقرار العلاقات بيم الموردين الرئيسيين لها بالطاقة (السعودية وإيران)، الأمر الذي يدفعها إلى التوجه للشرق الأوسط و الحفاظ على مواردها الطاقوية.

ب. **الأسواق:** يتمتع الشرق الأوسط من المنظور الإستراتيجي الصيني بميزتين هامتين من حيث السوق: الأولى قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياسا بالأسواق الأمريكية و الأوروبية و الإفريقية، و الثانية توفر القدرة الشرائية لا سيما في الدول البترولية.[٣٣٣]

٣٣١- وحدة تحليل السياسات، "**التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل ٢٠١٢، ص٢٨.

٣٣٢- عزت شحرور، "**الصين و الشرق الأوسط:ملامح مقاربة جديدة**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١١يونيو٢٠١٢، ص ص ٢-٣.

ت. **العلاقات الخارجية:** وتتمثل في علاقتها مع موسكو وواشنطن ورؤيتها الخطر المهدد لمصالحها كان له الأثر البالغ في تحديد السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط.

ث. **متطلبات النمو الاقتصادي:** وذلك مرده لضخامة الإقتصاد الصيني و الذي يتطلب للإيفاء بمتطلباته مجالا إقتصاديا مثل المنطقة.[٣٣٤]

ج. **الربيع العربي:** لا يشير التاريخ السياسي الصيني إلى سجل مبجل في مجال دعم توجهات الديمقراطية سواءا داخليا أو خارجيا، فالحكومات الصينية ترى في الدعوات الديمقراطية الغربية بأنها أدوات للتغلغل في الدول الأخرى تحت ستار تنمية المجتمع المدني والتركيز على الحرية الإعلامية وغيرها من مقولات حقوق الإنسان ومرد هذا الموقف إلى:

- تغيير البنية السياسية للأنظمة العربية قد يغير من فرص الصين التجارية.
- الخشية الصينية من أن تؤدي التغيرات في الشرق الأوسط إلى تغيرات في داخل الصين.
- شكوك في طبيعة القوى المحركة للربيع العربي.[٣٣٥]

٢. **مصالح الصين في الشرق الأوسط:**

أ. حاجة الصين لتأمين علاقات وروابط قوية ومستقرة مع دول الشرق الأوسط، لا سيما المصدرة للنفط في ظل حاجتها المتزايدة إلى النفط.

ب. ضمان حياد دول الشرق الأوسط و الحصول على تطمينات على أن لا تكون دولها ملاذا لمعارضي إقليم سينغيانغ–أوغور الذين يخوضون صراعا مع الحكومة الصينية للحصول على مطالبهم بتوسيع صلاحيات الإقليم.

ت. حاجة الصين إلى جوكر لممارسة قواعد اللعبة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن هذه الأخيرة تلعب بورقة تايوان للضغط على الصين، فإن الصين بالمقابل يمكن أن تلعب بورقة الشرق الأوسط لإقلاق واشنطن.[٣٣٦]

٣٣٣– وليد عبد الحي، "**متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول، ٢٠١١، ص ص ٤–٥.

٣٣٤– محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد(١٣)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠٧، ص٧٦.

٣٣٥– وليد عبد الحي، "**متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥–٧.

٣٣٦– محمد كريم كاظم، إبتسام العامري، "السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد(٣٢–٣٣)، العراق(جامعة النهرين):كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص١١٥.

الفصل الثالث: المقاربة الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الاول: العمق التاريخي للموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية:

كما ذكرنا سابقا بعد تاسيس جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩م، كان الهدف الرئيس لصانع القرار الصيني هو البحث عن الاعتراف و الشرعية بالجمهورية الفتية، فكان توجهها لمنطقة الشرق الاوسط متمحورا حول كسب اعتراف دول المنطقة التي تعتبر غالبيتها دول معترفة بتايوان، ماجعل الصين تعتمد استراتيجية تدعيم حركات التحرر كمدخل لها، و السعي الى استقلالية شعوب المنطقة في ادارة ازماتها بعيدا عن اي قوى خارجية، هذا الموقف وهذه الظروف هي التي تحدد الاستراتيجية الصينية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي.

شكلت محطة باندونغ ١٩٥٥م متغيرا رئيسا جعل من السياسة الصينية تجاه المنطقة تكتسي طابعا ايديولوجيا اذ اعتبرت الصين ان دول العالم الثالث المستعمرة هي ريف العالم وان الدول الغربية الاستعمارية هي مدن العالم، ومن هذا المنطوق اصبحت ترى في ان الفلسطينيين هم ريف العالم وعليهم محاصرة مدن العالم التي تعتبره إسرائيل، واعتبارها لها (المقاومة الفلسطينية جزء من الحركة الثورية العالمية).

لم يستمر هذا الموقف تجاه القضية طويلا، اذ بدء يعرف تنازلا وهبوطا بعد رحيل "ماو تسي تونغ" و "شو اين لاي"، اذ سجلت الصين مواقف تاكد على اتجاهها النزولي تجاه القضية لانه يتناغم وعداءها مع الاتحاد السوفياتي، اذ رحبت بمعاهدة السلام بين مصر و اسرائيل باعتبارها تقلص من التواجد السوفياتي في المنطقة، كما اقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في فيفري ١٩٩٢م بعد ان اعلنت برفضها، ودعمت التفاوض كحل لفض النزاع بعد ان كانت تؤيد المقاومة و التحرر، وبهذا عرف الدور الصيني تجاه القضية بانه يتصف بالسطحية اذ لم تتدخل في تفاصيل الصراع وسبل تسويته، وهو ما يفسر عدم تواجدها في اللجنة الرباعية المكلفة بتسيير المفاوضات بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، و ما يفسر اتجاهاتها الاكثر تناسقا مع السياسية الامريكية هو دعوة هذه الاخيرة لها للمشاركة في مؤتمر انابوليس الهادف لاحياء العملية التفاوضية و التي الهدف منها إقامة دولة فلسطينية او على الاقل رسم ملامحها النهائية.[٣٣٧]

٣٣٧- علاء عبد الحفيظ محمد، **السياسة الصينية تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات**، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ١٣-١٦.

المبحث الثاني: العلاقات الصينية – الاسرائيلية:

يجدر بالذكر التنويه للعلاقات الإسرائيلية– الصينية و التي تعتبر علاقات نوعية، اذ يعتبر التواجد اليهودي في الصين قديما ويعود للقرن السابع ميلادي، كما ان اسرائيل كانت اول دولة شرق اوسطية تعترف بالصين في ١٩٥٠م، لكن الصين اقامت علاقات معها في وقت متاخر سنة ١٩٩٢م، ومرد ذلك لان طابع البراغماتية حل مكان النمط الايديولوجي في السياسة الصينية تجاه المنطقة، اذ لم يعد بعد الحرب الباردة البعد الايديولوجي يضبط السياسة الدولية بقدر ما يضبطها المتغير البراغماتي، فالصين كانت تتطلع للتكنولوجيا الإسرائيلية في مجالات الصناعة و الزراعة و المجال العسكري خاصة.[٣٣٨]

تؤكد الاحصائيات و الارقام التقارب الصيني الاسرائيلي في عديد من المجالات ويمكن رصده كالتالي:

الجدول ٠١: الميزان التجاري بين الصين و اسرائيل

السنوات	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٥
الميزان التجاري	٥٠ مليون دولار	٨٦٠ مليون دولار	٤,٣ مليار دولار	٥,٥ مليار دولار	٦,٥ مليار دولار	٧ مليار دولار	٨,٥٢ مليار دولار	١٠ مليار دولار

المصدر: محمود محارب، **العلاقات الاسرائيلية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٢)، سبتمبر ٢٠١٦، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.**

الجدول ٠٢: الصادرات الصينية لاسرائيل.

السنوات	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥
صادرات الصين لاسرائيل	٤,٢ مليار دولار	٤,٧ مليار دولار	٥,٩٥ مليار دولار	٦,٩ مليار دولار

المصدر: محمود محارب، **العلاقات الاسرائيلية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٢)، سبتمبر ٢٠١٦، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.**

٣٣٨- المرجع نفسه، ص ١٣-١٦.

الجدول ٠٣: الصادرات الاسرائيلية للصين.

السنوات	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٥
صادرات اسرائيل للصين	١,٣ مليار دولار	١,٨ مليار دولار	٢,٥٧ مليار دولار	٣,١ مليار دولار

المصدر: محمود محارب، **العلاقات الاسرائيلية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٢)، سبتمبر ٢٠١٦، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.**

الجدول ٠٤: اتفاقيات التعاون المتبادل بين اسرائيل و الصين

السنة	الاتفاقية
١٩٩٢	اتفاقية التبادل التجاري و حصول كلا الدولتين على مكانة الدولة المفضلة عند بعضهما.
١٩٩٣	اتفاقية التعاون في مجال الصحة و الطب.
١٩٩٤	اتفاقية تعاون في مجال الاوصاف و المقاييس، و الملاحة، و الطيران، و الضرائب
١٩٩٥	ثلاث اتفاقيات: - تشجيع الاستثمارات وضمانها. - البروتوكول المالي لتمويل مشاريع الشركات المشتركة بين البلدين. - اتفاقية تطوير الابحاث المشتركة بين الدولتين.
٢٠٠٠	اتفاقية تعاون وتعزيز مجالات العلم بين وزارتي التعليم الخاصة بكلا البلدين.
٢٠٠٧	اتفاقية تعزيز السياحة.
٢٠٠٨	اتفاقية تعاون في مجال الابحاث وتطويرها في اقليم جيانغ سو الصيني.
٢٠١٠	اتفاقية بين وزارة الاقتصاد و الصناعة الاسرائيلية وبين وزارة العلوم و التكنولوجيا الصينية لترقية التعاون في مجالات التكنولوجيا و الابحاث و الاختراعات بين البلدين.
٢٠١١	وقعت الحكومة الاسرائيلية العديد من الاتفاقيات في مدن صينية لاقامة مشاريع مشتركة في مجالات الابحاث و التطوير.
٢٠١٢	اتفاقيات دعم الشراكات بين البلدين في العديد من المجالات

٢٠١٦	- اتفاقية استصدار تاشيرة دخول بين الدولتين لمدة عشر سنوات. - اتفاقية بين معهد وايزمن و الاكاديمية الصينية للعلوم الطبية لتطوير الابحاث المشتركة بينهما. - اتفاقية بين كل من معهد التخنيون و الجامعة العبرية و المجلس الصيني للمنح الجامعية لتمكين طلاب الدكتوراه وما بعد الدكتوراه الصينيين من اجراء ابحاث في التخنيون و الجامعة العبرية. - اتفاقية لاستضافة اسرائيل بعثات صينية تضم شبابا صينيين من القادة و الدبلوماسيين. - اتفاقية التعاون التكنولوجي بين الدولتين لتطوير الابحاث في مجالات المياه و الطاقة. - اتفاقية اقامة مركز ثقافي صيني في اسرائيل. - اتفاقية اقامة مزرعة في الصين لتطوير تكنولوجيا الزراعة. - اتفاقية طويلة الامد بين وزارتي الصحة في الدولتين لترقية التعاون بينهما في المجالات المختلفة. - اقفاقية تبادل الطلاب الجامعيين بين الدولتين. - اتفاقية التعاون بين الجامعات الاسرائيلية و الصينية في مجالات البحث و التجديد و الاختراع.

المصدر: محمود محارب، **العلاقات الاسرائيلية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٢)، سبتمبر ٢٠١٦، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.**

يتضح جليا من هذه الاحصائيات، مدى الادراك الاسرائيلي للبيئة العالمية و تغيراتها، لذلك نجد اسرائيل تحرص على ربط نفسها بقطب عالمي آخر، وهذه المرة تتوجه الى العمق الاسيوي، متغلغلة لتعزيز مكانتها الاقليمية و الدولية، وهو ما يتضح في الاتفاقيات وحجم المبادلات التجارية بين البلدين، الذي يوحي بان هناك اختطاف اسرائيلي للصين في الشرق الاوسط على حساب العرب.

المبحث الثالث: واقع الدور الموقف الصيني تجاه الصراع العربي الاسرائيلي:

لقد شكل التغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه قضية فلسطين، نموذجا للبراغماتية في السياسة الدولية، فكما اشرنا في السابق فيمكن ان نخلص الى اهم ملامح الموقف الصيني تجاه القضية:

- سلمية الطرح الصيني: تتجه الصين في مقاربتها لحل القضية بدعم قنوات التفاوض و الحوار السلمي السياسي لحل القضية وتنبذ أي عمل صلب من كلا الطرفين.
- الموائمة بين الاطراف المتناقضة: دبلوماسية الصين في القضايا الشرق اوسطية معروفة بعدم الانحياز وذلك لضمان علاقاتها المتميزة مع كل الاطراف.

هذه الملامح لم ولن تكون صدفة او تلقائية وانما هي وليدة محددات يمكن رصدها في الشكل التالي:

الشكل ٠١: محددات الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية

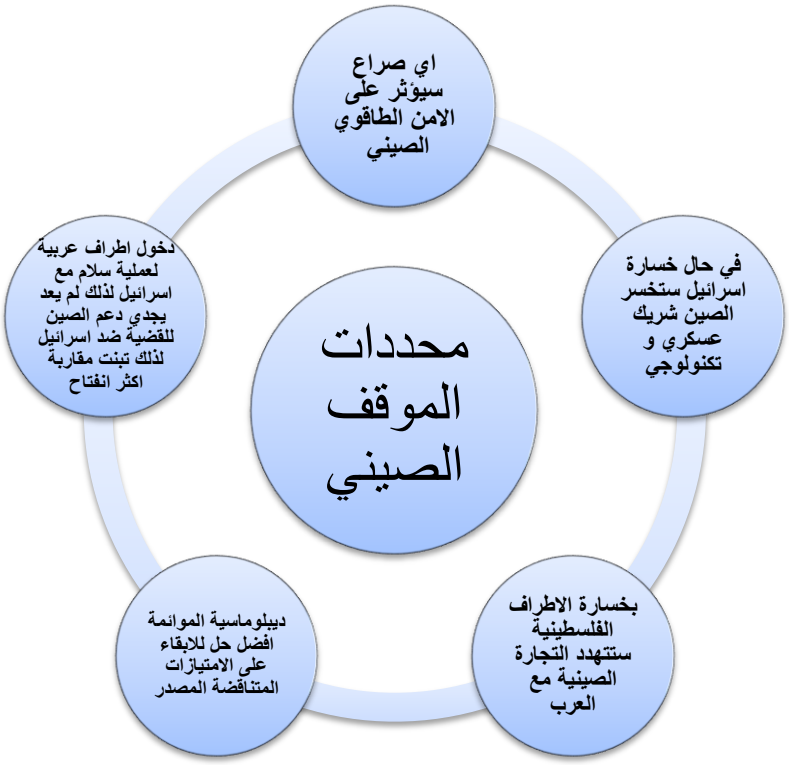

المصدر: اعداد صاحبة البحث

- الرؤية الصينية للقضية الفلسطينية:

وعليه فانه يمكننا تقديم ورصد عقيدة الصين و منظورها للقضية الفلسطينية بتأكيدها على انها قضية لا يجوز تهميشها، ولا يجب وضعها في زاوية النسيان، كما تدعم الصين

عملية السلام في الشرق الاوسط، وتؤكد على اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.[٣٣٩]

٣٣٩- احمد يوسف أحمد، **حال الامة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧ الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص٤٩.

الخاتمة

من خلال العرض السابق يمكننا ان نخلص بان الصين و علاقتها بالعرب عرفت وفاقا و انسجاما ايديولوجيا، كما عرفت عدة محطات تاريخية، كان لها الاثر البارز في دعم الصين للقضايا العربية، لكن المتغيرات الاقليمية و الدولية التي عرفتها المنطقة وحالة التقهقر التي عرها العرب، جعلت الصين امام معضلة كون شركائها التقليديين اصبحوا لا يمكن الاعتماد عليهم، لذلك شعرت الصين بتهديد ضياع مواردها الطاقوية في المنطقة، فراحت تنسج علاقات مع الكيان الاسرائيلي لدعم التوازن و الطرح السلمي في المنطقة، وبالتالي فان الصين اخضعت سياستها الى البراغماتية و الموائمة بين الاضداد، وعليه فاننا نتوصل لاهم النقاط ونوجزها فيما يلي:

- تعتبر العلاقات الصينية– العربية؛ علاقات تتوفر على قدر غير يسير من التوافق و الانسجام و ذلك نتيجة التقارب الحضاري و العمق التاريخي، كما ان الثقافتين الاسلامية و الكونفوشيوسية شكلتا نوعا من القبول بين الاطراف، وتكوين راحة سياسية بين الطرفين وهو ماتجسد في مختلف مراحل هذه العلاقات، فالصين دعمت العرب في قضاياها القومية، كما ساهمت اطراف عربية مثل الجزائر على ادخال الصين الى الامم المتحدة.
- نظرا لتطورها الاقتصادي المتسارع، فان الصين اصبحت بحاجة الى اسواق لتصريف المنتجات، كما ان طلبها على الطاقة اصبح متزايدا اذ تعتبر من الاوائل من حيث استيراد الموارد الطاقوية من الشرق الاوسط، كما أن الحياة السياسية السائدة في الشرق الاوسط قد تؤثر على الداخل الصيني وخاصة في قضية تايوان، لذلك ترى الصين بانه يجب التواجد في الشرق الاوسط وصياغته وفق ما يخدم مصالحها ويضمنها.
- يجدر بالذكر ان القضية الفلسطينية تزامنت بداياتها مع تاسيس جمهورية الصين، فكان هناك دعم صيني للقضية كون الطرفين ضحايا الاستعمار الامبريالي، فعرفت القضية دعما نوعيا من طرف الصين، لكن برحيل "ماو" بدأت الصين في سياسة الانفتاح و التخلي عن الايديولوجية وتزامن ذلك مع التقهقر العربي، بدأت الصين في التحول تدريجيا و التعديل في مواقفها تجاه القضية، وبمطلع التسعينيات ودخول اسرائيل في اتفاقيات سلام مع الاطراف العربية و الفلسطينية، اعترفت الصين رسميا باسرائيل كدولة وباشرت معها العلاقات الثنائية، وفي نفس الوقت ابقت على علاقاتها المرتفعة المستوى مع الدول العربية، وهذا نتيجة

البراغماتية في السياسة الصينية التي تريد شرق اوسط آمن وضامن لامدادات النفط و الطاقة ومستقبلا لبضائعها و منتجاتها، وهذا لن يكون الا بانجاح السلام في الشرق الاوسط ودعم حل الدولتين بحدود ماقبل ١٩٦٧.

و كتوصيات نختم بها هذه الدراسة يمكننا ان نطرح التالي:

- يمتلك العرب قدرات و امكانية جيوبوليتيكية و طاقوية وحتى ثقافية تمكنهم من لعب دور محوري في تفاعلات السياسة الدولية الحالية، لذلك يجب استغلالها الاستغلال الامثل و الاصلح.
- تعكف اسرائيل على ربط نفسها بعلاقات نوعية مع كبرى الدول، الامر الذي يهمله العرب، ولذلك على الفواعل العربية بناء علاقات مصلحية تبادلية مع فواعل اقليمية و دولية.
- وجوب بناء قراءة عربية سليمة للسياسة الدولية ومعادلة القوى فيها، لتفادي خسارة دعم أي قوة مستقبلا، وكذلك لاستقطاب دعم قوى جديدة.

قائمة المراجع

- **باللغة العربية:**

الموسوعات:

١. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر دار الهدى، د.س.ن.

٢. محمد برهام المشاعلي، **موسوعة العلوم السياسية و الإقتصادية (مصطلحات وشخصيات)**، ط١، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٧.

- **الكتب:**

٣. أحمد صدقي الدجاني، **الجذور التاريخية للشرق أوسطية**، في:مجموعة من الباحثين، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني- دراسات حول مخاطر التطبيع و العمل العربي في المواجهة**، القاهرة:مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

٤. احمد يوسف أحمد، **حال الامة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧ الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.

٥. أسامة الغزالي حرب، **الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها**، في:سلامة أحمد سلامة وآخرون، **الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد**، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر، ١٩٩٥.

٦. البدراني عدنان خلف حميد، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٧. تحليل السياسات، "**التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل ٢٠١٢.

٨. توفيق سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان:دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.

٩. زايتس كونراد، الصين عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، الامارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣.

١٠. زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، ط١، عمان: دار الاهلية للنشر و التوزيع، ١٩٩٩.

١١. الزيدي مفيد، **العرب و القوى الدولية**، عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٣.

١٢. الشواف عبد المعين، الصين المارد القادم من الشرق، الرياض: دار الشواف، ٢٠١٦.

١٣. صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة:مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.

١٤. علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤:مراجعات مابعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.**

١٥. عمر كامل حسن، **النظام الشرق اوسطي وتاثيره على الامن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٨.**

١٦. عيسى السيد الدسوقي، **الشرق الأوسط و أمريكا بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩، ص١٥.

١٧. غازي حسين، **الشرق الأوسط بين الصهيونية العالمية و الإمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، ٢٠٠٥، ص١٢.

١٨. كميل حبيب، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ٢٠١٢.

١٩. لكريني ادريس و اخرون، **العلاقات العربية-الصينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.

٢٠. محمد السيد سليم، **مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة العربية)**، في:مجموعة من المؤلفين، **العلاقات العربية- الإيرانية: الإتجاهات النظرية وآفاق المستقبل**، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٢١. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ٢٠١٢.

٢٢. محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

٢٣. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي ٢٠١٠**، عمان:دار فضاءات للنشر و التوزيع، ٢٠١٠.

٢٤. ممدوح ممدوح مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، القاهرة:مكتبة مدبولي، د.ت.ن.

٢٥. ميتكيس هدى، عابدين صدقي، **العلاقات العربية- الاسيوية**، مركز دراسات الاسيوية، ٢٠٠٥.

٢٦. يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت:دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.

المجلات:

١. أحمد سليم البرصان، "تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الإستراتيجي الغربي"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية**، المجلد(٠٣)، العدد (٠٣)، الإمارات:جامعة الشارقة، أكتوبر ٢٠٠٦.

٢. عاهد سالم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، المجلد(٤١)، ملحق(٠١)، الأردن(الجامعة الأردنية)، ٢٠١٤.

٣. علاء عبد الحفيظ محمد، **السياسة الصينية تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات**، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٤١٨، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠١٣.

٤. محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد(١٣)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠٧.

٥. محمد خنوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، العدد(١٠)، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر):كلية الحقوق و العلوم السياسية، جانفي٢٠١٤.

٦. محمد كريم كاظم، إبتسام العامري، "السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠١"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد(٣٢-٣٣)، العراق(جامعة النهرين):كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٧. محمد ياسر خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، **المجلة السياسية و الدولية**، العدد (٢٤)، العراق(جامعة المستنصرية):كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

رابعا/المذكرات و الرسائل:

١. علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣-٢٠٠٧"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، ٢٠٠٩.

٢. هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز ١٩٩١-٢٠٠٦، **مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجيستير**، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٨.

التقارير:

١- عزت شحرور، "**الصين و الشرق الأوسط:ملامح مقاربة جديدة**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١١يونيو ٢٠١٢.

٢- وليد عبد الحي، "**متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**"، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول، ٢٠١١.

شبكة الانترنت:

1. The Editors of Encyclopædia Britannica, »**Middle East Region, Asia and Africa”**, Encyclopædia Britannica:Browsing History:**http://www.britannica.com/EBchecked/topic/381192/Middle-East** ,dat of view: 15/05/2018.

الفصل الثالث

الصين ومسالة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف.

د. عدنان خلف حميد البدراني

أستاذ العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/العراق

مقدمة

لم يرق مفهوم الأمن القومي الصيني إلى درجة حماية المصالح وظل محكوماً لعدة عقود منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقناعة راسخة تقتصر على حماية الحدود أو ما يطلق عليه "نظرية سور الصين العظيم"، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود والاكتفاء عن أداء أي دور حيوي خارج هذه الأسوار. لكن التطورات التي حدثت في البنية الداخلية للصين، يبدو أنها وسعت رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذةً بالاعتبار النمو المتسارع لاقتصادها، واتساع رقعة مصالحها في الخارج، وبروز أمن الطاقة واحداً من أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة اقتصادها بالدوران. وتبعاً لذلك بدأ اهتمامها بالمنطقة العربية لاسيما منها منطقة الخليج العربي أكبر من السابق –لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية– لأنها من أهم مصادر الطاقة في العالم فضلاً على أنها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها.

ولا تزال الصين تحصر اهتماماتها الأمنية في مناطق شرق آسيا والباسفيك، فضلاً عن اهتمامها بقضيتها الأساسية وهي عودة جزيرة تايوان، إذ تركز اهتماماتها على المشاكل الآسيوية الإقليمية، مثل مشاكل الحدود والتوترات بينها وبين اليابان والصراع بين الكوريتين والملف النووي الكوري الشمالي.

على الرغم تعاطفها مع القضايا العربية لاسيما الصراع العربي–الإسرائيلي، إلا أنها تستخدم السياسة والدبلوماسية، ولا تضع القضايا العربية ضمن أولوياتها، على الرغم من أنها استطاعت أن تقييم تعاوناً عسكرياً مع بعض الدول العربية، لكن "إسرائيل" استطاعت أن تشكل قوة ضاغطة عليها لمنعها من تصدير أسلحة متطورة ومتقدمة إلى الدول العربية، في الوقت الذي يتنامى فيه التعاون العسكري الصيني – الإسرائيلي، لاسيما في مجال الأسلحة والحصول على

التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من "إسرائيل" في مجال الطائرات والفضاء، وهو ما آثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التقارب. مما جعلها تتهم "إسرائيل" بنقل التقنية الأمريكية وتهريبها إلى الصين.

أولاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة اثر من السياسة الخارجية الصينة تجاه مسألة أمن الخليج العربي. للمكانة التي تحتلها الصين في العلاقات الدولية، التي يرشحها المختصون لاحتلال مركز مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى هذا فأن أهمية البحث تنبع من عدة اعتبارات أهمها:

١- يتناول البحث بالتحليل موقف السياسة الخارجية الصينية من قضايا عالمية ذات طبيعة دولية ترتكز في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما منطقة الخليج العربي.

٢- فضلاً عن ذلك إن البحث استخدم تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي.

ثانياً: إشكالية البحث:

ونظراً لما تمثله منطقة الخليج العربي من أهمية جيوسياسية واقتصادية، فضلاً عن كونها بؤرة توتر مستمر وصراع خلقت على الدوام حالة من التدخل الخارجي متمثلاً ب "القوى الدولية" في مرحلة الحرب الباردة. إلا أن بعد انتهاء هذه المرحلة وتفكك الاتحاد السوفييتي أدى القول إلى إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية، قد شجع قوى دولية جديدة من بينها الصين أن تكون لها مواقف وسياسات من قضايا دولية عديدة، لعل من أبرزها مسألة أمن الخليج العربي.

وتنطلق اشكالية الدراسة بالأساس من مقولة رئيسة مفادها ما مدى تأثير السياسة الخارجية الصينية في القضايا الدولية؟ ومنه طرح التساؤلات الآتية:

- ما هو الموقف الصيني من التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي؟
- ما مدى جدية الموقف الصيني من التهديدات الإيرانية – العراقية لأمن الخليج العربي؟
- ما تأثير العقوبات الدولية على إيران؟ وما هو موقف الصين منها.؟
- ما هو الجهد الذي شاركت فيه الصين لتأمين إمدادات الطاقة؟

ثالثا: فرضية البحث:

من خلال الإشكالية التي تتناولها الدراسة، و مختلف الأسئلة المتفرعة عنها، وضع الباحث الفرضيات التالية:

- إذا كانت الصين تتمتع بمستوى كبير من القوة والإمكانيات، واستراتيجية واضحة، وتصور متكامل لكيفية توظيف تلك الإمكانيات، مع وجود إدراك لدى صناع القرار السياسي الصيني لطبيعة الدور الذي تسعى لتأديته في النظام الدولي، فإنه سيؤدي إلى تميز دورها في ذلك النظام بالفعالية والاستمرارية.
- ومن ثم تبرز فرضية أساسية أخرى، وهي أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي تمر بمرحلة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى التي لها مصالح في المنطقة إذا كانت منطقة الخليج العربي تمتاز بتشابك وتعقد تفاعلاته، مع غلبة التفاعلات ذات الطابع النزاعي.

رابعاً: منهجية البحث:

نظراً لدراسة السياسة الخارجية الصينية على مدى المراحل التي مرت بها، والتغييرات التي حدثت لسياستها تجاه المنطقة. ولكون الدراسة تنهض على فكرة التكامل المنهجي، بما يعنيه ذلك من استخدام أكثر من منهج أو اقتراب أو مدخل للدراسة والتحليل. يمكن القول إن هناك ثلاث مقتربات، أو مناهج أو أدوات تحليلية رئيسة تم توظيفها هي: مقترب المصلحة الوطنية، ومنهج تحليل النظمي "اقتراب تحليل النظمي"، والمنهج التاريخي.

خامسا: هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، وما تثيره من تساؤلات على نحو ما سبق توضيحه، وكذلك من انطباق المناهج والمقتربات المتبناة من قبل الباحث. تم تقسيم الدراسة إلى أربع **نقاط** جاءت النقطة الأولى الموقف الصيني من التهديدات الايرانية لأمن الخليج العربي. والثانية تطرقت إلى الصين والعقوبات على إيران. وركزت النقطة **الثالثة**، الموقف الصيني من التهديدات العراقية لأمن الخليج العربي، وحملت النقطة الرابعة تأمين إمدادات الطاقة "أمن الطاقة"

اولاً: الصين والتهديد الإقليمي

أصبحت مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية. فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية. وقد أدي ذلك إلى سعي تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية، وهذا الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم دخلت الصين لدعم أمن الدول العربية الخليجية، من خلال بيع صواريخ من نوع Dongfeng (SS)-2 المزودة بقواعد إطلاق أرضية للسعودية(٣٤٠).

ومثلت حرب الخليج الثانية للصين فرصة، لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وكانت ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي تبينت فيه ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، ومثل الامتناع عن التصويت إحدى ملامح السياسة الخارجية للصين في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي ارتبطت بالأمن في الخليج العربي من ناحية. ومن المنطقة العربية من ناحية ثانية، ويتجلى ذلك من خلال امتناعها عن التصويت عن القرارات التي اتخذتها هيئة الطاقة الذرية ضد إيران، إذ تحتفظ بعلاقات قوية مع الأخيرة. كما أنها لا تعطل القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ضد إيران وهذا ما سنلاحظه لاحقاً.

أسس العلاقة بين الصين وإيران:

تعد العلاقات الصينية – الإيرانية من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتنوعة ومتشعبة فهي ترجع إلى عصر الدولة الساسانية، وتتمحور أسس العلاقة بين الصين وإيران بمسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الصين، فضلاً عن التجارة والاستثمارات والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب، وكذلك الدعم السياسي والاقتصادي.

(٣٤٠) د. محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية"، **مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٧، ١٩٩٩**، ص ١٥٣.

وتتمحور أسس العلاقة بين الصين وإيران في مسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الصين، فضلاً عن التجارة والاستثمار والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب.

واعترفت الصين بحركة تأميم النفط الإيراني التي قادها الزعيم الوطني الإيراني محمد مصدق للمدة من ١٩٥١ – ١٩٥٣، واعترفت إيران بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٧١ ممثلاً وحيداً للصين واتبع ذلك إقامة علاقات دبلوماسية معها(٣٤١).

وتشهد العلاقات الصينية الإيرانية تنامياً ملحوظاً، وهو ما تبديه عبر علاقات ثنائية بين البلدين يتقاسم كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة، فضلاً عن رفض كل منهما للهيمنة الأمريكية وإن أهمية إيران باعتبارها الدولة الثانية المصدرة للنفط بعد السعودية، وهو ما قاد إلى أن تشغل إيران موقعاً محورياً في السيادة الصينية للطاقة. وقد توقع بعض المحللين أن يتجاوز استهلاك الصين من النفط الولايات المتحدة الأمريكية إذ تصل إلى استهلاك ٧٥% من إنتاج النفط العالمي في عام ٢٠١٥ (٣٤٢).

وتعد أهمية إيران بكونها رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، ومن هنا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية وهذا ما يرى في موقع إيران في الاستراتيجية الصينية، وحاجة الصين إلى النفط الإيراني. وأن الاحتياج الصيني للطاقة وقلقها من نقصه قد يؤثر على خططها التنموية، وهذا ما يعيد إلى الأذهان الصعوبات التي عانتها الدول الكبرى أبان الصدمة الأولى للنفط، وإن التحالف الصيني الإيراني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة العربية – وجهة نظر أمريكية وخليجية –.

لم يكن للصين دور مؤثر في منطقة الخليج العربي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في عهد الرئيس الصيني الأسبق "ماو تسي تونج"، إذ أن العامل الأيديولوجي والفكري والخط الواضح الذي نشأت عليه الصين بإتباع أفكار شيوعية والميل الأولي للاتحاد السوفييتي كان عاملاً مهماً في تحديد سياستها مع العالم. أما في منتصف الخمسينيات من القرن

(٣٤١) ممدوح عبد المنعم، **رياح من الشرق الصين – كوريا – اليابان**، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٧.

(٣٤٢) د. هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط"، في هدى ميتكيس (محرر)، العلاقات الآسيوية– الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ ص ١٦.

العشرين، شهدت هذه المدة تطوراً ملموساً في علاقات الصين مع المنطقة، ولاسيما أثناء انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. فقد أدت الصين في تلك المدة دوراً مهماً في دعم حركات التحرر الوطنية في الخليج العربي مثل حركة التمرد اليسارية في ظفار العمانية، وواجهت قوات السلطات العمانية وحلفائها [٣٤٣].

موقف الصين من التهديد الايراني لأمن الخليج العربي

بعد احتلال إيران للجزر الإماراتية في الخليج العربي، كان الموقف الصيني لحل أزمة الجزر بالطرق السلمية، وسياسية الصين من هذه المسألة تتسم بالحذر، ولا تميل إلى اتخاذ مواقف متسرعة والبعض يصفها بسياسة مرنة تمارس أنصاف الحلول وتتفادى المواجهة مما دفع صانعوا القرار الصيني للسعي إلى الحفاظ على توازن المصالح مع كل الدول والتكتلات الدولية المتنافسة[٣٤٤].

وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين، اتسمت هذه المرحلة بنقلة نوعية بين دول الخليج العربي والصين، حيث التقارب الصيني – الأمريكي الذي حدث عام ١٩٧٢، أثر على تطور العلاقات الخليجية الصينية، ودخول الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة ممثلاً وحيداً للشعب الصيني وعلى إثر هذه التطورات أصبحت السياسة الصينية أكثر ميلاً للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي لمواجهة النفوذ السوفييتي في المنطقة، وفي هذه المرحلة حدث أول تطور دبلوماسي مع دول المنطقة إذ أقامت دولة الكويت عام ١٩٧١ علاقات دبلوماسية مع الصين، واستمرت السياسات الصينية على هذا الاتجاه حتى كسبت علاقات دبلوماسية جديدة مع سلطنة عُمان عام ١٩٧٨[٣٤٥].

وفي عقد السبعينيات حدثت تطورات مهمة في المنطقة منها الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وسقوط الشاه، ومن بعد ذلك حدثت الحرب العراقية الإيرانية، وجدت الصين في الحرب فيما لو استمرت عاملاً مهماً في إبقاء بيئة نزاعيه في المنطقة، تؤدي إلى زعزعة استقرار دولها، وتعطي من ثم فرصة للحركات الراديكالية للتحرك ضد الحكومات القائمة ومن المحتمل

---

(٣٤٣) عفراء أحمد البابطين، "ابعاد وواقع العلاقات الصينية في عالم متغير"، **مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث**، دبي، ص ٢٤.

(٣٤٤) د. محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٧.

(٣٤٥) عفراء أحمد البابطين، "ابعاد وواقع العلاقات الصينية في عالم متغير"، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

أيضاً في إطار مشهد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والاتحاد السوفييتي والعراق من جهة أخرى، وأن الصين توثق علاقاتها مع إيران ومدها بالأسلحة والعتاد، لزيادة قدرتها على زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة مباشرة، وبشكل غير مباشر عبر الأطراف المؤيدة لإيران(٣٤٦).

وعلى إثر تطور العلاقات بين الصين وإيران ونموها بشكل متسارع شكلت الصين مصدراً مهماً وأساسياً لتسليح إيران في الحرب مع العراق التي استمرت ثمانية أعوام. واعتبرت مبيعات الأسلحة عنصراً مهماً في العلاقات بينهما فقد قدر حجم صفقات السلاح التي وفرتها الصين وحليفتها كوريا الشمالية نهاية الثمانينيات من القرن العشرين بحوالي ٧٠% من احتياجات إيران والتي أدت إلى قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. وفي الوقت نفسه حاولت الصين من خلال موقفها الرسمي المعلن من الحرب أن تبدو كعادتها أنها تقف على الحياد وعلى مسافة متساوية من طرفي النزاع، بمطالبتها إياهما وقف الحرب وتسوية النزاعات عبر الحوار والتفاوض، ومعارضة أي تدخل للقوى العظمى، وعدم توسيع رقعة الصراع بما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي (٣٤٧).

وكانت لمدة الحرب وما نجم عنها من خسائر كبيرة، فضلاً عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على واردات السلاح لإيران السبب الرئيس في توجه إيران اعتباراً من الثمانينيات من القرن العشرين إلى الحصول على احتياجاتها التسليحية من دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية والصين، وبعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨، بدأت إيران تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة على نطاق واسع، وكشفت عن تعاونها خلال الحرب مع الصين وحصلت على صواريخ سكود – ب فروج – ٧ وتعاونت مع الصين وكوريا الشمالية في تصنيع نماذج لصواريخ قصيرة المدى يتراوح مداها بين ٦٠ –١٥٠كم (٣٤٨).

---

(٣٤٦) د. ناصف يوسف حتى، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، **مركز دراسات الوحد العربية**، بيروت، ١٩٧٨ ص ١٢٦.

(٣٤٧) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، **مركز الجزيرة للدراسات**"، ١١ يونيو / حزيران ٢٠١٢، ص ٦.

(٣٤٨) د. محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص ٢١٥.

وانقلب وضع العلاقات الصينية – الإيرانية في الثمانينات من القرن العشرين بسبب أربعة اعتبارات وهي: التوجهات السياسية الداخلية للرئيس الصيني الأسبق "دينج شياو بينج" الخاصة بإطلاق عمليات التحديث مع الثورة الثقافية التي فرضها سلفه الرئيس الأسبق "ماو تسي تونج"، بالتوافق مع التغيير في السياسة الخارجية الصينية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى تطبيع العلاقات معها. وفي المقابل دشنت الثورة الإيرانية عودة متعاظمة لدور الدولة في التحكم في الاقتصاد، وفسح النظام السياسي الجديد المجال أمام أيديولوجيا معادية للولايات المتحدة الأمريكية. ما أطلق توجها داخلياً طبع سياستها الخارجية على نحو غير ملامح العلاقات الأمريكية – الإيرانية من تحالف استراتيجي إلى عداوة مستحكمة وسببت التحولات لسياستها الداخلية والخارجية في الصين وإيران تصادماً في أولويات السياسة الخارجية [٣٤٩].

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وخضوع العراق لسنوات الحصار الدولي ومن ثم الحرب التي شهدتها منطقة الخليج العربي، فإن تلك المدة وما رافقتها من ظروف موضوعية فرضتها المصلحة المشتركة، ومعاناة الجانبين الصيني والإيراني من عزلة سياسية وعقوبات دولية شكلت فرصة ذهبية أمامهما لتطوير وازدهار العلاقات بينهما بشكل غير مسبوق، وبدخول قوي للشركات الصينية إلى إيران للمساهمة في إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية التي دمرتها الحرب. وكذلك مساعدة إيران في إعادة بناء صناعتها العسكرية وتطويرها[٣٥٠].

يتبين من ذلك حجم التعاون الصيني – الإيراني في مجال التسليح والتصنيع لأغراض عسكرية، وهذا التعاون في المحصلة هو موجه إلى تهديد دول المنطقة والممرات المائية الإستراتيجية في الخليج العربي. –من وجه النظر الأمريكية الخليجية–.

وإن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، عمقت من الشراكة الصينية – الإيرانية، إذ توصل البلدان إلى الاستنتاجات نفسها. لم يكن غزو العراق للكويت واحتلالها أمراً مقبولاً، ويجب أن ينتهي بالانسحاب، كما ينبغي ألا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو تحشد قواتها في المنطقة. وترى كل من إيران والصين أن الحملة العسكرية الأمريكية على العراق جزء من دافع

---

(٣٤٩) مصطفى اللبادة، "الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية – الإيرانية ولحظة الاختيار، "**صحيفة الحياة اللندنية**، ٢٠٠٧/١٠/٣١.

(٣٥٠) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط ملامح مقارنة جديدة"، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

هيمنة أوسع لوضع المنطقة العربية وما يجاورها تحت الهيمنة الأمريكية رغم ذلك عقدت الصين صفقة مع أمريكا تقضي بعدم استخدام حق النقض – الفيتو – ضد مشروع القرار الأمريكي، وذلك في مقابل إلغاء العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين غداة مجزرة "تيان ان مين" عام ١٩٨٩ وهذا ما كان، فبعد تعليق الصين لمبيعات صواريخ سيلكروم في عام ١٩٨٧. إذ كانت إيران تتلقى درساً في الحدود البرغماتية لدعم الصين لها في مواجهة الضغوط الأمريكية(٣٥١).

فكل من الطرفين كان من وقت لآخر يخضع هذه العلاقة لمقتضيات تحقيق أهداف أخرى، إن إيران كانت إبان السبعينيات من القرن العشرين تصر على رهن علاقاتها مع الصين بعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وعلى نحو مماثل، أصرت الصين في التسعينيات من القرن نفسه على جعل علاقاتها مع إيران مرهونة بمتطلبات علاقاتها الأشد أهمية مع الولايات المتحدة الأمريكية (٣٥٢).

وبعد انتهاء الأعمال العسكرية في المنطقة، أخذت دولة الإمارات العربية بالمطالبة بحل سلمي لمسألة الجزر العربية المحتلة وتسويتها من خلال المفاوضات الثنائية مع إيران وأكدت أن دولة الإمارات العربية المتحدة كان تثير هذه المسألة في المنتديات الدولية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، لكي تشجع إيران على المشاركة في مفاوضات ثنائية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد اتخاذ موقف المطالبات القانونية المتعارضة حول الجزر. فضلاً عن أن العمل العسكري الأمريكي لم يكن خياراً مطروحاً في عام ١٩٩٢(٣٥٣).

وفي منتصف عام ٢٠١٠، عقد الطرفان مجلس التعاون الخليجي والصين في بكين الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي على تعزيز العلاقات الاقتصادية والمفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة بين الطرفين، وإنما تعداه إلى بحث قضايا سياسية ذات أهمية بالغة تتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران (٣٥٤).

---

(٣٥١) جول جارفر، **الصين وإيران شركيان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ٤٢٠.

(٣٥٢) **المصدر نفسه**، ص٤٣٨.

(٣٥٣) توماس ماتير، **الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى ٢٠٠٥، ص ٥٦٣.

(٣٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٣.

وكانت الصين تقدر قيمة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها أعطت الأولوية لعلاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إيران، وكان غير راغبة في دعم دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر لكن في سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٢، طلبت جامعة الدول العربية من أمين عام الأمم المتحدة أن يستخدم مساعيه الحميدة لبحث القضية في ٢ يناير / كانون الثاني عام ١٩٩٤، قال الأمين العام بطرس بطرس غالي "إن الأمم المتحدة ستؤدي أي دور مناسب لحل النزاع وقد سعى إلى عقد اجتماع مع الإيرانيين لبحث مسألة الجزر، غير أن إيران لم تكن مستعدة لاستقباله" (٣٥٥) وفي يناير / كانون الثاني عام ٢٠٠٠ جددت الصين تأكيد دعمها لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر سليماً، عندما قال نائب وزير خارجيتها الأسبق "A.J.B.Deng" في أبو ظبي " إن أسلوب دولة الإمارات العربية المتحدة حكيم، وينسجم مع الإتفاقيات والأعراف الدولية " (٣٥٦)

وتندرج سياسة الصين تجاه مسألة احتلال الجزر من قبل إيران ضمن سياستها التقليدية الداعية إلى عدم السماح بانحدارها إلى مواقف غير محسوبة، والصين التي تعاني من مشاكل تعتقد أنها مماثلة. فيما يتعلق بأمر السيادة على جزر في بحر الصين، ولاسيما جزيرة تايوان، ترى مصلحة عربية في تجميد النزاع في حال تعذر التوصل إلى حل سلمي مقبول له، وهو أمر لم تتردد هي نفسها القيام به حيال مسألة السيادة حول تايوان (٣٥٧).

يتبين أن موقف الصين من مسألة احتلال الجزر الإماراتية يميل إلى الحل السلمي، وعدم جديتها لأنهاء الأزمة. ويتصف موقفها دائماً بالإشادة بالموقف الإماراتي تجاه هذه المسألة، ومن هنا يتضح أن الصين لا تريد أن تكون طرفاً في هذه المسألة خوفاً على مصالحها مع طرفي النزاع، وأيضاً لا تريد أن يكون موقفها ضد موقف الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للإمارات العربية المتحدة.

---

(٣٥٥) د. محمد بن هويدن "المحددات السياسية للعلاقات الإمارتية – الصينية"، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ١٨، ابريل / مايو / يوليو ٢٠١٣، ص٤٢.

(٣٥٦) توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧١.

(٣٥٧) علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الإستراتيجية" تحت المجهرة مجلة **أراء حول الخليج**، العدد ٨٠، مايو ٢٠١١، ص١٦.

إن إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة لعلاقات قوية مع الصين، وذلك بغرض التأثير على إيران لمصلحة القضايا العالقة بينهما، ولاسيما احتلال إيران للجزر الإماراتية، وهي القضية التي كانت الصين تعلق ضرورة حلها سلمياً بعيداً عن التهديدات العسكرية، وأن كان ذلك لم يؤت ثماره ولكنه على أقل تقدير أمر تضعه الدول في الحسبان عند التعامل مع دولة مثل الصين، إذ اتسمت العلاقات السياسية بين الإمارات والصين بالمثالية، قامت على المبادئ الأساسية لأي علاقة سياسية ناجحة بين الدول ولعل الحادثة الوحيدة التي تعرضت لها العلاقة بين البلدين، وكادت تؤدي إلى توتر بينهما، هي زيارة الرئيس التايوانى "لي تينغ هوي" لدولة الإمارات في نيسان / أبريل عام ١٩٩٥، وقد رفضتها الصين وقتذاك واعتبرتها تدخلاً في شأنها، ولكن الإمارات استطاعت أن تنقذ الموقف وتبدد سوء الفهم بشأن الزيارة.

وموقف دول مجلس التعاون الخليج العربية من سياسة الصين الخارجية ذات الصلة بإنقاذ إيران من ورطتها مع المجتمع الدولي، وتسهيل الطريق أمامها للالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها، لم تستطع إرسال رسالة واضحة إلى الصين الباحثة عن النفط والغاز البديل للنفط الإيراني المعرض لفرض عقوبات على تصديره تحت طائلة العقوبات الدولية على إيران ومثال على ذلك لم تحرك دول المجلس ساكناً حينما رضخت الصين لمطلب إيران بتغيير مسمى الخليج من عربي إلى فارسى أثناء أولمبياد عام ٢٠٠٨ التي استضافتها الصين [٣٥٨].

أما فيما يخص موقف الصين من التدخلات الإيرانية في البحرين، إذ أكد السفير الصيني لدى مملكة البحرين "لي تشن" "إن أي حلول سياسية لمملكة البحرية لن تتحقق خارج طاولة الحوار، حيث لا سبيل الاستقرار الشعوب من دون التفاوض والديمقراطية" وأوضح أيضاً خلال اجتماعه بأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية البحرينية الموقف الصريح للبلاد تجاه الأحداث التي تجري في البحرين، مؤكداً على "أن الصين لا تتدخل في شؤون أي دولة من الدول، وأنها تحترم خصوصية البلدان وتدعم كل الإجراءات التي من شانها الحفاظ على استقرار البحرين ورفض

(٣٥٨) عبد الله المدنى، "دول الخليج والتعامل مع الصين"، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، لندن، العدد ٤٣٠٠، ٢٨ فبراير ٢٠١٣، وعلى الرابط: www.wlaph.com/web/newspapers/2013/1/78463.htm.

العنف، وأن بلاده تأمل في نجاح الحوار من أجل توطيد دعائم الوحدة الوطنية وترسيخ الأمن وتحقيق الاستقرار من أجل تنمية طويلة الأمد" (٣٥٩).

١- الموقف الصيني من التهديد النووي والصاروخي الإيراني لمنطقة الخليج العربي:

تعد العلاقات بين البلدين من العلاقات المتميزة لحاجة كل طرف للآخر والجانب الأهم في هذه العلاقات التعاون الفني في مجال التكنولوجيا النووية إذ وقعا في ٢١ يناير/ كانون الثاني١٩٩١ اتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان وهو ما استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى يورانيوم "هيكسا فلوريد" لإنتاج الوقود والكعكة الصفراء.

من هذا المنطلق التزمت الحكومة الصينية بمبدأين أساسيين (٣٦٠):

ينطلق **الأول** من ضرورة التزام إيران بمطالب المجتمع الدولي والعودة إلى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم إذ دعت الصين في ٢٣ فبراير/شباط عام ٢٠٠٦ إيران إلى تعليق كل أشكال تخصيب اليورانيوم **والثاني** رفض فكرة فرض عقوبات على إيران والتمسك بضرورة اتباع الوسائل الدبلوماسية.

إن الصين لا تستطيع عملياً أن تقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص العقوبات على إيران، وذلك لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كل سبل التأثير في موقفها بما في ذلك الإعلام والدبلوماسية والتجارة.

والدور الأساس الصيني في إنشاء المفاعلات النووية في إيران يعود تاريخه بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في عام ١٩٧٩ بعد الثورة الإيرانية عن التعاون النووي بينهما. اتجهت إيران إلى الصين وذلك في عام ١٩٨٥ قررت إيران إطلاق برنامج سري لتخصيب اليورانيوم لم يكشف عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا في عام ٢٠٠٣. وفي يونيو / حزيران عام ١٩٨٥ خلال زيارة الرئيس الإيراني الأسبق "محمد علي رجائي" للصين، وقع الطرفين سراً بروتوكولاً للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبموجب هذه الاتفاقية ساعدت الصين إيران في تطوير مركز البحوث النووية في أصفهان وكانت معظم أنشطة إيران

---

(٣٥٩) "حوار مع السفير الصيني في المنامة لي تشن"، **صحيفة الوطن البحرينية**، العدد ٢٦٣٠، ٢١ فبراير ٢٠١٣، وعلى الرابط http//www.alwatannews.net

(٣٦٠) د. جمال مظلوم، د. ممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٠.

النووية التي ساعدتها الصين بموجب اتفاقية عام ١٩٨٥ قائمة على مركز البحوث النووية في أصفهان. ولم يعلن مركز أصفهان للبحوث النووية للوكالة الأولية للطاقة الذرية منشأة نووية حتى عام ١٩٩٢[٣٦١].

وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع عقد لإنشاء مفاعلين نووين يعملان بإعادة التشغيل بين الصين وإيران في منتصف عام ١٩٩٣ بلغت قيمته ١,٢ مليار دولار على أن تكون قدرة كل مفاعل "٣٠٠" ميجاوات في مدينة بوشهر الإيرانية [٣٦٢].

شكل التعاون النووي عنصراً جديداً من عناصر التعاون بين الجانبين في التسعينيات من القرن العشرين، وأعدت الصين الشريك النووي الرئيس لإيران عام ١٩٩٧، لكن سرعان ما تخلت الصين عن ذلك تحت وطأة الضغوط الأمريكية، وانتقل التعاون الإيراني إلى كوريا الشمالية، رغم أن الصين ظلت ملتزمة بالدفاع عن البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن والمنظمات الدولية طالما كانت إيران تؤكد على سلميته وبقائها في إطار معاهدة الحد من الانتشار النووي، ونجحت الصين عدة مرات في الحيلولة دون إحالة الملف إلى مجلس الأمن وابقائه في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أن تضطر إلى استخدام الفيتو [٣٦٣].

والضغوط الأمريكية على الصين لإيقاف عقود تشييد المفاعلات النووية لاسيما عقد إنشاء مفاعلين في بوشهر الذي تم التعاقد عليه بين الصين وإيران في عام ١٩٩٣، وجاءت زيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيان زيمين" إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٧، مقايضة الصين بين أن توقف العقد مع إيران مقابل تزويدها بالتكنولوجيا النووية المتقدمة، وقد جرت مفاوضات أدت إلى أن تراجعت الصين عن استكمال المشروع وتأكد ذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "وليام كوهن" للصين في شهر مارس / أذار عام ١٩٩٨. ولكن الصين قامت بإتمام التشييد عن طريق طرف ثالث – كوريا الشمالية – التي كانت طرفاً في إتفاق عام ١٩٩٣ [٣٦٤].

---

(٣٦١) جون جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١١.

(٣٦٢) د.جمال مظلوم، د.ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٦٣) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٣٦٤) د. جمال مظلوم، د. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**، ص ص ١٨٣ – ١٨٤.

وتؤيد الصين وفقاً لتصريحات مسؤوليها الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذا كان يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، وهي تؤيد حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن تحل المشكلة أبداً وستعقدها، إذ تصر على موقفها في حل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن توافق جميع القوى الدولية على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يحرج الصين كثيراً(٣٦٥).

على رغم كل هذه الحقائق لامتلاك إيران برنامج نووي وبتعاون مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية تفكر إيران في امتلاكها لبرنامج صناعة السلاح النووي، وهذا ما نفاه الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" وأنكر بشكل قاطع وجود نيه لدى بلاده لصنع سلاح نووي كما أيده في ذلك وزير الخارجية الأسبق "كمال خرازي" في تصريح له في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٩٧ إذ قال: " إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بهذا السلاح أننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لكننا مهتمون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا أننا بحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة لدينا خلال عقود سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا، وسنتحول إلى مصادر أخرى من الطاقة، وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة، ووضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأمريكي في الولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز، وهذا لم يمنعها من بناء عدد كبير من محطات نووية إذ لا ضرر من الطاقة النووية إذا كانت لأهداف سلمية"(٣٦٦).

ثانياً: الصين والعقوبات على إيران.

مثلت العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية أو عقوبات مجلس الأمن قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي في إيران منذ الثورة الإيرانية، واتخذت الإدارة

---

(٣٦٥) علي حسين باكير، "العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث والإمارات، العدد ٢٢، تموز ٢٠٠٦، ص٢٣.

(366) Nuciear program of Iran.http:en.wikipedia.org/wiki

الأمريكية في نهاية مارس / أذار عام ١٩٩٥ قراراً بفرض حظر اقتصادي شامل على إيران يكمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أدى إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران بأية صورة، فتوقفت الشركات الأمريكية عن تسويق النفط الإيراني بعد أن بلغت حصتها في التسويق نحو ربع الصادرات الإيرانية عام ١٩٩٤ وفي بداية عام ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون" قراراً بمنع شركات البترول الأمريكية من التعامل مع إيران، وفي منتصف العام نفسه، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي الشامل على إيران وهو ما رفضته دول أوربا واليابان ونهاية العام، رصد الكونجرس الأمريكي ٢٠ مليار دولار إلىCIA لتقويض أركان النظام الإيراني(٣٦٧).

وتؤيد الصين وفقاً لتصريحات مسؤوليها الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذ كان يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، وهي تؤيد حل النزاع النووية الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن يحل المشكلة أبداً وسيعقدها، حيث تصر على موقفها القاض بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي توافق جميع القوى الدولية على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يحرج الصين كثيراً (٣٦٨).

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على إيران لكي تتخلى عن برنامجها النووي، وذلك من خلال فرض العقوبات عليها، ولغاية عام ٢٠٠٦ ظلت الصين بوصفها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تهدف باستخدام (الفيتو) ضد أي قرار يفرض العقوبات وعملت الصين من موقفها واعتبارها أحد أعضاء مجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمنع قرار الوكالة بإحالة برنامج إيران النووي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الصين تؤيد فرض عقوبات من الأمم المتحدة على إيران، فإنها تصر على حق إيران في الحصول على برنامج نووي للأغراض السلمية (٣٦٩).

---

(٣٦٧) نقلاً عند. جمال مظلوم، ود. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٣.

(٣٦٨) علي حسين باكير، "العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي"، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٣.

(٣٦٩) نان لي، "الجغرافية السياسية وقوى السوق العواقب السياسية لمحدودية"، الأمدادات الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مركز الامرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

فالصين قبل عام ٢٠٠٦ كان موقفها هو التهديد باستخدام (الفيتو) ضد القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن ضد إيران ولكنها لم تستخدمه، وكانت مؤيدة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالملف النووي الإيراني وهذا ما سنلاحظه من خلال التتبع لموقفها من القرارات، والموضح في الجدول رقم (٤).

١- دور مجلس الأمن في العقوبات على إيران:

قرر مجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في ٤ فبراير / شباط عام ٢٠٠٦ كما أن المفاوضات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا التي بدأت بعد شهر، انتهت بدعم مجلس الامن قرار الوكالة الدولية، إذا حثت إيران على تعليق نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم. وفي مسعى من الصين لتخفيف حدة الأزمة، أطلقت بعض الجهود الدبلوماسية بحثاً عن تسوية سياسة ما، وكان الصينيون يأملون انطلاقا من قلقهم بشأن مناقشة العقوبات في مجلس الأمن، وتخوفهم من أي تصعيد للصراع، واتخاذ إجراءات عسكرية أحادية في الحصول على موافقة إيرانية، على اتفاق من شأنه أن يبقى الملف النووي الإيراني في فيينا، فلا ينقل إلى نيويورك كما كان الصينيون يأملون في أن تقديم التقرير قبل اجتماع مجلس حكماء الوكالة الأولية للطاقة الذرية في ٦ مارس / أذار عام ٢٠٠٦ يمثل إشارة إلى تحقيق تقدم بشان توضيح القضايا العالقة حول البرنامج النووي الإيراني غير أن الآمال تلاشت شيئاً فشيئاً [٣٧٠].

ونظراً للقرارات الصادرة من مجلس الأمن والتي توضح مدى الالتزام الإيراني من عدمه، والمواقف الصينية من تلك القرارات يمكن توضيح هذه القرارات من خلال الجدول المرقم (٤) والذي يمثل قرارات مجلس الأمن الدولي ونسبة التصويت والموقف الصيني من تلك القرارات.

الجدول

القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي بخصوص العقوبات على إيران وموقف الصين منها للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١

ذ	القرار	الجلسة	التاريخ	التصويب	موقف	طبيعة القرار

(٣٧٠) لود جارد، "هل يمكن تجنب قصف إيران؟"، (مجموعة باحثين)، **البرنامج النووي الإيراني الواقع والتداعيات**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ص ١٥٣ – ١٥٥.

					الصين	
١	١٦٩٦	٥٥٠٠	٣١ يوليو / تموز ٢٠٠٦	١٥	مؤيد	أكد على أهمية الجهود السياسية والبعد الرامية إلى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يكفل ضمان أن برنامج إيران النووي مكرس للأغراض السلمية بصفة خاصة ويهيب بإيران أن تتخذ من تأخير التدابير التي طلبها مجلس الأمن، ويطالب بتعليق إيران جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز.
٢	١٧٣٧	٥٦١٢	٢٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦	١٥	مؤيد	منع الدول ببيع ونقل أية عناصر تساهم في تطوير إيران لبرنامجها النووي وتجميد أموال شركات إيرانية وفرض عقوبات على الأطراف المتورطة في البرنامج النووي الإيراني من أشخاص وشركات.
٣	١٧٤٧	٥٦٤٧	٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٧	١٥	مؤيد	منع الدول من بيع معدات قتالية لإيران وتجميد أصول وشركات مساهمة في البرنامج النووي الإيراني
٤	١٨٠٣	٥٨٤٨	٣ مارس / آذار ٢٠٠٨	١٤	مؤيد	رفع عدد الشركات المتهمة بالتعاون في تطوير البرنامج النووي ومنع الدول من بيع أسلحة ومعدات قتالية ومنع الدعم المالي ومراقبة المعاملات المصرفية الإيرانية.
٥	١٩٢٩	٦٣٣٥	٩ يونيه / حزيران ٢٠١٠	١٢	مؤيد	تضمن هذا القرار ارتفاعاً كبيراً في عدد الشركات والأشخاص المتهمين بالتعاون في تطوير البرنامج النووي وتجميد أصولهم المالية وكذلك منع السفر لعدة أشخاص متهمين أيضاً بتطوير البرنامج النووي الإيراني
٦	١٩٨٤	٦٥٥٢	٩ يونيه / حزيران ٢٠١١	١٤	مؤيد	تمديد ولاية فريق الخبراء الدوليين العاملين على برنامج إيران النووي.

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى معلومات جلسات مجلس الأمن وعلى الموقع:WWW.un.org./arabic/sc

ولبيان موقف الصين من العقوبات على إيران داخل مجلس الأمن خلال مناقشات القرارات التي أصدرها مجلس الأمن المذكور والموضحة بالجدول اعلاه وكما يأتي:

القرار ١٦٩٦ لسنة ٢٠٠٦، جاء موقف الصين من قبل "ليو زنمين" الممثل الدائم للصين في مجلس الأمن "لم يستجب الجانب الإيراني بعد بالإيجاب لطلبات مجلس محافظي الوكالة ونداءات مجلس الأمن، ونهيب بجميع الأطراف الأخرى إتباع مسلك مسؤول للغاية إزاء السلام والأمن والاستقرار في العالم وآلية عدم الانتشار، والاحتفاظ بالثقة والهدوء وممارسة ضبط النفس، واستكشاف سبل تفكير جديدة، ومواصلة تنفيذ الجهود الدبلوماسية بطريقة مبتكرة من أجل تسوية تقنية إيران النووية. ونرحب بأي أفكار وجهود تفضي إلى المحادثات وكسر الجمود، والتواصل إلى حلول توافقية... وأثناء هذه الفترة الحساسة من الضروري ألا تتخذ إيران وجميع الأطراف المعنية الأخرى أي خطوات من شأنها إلحاق الضرر بالجهود الدبلوماسية... وستواصل الصين كعهدها دائماً، بذل الجهود من أجل المساعدة على الحفاظ على السلم والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي" (٣٧١).

القرار ١٧٣٧ لسنة ٢٠٠٦، وكان موقفها من القرار وكما جاء به "وانغ غونغيا" ممثل الصين الدائم في مجلس الأمن هو "تود الصين أن تؤكد على أن فرض الجزاءات لا يمثل غاية بل هو وسيلة لحث إيران على استئناف المفاوضات. وتدابير الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن هذه المرة تدابير محدودة ويمكن عكسها. وتستهدف الانشطة النووية واستحداث نظم إيصال الأسلحة النووية الحساسة للانتشار كما أن هناك أحكاماً صريحة تبين أنه إذا علقت إيران أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته وامتثلت للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وأوفت بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن مجلس الأمن سيعلق تدابير الجزاءات بل سيلغيها... وظلت الصين على الدوام تؤيد حماية الآلية الدولية لمنع الانتشار النووي وتعارض انتشار الأسلحة النووية... والصين مستعدة لمواصلة العمل المشترك مع جميع الأطراف المعنية وللإسهام في المحافظة على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين، ولحماية

(٣٧١) "كلمة الممثل الصيني ليو زنمين"، الجلسة ٢٥٥٠، يوليو / تموز ٢٠٠٦، **مجلس الأمن، نيويورك**، على الرابط WWW.un.org/arabic/sc.

وتوطيد الآلية الدولية لمنع انتشار ولتسوية المسألة النووية لإيران من خلال الجهود السياسية الدبلوماسية" (٣٧٢).

القرار ١٧٤٧ لسنة ٢٠٠٧، رحبت الصين ومن خلال ممثلها الدائم لدى مجلس الأمن "كانغ يونغ " "بالتواصل إلى حل هذه المسألة عن طريق التفاوض ويشجع إيران على التعامل بإيجابية مع المقترحات التي تقدم بها الأعضاء في حزيران / يونيو ٢٠٠٦ والواردة في هذا القرار والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٦٩٦ لسنة ٢٠٠٦، وملاحظة التقرير المقدم لإيران يظل مطروحاً، من أجل التوصل إلى اتفاق شامل طويل الأجل يفسح المجال لتطوير العلاقات والتعاون مع إيران استناداً إلى الاحترام المتبادل، ويوفر الثقة الدولية في الطابع السلمي المخصص لبرنامج إيران النووي" (٣٧٣).

القرار ١٨٠٣ لسنة ٢٠٠٨، إذ أكد مندوب الصين "وانغ غوانغيا"، على "إن فرض إجراءات لا يمكن أبداً أن يحسم المسألة بشكل أساسي. وأنها لا يمكن أن تكون وسيلة لتشجيع المصالحة والمفاوضات ويبقى أفضل السبل لتسوية المسألة هو المفاوضات الدبلوماسية. ونناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ موقف مسؤول وبنّاء بدرجة عالية، وإبداء المرونة اللازمة على النحو المناسب، وإفساح المجال الكامل للمبادرة والإبداع وإظهار التصميم والصدق في استئناف المفاوضات ونناشد الأطراف بذل جهود مستمرة لتعزيز المساعي الدبلوماسية الشاملة، والسعي لإيجاد حل يكفل حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بحسب بل يعالج أيضاَ الشاغل الدولي حيال الانتشار النووي، ويسعى جاهداً للتوصل إلى حل مبكر وطويل الأجل وشامل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية، ونناشد إيران الامتثال الكامل لقرارات الوكالة ومجلس الأمن في أقرب وقت ممكن"(٣٧٤).

القرار ١٩٢٩ لسنة ٢٠١٠، أكد مندوب الصين "لي باودونغ""على "إن وحدة مجلس الأمن ضرورية لحل المسألة النووية الإيرانية. ويؤكد دائماً على أهمية مجلس الأمن، ونحن لا نؤيد اتخاذ إجراءات متعجلة. ونعتقد أنه يجب علينا بذل جهد أكبر للمحافظة على وحدة مجلس الأمن... وقد التزمت الصين عبر السنين بحل المسألة النووية الإيرانية سلمياً بالمفاوضات

(٣٧٢) "كلمة الممثل الصيني وانغ غوانغيا"، الجلسة ٥٦١٢، ٢٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦، **المصدر نفسه**

(٣٧٣) "كلمة كانغ يونغ"، الجلسة ٥٦٤٦، ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٠٧، **المصدر نفسة.**

(٣٧٤) "كلمة وانغ غوانغيا"، الجلسة ٥٨٤٨، ٣ آذار / مارس ٢٠٠٨، **المصدر نفسه.**

الدبلوماسية وهي تبذل جهوداً دؤوبة بهذا الخصوص... وترحب الصين بالاتفاق الثلاثي بين البرازيل وتركيا وإيران بشأن تبادل الوقود النووي لمفاعل طهران للبحوث وتقدره كثيراً... وتأمل أن تستفيد الأطراف المعنية بصورة كاملة من الزخم الإيجابي الذي ولده الاتفاق ولا تدخر وسعاً لحل المسألة النووية الإيرانية سلمياً بالحوار والمفاوضات"(٣٧٥).

القرار ١٩٨٤ لسنة ٢٠١١، جاءت كلمة "لي باودونغ" أكد فيها على إلتزام فريق الخبراء وجاء فيه "تأمل الصين أن يتقيد الفريق بالمبادئ والمتطلبات بصرامة وأن يضطلع بالدور المنوط به في تعزيز التنفيذ الشامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة"(٣٧٦).

يتضح من خلال الجدول المذكور في اعلاه، وكلمات الممثلين الدائمين للصين في مجلس الأمن عبر السنوات المذكورة التي صدرت بها القرارات الدولية ضد إيران، إن موقفها في مجلس الأمن هو مؤيد لتلك القرارات. وكلمات ممثليها بالمجلس دائماً تؤكد على الحل السلمي للأزمة داعياً الأطراف إلى التهدئة وعدم الانجرار نحو التصعيد، ومطالبة إيران بالتعاون لحل المسألة سلمياً بالحوار والمفاوضات. هذا موقفها في مجلس الأمن. أما موقفها بمساندة إيران من خلال تزويدها بالتكنولوجيا النووية وصناعة الصواريخ بكافة أنواعها. يدلل بأن الصين غير جادة في أمر التعاون بعدم انتشار الأسلحة النووية.

والموقف الصيني من العقوبات الدولية هو معارضتها استخدام القوة ضد إيران وجاء ذلك من خلال تصريح "تشنغ شياو دونغ" مدير إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا في وزارة الشؤون الخارجية في ١٠ يناير / كانون الثاني عام ٢٠١٢ "إن الصين تعارض استخدام القوة ضد إيران، كما تعارض قيام بعض الدول بتنفيذ عقوبات اقتصادية وطاقوية بصفة منفردة على إيران" وأشار إلى"أن التعاون الصيني الإيراني في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة عادي وشفاف، وفي صالح تطور اقتصاد البلدين، ويخدم مصالح شعبي البلدين ولا يضر بمصالح أي دولة ثالثة". وشدد على "معارضة الصين لأي عقوبات أحادية غير مسؤولة تضر بالمصالح الصينية" (٣٧٧).

وجددت الصين دعوتها إلي إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تعزيز التعاون عقب إنهاء الطرفين لمحادثاتهما في ١٨ يناير / كانون الثاني عام ٢٠١٣ وقال المتحدث باسم

---

(٣٧٥) "كلمة لى باودنغ"، الجلسة ٦٣٣٥، ٩ يونية / حزيران ٢٠١٠، **المصدرنفسه**.

(٣٧٦) "كلمة لي باودنغ"، ٦٥٥٢، ٦ يونيو / حزيران، ٢٠٠١، **المصدرنفسه**.

(٣٧٧) **صحيفة الشعب اليومية أو فلاين الصينية**، "التعاون الصيني الإيراني في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة"، ٢٠١٢/١/١١ على الرابط: Arabic@peopledaily.com.cn

الخارجية الصينية "هو نغ لي" خلال مؤتمر صحفي دوري "إن الصين تأمل في أن اجتماع إيران ومجموعة خمسة زائد واحد بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية زائد المانيا لعقد جولة جديدة من المحادثات في وقت قريب... نؤمن دوماً بأن السبيل الصحيح لحل المسألة النووية الإيرانية بشكل ملائم هو تعزيز الحوار والتعاون"[٣٧٨].

وعلى الرغم من أن الصين قد أعلنت إلتزامها بالعقوبات التي تقررت في قرار مجلس الأمن الدولي بشأن إيران فإنها أكدت صراحة معارضتها العقوبات الأمريكية الأوربية على أساس أنها عقوبات خارج إطار الأمم المتحدة ثم تصبح الصين في مواجهة ضغط أمريكي – أوروبي مشترك يجعل رفضها التزام العقوبات الأمريكية الأوربية على إيران ذا ثمن كبير ربما لن يمكنها احتمالة كثيراً، لا سيما في ثلاثة عوامل:

أ- مصالح الصين الاقتصادية والتجارية الكبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، فضلاً عن أوراق الضغط العديدة والمؤلمة التي يمكن أن تستخدمها أمريكا في مواجهتها.

ب- أن الغرب يرى في إثارة الصين لقضية احتياجها النفطي إلى إيران أمر مبالغ فيه، لاسيما مع التقارير التي أشارت إلى أن الغرب مستعد لتوفير مصادر بديلة للصين عن النفط الإيراني.

ت- أن الصين تبدو واقفة بمفردها في الدفاع عن إيران في قضية العقوبات، إذ أن الموقف الروسي أقرب إلى موقف الغرب في قضية العقوبات.

ولهذا فإن علاقة الصين مع إيران ستظل مهما بلغت من التقارب مجرد ورقة تفاوضية ولن تتحول بأي شكل من الأشكال إلى علاقة استراتيجية على الأقل في المدى المنظور، وكذلك علاقة الصين بالمنطقة ككل، على الرغم من تنامي أهمية المنطقة فيما يخص الصين إلا أنها تظل جزءاً من علاقتها مع القوى الكبرى.

وترتكز إيران في منظورها الاستراتيجي على بعض القوى الدولية والتي لها مصالح حيوية وفي مقدمة هذه القوى الصين، والتي ترى في إيران أكبر الشركاء في المنطقة كل ذلك كان يعطي إيران قوة في التعبير والتحدي عن مفردات قرارها السياسي، أمام ذلك لم تجد الإدارة الأمريكية أمامها إلا شكلاً من أشكال صراعها مع إيران، الذي أنصب حول برنامجها النووي مما

(٣٧٨) **صحيفة NEWS الصينية**، "الصين تحث إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعزيز التعاون"، ٢٠١٣/١/١٨، وعلى الرابط: Arabic.news.cn

شكل أزمة سياسية تلقي بظلالها على المنطقة واحتمالية اندلاع أخطار جسيمة على كل دول المنطقة سواء انتهت بالطرق السلمية أم غير السلمية. وبات من الواضح أن الظرف الزمني يؤدي لصالح إيران واستراتيجيتها العسكرية والسياسية، وهناك اعتقاد عند بعض القوى السياسية المؤثرة داخل المؤسسة الإيرانية تحبذ استغلال الفرصة التاريخية لفرض الهيمنة على القوى المؤثرة والمنافسة في المنطقة العربية لصالح استراتيجيتها الشاملة المتمثلة بالهيمنة والنفوذ حتى باتت تمثل أكبر خطر يواجه الإدارة الأمريكية وحسب ما رأته وللأسباب الآتية: (٣٧٩)

- العلاقة الوثيقة بين إيران وتنظيم القاعدة باعتراف "رامسفيلد" التى تعود إلى زمن طالبان في أفغانستان عندما كانت في تلك المدة تقدم إيران الدعم للحركة ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان في الثمانينات من القرن العشرين.
- استمرار إيران في تطوير السلاح النووي والصاروخي.
- النفوذ الإيراني الواسع في العراق.

أما فيما يخص التعاون في مجال الأسلحة غير النووية بين إيران والصين فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية وما نجم عنها من خسائر كبيرة، فضلاً عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها على واردات إيران من السلاح، السبب الرئيس في توجه الأخيرة اعتباراً من الثمانينيات من القرن العشرين للحصول على احتياجاتها التسليحية من دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية والصين رغم أن هذه الأسلحة في أغلبها غير متطورة، وبعد انتهاء الحرب بدأت إيران في تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث قواتها على نطاق واسع، وكانت قد كشفت عن تعاونها مع الصين أثناء الحرب مع العراق وحصولها على صواريخ "سكود – ب خروج – ٧". وفي عام ١٩٩١ وعقب حرب الخليج الثانية ازدادت قوة دفع برامج التسليح الإيرانية عقب تفكيك الاتحاد السوفييتي، قامت بتكثيف تعاونها مع الصين حيث وقعت معها اتفاقاً تسليحياً عام ١٩٩١ شمل ٧٠ طائرة "إن٧" فضلاً عن التعاون في مجال تقنية المدفعية والصواريخ(٣٨٠).

---

(٣٧٩) د. محمود سالم السامرائي، "احتلال العراق والتحديات الجيوإستراتيجية لأمن الخليج العربي (٢-٢)"، **مجلة أراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٨٢، يوليو ٢٠١١، ص٧٠.

(٣٨٠) د. محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ابريل، ٢٠٠٠، ص ٢١٥.

وفي المدة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٨ حصلت إيران على ١٤ طائرة نقل عسكرية نوع "٧ – y ١٠" وزوارق دورية سريعة طراز "هودنج" فضلاً عن تركيزها على التعاون مع الصين في نقل الخبرة لتصنيع الصواريخ قصيرة المدى وتطوير النوعيات الإيرانية مثل "عقاب" وأيضاً إنتاج الصواريخ "سلكروم – C80.C801" وتوفير المنظومات التقنية والحواسيب الخاصة بالأنظمة الصاروخية الإيرانية "زلزال– شهاب" وتطوير أيضاً الصواريخ البالستية "سكود٩٣– 8 s s s"[٣٨١].

والتجربة الي أجرتها وزارة الدفاع الإيرانية لإطلاق صاروخ "شهاب – ٣" عام ١٩٩٨ قد اثارت ردود فعل غاضبة في العديد من الدول التي وجدت في التجارب الإيرانية تهديداً للتوازن الاستراتيجي في المنطقة، وذلك لامتلاك إيران لترسانة ضخمة من الصواريخ البالستية التكتيكية ومنها الصواريخ ذات المنشأ الصيني نوع "CSS/8"[٣٨٢].

وبعد أحداث سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١ شددت الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على الصين وذلك لنشرها أسلحة غير تقليدية وتكنولوجيا صواريخ إلى إيران.وفي يناير / كانون الثاني عام ٢٠٠٢، أعلن "كلارك راندت" السفير الأمريكي لدى الصين "أن ممارسات نشر الأسلحة الصينية هي مسألة لها مساومة بشأنها بالنسبة لنا" [٣٨٣].

يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع إيقاف تدفق الأسلحة والتقنية المتطورة لصناعة الصواريخ الصينية إلى إيران، رغم تأكيدها على ذلك. مما سمح لإيران بامتلاك أسلحة متطورة من الصين وروسيا وكوريا الشمالية ذات قدرات تدميريه هائلة.

باعت الصين لإيران صواريخ كروز سطح سطح، وقدمت مساعدات في تطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى، وبحلول نوفمبر/ كانون أول من عام ٢٠٠٣، بعد عام من إجراء إيران تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ "شهاب ٣" الذي يمكنه حمل حمولة زنتها ١٠٠٠ كيلو غرام وذات مدى ١٣٠٠ كيلو متر. مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصدرت وكالة

---

(٣٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٥.

(٣٨٢) عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العبي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات، **اطروحة دكتوراه غير منشوره**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤٣.

(٣٨٣) نقلاً عن وان بلومينثال، "امداد الأسلحة الصين والشرق والأوسط، السياسة الصينية في الشرق الأوسط"، **مجلة** ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الأستراتيجية، القاهرة، ص ٤٠.

المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً أشارت إلى أن الصين إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية كانوا الموردين الرئيسين للمساعدات التي قدمتها إلى برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية (٣٨٤).

واستمرت الصين في تزويدها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنلوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عام ٢٠٠٤ على عدد من الشركات الصينية في مجال السلاح "Michael Wines" ودخلت إيران في مجال صناعة الصواريخ بعيدة المدى القادرة على حمل أقمار صناعية إلى الفضاء. وكشف عن ذلك تصريح للرئيس الإيراني السابق "محمود أحمد نجاد" "إن إيران تعتزم إطلاق قمر صناعي أكبر حجماً إلى الفضاء يحمله صاروخ يصل مداه إلى ١٥٠٠ كيلو متر"، وفعلاً أطلقت إيران قمراً صناعياً محلي الصنع في مدار حول الأرض للمرة الأولى في فبراير / شباط عام ٢٠٠٩ "سفير ٢" وفي خطاب "محمود أحمدي نجاد" أمام مجموعة من الطلبة نقلته وكالة أنباء الإيرانية إذ قال "إن صاروخاً يتراوح مداه بين ٧٠٠ و ١٥٠٠ كيلو متر من المقرر أن يحمل قمراً صناعياً أكبر من أميد "أمل" إلى الفضاء، وأشار أن القوى العالمية تعتقد أن "سفير ٢" صاروخنا الأخير لكننا نعمل على إنتاج صواريخ أخرى وذكرت وسائل إعلام حكومية في مارس / إذار عام ٢٠٠٩ أن "أميد" أكمل مهامه في الفضاء بعد سبع أسابيع من إطلاقه إلى المدار (٣٨٥).

من الملاحظ أن اهتمام إيران بالصناعات الصاروخية من كافة الأنواع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد وبناء ترسانة عسكرية تجعلها تهيمن على المنطقة بأسرها بعد أن أخرج العراق من المعادلة. مما ولد لدى دول المنطقة، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تخوفاً من التنامي المتزايد للقوة النووية الإيرانية والأسلحة الصاروخية، معززاً لديها التخوف، وجعلها ترتبط باتفاقيات أمنية متعددة مع قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وقد استفادت إيران من ظروف حالة السلم، وعملت على الدخول إلي مجالات جديدة للإنتاج الحربي التقليدي، وقامت في هذا الإطار بتكريس الحيز الأكبر من نشاط معاهدها التعليمية ومراكز البحث والتطوير القائمة لديها، وأعطت تركيزها على مجالات الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والطائرات، إذ اهتمت بتطوير قدراتها في مجال أجهزة الاتصال، والتي تعاني من

---

(٣٨٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

(٣٨٥) نقلاً عن د. جمال مظلوم و د. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٢.

تخلف واضح، وقامت بالاتفاق مع الصين للحصول على تكنولوجيا متطورة في مجال الاتصال والأقمار الصناعية(٣٨٦).

ولم يقتصر التعاون العسكري بين الصين وإيران على الصناعات الحربية الصاروخية والتعاون النووي بل دخل كل مجالات الأسلحة، ومنها المدفع الساحلي الإيراني "Hy-2seaEagle2" إذ استخدم خلال حرب الخليج الأولى ضد أهداف عراقية، كما تم تصنيع طرازات صواريخ سطح بحر "80IK C802,C"، والتي تنظم الدفاع الساحلي بالصواريخ، هذا وكانت مصادر أمريكية قد صرحت أن إيران اختبرت صاروخ جو / بحر صيني من طراز " s 8"في يونيو/ حزيران عام ١٩٩٧ أطلق من طائرة مقاتلة أمريكية الصنع "إف – ٤" مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً للملاحة في الخليج العربي. ونشرت صحيفة واشنطن تايمز في ٩ أغسطس/ آب عام ١٩٩٩ "إن الصين وإيران وقعتا عقداً لمساعدة إيران في تصنيع صواريخ بحرية مضادة للسفن يمكن إطلاقها من الطائرات الهليكوبتر والزوارق الإيرانية. وتم تجربة الصاروخ من الجو في مارس / أذار من العام نفسه" (٣٨٧).

وحصلت إيران من الصين أيضاً على أنظمة صواريخ مضادة للسفن من طراز / 802" s" ذات كثافة نارية عالية مع الدقة النسبية في إصابة الأهداف، كما قدمت أيضاً مساعدات في مجال التصنيع والتطوير والتكنولوجيا، فضلاً عن المساهمة لاحقاً في التعاقد لصناعة "شهاب ٤"، لذلك عمدت وزارة الخزانة الأمريكية إلى فرض عقوبات على شركات السلاح الصينية والتي يعتقد أنها وردت إلى إيران قطع غيار والتكنولوجيا الخاصة بالصواريخ من طراز "فاتح ١١٠" وأنظمة الصواريخ من طراز "فجر" ومع ذلك جاءت الصين في المركز الثاني بعد روسيا في توريد السلاح إلى إيران طوال المدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ إذ وردت ١٨% فقط من حاجات إيران من الصواريخ لكنها قدمت خبرات عملية نادرة إلى مصانع السلاح الإيرانية (٣٨٨).

ثالثاً: الموقف الصيني من التهديدات العراقية لأمن الخليج العربي:

---

(٣٨٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(٣٨٧) **المصدر نفسه**، ص ص ١٣٠-١٤٠.

(٣٨٨) ممدوح عبد المنعم، رياح من الشرق الصين – كوريا – اليابان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨.

تواجه منطقة الخليج العربي الكثير من التهديدات الخارجية والتي لها آثار سلبية على دول المنطقة ومن هذه التهديدات الإقليمية ومنها التهديد العراقي للأمن في الخليج العربي، والموقف الصيني من هذا التهديد.

ويمكن القول أن حربي الخليج الأولى والثانية مثلتا الإطار الذي وجدت الصين من خلاله أنها في قلب التحولات الدولية الجديدة، فضلاً عن بداية حضورها الأول في منطقة الخليج العربي. من خلال حرب الخليج الأولى والتي استمرت من عام ١٩٨٠ – ١٩٨٨، صدرت الصين أسلحة للعراق. وكان المستوردون الرئيسون للسلاح الصيني من المدة من ١٩٨٦ – ١٩٩٠ هم العراق وإيران والسعودية.

وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد مثلت بداية دخول سوق السلاح إلى منطقة الخليج العربي، فإن حرب الخليج الثانية مثلت دخول الصين فاعلاً جديداً في القرارات الدولية التي تخص المنطقة. وتحدد درجة الاستقرار فيها.

في حرب الخليج الثانية، استخدمت الصين البرغماتية السياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فأنها لم تعارض القرارات الدولية المتخذة من قبل مجلس الأمن الدولي ضد العراق، وفي المقابل أصرت بدرجة كبيرة على الحفاظ على سلامة المدنيين العراقيين.

لقد أصبحت مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية، التي دامت لمدة ٨ سنوات، ولاستمرار في هذه الحرب اصبح تدفق الإمدادات النفطية عبر الخليج العربي مهدداً، وبدوره انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية، وقد سعت تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء التكنولوجيا المتقدمة للصواريخ لمواجهة التحديات الإقليمية – الإيرانية والعراقية – وعقدت الاتفاقيات الأمنية مع القوى الكبرى وبعض دول حلف الناتو. ولم يكن هناك تهديد عراقي واضح لدول المنطقة. أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

عندما اندلعت الازمة بين العراق والكويت، اتبعت الصين موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي، والتكامل الإقليمي لدوله مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن دخول القوات العراقية للكويت. فبعد يوم واحد من المشكلة استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما انسحاب القوات

العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت. وعندما استدعت السعودية القوات الأمريكية للمساعدة في حماية أراضيها، أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" ونظيره الصيني "تتشيان تشي تشن" في بكين في سبتمبر / أيلول عام ١٩٩٠ وفي ٦ سبتمبر / أيلول من العام نفسه أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يتضمن أربع نقاط هي(٣٨٩):

١- شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت.

٢- وجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها.

٣- ضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات.

٤- مطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة.

على الرغم من المصالح الصينية في العراق إلا أن تصريحاتها لم تتعد حتى الخطوط الحمراء التي رسمتها لتعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا قامت الصين بتأييد أول أحد عشر قراراً لمجلس الأمن والمتعلقة باحتلال العراق للكويت بما فيها القرار ٦٦١. وقد أبدت مرونة واضحة في التعامل مع هذه الأزمة حين تغيبت عن التصويت على القرار ٦٧٨ والذي سمح لقوات التحالف باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت. وقد سوغت الصين موقفها هذا بالقول " إن القرار يتيح للأمم المتحدة حقاً غير مسبوق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة في المستقبل" (٣٩٠).

وموقفها من حرب الخليج الثانية على الرغم من عدم معارضتها الحرب على العراق عام ١٩٩١، إلا أنها أصرت على تبني موقف مستقل، واتجهت إلى التنسيق مع روسيا لممارسة مزيد من الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضت المشاركة في قوات التحالف الدولي واعترضت عندما تجاوزت القوات الأمريكية وحلفائها مهمة إخراج الجيش العراقي من الكويت إلى

(٣٨٩) "التقرير الإستراتيجي العربي"، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام**، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠٩.

(٣٩٠) كامل صالح أبو جابر، "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق العدد ٧، ١٩٩٩، ص ١٦٧.

احتلال العراق، وبعد نهاية الحرب طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وترك دولها تنظم أوضاعها بنفسها [٣٩١].

امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار ٦٨٦ المتعلق بشرط وقف إطلاق النار والذي صدر في ١٩٩١/٤/٣ كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابع من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج العربي حفاظاً على مصالحها، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غير قتالية في حرب الخليج الثانية، مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين.

إن الموقف الصيني من مسألة أمن الخليج العربي لم يخرج عن إطار سياستها الخارجية الهادفة إلى خدمة مصالحها الاقتصادية قبل كل شئ وانتظار ما ستؤول إليه الأحداث للحصول على أقصى المنافع وبأقل الخسائر من الأطراف جميعها. فموقفها حيال قضية العراق في مجلس الأمن كان قائماً على رؤيته "الرافضة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية" وتأييدها استخدام الحل التكتيكي الدبلوماسي، اعتمدت فيه الشجب أو الإعراب عن القلق وضرورة التوصل إلى قرار متوازن مع تأكيدها على سيادة العراق ووحدة أرضه [٣٩٢].

ومنذ أن اعترف العراق باستقلال الكويت عام ١٩٩٤، قامت الصين بدعم مبادرة روسيا وفرنسا الداعية لوضع نهاية تدريجية للحصار على العراق. ودعمت أيضاً مشروع روسي قدم إلى مجلس الأمن يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على العراق لمدة ١٠٠ يوم قابلة للتجديد. وسياستها تجاه أزمة حرب الخليج الثانية تندرج ضمن سياستها التقليدية، وبالرغم من معارضتها لسياسية الاحتواء المزدوج إلا أنها لا يمكن أن ترقي إلى مجابهة صينية غربية وعلى سبيل المثال يمكن تفسير الموقف الصيني الرافض لعملية فرض الحظر الجوي على العراق، لعدم اتفاقه مع

---

(٣٩١) نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ١٢٢.

(٣٩٢) د. كاظم هاشم نعمة، "**العراق والصين**"، **في العراق والفوضى الكبرى**، دراسات إستراتيجية، العدد ٣، بغداد، ١٩٩٧، ص ٤٤٠.

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن القلق الصيني الشديد إزاء الخسارة البشرية والمادية جراء الحظر والقصف الجوي المترتب عليه(٣٩٣).

ولم تبادر الصين بتقديم أي مشروع إلى مجلس الأمن بخصوص تخفيف أو رفع العقوبات عن العراق، وذلك لإدراكها أن الموقف الدولي لم يحسم، وإن الأحداث تحمل لديها تحولات خطيرة تستحق الانتظار ورؤية ما ستؤول إليه الأمور إلى أن يحين فإن الانتظار خير وسيلة للكسب –استخدام عامل الزمن– غير أن موقفها شهد تغييراً واضحاً بعد عام ١٩٩٧ تجسد في امتناعها عن التصويت للمشاريع الأمريكية والبريطانية ودعم مواقف الدول المؤيدة لرفع العقوبات (٣٩٤).

ولكن الموقف الصيني لا يتعدى الخطوط الحمراء التي رسمتها القيادات الصينية لنفسها، وهي التعبير السياسي المجرد، الأمر الذي عبر عنه البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" للصين في ١٩ فبراير / شباط عام ١٩٩٨، إذ أعرب الجانبان عن "اهتمامهما البالغ بالأزمة الناجمة عن التفتيش عن الأسلحة العراقية... ورفضهما لاستخدام القوة، أو التهديد بها. لأي سبب. وسجل الجانبان تعاطفهما مع الشعب العراقي في معاناته " (٣٩٥).

كما رفضت الصين استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق، وأكد مندوبها في مجلس الأمن في ٢٨ أبريل / نيسان عام ١٩٩٨ على ضرورة رفع العقوبات بأسرع وقت بسبب معاناة الشعب العراقي. وشدد على أن يعبر مجلس الأمن عن مرونة إزاء ذلك وأن يقوم برفع تدريجي للعقوبات طبقاً لتنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة. وحول تشكيل لجان التفتيش أكدت الصين موقفها عن طريق وزارة خارجيتها بأنها تريد تشكيلاً أكثر توازناً لفرق التفتيش الدولية، لأن التوازن من ناحية الجنسيات المشاركة سيحمل على إنجاز مهمة اللجنة (٣٩٦).

---

(٣٩٣) د. كامل صالح أبو الخير، "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٣٩٤) هالة خالد حميد، **سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ص ٢٠٤.

(٣٩٥) د. كامل صالح أبو الخير، "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادى والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٣٩٦) نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **وائل للنشر**، عمان، ٢٠٠٣، ص ص ٢٢١ – ٢٢٢.

والقرار الصيني كان له الفضل الكبير على الاستمرار والتأكيد على التقارب بين دول الخليج العربي والصين على المستوى السياسي والدبلوماسي، لاسيما أن تبادل الطرفين الزيارات الرسمية على أعلى المستويات دليل على استمرار هذا النهج، ولعل أهم تلك الزيارات هي زيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زمين" للمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٩، وكان الموقف الصيني الإيجابي – فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي – من احتلال العراق للكويت – والذي لاقى استحساناً خليجياً كبيراً، إذ أن الصين كان بإمكانها أن تستخدم حق النقض، ومن ثم تنتهي التطلعات الخليجية نحو تحرير الكويت في إطار عمل أممي ذي صيغة شرعية [٣٩٧].

وكانت الصين في مقدمة الدول التي تساند رفع العقوبات عن الشعب والحفاظ على سيادة ووحدة أراضيه ومعارضة أية أعمال تخالف ذلك، وتؤيد الحلول الدبلوماسية في هذا الصدد وتدين الهجمات الجوية التي يتعرض لها العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما ترفض وجود ما يسمى بمنطقتي الحظر في شمال وجنوب العراق باعتبارها مساساً بسيادة ووحدة أراضي العراق، كما ترى ضرورة تطبيق العراق لكافة قرارات الأمم المتحدة، وقد نفت الصين اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية في مارس / أذار عام ٢٠٠١ بوجود خبراء لها في العراق لتطوير أنظمة الدفاعات الجوية العراقية وزيادة فاعليتها [٣٩٨].

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠١ وتداعياتها على العالم ولاسيما المنطقة العربية، وتحديداً في الخامس والعشرين من أكتوبر / تشرين أول عام ٢٠٠٢ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار يطالب ضمنياً بتفويض مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم قبول وتعاون العراق مع فريق التفتيش الدولي. وأعلنت الصين صراحة على عدم رضاها عن هذا المشروع، مالم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تعديلات عليه، وطالبت الصين بضرورة اعتماد التسوية السليمة والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية. وقد صدر بالإجماع القرار رقم ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر / تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، والذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة. وصوتت الصين لصالح القرار وعدته خطوة في طريق الحل السلمي للموضوع العراقي. ورحبت

---

(٣٩٧) د. محمد بن هويدن، "المحددات السياسية للعلاقات الإماراتية – الصينية، افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد١٨، ٢٠١٣ ص ٤٤.

(٣٩٨) عاطف سالم سيد الأهل، العلاقات العربية الصينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦.

الصين بقبول العراق لقرار مجلس الأمن وعدته تحركاً إيجابياً من شانه أن يدفع نحو حل الموضوع العراقي سلمياً (٣٩٩).

أعلنت الصين رفضها للعدوان الأمريكي على العراق فور بداية حملتها العسكرية في ٢٠ مارس / أذار عام ٢٠٠٣، ودعت الإدارة الأمريكية لوقف الأعمال العسكرية ضد العراق، وتأييدها لمبدأ "شعب العراق يحكم العراق" مؤكداً ضرورة احترام واستقلال العراق ووحدة أراضيه، وإفساح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة (٤٠٠).

ظلت الصين وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي تولي أهتماماً كبيراً لما يجري في العراق، وشاطرت دول مجلس التعاون الخليجي قلقها ومخاوفها وتطابق موقفهما تجاه قضية العراق، كلاهما دعا جميع الأطراف إلى التوصل إلى حل سلمي في المرحلة التي سبقت اندلاع الحرب. وبعد الحرب شدد الجانبان على ضرورة المحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وإعادة السيادة إلى الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن، كما طالب الجانبان بضرورة منح الشعب العراقي كامل الحرية من أجل تقرير مستقبل بلاده وإنهاء الأحتلال في أقرب فرصة، فضلاً عن تمكين الأمم المتحدة من أن تؤدي دوراً رئيساً في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي(٤٠١).

أكدت الصين أهمية الحفاظ على استقلال العراق وأن يتم تشكيل حكومة عراقية تتولى تقاليد السلطة هذا وقد تقدمت باقتراح لمجلس الأمن حول القضية في ٢٦ أبريل / نيسان عام ٢٠٠٤ تعكس أهداف وتوجهات الموقف الصيني ويمثل تحسين الأحوال الأمنية في العراق وتحقيق السلام والاستقرار مع مساعدة الشعب على إعادة البناء والتنمية مع الحفاظ على الاستقلال السياسي للعراق ووحدة أراضيه، فضلاً عن إرساء دعائم نظام ديمقراطي يحافظ على الوحدة الوطنية وعلى علاقات الجوار مع مساعدة العراق على تحقيق عودته إلى المجتمع الدولي

---

(٣٩٩) د. محمد بن هويدن، "السياسة الصينية تجاه العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩١.

(٤٠٠) د. غيث الربيعي، "تطور العلاقات العراقية – الصينية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ٣.

(٤٠١) لى غو فو، "العلاقات بين دول المجلس والصين، **التقرير السنوي الأول الخليج في عام ٢٠٠٣**، مركز الخليج للأبحاث، دبى، يناير ٢٠٠٤، ص ٣٥٨.

مع الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي وذلك في إطار قيام الأمم المتحدة بدور فاعل [٤٠٢].

لم يُعد التهديد العراقي لدول الخليج العربي كما كان في السابق من التدخل العسكري أو حشد القوات العراقية على الحدود الكويت أو السعودية من أجل الضغط على تلكما الدولتين بل أصبح التهديد بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من نوع أخر اصبح يطلق عليه بالمتغير العراقي أو بتعبير أخر أدق المتغير الأمريكي في العراق وتداعياته، هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيرات الأمن في الخليج العربي، إذ يؤثر الوضع في العراق في دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس / أذار عام ٢٠٠٣ يطغي التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني في الخليج العربي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التى كانت سائدة قبله، بيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الانفلات، كما هو الحالة العراقية، أو بسيطرة الشك والتوجس المتبادل، كما في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على خليفة أزمة الملف النووي، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهه جديدة ستلقي بتداعياتها على جميع دول المنطقة، ويدحض هذه التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق والإطاحة بنظامه ستؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي، وستهيئ لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار، لكن الذي حصل بعد هذه الحرب يشير إلى أن المنطقة معرضة للانفجار، لاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية. وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية الداخلية "التطرف والإرهاب" من ناحية ثالثة. ويمكن القول أن الوضع الأمني الراهن في منطقة الخليج العربي يواجه تحديات تشترك معظمها في سمة رئيسية، هي قابليتها للانفجار [٤٠٣].

إن اختلاف وتنوع التهديدات إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته، والذي نتج عنه التعرض لحالة "الإرهاب"، وتعاني منه معظم دول منطقة الخليج العربي، والتهديد الآخر الواقعي هو التقارب العراقي الإيراني وما ينتج

---

(٤٠٢) د. هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط، " د. في هدى ميتكيس (محرر)، العلاقات الآسيوية– الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص ص ١٥-١٦

(٤٠٣) د. أشرف سعد العيسوي، "أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص ص ٧٠-٧١.

عن هذا التقارب – من وجهة النظر الامريكية والخليجية – في حالة تعرضت إيران لتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وهناك تهديدات كامنة مثل العلاقات العراقية الكويتية فالخلافات بين الطرفين قائمة رغم زوال السبب – إنهاء الحكم في العراق قبل نيسان عام ٢٠٠٣– وفي مقدمة هذه الخلافات الحدود والتعويضات والديون. واندلاع أزمة جديدة هي أزمة ميناء مبارك الكبيرة والتي تخللتها بعض التصريحات والتي وصلت إلى حد التهديد بعمليات إرهابية. والتهديد الآخر هو تفجير المشكلة الطائفية في بعض الدول مثل السعودية والبحرين والكويت واحتمالية انتقالها إلى دول الخليج العربية الأخرى، والمساندة الخليجية للمعارضة في سوريا وما ينتج عنها في حالة تأزم الوضع في هذا البلاد وتداعياته على دول المنطقة.

فالموقف الصيني من هذه التهديدات واضح – وجهة النظر الخليجية – وهو أن الصين لا تتدخل مباشرة ولكن تقديم الدعم الكبير للبرنامج النووي الإيراني، وصناعة الأسلحة الثقيلة والصاروخية ما هو إلى تهديد لأمن المنطقة. والوقوف إلى جانب سوريا حليفة إيران في مجلس الأمن واستخدام الفيتو ضد القرارات الأممية حول المشكلة في سوريا، لا سيما أن قطر والسعودية تقودان الحملة الدولية ضد الحكومة السورية.

رابعاً: تأمين إمدادات الطاقة (أمن الطاقة)

تنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي إنها منطقة إمداد رئيسة للنفط والغاز. وتشير إحصائيات شركة النفط البريطانية لعام ٢٠٠٠ إلى أن هذه المنطقة تحتوي على ٦٥% من الاحتياطي العالمي للنفط، ٣٣,٨% من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ دول مجلس التعاون الست ب٣٥% من الاحتياطي العالمي للنفط. وتمثل منطقة الخليج العربي واحد من أكبر مناطق الاحتياط نسبه إلى الانتاج (RP)، إذ تبلغ هذه النسبة ٨٥% وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم. إذ تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلى ١٥ – ٣٠% (٤٠٤).

(٤٠٤) نقلاً عن د. صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١، ص١٢.

والطرح الصيني لأمن الطاقة، يقوم على مبدأ أن تتخذ الدولة كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين أمن الطاقة لديها. ويقترح بعض الباحثين الصينيين في هذا الإطار أن تقوم الحكومة الصينية بإتباع النموذج الروسي والأمريكي والياباني معاً فيما يتعلق بأمن الطاقه وهو [٤٠٥].

١- تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في ن الوقت نفسه بالأمن القومي وبرؤية استراتيجية.

٢- زيادة اهتمام الدولة بقطاع وأمن الطاقة.

٣- تشجيع النشاطات والاستثمارات الصينية النفطية في الخارج.

٤- تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.

٥- اعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الاستيراد النفطية.

٦- إنشاء احتياطي استراتيجي نفطي.

٧- الانخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما يتعلق بالطاقة.

إن لمنطقة الخليج العربي أهمية استراتيجية للصين، فالاستمرار في تدفق النفط الخليجي إليها وإلى العالم هو مصدر لتحقيق النمو الاقتصادي للجانبين معاً. ومن ثم أن المحافظة على مثل هذا الأمر هو وضع استراتيجي للصين التى بدأت تتبع مجموعه سياسات أهمها [٤٠٦].

أ- تقويه علاقتها الدبلوماسية بدول المنطقة المنتجة للنفظ، لاسيما السعودية، في مقابل تخليها نوعا ما عن علاقتها بإيران.

ب- تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم المواجهة معها حول المنطقة الخليجية، إذ أن المصلحة المشتركة بينهما حول المنطقة من جهه ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، لضمان أمن الإمدادات النفطية إلى العالم وبضمنه الصين.

ت-العمل الدبلوماسي لإبعاد المنطقة الخليجية عن شبح حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط، وتلقي بضلالها على سعره، وذلك من خلال دعوتها المستمرة إلى ضرورة حل الخلاف القائم

---

(٤٠٥) على حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، **دار المنهل، لبنان**، ٢٠١٠، ص ١٦٢.

(٤٠٦) د. محمد بن هويدن، "العلاقات الصينية – الخليجية من الأيديولوجيا إلى المصالح"، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابو ظبي، العدد ٨، نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٠، ص٧٣.

بين الغرب وإيران حول برنامج الأخيرة النووي، بالطرق السليمة مع ضرورة الابتعاد عن المواجهة العسكرية.

ث-العمل على حماية خط سير شحن النفط من منطقة الخليج العربي إلى الصين من خلال تقوية الوجود العسكري الصيني مع الدول المطلة على طريق الشحن النفطي، وذلك عبر تقوية علاقتها مع كل من باكستان وسريلانكا ولاوس، وفرض وجودها في بحر الصين الجنوبي.

كل هذا يشير إلى أن ثمة أبعاداً استراتيجية قائمة في العلاقة بين الصين والدول الخليجية العربية، إذ أن مصلحة الجانبين متلاقية أكثر مما هي متباعدة في الوقت الحالي، ولاريب في أن هناك مصالحاً واضحة ومتصلة بأمن الأطراف جميعها.

ولحاجة الصين لمزيد من الطاقة ولعدم قدرتها على توفير مواد الطاقة من الداخل. اتجهت الى عقد بروتوكولات نفطية خارجية لتزويدها بالنفط والغاز، مما جعلها تتعاقد مع أغلب دول منطقة الخليج العربي، واخذت تهتم بالاستقرار والأمن فيها. وغدت سياسة المشاركة الهدف الأمثل للتعامل مع قضاياها، لاسيما المشاركة مع روسيا وفرنسا في معادلة أمن الخليج، وتحقيق التوازن في مواجهه تأثير السياسة الأمريكية، وأصبحت المصلحة الصينية تتطلب دعم أي جهد إقليمي أو دولي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مع ضرورة عدم إغفال إسناد أي دور لها في هذا الاطار، إذ تقتضي مصلحتها عدم تعريض أمنها الاقتصادي للخطر، لاسيما أن إمداداتها النفطية من المنطقة أصبحت ضرورية بعد أن تحولت إلى دولة مستوردة، ولأن حاله عدم استقرار المنطقة أمنيا يؤثر على عملية التنمية لديها، فضلاً عن أنها ستضطر إلى مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان في تأمين الممرات المائية للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي(٤٠٧).

فاعتمادها على ما يتوافر من النفط في المنطقة العربية لاسيما في منطقة الخليج العربي يزداد بازدياد حاجتها للنفط المستورد، مع تآكل احتياطاتها من سنة إلى أخرى، فقد استوردت نحو ٤٠% من إجمالي استهلاكها النفطي في عام ٢٠٠٣، فيما راحت حاجاتها تزيد بمعدل ٧,٥ %

(٤٠٧) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨.

سنوياً مقابل زيادة إنتاج بمعدل ٢%، حتى بلغ استهلاكها اليومي في العام ٢٠٠٨ نحو ٨,٥ مليون برميل يومياً، يتم استيراد نصفه تقريباً من المنطقة العربية وإيران(٤٠٨).

وانتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر عام ١٩٩٣، نظراً للنمو الاقتصادي الذي تراوح خلال المدة من ٢٠٠٦ –٢٠١١ ما بين ٨، ٤–٢، ١٤% وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حوالي ٥% من حاجتها الطاقوية. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في استيراد الطاقة عام ٢٠٢٥. بينما تستورد حسب إحصائيات أغسطس / أب عام ٢٠١١ حوالى ٤,٩٥ مليون برميل يومياً، منها ٤٦% من منطقة الشرق الأوسط و ١٠% من روسيا وآسيا الوسطى(٤٠٩).

وانطلاقا من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين مثل غيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمدادات النفط، وفي هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساس للطاقة الاستكشافات والتنقيب في البلدان العربية، لاسيما الخليجية منها من جهة. بينما أصبح لشركات النفط الوطنية العربية مصالح في الصناعات اللاحقة في الصين التكرير والبتروكيمياويات من جهة أخرى. إن بروزها بلد رئيس مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي أصبح يثير الاهتمام، فضلاً عن قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لأكبر الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط وذلك يمنحها مكانة اقتصادية خاصة (٤١٠).

ولتأمين استمرارية التزود بالنفط، فإن الصين ستكون حريصة جداً على المساعدة في أمن المصادر النفطية والنقل البحري والمضائق في الخليج العربي، ومكافحة الإرهاب الذي يستهدف مصادر الطاقة، وكذلك مكافحة القرصنة البحرية، وفي هذا المجال فإنها تتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية وباستثناء ذلك فإن المصالح الصينية قد تتضارب مع المصالح

---

(٤٠٨) نقلاً عن د. وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية من الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١١، ص ٢.

(٤٠٩) سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع، ابو ظبي، ٢٠٠٩ ص ٢٠٥.

(٤١٠) د. سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١٢، ص٢٣.

الأمريكية نتيجة التنافس في الحصول على النفط في المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، إذ تحرص الصين على خلق علاقات تجارية لاستيراد النفط الخام الثقيل[٤١١].

وفي العام ٢٠٠٥ تأسس الحوار الاستراتيجي الذي توصل إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "روبرت زولتيك" مع الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الصيني NDRC، والذي تم فيه جعل أمن الطاقة أحد البنود الرئيسة على جدول أعمال المباحثات الجارية جنباً إلى جنب مع مسائل أمنية واقتصادية أشمل. وقد جرى هذا الأمر وبدأ بداية واعدة في أول اجتماع عقد في أغسطس / آب عام ٢٠٠٥، ولم يتم اكتمال أعمال المباحثات لمغادرة المسؤول الأمريكي منصبه، وتأخر تعيين خلف له كان النهاية لهذا الجهد. أما قيمة هذه المبادرة فكانت احتمال مناقشة مسائل أمن الطاقة في سياق التفاعل المتبادل بين المصالح والنوايا النفطية والاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين [٤١٢].

ويتبين مما تقدم أن الصين متفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين خطوط نقل الطاقة من شمال الخليج العربي، ومضيق هرمز إلى بلادهم، رغم وجود كثير من الأمور المختلف عليها في المنطقة مثل؛ احتلال العراق وتداعياته والبرنامج النووي الإيراني. ويمثل الحصول على الطاقة من المنطقة أحد أهم أركان السياسة البرغماتية الصينية المعاصرة. فاعتمادها الواسع على الطاقة جعلها تمثل ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وللتطورات الهائلة التي حدثت في الصين امتدت استثماراتها على نطاق واسع في المنطقة العربية وفي حوض بحر قزوين وأطراف أخرى مثل إيران وتركيا واليونان وترجم التمدد الاقتصادي المتنامي إلى تواجد عسكري واسع للجيش الصيني لحماية مشاريع الطاقة التي شكلتها الصين مع دول العالم. إذ وقعت إيران بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠ مع الشركات الصينية عقوداً بقيمة ١٢٠ مليار مع قطاع النفط والغاز، و وأهمية إيران لدى الصين كونها تقع على

---

(٤١١) د. هشام الخطيب، "العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي"، **الحوار العربي الصيني الثالث، عمان، ٢٠٠٤، في العرب والصين أفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، أعداد منتدى الفكر العربي**، عمان، ٢٠٠٧، ص٥٧.

(٤١٢) ميكال هيربرج، "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي**، ٢٠٠٨، ص ٤٩٨.

الحدود مع بحر قزوين والخليج العربي، والاستراتيجية الصينية للتعاون مع إيران في مجال الطاقة تجعلها آمنة في حالة غلق مضيق هرمز، طالما أن إيران تسيطر على المضيق، كما أن الأراضي الإيرانية طرف رئيس في طريق الحرير البري والبحري، إذ تتطلع الصين إلى زيادة الروابط بواسطة خطوط السكك الحديدية، واحتمالية إنشاء قاعدة بحرية في إحدى الجزر الإيرانية(٤١٣).

وللاهتمام المتزايد لأمن الإمدادات النفطية، أعطت الصين أهمية كبرى لهذا الموضوع في الأمم المتحدة إذ قدمت ورقة إلى الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة وأهميته إذ كان ملخص الورقة في الفقرة الخامسة من الورقة الصينية ينص على "أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم... ويكتسب ضمان أمن الطاقة في العالم أهمية كبيرة... وتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى للاقتصاد العالمي... وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق المستمر... وتولي الصين دائماً اهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة... إن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأخرى من أجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة" (٤١٤).

أما فيما يخص تأمين أمن الإمدادات أو ما يسمى بأمن الطاقة لابد من توفير آليات لهذا الغرض ومن أهم هذه الآليات هو وجود قوات عسكرية قادرة على حماية منابع النفط وطرق سيرها البرية منها والبحرية وحماية الممرات والمضائق لناقلات النفط العملاقة الناقلة لهذه المادة الحيوية، وهذا ما دعا قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، ودول أخرى إلى تواجد قواتها في المنطقة، ومن أهداف الوجود العسكري في الخليج العربي ضمان الاستقرار في المنطقة بغية الحصول على استثمارات أفضل وحماية خطوط إمدادات الطاقة.

---

(٤١٣) كريستينا لين، "طريق الحرير الجديد إستراتيجية الطاقة الصينية في الشرق من الشرق الأوسط الأكبر"، **معهد واشنطن**، ٤ أبريل / نيسان ٢٠١١، وعلى الرابط:http/www.washingtoninstitute.org

(٤١٤) "ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية، "**في الدورة ال ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة**، ٢٠١٢/٩/٢٠، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:-http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1.

أما فيما يخص الموقف الصيني من الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي.

السياسة الصينية تقوم على معارضة الهيمنة وسياسات القوة والحرب، كما تعارض محاولة أي دولة فرض نظامها السياسي وأيديولوجيتها على الدول الأخرى، كما تعارض التوسع العسكري، فإنها لا تحتفظ بأي قاعدة عسكرية في أي بلد أجنبي، وهي ضد سباق التسلح لغرض حماية السلام العالمي، والعدوان على الدول هذا ما تقوم عليه السياسة الصينية في خطابات قادتها ونهج سياساتها تجاه دول العالم فموقفها يقوم على هذا الأساس.

ومع تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد احتلال أفغانستان والعراق والذي تزامن مع تصاعد هذا التواجد في جنوب شرق آسيا، تيقنت الصين إن الولايات المتحدة الأمريكية في استمرارية الهيمنة لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية ومن بينها السيطرة على طرق الملاحة وهو ما أدى إلى التأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، لاسيما الخليجية منها وتشير الأرقام المتاحة إلى أن حوالي ٨٠% من حاجات الصين من النفط المستورد دائماً يأتي عبر البحر ويعد مضيق هرمز ومضيق ملقا أهم موقعين بحريين على الاطلاق فيما يخص الصين كونهما يتعاملان مع معظم شحنات النفط المستورد والقادمة إليها عبر البحر، ويخشى دوماً على أمن الطاقة لديها بشكل عام وعلى أمن الممرات البحرية التي تنقل إليها النفط بشكل خاص من أية عمليات قرصنة أو إرهاب أو اندلاع أزمات وحروب إقليمية أو دولية من شأنها تعطيل وصول الواردات النفطية، لذلك قررت منذ سنوات عديدة تبني سياسة تقوم على بناء قوة بحرية عسكرية، ونشر قواتها في الدول الحليفة والصديقة التي تقع على طول هذا الخط الساحلي وذلك لتأمين حركة المرور وحماية الإمدادات الصينية التي تتعرض لأى نوع من التهديد.

وعلى الرغم من أن الصين ليست لاعباً عسكرياً مهما في منطقة الخليج العربي لكن محاولاتها إنشاء بعض الروابط مع دول الخليج العربي ذات الصلة بأمن الطاقة والقوة البحرية لاسيما بعد الزيارات التي قامت بها قطع من الأسطول البحري الصيني للمرة الأولى على الإطلاق عام ٢٠١٠، إلى كل من الإمارات والسعودية لما لها من دلالات سياسية وعسكرية، علماً أن الصين كانت أبدت في أواخر عام ٢٠٠٩ اهتماماً بإقامة قاعدة بحرية دائمة في خليج عدن، كما تحدثت بعض الأوساط الإيرانية عن إمكانية السماح للصين بإقامة قاعدة علسكرية بحرية لها على الشواطئ الإيرانية رداً على قيام الإمارات باستضافة قاعدة عسكرية فرنسية. لكن

الصين تحاول انتهاج سياسة متوازنة بين دول مجلس التعاون الخليجية وإيران لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة على أمل ألا تخسر طرفاً آخر في أي صراع قادم قد ينعكس سلباً عليها لاسيما فيما يتعلق بإمدادات النفط والغاز إليها [٤١٥].

كان إعلان الصين عزمها إقامة قاعدة عسكرية في خليج عدن على الأرجح في ميناء عدن، بمثابة إنذار مبكر بأن الصين تسعى إلى إكمال سلسلة نقاط الارتكاز البحرية لها في المحيط الهندي، امتداداً من سواحل ميانمار إلى خليج عدن على طول سواحل المحيط الهندي فقد أقامت الصين نقاط ارتكاز لأسطولها في المحيط الهندي في ميانمار، سريلانكا، وباكستان هذه النقاط ليست قواعد عسكرية دائمة ولكنها توفر للأسطول الصيني تسهيلات بحرية من خلال المنشأة البحرية التي أنشأتها الصين في تلك البلاد، ولهذا جاء الإعلان الأنجلو – أمريكي تجاه اليمن يقطع الطريق أمام التحرك الصيني وإحكام السيطرة الغربية على الممرات البحرية لنقل النفط إذ يسهل قطعها في حالة حدوث تصادم بين القوى الغربية والصين. واستكمالاً لهذا المخطط قامت الهند المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمد نطاق عمل أسطولها إلى مضيق ملقا[٤١٦].

وفي أواخر عام ٢٠١٠ أعلنت الصين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة لكل من الأردن وسوريا والإمارات، لاسيما بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعمان، مصر، والسعودية، ورغم أن الصين تتحرك في منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعي مدى أهمية الاستقرار في مناطق تدفق النفط والدور الأمريكي في تأمين ما يلزم من أجل ذلك كما أنها لا تعارض دوراً صينياً أكبر بما يخدم أهدافها من حيث المشاركة في تحمل الأعباء المالية والأمنية، إذ يلزم ذلك دون أن يعني غض الطرف وإنما المراقبة عن كثب [٤١٧].

أما فيما يخص المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في منطقة الخليج العربي، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تدفقاً كبيراً للقوات الأمريكية إلى

---

(٤١٥) علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الإستراتيجية تحت المجهر"، **مجلة أراء الخليج**، العدد ٨٠، مايو، ٢٠١١، ص ١٩.

(٤١٦) د. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، **مجلةالسياسة الدولية**، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص٥٢.

(٤١٧) علي حسين باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، أبريل/نيسان ٢٠١١، ص١٠.

منطقة الخليج العربي، وذلك في ثلاثة سياقات دولية يتمثل **أولها** في الكميات الكبيرة من النفط والغاز التي كانت الصين تستوردها من المنطقة، وكانت التوقعات تشير إلى أنه من شبه المؤكد أن هذه الواردات كانت تسير في نحو مطرد، وأي دولة كان بإمكانها الإشراف على تدفق النفط والغاز من المنطقة يكون بمقدورها التأثير وممارسة نفوذ كبير في المنطقة من مصادر الطاقة، أما السياق **الثاني** فيتمثل في ديناميات تراكم رأس المال التي قوضت وبشكل مطرد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولي مما ترك الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نحو متزايد، عرضة لمنافسة قوى ومراكز صناعية ومالية جديدة، والسياق **الثالث** يتمثل في التهديد الذي شكلته المبادرات الاقتصادية والعسكرية للصين في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي لحماية مصالح الصين وذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية وباتت استجابة صناع السياسات في أمريكا لهذا التراجع الواضح في الموقف السياسي والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم تعتمد على المصدر الذي احتفظت به الأخيرة وهو التفوق النسبي في قواتها المسلحة [٤١٨].

إن الاستقرار الإقليمي الخليجي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الدولي بما يدحض مقولات تراجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، صحيح أن الازمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، وتنامي النفوذ الصيني ربما استوجبا تغييراً نوعياً في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية مفادها أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستعيد البحرية الأمريكية النظر في نشر قواتها من نسبة حوالي ٥٠% للمحيط الهادى و ٥٠% للمحيط الأطلسي إلى نسبة ٦٠% ٤٠% لصالح المحيط الهادي، وذلك وفقاً لما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي السابق "ليون بانيتا"، ذلك لا يعني تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية لاسيما في الخليج العربي [٤١٩].

إن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط وطرق نقله، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر المهم والذي تتزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد

---

(٤١٨) فريد هـ لاوسون، "في ظل التوجه الإستراتيجي الأمريكي شرقاً: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ١٨ مارس / آذار، ٢٠١٣، ص ٥.

(٤١٩) د. أشرف محمد كشك، "الأمن الإقليمي الخليجي وأمن العالم"، **مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة**، فبراير ٢٠١٣، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) وعلى الرابط: http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1.

تستثمره أمريكا في حالة وقوع أية مواجهة مستقبليه مع الصين حول تايوان بشكل خاص أو تعطيل استمرار النهوض الاقتصادي للصين بشكل عام، لعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية في عدم التضحية بأهداف في المنطقة العربية – إيران وسوريا – إلى جانب تعرض ٨٠% من واردات النفط الصينية التي تمر عبر الممرات البحرية للخطر [٤٢٠].

وسعت الصين للحصول على مزيد من وجودها العسكري من خلال زيادة قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام أو في مجال مكافحة القراصنة، وسعيها لإقامة قواعد عسكرية لحماية إمدادات النفط، وبدأت بالفعل العمل مع باكستان في تطوير ميناء جوادر في إقليم بلوشستان في خليج عمان، ويوفر الميناء للصين موطئ قدم بالغ الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية على بعد ٢٥٠ ميل من مضيق هرمز، ميزة الميناء للصين يتضمن الوصول إلى مرافق الموانئ للسفن التجارية والبحرية بالقرب من الخليج العربي والطريق الجديد الذي يربط التجارة الدولية بالمناطق النائية بغرب الصين إلى المحيط عبر الطرق وخطوط السكك الحديدية عبر باكستان، فضلاً عن تعزيز نفوذ الصين في المحيط الهندي والخليج العربي[٤٢١].

يتبين أن الصين متمسكة بسياستها تجاه الخليج العربي مزودها الرئيس للطاقة إذ تواجدها ومشاركتها الجهود الدولية لتأمين طرق الإمدادات وذلك لمصلحتها الكبرى التي تجنيها من وراء استقرار المنطقة، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وذلك لما يوفر لها مزيداً من تدفق المواد الطاقوية عبر الممرات البحرية التي تسير فيها سفنها العملاقة الناقلة لتلك المواد، فمنافستها مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تصل إلى حد المواجهة بل تعمل الصين على السياسة الناعمة التي انتهجتها لعدم اثارتها أي طرف ممكن يؤدي إلى تعطل مصالحها في المنطقة، وانتهجت سياسة جديدة تواجد على أطراف البحار، إذ إقامة بعض النقاط التجارية في بعض الموانئ على شواطئ الخليج العربي والمحيط الهندي بما تسمية (اللالؤ). فضلا عنً تعاونها مع دول مثل إيران وباكستان لعمل قواعد تجارية وهذا ما تم فعلاً في باكستان ميناء "جوادر". الذي تستخدمه لتسهيل عمل تجارتها. وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، محاولةً إعاقة الصين من

---

(٤٢٠) د. وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ديسمبر/ كانون الأول، ٢٠١١، ص ٣.

(٤٢١) **مركز الدراسات الأفر– شرق اوسطية**، "أمن الطاقة وطرق الإمداد لإنزال المحرك الرئيس لسياسة بكين تجاه المنطقة"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http//www.raya.com

خلال عقد اتفاقيات مع الهند المنافس الرئيس لباكستان من أجل تحجيم الدور الصيني في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي.

الخاتمة

ورؤية الصين لأمن منطقة الخليج العربي هي الحفاظ على تأمين استمرارية تدفق النفط لأنها تستورد أكثر من ٧٥% من احتياجاتها النفطية من المنطقة، وإنها ستكون حريصة جداً على المساعدة في تأمين المصادر النفطية والنقل البحري والمضائق في الخليج العربي، ومكافحة الإرهاب الذي يستهدف مصادر الطاقة، وكذلك مكافحة القرصنة البحرية، وفي هذا المجال فإنها تتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وباستثناء ذلك فإن مصالحها قد تتضارب مع المصالح الأمريكية نتيجة التنافس في الحصول على النفط من المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، إذ تحرص الصين على خلق علاقات تجارية لاستيراد موارد الطاقة.

ويتبين أن الصين متمسكة بسياستها تجاه الخليج العربي لأنها المجهز الرئيس للطاقة إذ تواجدها في المياه الدولية ومشاركتها الجهود الدولية لتأمين طرق الإمدادات، وذلك للحفاظ على مصلحتها الكبرى التي تجنيها من استقرار المنطقة، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وذلك لما يوفر لها مزيداً من تدفق المواد الطاقوية عبر الممرات البحرية.

وبينت الدراسة ايضاً أن الموقف الصيني من مسألة أمن الخليج العربي لم يخرج عن إطار سياسته الخارجية الهادفة لخدمة مصالحها الاقتصادية قبل كل شئ، ولحاجتها لمزيد من الطاقة ولعدم قدرتها على توفير مواد الطاقة من الداخل. اتجهت إلى عقد بروتوكولات نفطية خارجية لتزويدها بالنفط والغاز، مما جعلها تتعاقد مع أغلب دول منطقة الخليج العربي، وأخذت تهتم بالاستقرار والأمن في المنطقة، وغدت سياسة المشاركة الهدف الأمثل للتعامل مع قضاياها، لاسيما المشاركة مع روسيا وفرنسا في معادلة أمن الخليج، وتحقيق التوازن في مواجهة تأثير السياسة الأمريكية، وأصبحت المصلحة الصينية تتطلب دعماً وجهد إقليمياً ودولياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مع ضرورة عدم إغفال إسناد أي دور لها في هذا الإطار، إذ اقتضت مصلحتها عدم تعريض أمنها الاقتصادي للخطر، لاسيما إن إمداداتها النفطية من المنطقة أصبحت ضرورية بعد أن تحولت إلى دولة مستوردة، ولأن حالة عدم استقرار المنطقة أمنيا يؤثر على عملية التنمية لديها، فضلاً عن أنها ستضطر إلى مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان في تأمين الممرات المائية للحفاظ على أمن واستقرار الخليج العربي.

المصادر

اولاً: الوثائق.

١- "كلمة الممثل الصيني ليو زنمين"، الجلسة ٢٥٥٠، يوليو / تموز ٢٠٠٦، مجلس الأمن، نيويورك، على الرابط WWW.un.org/arabic/sc.

٢- "كلمة الممثل الصيني وانع غوانغيا"، الجلسة ٥٦١٢، ٢٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦، المصدرنفسه.

٣- "كلمة كانغ يونغ"، الجلسة ٥٦٤٦، ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٠٧، المصدر نفسة.

٤- "كلمة لى باودنغ"، الجلسة ٦٣٣٥، ٩ يونية / حزيران ٢٠١٠، المصدر نفسه.

٥- "كلمة لي باودنغ"، ٦٥٥٢، ٦ يونيو / حزيران، ٢٠٠١، المصدر نفسه.

٦- "كلمة وانغ غوانغيا"، الجلسة ٥٨٤٨، ٣ آذار / مارس ٢٠٠٨، المصدر نفسه.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة.

١- أشرف سعد العيسوي، "أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة"، السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.

٣- توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى ٢٠٠٥.

٤- جمال مظلوم، د. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١١.

٥- جول جارفر، الصين وإيران شركيان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩.

٦- سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع، ابو ظبي، ٢٠٠٩.

٧- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

٨- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ٢٠١٢.

٩- صالح بن عبد الرحمن المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١.

١٠- صالح بن عبد الرحمن المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١.

ثالثاً: البحوث والدورات العلمية.

١- عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات"، ١١ يونيو / حزيران ٢٠١٢.

٢- عفراء أحمد البابطين، "ابعاد وواقع العلاقات الصينية في عالم متغير"، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد ٨٠، مايو ٢٠١١.

٣- علي حسين باكير، التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، لبنان، ٢٠١٠.

٤- علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الاستراتيجية تحت المجهر"، مجلة أراء الخليج، العدد ٨٠، مايو، ٢٠١١.

٥- علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الاستراتيجية" تحت المجهرة مجلة أراء حول الخليج، العدد ٨٠، مايو ٢٠١١.

٦- علي حسين باكير، "العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث والإمارات، العدد ٢٢، تموز ٢٠٠٦.

٧- علي حسين باكير، " مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل/نيسان ٢٠١١.

٨- غيث الربيعي، "تطور العلاقات العراقية – الصينية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠.

٩- فريد هـ لاوسون، "في ظل التوجه الاستراتيجي الأمريكي شرقاً: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٨ مارس / آذار، ٢٠١٣.

١٠- كاظم هاشم نعمة، "العراق والصين"، في العراق والفوضى الكبرى، دراسات استراتيجية، العدد ٣، بغداد، ١٩٩٧.

١١- كامل صالح أبو جابر، "الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق العدد ٧، ١٩٩٩.

١٢- لود جارد، "هل يمكن تجنب قصف إيران؟"، (مجموعة باحثين)، البرنامج النووي الإيراني الواقع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

١٣- لى غو فو، "العلاقات بين دول المجلس والصين، التقرير السنوي الأول الخليج في عام ٢٠٠٣، مركز الخليج للأبحاث، دبى، يناير ٢٠٠٤.

١٤- محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٧، ١٩٩٩

١٥- محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١.

١٦- محمد بن هويدن، "السياسة الصينية تجاه العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٧- محمد بن هويدن، "العلاقات الصينية – الخليجية من الأيديولوجيا إلى المصالح"، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد ٨، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٠.

١٨- محمد بن هويدن، "المحددات السياسية للعلاقات الإماراتية – الصينية، افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد١٨، ٢٠١٣.

١٩- محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٠- محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠.

٢١- محمود سالم السامرائي، "احتلال العراق والتحديات الجيوإستراتيجية لأمن الخليج العربي (٢-٢)"، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٨٢، يوليو ٢٠١١.

٢٢- ممدوح عبد المنعم، رياح من الشرق الصين – كوريا – اليابان، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

٢٣- ميكال هيربرج، "مثلث مصالح الطاقة الاستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨.

٢٤- ناصف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، ١٩٧٨.

٢٥- نان لي، "الجغرافية السياسية وقوى السوق العواقب السياسية لمحدودية"، الإمدادات الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الامرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

٢٦- نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨.

٢٧- هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط"، في هدى ميتكيس (محرر)، العلاقات الآسيوية–الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٧ ٢٠٠.

٢٨- وان بلومينثال، "امداد الأسلحة الصين والشرق والأوسط، السياسة الصينية في الشرق الأوسط"، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٩- وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية من الشرق الأوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

رابعاً: الرسائل العلمية.

١- عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العبي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

٢- هالة خالد حميد، سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٠.

خامساً: الصحف.

١- "حوار مع السفير الصيني في المنامة لي تشن"، صحيفة الوطن البحرينية، العدد ٢٦٣٠، ٢١ فبراير ٢٠١٣، وعلى الرابط http//www.alwatannews.net

٢- صحيفة NEWS الصينية، "الصين تحث إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعزيز التعاون"، ٢٠١٣/١/١٨، وعلى الرابط: Arabic.news.cn.

٣- صحيفة الشعب اليومية أو فلاين الصينية، "التعاون الصيني الإيراني في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة"، ٢٠١٢/١/١١ على الرابط: Arabic@peopledaily.com.cn

٤- عبد الله المدنى، "دول الخليج والتعامل مع الصين"، صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، العدد ٤٣٠٠، ٢٨ فبراير ٢٠١٣، وعلى الرابط: .www.wlaph.com/web/newspapers/2013/1/78463.htm

٥- مصطفي اللبادة، "الاقتصاد السياسى للعلاقات الصينية – الإيرانية ولحظة الاختيار، "صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧/١٠/٣١.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

١- أشرف محمد كشك، "الأمن الإقليمي الخليجي وأمن العالم"، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، فبراير ٢٠١٣، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) وعلى الرابط: .http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1

٢- كريستينا لين، "طريق الحرير الجديد إستراتيجية الطاقة الصينية في الشرق من الشرق الأوسط الأكبر"، معهد واشنطن، ٤ أبريل / نيسان ٢٠١١، وعلى الرابط:http/l/www.washingtoninstitute.org

٣- مركز الدراسات الأفر – شرق اوسطية، "أمن الطاقة وطرق الإمداد لإنزال المحرك الرئيس لسياسة بكين تجاه المنطقة"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http//www.raya.com

٤- هشام الخطيب، "العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي"، الحوار العربي الصيني الثالث، عمان، ٢٠٠٤، في العرب والصين أفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، أعداد منتدى الفكر العربي، عمان، ٢٠٠٧، ص٥٧.

٥- ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية، "في الدورة ال ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٢/٩/٢٠، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران

وردة مساعد علي عثمان الشاعري

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المقدمة

تعد العلاقات الصينية الإيرانية من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية، فهي علاقات قديمة وممتدة، كونها ترجع إلى عصر الدولة الساسانية، وفي العصر الإسلامي كان لبلاد فارس دوراً هاماً في انتشار الإسلام في الصين عبر طريق الحرير القديم. وعند ظهور الدولة الحديثة بدأت العلاقات الصينية الإيرانية في بداية السبعينات عندما كانت إيران تحت حكم الشاه الموالي لأمريكا، وكانت الصين تحت تأثير الاتحاد السوفيتي السابق.

ومن ثم عملت الثورة الإسلامية الإيرانية على تبديل التوازنات الإقليمية وحثت الصين على الاهتمام بإيران عن قرب، حيث شكلت إيران إحدى نقاط القوة في سياسة الصين الخارجية من خلال: الموقع الجغرافي، الطاقة والنفط، التسليح. واكبر دليل على ذلك، قيام الصين بدعم إيرن في حرب الخليج الاولى والتي كان من نتائجها تعاون بالستي وبيع صواريخ وضعت في الخليج الفارسي. وحتى نهاية الحرب، كانت الصين قد حققت أعلى مبيعاتها من الأسلحة (دبابات، طائرات، مدافع ثقيلة، وسفن من الحجم الصغير، ... الخ). [٤٢٢]

وقد أصبحت الصين بدورها مصدراً رئيسياً للسلع المصنعة والآلات الإلكترونية والسيارات والمعدات المنزلية لإيران، كما إن الصين مصدر رئيس للأسلحة لإيران و زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، واستمرت العلاقة إلى أن انخفض التعاون في عام ٢٠٠٤ نتيجة فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على عدد من الشركات الصينية العاملة في مجال السلاح المصدرة لايران. وفي عام ٢٠٠٦ فرضت العقوبات الدولية على طهران مما ادى الى تقليص التعاون الصيني– الإيراني. [٤٢٣]

٤٢٢– برنار اوركار، فاطمة على الخوجة (مترجم)، جغرافية إيران السياسية. لبنان: جروس برس ناشرون، ٢٠١٢، ص ص٣٧٠–٣٧١.

٤٢٣– إسلام إبراهيم محمود عيادي، "التعاون الصيني–الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ١٩٩٢–٢٠١٣"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٠٢.

ثانياً: المشكلة البحثية:

شكلت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٧ نقطة حوار معقمة في الدوائر الصينية حول كيفية حماية المصالح الصينية وتطويرها في شرق اوسط تتنازع قواه الإقليمية فيما بينها بكل وسائل القوة الناعمة والصلبة. وتعد العلاقة الوثيقة التي تربط بين الصين وإيران أحد العوامل التي تنطوي على تأثير بالغ الأهمية في التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يشكل مصدر إزعاج للعديد من القوى الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار يمكن دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، ويرجع ذلك للعب إيران دور أساسي ومحوري في الشرق الأوسط وخصوصا بعد ثورات الربيع العربي.

والسؤال البحثي يدور حول: ماهي محددات السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

ثالثاً: الاسئلة الفرعية:

١- إلى اي مدى يؤثر المحدد الاقتصاديعلى السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران؟

٢- كيف لعب المحدد الجيوستراتيجي دوراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران؟

٣- ما تأثير المحدد العسكري في السياسة الخارجية الصينية على إيران؟

٤- ماهي القضايا التي تتضارب فيها المصالح الصينية الإيرانية وكيف أثرت في سياسة الصين الخارجية تجاه إيران؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم السياسة الخارجية:

أن أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم"، إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ".[٤٢٤]

٤٢٤- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧، ص٧.

ويعرف صبري مقلد السياسة الخارجية بأنها:" مجموعة الاهداف، المبادئ، الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها الدولة، ويتحدد عن طريقها الكيفية التي تدير بها الدولة نمط علاقاتها وسلوكها الخارجي".[٤٢٥]

وعرف ميلر السياسة الخارجية بأنها " مجموع كل السياسات التي لها تأثير على العلاقات الوطنية الحكومية مع الحكومات الوطنية الاخرى". وهي ايضا من وجهه نظر ميلر " انها اهم تفاعلات السياسة الخارجية هي تلك التفاعلات الدبلوماسية، التي تحدث يوميا بين حكومات الدول". [٤٢٦]

وتعرف السياسة الخارجية بأنها الاداة او الوسيلة التي من خلالها تستطيع الدولة حماية مصالحها لمدد طويلة وتحقيق اهداف محددة او بشكل آخر يمكن ان تكون خطة الدولة الموجهة للخارج والتي تهدف الى مواجهة الاحداث الخارجية او التكيف والتأقلم معها.[٤٢٧]

وبالتالي، فأن الدراسة تتبنى مفهوم السياسة الخارجية والذي هو مجمل مواقف دولة ما في مواجهة دولة او دول اخرى بهدف حماية مصالحها عن طريق قيام علاقات تشمل مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تجارية، ثقافية، عسكرية، دبلوماسية، ..الخ).

٢ – مفهوم الجيوستراتيجية:

الجيوستراتيجية مصطلح علمي ولُغوي يتألف من مقطعين «جيو» وتعني الأرض، و«استراتيجي» وتعني فن استخدام القوةالعسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تغير وتطور واكتسب قاعدة شمولية، وأصبح يعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية للإقليم أو الدولة.[٤٢٨]

٤٢٥– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية الواقع. القاهرة: المكتبةالأكاديمية، ٢٠٠٢، ص١١٤.

426- T.B Millar, Abdul Monem Al. Mashat (Ed.), On Writing about Foreign Policy: Selected Readings in Foreign Policy Theory. Cairo University: Faculty of Economic and Political Science, p.57.

٤٢٧– يارا محمد شفيق بسيوني، "التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسيةفي ظل رئاسة جاك شيراك تجاه القضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٢١.

٤٢٨– صلاح الدين أبوبكر الزيداني، الجغرافية الاستراتيجية (الجيوستراتيجية)، مجلة المسلح، تاريخ النشر: ١٠ مارس ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33، تاريخ الدخول: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧.

وتُعرَّف الجيوستراتيجية –أيضاً– بالتخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري، الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية.

أو تبحث الجيوستراتيجية في المركز الاستراتيجي للدولة أو للوحدة السياسية، متناولةً بالتحليل عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان.[٤٢٩]

فالجيوستراتيجية مسرح مركب يحوي عدداً من المستويات السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول مع بعضها البعض، وتحدد أنماط مسارح العمليات الرئيسية فيما بينها، بما يتماشى مع أهدافها للوصول إلى النتائج المرجوة منها.[٤٣٠]

وهناك من يُعرفها بأنها تعني دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.[٤٣١]

والمحدد الجيوستراتيجي –الذي تتبناه الدراسة– هو يمثل دوراً أساسياً في تحديد السياسة الخارجية الخارجية لاي دولة، من خلال التفاعل الطبيعي بين مقوماتها الجغرافية، بمعناها الواسع، ونظامها السياسي، بما يؤثر على علاقاتها الدولية مع الوحدات الدولية الأخرى. فجغرافيا الدولة لها وزن وأثر كبير في طبيعة السلوك الخارجي للدولة.[٤٣٢] فتنوع الثروات الطبيعية وعظم المساحة وموقع الدولة قد يشكل سياسة الدولة الخارجية. فالموقع الجغرافي يؤثر في سياسة الدولة، فهو من جانب يحدد الإطار الحيوي الذي تتحرك فيه، كما يحدد طبيعة التهديدات التي قد تواجهها.[٤٣٣]

٤٢٩– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسية.ع مان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٥٨.

٤٣٠– صلاح الدين أبوبكر الزيداني، مرجع سبق ذكره.

٤٣١– خضير ياس خضير عباس، "الموقع الجيوستراتيجي لإيران وأثره في الاتحاد السوفيتي: دراسة جيوبولتيكية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٦ – ٧.

٤٣٢– علي الدين هلال، بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ص ٣١–٣٢.

٤٣٣– عبد الرؤوف مصطفى جلال حسن، "أثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة ١٩٨٩–٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ي.

خامساً: منهج الدراسة(دراسة أقتراب المصلحة من خلال المنظور الواقعي)

سوف تقوم الدراسة بإستخدام أقتراب المصلحة القومية والذي هو أساس المدرسة الواقعية، فقد ركزت الاخيرة على ان كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة وان هناك تضارب في المصالح الى درجة تقود للحرب ويمكن تفسير الاستمرار في السياسة الخارجية للدول رغم تبدل الزعامات السياسة او تغير النمط الأيديولوجي المسيطر والقيم السائدة وذلك بسبب وجود مجموعة من المصالح الأساسية لكل دولة تمثل مصالح عليا للدولة وهذه المصالح ثابتة وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه الغاية فتكون سلمية او حربية ولكن الغاية نفسها لاتتغير.[٤٣٤]

فمنهج المصلحة القومية هوالسعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة وهو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية. اي ان المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الاساسي في تخطيط السياسة الخارجية لاي دولة في العالم، كبيرة كانت او صغيرة.[٤٣٥] فالمصلحة القومية هي الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول اخرى ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول اخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة، وتتمثل أنواع المصالح القومية في المصلحة السياسية، المصلحة الاقتصادية، المصلحة العسكرية والإستراتيجية، المصلحة الايديولوجية، المصلحة الثقافية، مصلحة النظام الدولي.[٤٣٦]

ويتم تطبيق المنهج عن طريق استخدام دراسة المصلحة القومية للصين تجاه ايران من خلال ان مفهوم المصلحة القومية للصين متسعوخصوصا بعد التغير في بنية النظام الدولي وسعي الصين الى تحقيق مصلحتها الاقتصاديةو لعب دورا في توفير بيئه آمنة ومناخ مستقر على المدى الطويل من اجل ضمان استكمالها لمشوارها في الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم.

ومن هنا يتضح ان النظرية الواقعية التقليدية تعتبر الاساس النظري لهذه الدراسة، حيث نجد ان كل تحركات السياسة الصينية تجاه إيران تحكمها المصالح والمحددات التي تسعى

٤٣٤- منى دردير محمد، "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ١٩.

٤٣٥- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص٦٢٤.

٤٣٦- منى دردير محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١-٢٢.

الصين لتحقيقها من توجهها نحو إيران وكلما تغيرت هذه المصالح تغيرت توجهات السياسة الصينية تجاه إيران.

سادساً: تقسيم الدراسة

تنقسم دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران في هذا الكتاب الى اربعمحاور رئيسية:

المحور الاول: المحدد الاقتصادي:(الطاقة والنفط) و (التجارة).

المحور الثاني:المحدد الجيوستراتيجي: (طريق الحرير)

المحور الثالث: المحدد العسكري: (التسليح والبرنامج النووري الإيراني)

المحورالرابع: تضارب المصالح الصينية الإيرانية.

ويمكن التركيز على السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران من خلال الأربع محاورالآتية:

١- المحدد الاقتصادي:

أ- الطاقة والنفط:

فأساس العلاقة بين الصين وإيران ترتكز على الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني الى الصين وعلى مدى السنوات الماضية، أصبحت الصين أكبر مشتري للنفط الإيراني وأكبر شركائها الاقتصاديين. فهي تعاني من محدودية مصادر الطاقة -بإستثناء الفحم- ويعد التزايد في استهلاك الصين من مصادر الطاقة المختلفة نتيجة منطقية لتزايد في عدد السكان، فالصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. وكذلك تزايد مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، إذ تعد الصين واحدة من اكثر الاقتصادات نمواً في العالم في الوقت الحالي. فخلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠١١ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي في الصين ٩,٣٣%، وقد بلغ أعلى معدل له في ١٩٩٢ مسجلا ١٤,٢%، وكان اقل معدل له في عام ١٩٩٠ حيث بلغ ٣,٨ %. ومن ثم خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥ سوف يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ٦,٤%، وتشير التوقعات الى انه من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٥ سوف يبلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي ٥,٣%.[٤٣٧]

٤٣٧- خديجة عرفة محمد أمين، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٠١.

ففي عام ١٩٩٥ بدأت الصين بإستيراد كميات كبيرة من النفط الخام من إيران. وفي عام ٢٠٠٢، وقعت الصين وإيران على المدى الطويل لمدة ١٠ سنوات على اتفاقيات تجارة النفط. وبحلول عام ٢٠٠٨ اجمالي حجم التجارة بين الصين وإيران بلغت حوالي ٢٠ مليار دولار امريكي وكانت إيران ثالث اكبر مصدر للنفط الى الصين بعد المملكة العربية السعودية وانغولا. لقد حقق التعاون الصيني–الإيراني في مجال النفط الكثير من التقدم في العقد الماضي وذلك نتيجة سماح إيران لشركات الصينية باستغلال حقول النفط والغاز بها. وتم منح شركة CNPC اكبر شركة وطنية في الصين على حق الاستخدام في ٢٠٠٤. في حين وقعت SINOPEC على اتفاق النفط والغاز الطبيعي ب ٧٠ مليار دولار، وتعتبر هذه اكبر صفقة للطاقة مع إيران.ولقد اشترتSINOPEC–بموجب مذكرة التفاهم التي وقعت عام ٢٠٠٤ – مليون طن من الغاز الطبيعي المسال على مدى ٣٠ عاما وتطوير حقل يادافارن العملاق.[٤٣٨]

وفي عام ٢٠١١، حضرت ١٦٦ شركة صينية معرض إيران للنفط وفي عام السابق حضرت ١٠٠ شركة صينية وهكذا يكون الصينيون اكثر المشاركين الاجانب في هذا المعرض التجاري الدولي.

وكذلك شكلت إيران لجنة مشتركة للنفط والغاز مع الصين من أجل توسيع التعاون في مجال الطاقة وإسراعه.إضافة الى ذلك، في مايو ٢٠١١، وقعت الصين على اتفاقية قيمتها ٢٠ مليار دولار امريكي لدعم التعاون الثنائي في قطاعي الصناعة والتنقيب – حيث تعتبر الصين اهم طرف فعال اجنبي في إيران للعمليات السابقة للانتاج (التنقيب والاستخراج)– وايضا ساعدت الصين إيران في انتاج وتكرر وبيع البترول الايران الخام الثقيل، حيث ان ٦٠ بالمئة من احتياطي النفط الايراني هو نوع من الخام الثقيل.[٤٣٩]

مما سبق يتضح ان احتياج الصين للطاقة هو احد أهم العوامل التي شكلت العلاقات الصينية الإيرانية والتي تهدف لتأمين الطاقة اللازمة لدعم الاقتصاد الصيني. فترى الصين أن الاستثمارات في قطاع الطاقة في إيران يمثل وعدا بمورد نفط مضمون للسنوات القادمة.إضافة

438- Yu Guoqing, China’s foreign energy policy towards Iran, The Newsletter, No.62, winter 2012, P.27,Available at: https://iias.asia/sites/default/files/IIAS_NL62_27.pdf, Accessed in 12/4/2018.

439- Scott W. Harold, Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, RAND corporation, 2012,p.10, Available at:https://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP351.html, Accessed in 12/4/2018.

إلى ذلك، لم تنحصر نتائج استثمارات الصين في إيران في عقود مربحة لشركات الصين الوطنية الكبرى، مؤسسة البترول الصينية، وسينوبيك، المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري لكنها كذلك عززت بقوة امن الطاقة الصينية عبر تأسيس علاقة قوية بمورد لايحتمل ان يتم ترهيبه، فيقطع صادرات النفط الى الصين في حالة نشوب نزاع مسلح بين الولايات المتحدة والصين. [٤٤٠]

ب- التجارة:

كما ان اهتمت الصين في العلاقات التجارية في غير مجال الطاقة بين الصين وإيران، حيث ارتفع التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٣,٣ مليار دولار، متضاعفاً أربع مرات خلال السنوات من ١٩٩٨-٢٠١٠.[٤٤١] كما أن اشتراك الصين في تطوير البنية التحتية الإيرانية، قد تنوع بين تشيد مترو طهران الى الاستثمارات في عمليات التعدين إلى انشاء السدود وتطوير المؤاني إلى جانب بناء السفن التجارية وبيع البضائع الاستهلاكية، وهنا يرى ان المصلحة الصينية غالبة أيضاً، حيث يرجع التجارة والاستثمار في غير مجال الطاقة دور المحفز الكبير للصين لتوسيع علاقاتها مع إيران، لانها تزود الشركات الصينية المملوكة للدولة بالقروض وبالعقود الاجنبية وبيع بضائعها في الخارج مع المساهمة في توفير الوظائف للعمالة الصينية. [٤٤٢]

فطالما رغبت الصين في ميزان تجاري متوازن، وفي صادرات صينية وعقود لشركاتها العاملة في إيران والتي عرفت انتشارا واسعا في مدة قصيرة. ومن خلال سياستها، متابعة استغلال النفط والغاز، وجدت إيران في الصين شريكاً إستراتيجياً جديداً بحاجة إلى عقود طويلة الأجل فأصبحت شركة سينوبيك الفاعل الجديد في الصناعة النفطية الإيرانية من خلال استغلالها لحقول الغاز من أجل استخراج غاز طبيعي مسال، او آبار النفط (حقول يادرافان). اما شركات الاشغال العامة الصينية فقد حصلت على عقود لبناء سدود (تليغان)، وطرقات وخطط سكك حديدية، أو مترو الانفاق (طهران ومشهد)، في حين ان المنتوجات الصينية

440- Ibid; p.18.

٤٤١- موسى عبد الوالي أبو قاعود، "الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ١٣٤.

442- Ibid; p.18.

الاستهلاكية فقد أغرقت الاسواق الإيرانية التي كانت تعاني من صعود التزود عن طريق أوروبا، بسبب الحظر الاقتصادي على البلاد. [٤٤٣]

٢- المحدد الجيوستراتيجي:

تقدم الجغرافيا الإيرانية للصين عدة مميزات؛ تتراوح بين موقعها الإستراتيجي على طريق الحرير القديم وبين إمتلاك إيران لحقول النفط في الجنوب والتي تؤمن جزء معقول من نفط الشرق الأوسط، فضلاعن إطلاله الشمال الإيراني على بحر قزوين، مما يجعلها عنصراً جوهرياً للصين في تحقيق مصالحها الاقتصادية.[٤٤٤]

إن الموقع الجيوستراتيجي لإيران لم يفقد أهميته أبداً بالنسبة لإيران، فالشرق الأوسط هو في نظر الصين امتداد لمحيطها الجغرافي، بينما إيران هو اول بلد في الشرق الاوسط يحد الصين براً. وتعتبر إيران موقعا مهما في طريق الحرير القديم والذي يعد من اقدم الطرق التجارية وهو الطريق البري من أواسط آسيا والصين والذي يلتقي بالهند ويسير حتى بخارى، حيث يتفرع الى فرعان؛ الاول إلى بحر قزوين ونهر الفولجا وبلاد البلغار، والثاني يتجه الى البحر الاسود وموانيه ثم الى القسطنطينية واوربا وتخرج من فروع جانبيه الى بلاد الشام وساحل البحر المتوسط، وآخر الى بغداد وديار بكر، وثالث غير مطروق ويعبر أرمينيا وآسيا الصغرى برا إلى القسطنطينية وقد استخدم هذا الطريق منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[٤٤٥]

كما اظهرت إيران والصين ودول اخرى مؤخرا، اهتماما كبيرا بإعادة إحياءه، ويقوم المشروع الصيني بهذ الصدد على اساس ربط الموانئ الصينية الواقعة على بحر الصين والمحيط الهادي بميناء روتردام الهولندي في اوروبا من خلال سلسلة من الخطوط البرية وخطوط السكك الحديدية، وذلك باستغلال الطرق القائمة بالفعل – بما في ذلك بعض أجزاء من الجسر القاري

443- Ibid; p.371.

٤٤٤- شريف علي شحاته، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

٤٤٥- جلال الحفناوي، "طريق الحرير القديم" في محمد السيد سليم وآخرون (محررون): طريق الحرير الجديد (مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة؛ ٢٠٠١) ص١٠.

الاورو اسيوي الاول(طريق الحرير القديم)- وإنشاء وتطوير طرق وخطوط اخرى لسد الثغرات على إمتداد الجسر الجديد.[٤٤٦]

والجدير بالذكر، ان طريق الحرير الجديد بالنسبة للصينيين لم يعد مجرد تصور للمستقبل، بل منظومة ضخمة من مشروعات البنية التحتية داخل الاراضي الصينية التي استكملت بالفعل او في مراحلها النهائية، والتي بدأت تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى و روسيا وإيران وما وراءها. ومن هنا ينظر الصينيون الى هذا الجسر على انه واحد من اهم محاور التجارة العالمية. وتتطلع الصين الى ادخال إيران الى النظام العالمي، في حين رحبت طهران بخطة الرئيس الصيني (شيجينبينغ)التي اطلقت في عام ٢٠١٣ وهي ربط الصين بالأسواق العالمية من خلال مجموعة واسعة من طرق التجارة البرية والبحرية عبر اوراسيا (طريق الحرير الجديد) والذي كان تكلفتة ١ تريليون دولار في خلال ١٠ الى ١٥ سنة لوضع إيران في قلب الخطط العالمية للصين. [٤٤٧]

ومن ناحية ثانية، يعتبر الموقع الجيوستراتيجي لإيران مهم جدا للصين من اجل تأمين أقليم شمال غرب الصين (إقليم شينجيانغ) حيث تعاني الصين من الانفصالين الايغور منذ فترة طويلة. ويقع إقليم شينجيانغ في منطقة الحدود وتحتل مساحته ١,٦٦٤٩ مليون كم مربع وهو مايمثل ١/٦ من الاراضي الصينية ويتكون نصف سكان المنطقة تقريبا من المسلمين الناطقين بالتركية. بمافي ذلك اكثر من ١ مليون كازاخستاني وحوالي ٩ ملايين ايغوريين. وفي عام ١٩٩٠ بدأت الحركات المكونة من القوات التركستانية بالمطالبة بالانفصالعن حكومة بكين، مما جعل الصين تقوي علاقاتها مع الدول المسلمة المجاورة لها وخاصة تركيا وإيران.[٤٤٨]

ومن ناحية ثالثة، الذي جعل من إيران لاعب مركزي في السياسة الصينية هو جغرافيتها التي لها أهمية كبيرة وفائدتها كشريك آمن مستقر نسبياً في شرق اوسط مضطرب. فموقع إيران

٤٤٦- جابر سعيد عوض، "طريق الحرير الجديد: أهم المشروعات المطروحة على الساحة في الوقت الراهن"، في محمد السيد سليم وآخرون (محررون): طريق الحرير الجديد (مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة؛ ٢٠٠١) ص ص ٣٩-٤٠.

447- Alex Vatanka, China Courts Iran: Why One Belt, One Road Will Run Through Tehran, Foreign Affairs, 1November 2017, Available at:https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-11-01/china-courts-iran, Accessed in 12/4/2018.

448- FAN Hongda, China's Policy Options towards Iran, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 5, No. 1, 2011, p.51.

الجغرافي يجعلها الجسر البري الوحيد الذي يربط بين الخليج الفارسي و دول آسيا الوسطى(والتي تقدر بحوالي ٦٥ مليون نسمة) عبر الشواطئ الساحلية، والولايات الثلاث في القوقاز (ارمينيا واذربيجان وجورجيا) والتي تلتزم الصين بأن تصبح القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة في هذه المناطق.[٤٤٩]

كما تعتبر إيران مجالاً حيوياً لها في الشرق الأوسط، حيث ان حدوث مواجهة امريكية او إسرائيلية مع إيران قد يؤدي الى اغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني اكثر أهمية في حالات التوتر.

٣- المحدد العسكري:

أ- التسليح:

يرجع تاريخ العلاقات العسكرية بين البلدين إلى ١٩٨٠، حيث تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذلك التقنية و الكفاءة التكنولوجية. وتحوز الصين على "نظم إطلاق" (Deliverysystems)، متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى ٧ آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، وبالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونجفانج ١٥ و ٢١)، وصواريخ (Julang 1) و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الاسترتيجية (H-6)، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[٤٥٠]

وتملك الصين تاريخاً طويلاً من التعاون مع إيران في مشاريع مختلفة للصواريخ المضادة للسفن التي تغطي نطاقات تتراوح ما بين ٣٥ كيلومتر إلى ما يزيد عن ٣٠٠ كيلومتر. وقد يطور هذا النوع من التعاون بقدرات إيران إلى مستوى جديد، إذ أرسلت الصينانماط جديدة لصواريخها

449- Alex Vatanka, China Courts Iran: Why One Belt, One Road Will Run Through Tehran, Foreign Affairs, November 1, 2017, Available at:https://www.foreignaffairs.com/articles /china/2017-11-01/china-courts-iran, Accessed in 12/٤/2018.

٤٥٠- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، سبتمبر ٢٠٠١، ص ص ٧٩-٨٠.

الأسرع من الصوت مثل "CM-302" و "CX-1" أو "YJ-22". وهذه الأسلحة فعالة جداً لحظر الدخول إلى منطقة الخليج. وقد تحدثت إيران مؤخراً عن اللجوء إلى الصواريخ الأسرع من الصوت لمنع الدخول الى هذه المنطقة، ولكن من غير المعروف ما إذا كانت قد طوّرت مثل هذا النوع من القدرات بالفعل.[٤٥١]

وقد تستفيد القوات البحرية الإيرانية أيضاً من التكنولوجيا الصينية من أجل تجهيز تصاميم السفن الخاصة بها وتحديثها. وتنتج إيران حتى الآن سفن مبنية على تصاميم قديمة تفتقر للمعدات المتقدمة الفعالة كأنظمة الدفاع الجوي المتعددة الطبقات. ونظراً لتزايد التعاون الصيني ورغبة طهران في الحفاظ على صناعة ناجحة للسفن، قد يقرر الإيرانيون التخلي عن أنظمتهم المكررة والبحث عن أجهزةٍ صينية عصرية من أجل تعزيز قدرات تصاميم السفن الحربية الإيرانية.

وتعمل القوات البحرية الإيرانية أيضاً منذ عدة سنوات على تطوير ثلاث غواصات مختلفة متوسطة الحجم، وقد تدل التأخيرات المتكررة في إنتاجها إلى مشاكل في دمج الأنظمة. لذلك، قد تسعى إلى الحصول على غواصاتٍ صينية مصممة خصيصاً على غرار سفينة من فئة "Yuan" المزودة بمحركاتالدفع المستقل الهوائية وهو نظام أكثر هدوءاً بالمقارنة مع غواصات روسية من فئة "Kilo" التي تستخدمها إيران في الوقت الحالي. وإذا اختارت إيران أن تستمر في "نموذج الشراكة الاستراتيجية" التي حددها مؤخراً وزير الدفاع حسين دهقان ورئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، من المحتمل أن تسعى إلى الجمع ما بين تصاميم الغواصات الروسية ذات الهيكل الواحد وتكنولوجيا الدفع المستقل الهوائية الصينية من أجل تحسين تطويرها الخاص للغواصات.[٤٥٢]

ففي الوقت الحالي، يعتبر تطوير العلاقات العسكرية الصينية–الإيرانية هي أحد الاولويات الرئيسية الدبلوماسية الإيرانية، والدليل على ذلك هو توقع وزير الدفاع الإيراني ونظيره الصيني اتفاقاً في ١٤ نوفمبر ٢٠١٦ يتعهد ان فيه بتوثيق التعاون العسكري في عدد من

451- FarzinNadimi, Iran and China Are Strengthening Their Military Ties, The Washington Institute, 22 November 2016, Available at:http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-china-are-strengthening-their-military-ties,Accessed in 12/4/2018.

452- FarzinNadimi, Op. Cit.;

الحالات بما فيها التدريب العسكري وعمليات مكافحة الأرهاب. كما تعهد الجانبان بعقد تدريبات عسكرية مشتركة في المستقبل القريب.[٤٥٣]

والجدير بالذكر أن التعاون الصيني الإيراني في المجال الاقتصادي والتجاري أدى إلى تعاون في المجال العسكري أيضاً ويرجع ذلك لسيطرة الحرس الثوري شبه المطلقة على صناعة النفط والغاز في إيران، وخاصة العقود التجارية التي عقدتها الجمهورية الإسلامية بعد انتهاء الحرب الإيرانية–العراقية في عام ١٩٨٨، فكان الحرس الثوري هو من يتحكم في هذه العقود التجارية، مما أدى إلى فرض رغباته على الشركات، والدول التي ترغب في أن تستثمر في هذا القطاع الصناعي العملاق في إيران. كما أن الصين تعتبر أهم الدول التي تعتمد في الطاقة على البترول الإيراني كما ذُكر سابقاً، فهذه الحاجة الملحة للصين أعطت الحرس الثوري إمكانية بناء علاقة استراتيجية عسكرية مع بكين عبّر عنها القادة العسكريون والسياسيون في أكثر من مناسبة في كلا البلدين.[٤٥٤]

ب–البرنامج النووي الإيراني:

دخلت الصين النادي النووي عام ١٩٦٤، وهي تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.و رغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن ١ /10 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي ٣٠٠ رأس نووي و ٢٤٠٠ قنبلة نووية.[٤٥٥]

قامت الصين عام ١٩٨٥ بالتوقيع على اتفاقية مع إيران مثلت البداية الحقيقة لاثنى عشر عاما من التعاون النووي الملحوظ، حيث كانت إيران تبدأ برنامجها التووي من جديد بعد

453- Franz-Stefan Gady, Iran and China Sign Military Cooperation Agreement, The Diplomat, 15 November 2016, Available at:https://thediplomat.com/2016/11/iran-china-sign-military-cooperation-agreement/, Accessed in 12/4/2018.

٤٥٤– جمال عبيدي، العلاقة الصينية – الإيرانية: علاقة استراتيجية أم علاقة مصلحية؟، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: ٢٣ أكتوبر، ٢٠١٤، متاح على الرابط: http://falsharq.com/، تاريخ الدخول: ١٩ مايو ٢٠١٨.

٤٥٥– عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وكانت الصين في بداية عملية الاصلاح الاقتصادي وتسعى للحصول على فرص لتحقيق المكاسب التجارية من خلال القدرات النووية العسكرية، ومثل إلتزام الصين بمساعدة البرنامج النووي الإيراني نوعا من تقوية العلاقة بين البلدين. [٤٥٦]

وبالتالي زودت الصين إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت والمراكز البحثية لاسيما في أصفهان، كما قامت بتدريب العديد من العلماء والتقنيين الايرانيين في الصين بناء على اتفاق التعاون النووي السري. وفي عام ١٩٩١ زودت الصين إيران بالمساعدة التقنية والتدريب والعديد من منشآت تخصيب وتحويل اليورانيوم، حيث باعت الصين ١,٨ طن من اليورانيوم الخام لايران. [٤٥٧]

كما وقع الطرفان الصيني والإيراني في عام ١٩٩٢ اتفاقية التعاون النووي الثنائية المشتركة والتي استمرت الصين وفقاً لهذه الاتفاقية بتزويد إيران بالمعدات والمساعدات التقنية خلال عقد كامل تلاه توقيع البلدان على العديد من المذكرات واتفاقيات التعاون النووي الثنائية.

ومن ثم فرضت الولايات المتحدة على الشركات المتعاملة مع إيران عقوبات كبيرة، إلى أن أعلنت الصين في رسالة موجهة من وزير الخارجية الصيني الى نظيرته الأمريكية في عام ١٩٩٧ يتعهد فيها بألا تقوم بلاده بتوقيع أي صفقات جديدة بعد ذلك. وبناء عليه تكمل الصين بناء المفاعلين فيما تمتنع عن عقد اي صفقات في مايخص بناء منشآت لتخصيب اليورانيوم وتحويله. [٤٥٨]

ومن ثم تم فرض عقوبات على إيران نفسها بسبب برنامجها النووي ويشمل تاريخ العقوبات الدولية ضد إيران اربعة قرارات لمجلس الامن الدولي ١٧٣٧ في عام ٢٠٠٦، ١٧٤٧ في ٢٠٠٧، ١٨٠٣ في عام ٢٠٠٨، و ١٩٢٩ في عام ٢٠١٠. وتضمنت هذه القرارات حظر بيع المواد والتكنولوجيا لإيران والتي يمكن استخدامها في عمليات تخصيب اليوارنيوم ونشاطات المياه الثقيلة وتطوير الصواريخ البالستية، وعدم التعامل مع بعض المصارف الإيرانية، وتوقف

٤٥٦- سالي نبيل شعراوي، "أثر تحول النظام الدولي على العلاقات الصينية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٧٦.

٤٥٧- شريف علي شحاته، "الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ١٩٩٣-٢٠٠٥: دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ص ١٠١-١٠٢.

٤٥٨- المرجع السابق، ص١٠٢.

بيع انظمة التسلح لإيران، ونظراً لتلك القرارات ألغت الصين تعاملها مع إيران في هذه المجالات الى ان تم توقيع الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة (٥+١) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.[٤٥٩]

وقد كان موقف الصين من هذه العقوبات هو معارضتها استخدام القوة على إيران، على الرغم من الضغوط الدولية المتواصلة والمستمرة التي تعرضت لها الصين، لإقناعها بتليين موقفها غير انها لا تزال ترفض مبدأ فرض العقوبات، وتؤكد ان الباب لم يغلق بعد امام حل دبلوماسي يقضي الى تسويه مقبولة للازمة.[٤٦٠]

وبعد الاتفاق النووي، رجعت الصين مرة أخرى لإحياء العلاقة مع إيران. فقد دعا وزيرالدفاع الصيني في الاجتماعات الأخيرة الى "نقطة تحول" في الشراكة الإستراتيجية، في حين واصلت ايران تقديم نفسها باعتبارها موردا للنفط المعتمد الوحيد للصين. كما ذكرمسؤولو وزارة الدفاع وناقش توسيع استخدام الصين القواعد الجوية الإيرانية والمرافق البحرية في الخليج الفارسي–العربي، لأغراض التدريب واللوجستية. كما اتفق الطرفان على تبادل–الخبرة العسكرية، وذكر أمثلة كمواجهة الجيش الأمريكي في البحر أوفي الجو.[٤٦١]

٤–تضارب المصالح الصينية–الإيرانية:

رغم تعاون إيران والصين فيالطاقة والتجارة والتسليح والمصالح الجيوستراتيجية المشتركة، لديهما مصالح متباعدة فيما يخص عدد من القضايا، مما قد يحد من نطاق تعاونهما. فقد يختلفان في عدة نقاط اهمها:

٤٥٩– سعد مجبل فلاح الهبيده، "البرنامج النووي الإيراني واثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة ٢٠٠٣–٢٠١٢"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٣٨.

٤٦٠– إسلام إبراهيم محمود عيادي، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

٤٦١– فرزين نادمي، إيران والصين الى تعزيز العلاقات العسكرية الاستراتيجية والصناعية ونقل التكنولوجيا، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء، ٦ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://army-tech.net/forum/index.php?threads/ إيران–والصين–الى–تعزيز–العلاقات–العسكرية–الاستراتيجية–والصناعية–ونقل–التكنلوجيا.١١١٣١/، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٤/٢.

أ- **الولايات المتحدة:**

رغم أن الصين وإيران تبدوان متحدتان في معارضتهما لهيمنة الولايات المتحدة تختلف بشدة مصالحهما المنفردة إزاء الولايات المتحدة، حيث تعتمد الصين على الولايات المتحدة لنموها الاقتصادي، بينما تعد إيران منقطعة الصلة تماماً عن الاقتصاد الأمريكي وواجهت عقوبات دولية قاسية نظمتها الولايات المتحدة.

فعلى الرغم من ان للصين مصالح اقتصادية هامة مع إيران وخصوصا في مجال النفط والطاقة، حيث تصدر إيران لصين حوالي ١٢% من استهلاكها النفطي بمعدل حوالي مليون برميل يوميا. ولكن مصالح الصين مع الولايات المتحدة أكبر من مصالحها مع إيران فهي تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، خاصة أن حجم الاستثمارات الامريكية في الصين يبلغ حوالي ٤٨ بليون دولار، فضلا عن ان الفائض في الميزان التجاري الصيني الامريكي لصالح الصين بلغ ٣٥٠ بليوندولار. [٤٦٢]

وهذا يفسر تصويت الصين ضد إيران في مسألة إحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن وفي القرارات الثلاثة السالف ذكرها، ولكنها اعترضت وبشدة على فرض العقوبات للمرة الرابعة في يونيو ٢٠١٠ وجاء ذلك رداً على التدخلات الامريكية في شؤونها الداخلية. فتتدخل الولايات المتحدة في الصينفيما يتعلق بقضايا تايوان ومبيعات السلاح الصيني، و التي تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة. فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام ٢٠٠١، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق و التوتر، و ترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، و في ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف، في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، و لذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان، [٤٦٣] التي تسعى الولايات المتحدة الى توطيدها. فقد عقدت صفقة أسلحة مع تايوان قيمتها حوالي ٦,٤ بليون دولار. [٤٦٤]

٤٦٢- سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٨٦.

٤٦٣- سهرة قاسم محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

٤٦٤- محمد السيد سليم، الموقف الصيني من العقوبات الدولية على إيران، العربي، العدد ١١٢٠٦، ٢٠١٠، ص٢٣.

ومن ناحية اخرى، بدءاً من عقد التسعينيات ظهرت قضية مبيعات الاسلحة الصينية وانتشار الاسلحة الصينية عبر العالم كمشكلة رئيسية في إطار العلاقات الصينية الأمريكية، حيث تتحفظ الولايات المتحدة على قيام الصين بتصدير الأسلحة الى بعض الدول مثل إيران وكوريا الشمالية، مما يتعارض مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية ولكن الصين تنفي ذلك وتؤكد انها تقوم ببيع اسلحة تقليدية دفاعية وفقا لشروط معينة للدول الصديقة، وان تجارة الاسلحة الصينية –شأنها شأن تجارة السلاح الامريكية– تمثل مصدرا من مصادر الدخل القومي.[٤٦٥] وانها تضع ضوابط وقيود على نقل الاسلحة في حالة ما إذا كان هناك مخالفة للاتفاقيات الدولية أو الالتزامات الدولية في هذا الاطار، كما انه لايجوز ان تمس الصادرات الامن الوطني الصيني والمصالح الاجتماعية الخاصة بها على مستوى مباشر او غير مباشر، كما لايجوز التصدير في حالة ما إذا كانت الدولة المستوردة خاضعة للحظر من مجلس الأمن.[٤٦٦]

والجدير بالذكر، زادت صادرات الاسلحة الرئيسية الصينية بنسبة ٧٤% في الفترة ٢٠٠٧–٢٠١١ الى الفترة ٢٠١٢–٢٠١٦، وزادت حصة الصين في صادرات الاسلحة العالمية من ٣,٨ الى ٦,٢%.[٤٦٧] مما يجعل من هذه القضية سبب في توتر العلاقات الأمريكية الصينية على غرار إمتلاك أسلحة نووية من طرف إيران، حيث تعتبره تهديداً استراتيجياً مباشراً لمصالحها في منطقة الخليج، فضلاً عن التهديد المباشر لأمن اسرائيل خاصة تخوفها من وصول هذا النوع من الاسلحة إلى منظمات معادية لها في حال تفاقم الصراع بين طهران و واشنطن مستقبلاً، كما قد يدفع دولاً أخرى في المنطقة لمحاوله امتلاكه.[٤٦٨]

ب–إسرائيل:

٤٦٥– سالي نبيل شعراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٤–١٧٥.

466- Mark Bromley, Mathieu Duchatel, Paul Holtom (eds.), China Exports of Small Arms and Light Weapons, Stockholm International Peace Research Institute, No. 38, October 2013, p.31.

٤٦٧– سيمون ت. ويزمان وآخرون، "التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦"، في عمر سعيد الايوبي وأمين سعيد الأيوبي (مترجمان): التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ؛ ٢٠١٧) ص٤٤٦.

٤٦٨– شريفة شودار، "العلاقات الإيرانية–الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٣–٢٠١٦"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ٧٠.

علاقات التعاون الصينية الإسرائيلية تؤثر بالسلب على العلاقات الإيرانية الصينية، وذلك لما يمثله البرنامج النووي الإيراني خطرا على دولة إسرائيل من ناحية، وماتمثله الإيديولوجية الإيرانية تهديداً لشرعية الدور الإسرائيلي من ناحية ثانية.

تم إعلان العلاقات الدبلوماسية الصينية الإسرائيلية عام ١٩٩٢ ويرجع ذ لك لعدة اسباب ان الدول العربية لم تكن قد فاقت من صدمة حرب الخليج الثانية وانشقاق الصف العربي ما بين مؤيد ومعارض وحدوث خلل وتعارض جوهري في المصالح والتطلعات، بل في مفهوم الأمن القومي بين الدول العربية، وبالتالي فأن الرد الذي توقعته الصين من إعلان قيام علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل هو الصمت العربي ولكن هذا لايعني ان العرب هم العدو الوحيد لاسرلئيل في المنطقة فتعتبر إيران حالياً اشد عداوة بالنسبة لاسرائيل من الدول العربية[٤٦٩].

فقد بدأ المحور الإيراني يلعب في اوائل تسعينيات القرن العشرين دوراً أساسياً في علاقات إسرائيل الخارجية، وأضحت إيران تشكل دوراً مهماً في الجهد السياسي الإسرائيلي لاحتواء برنامجها النووي والحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في المنطقة، ومن ثم سعت لتطويق إيران عن طريق إقامة تحالفات إستراتيجية مع الدول المحيطة بها. [٤٧٠]

وقد اعربت إسرائيل عن مخاوفها حيال الاتفاق الأمريكي – الإيراني النووي، وتقيم إسرائيل الدور الأمريكي نحو إيران بأنه مختلف خلال فترتي حكم باراك اوباما، فالولاية الاولى غير الثانية، خاصة في ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الامريكية، حيث تؤكد ان امريكا، من خلال هذا الاتفاق، لاتسعى لإقناع إيران بالاقلاع عن طموحاتها النووية، والحد من تخويف إسرائيل، بل في المقابل ستمنحها الأمان الاقتصادي، عبر رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فهذا الاتفاق لا يسفر إلا عن وضع بعض القيود على إيران للحد من التخصيب النووي لليورانيوم وهذه القيود لن تمنع إيران من انتاج القنبلة النووية، هي فقط تطيل المدة الزمنية امام إيران لإنتاجها.[٤٧١] ولكن حالياً تسعى الادارة الامريكية الحالية (إدارة ترامب) الى وضع إستراتيجية لاحتواء إيران مرة اخرى.

٤٦٩- مصطفى علوي، أمن الخليج رؤية مصرية، دراسات في الأمن والإستراتيجية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٦، ص١.

٤٧٠- هبة الله جمال عبد الناصر حافظ، "التقارب الصيني- الإسرائيلي والأمن القومي العربي ١٩٩١-٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٣٩.

٤٧١- هبه جمال الدين، إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي، السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، اكتوبر ٢٠١٥، ص ص ١٢٤-١٢٥.

علاوة على ذلك، تنظر إسرائيل لايران كدولة راعية للإرهاب تتجه لإمتلاك قدرات نووية عسكرية، وترى ان النظام الإيراني معاد للغرب ولإسرائيل. ولذلك، فأن امتلاك إيران للسلاح النووي امر شديد الخطورة على اسرائيل. من وجهه النظر الإسرائيلية، ان المشروع النووي الإيراني ينبع من اهداف إيديولوجية لها تداعيات سياسية واقتصادية وإستراتيجية، فالإيرانيون سيستخدمون قدراتهم النووية لفرض الإسلام على العالم. كما يعتقدون بوجود منافسة إيرانية بشأن مهمة شعب الله المختار بينهم وبين الشعب الإيراني، فإيران هنا تهدد شرعية الدور الاسرائيلي من الناحية الإيديولوجية.[٤٧٢]

كل سبق يوضح طبيعة العلاقة المتوترة بين إسرائيل وإيران مما يؤدي الى تضارب المصالح الصينية الإيرانية وذلك نتيجة التقارب الصيني الإسرائيلي في عدة مجالات، حيث اتجهت السياسة الخارجية الصينية الى توطيد العلاقة مع إسرائيل بسبب الحاجة للتكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة في مجالات عديدة وخصوصا في مجال التكنولوجيا العسكرية، من اجل تعزيز وتطوير عقيدتها العسكرية الجديدة التي ترتكز على عدم التعويل على الكم واعتمدت على فكرة إيجاد جيش قوي أقل عدداً لكن أكثر ذكاء، ومسلح بأحدث التقنيات العسكرية. [٤٧٣]

ج- المملكة العربية السعودية:

يعد البعد الاقتصادي عاملاً مهماً محددا أساسيا للعلاقات العربية-الصينية، فالدول العربية وخصوصا الخليجية تشكل اكبر قوة نفطية في العالم، والتي تشكل المصدر الرئيسي في العالم. فمن وجهة النظر الصينية هناك عدة عوامل تحدد سلوك الصين في المنطقة العربية: العامل الاول هو تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة. والعامل الثاني هو وجود عامل الأمن في منطقة غرب الصين التي يوجد بها المسلمين ولهؤلاء امتدادات ثقافية ودينية مع شعوب المنطقة العربية ومع شعوب آسياالوسطى المسلمة ايضا.[٤٧٤]

٤٧٢- إسلام إبراهيم محمود عيادي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٥-٢٠٧.

٤٧٣- هبه الله جمال عبد الناصر حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

٤٧٤- فارس بريزات، " هل الصين تتجه الى إتباع سياسة مناقصة سياسة مناقصة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية "، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، متاح على الرابط:-www.siiroline.org/alawab/diplomacy-center/019.html، تاريخ الدخول: ١٧ ابريل ٢٠١٨.

وتأتي المملكة العربية السعودية في الترتيب الاول بين كافة الدول المصدرة للنفط إلى الصين وبلغ ما صدرته للصين في عام ٢٠٠٩، ٨٣٩ ألف برميل يومياً وهو ما مثل ١٩% من واردات الصين النفطية في هذا العام.[٤٧٥]

وتحتل منطقة الخليج عموما أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين وهو ما أسهم في تطور علاقات الطرفين خلال ال ٣٠ عاما الماضية. إذ تنظر الصين الى الدول الخليجليس فقط من منظور قيمتها كمصدر للنفط بل ايضا في إطار إمكاناتها الضخمة كسوق للخدمات النفطية. فقد دخلت شركات خدمات العمالة الصينية الاسواق الخليجية في عام ٢٠٠١ و وقعت الصين حوالي ثلاثة آلالف عقد في جميع دول مجلس التعاون الخليجي لخدمات العمالة بقيمة ٢,٧ مليار دولار.[٤٧٦]

وبعد الربيع العربي، اهتمت الصين بتأمين الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، فقد قام رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو" بزيارة المنطقة العربية في يناير ٢٠١٢ شملت السعودية والامارات وقطر، وذلك لتعزيز علاقات بلاده مع تلك الدول التي توفر للصين نسبة كبيرة من احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، لاسيما في ظل التطورات الإقليمية والدولية، إذ تحصل الصين على نصف مليون برميل من النفط الإيراني، وما يجعلها اكبر مستوردي الطاقة الإيرانية، ولكن مع تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز وتصاعد التوتر الإقليمي والدول معها، فإن القلق يزداد في الصين تجاه مستقبل أمن الطاقة وتدفع هذه التطورات الصين للبحث عن مصادر جديدة للطاقة يمكن معها الحد من مخاطر التقلبات السياسية، ومن خلال زيارة "ون جيا باو" الى السعودية جرى التوقيع على سلسة عقود بقيمة ١٠ مليارات دولار لبناء مصفاة جديدة للنفط.[٤٧٧]كما أصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة العربية، إذ وصل حجم الاستثمارات السعودية للقطاع الخاص في الصين الى ٧٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢.[٤٧٨]

٤٧٥- خديجة عرفة محمد أمين، ٢٠١٢، مرجع سبق ذكره، ص١٢٣.

٤٧٦- عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند. القاهرة: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ١٨١.

٤٧٧- عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٦-١٧٧.

٤٧٨- قناة العربية، "٧٣ مليار دولار استثمارات سعودية في الصين"، ٢٥ مايو ٢٠١٣، متاح على الرابط: www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy، تاريخ الدخول: ١٧ ابريل ٢٠١٨.

من ناحية اخرى، يعد مجال الطاقة النووية إطاراً هاماً للتعاون بين الجانبين حيث أن توقيع السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية يعد تطورا مهما في ظل سعي المملكة لبناء ١٦ مفاعلاً نووياً خلال العشرين عاما المقبلة بتكلفة تتجاوز ٨٠ مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو ٨% بما يعني أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بات أمراً ملحاً سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عموماً.[٤٧٩] ومثلت حرب الخليج الثانية للصين فرصة لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وكانت ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي تبين فيه ملامح السياسة الخارجية االصينية تجاه المنطقة[٤٨٠]، وخير دليل على ذلك هو سياسة الصين تجاه مسألة احتلال الجزر من قبل إيران والتي تندرج ضمن سياستها التقليدية الداعية الى عدم السماح بإنحدارها إلى مواقف غير محسوبة، حيث يتبين موقف الصين من مسألة احتلال الجزر الإماراتية بأنه يميل الى الحل السلمي إذ أن؛ إيران لاتوافق على قبول المفاوضات الثنائية بخصوص حل المسألة ويتصف موقف الصين دائما بالإشادة بالموقف الاماراتي تجاه هذه المسألة ومن هنا يتضح ان الصين لاتريد ان تكون طرفا في هذه المسألة خوفاً على مصالحها مع طرفي النزاع. [٤٨١] كما مثل الإمتناع عن التصويت إحدى ملامح السياسة الخارجية للصين في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي ارتبطت بالأمن في الخليج العربي. ويتجلى ذلك من خلال امتناعها عن التصويت عن القرارات التي اتخذتها هيئة الطاقة الذرية ضد إيران، و تحتفظ بعلاقات قوية مع الاخيرة. كما أنها لاتعطل القرارات الصادرة من مجلس الأمن ضد إيران. [٤٨٢]

في حين ان الحديث عن العلاقات الايرانية–الخليجية يتخلله التعقيد والرتابة، فطبيعة التنافس على الخليج يشكل محور اتهامات بين الطرفين. وبعد صعود الرئيس حسن روحاني،

٤٧٩– أشرف محمد كشك، "الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ"، اراء حول الخليج، العدد ١٠٦، ابريل ٢٠١٦، متاح على الرابط:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3724:2016-04-03-10-30-32&Itemid=172&option=com_content، تاريخ الدخول: ١٧ ابريل ٢٠١٨.

٤٨٠– عدنان خلف حميد البدراني، " السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٥٨.

٤٨١– المرجع السابق، ص٣٦٣.

٤٨٢– المرجع السابق، ص٣٥٨.

والحديث عن تقارب غربي–إيراني، تزايد القلق عند بعض الاطراف فثمة دول في المنطقة ترى ان تحسن صورة إيران لدى الغرب سوف ينعكس سلباً عليها، كما هو حال المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الاخرى، بالمقابل هناك دول آخرى مثل العراق وسلطنة عمان ترى ان تحسن طبيعة العلاقة بين إيران والغرب سوف ينتج عنه استقرار في المنطقة وتعاون إقليمي.[٤٨٣] وبالنظر إلى سياسة الصين تجاه دول مجلس التعاون نرى انها لم تصل بنفس القدر من المردود الاقتصادي أو السياسي بالنسبة لإيران، ليس بسبب سياسة الصين فحسب وإنما لزيادة حدة الخلاف بين دول مجلس التعاون وإيران وعلى نحو خاص في أعقاب توقيع الاتفاق النووي الأمر الذي يعد معضلة حقيقية أمام الصين في سعيها لتحقيق التوازن في سياستها تجاه الطرفين[٤٨٤].

فالصين تحاول السير على سياسة التوازن بين المتخاصمين الإقليميين (إيران والسعودية) (إيران وإسرائيل) مما يتطلب منها انتهاج سياسات محددة تتوافق مع جميع الاطراف حتى لو تتطلب الأمر مراجعة أسس السياسة الخارجية لها.

٤٨٣– ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد حسن روحاني. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥، ص ٢٣٣.

٤٨٤– أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة

قامت الدراسة بالإجابة عن التساؤلات البحثية، من خلال توضيح أن الصين سعت لتحقيق مصلحتها القومية قي سياستها الخارجية تجاه إيران عن طريق: الاستفادة من العامل الاقتصادي المتمثل في الطاقة والنفط والعلاقات التجارية بينهما، حيث أن اسس الشراكةالاقتصادية بين إيران والصين هي موارد إيران الوفيرة من الطاقة واحتياجات الصين المتزايدة لها كما هو موضح في إجابة السؤال الأول. ومن ثم تم الإجابة عن السؤال الثاني من خلال إبراز دور العامل الجيوستراتيجي في سياسة الصين الخارجية تجاه إيران المتمثل في الموقع الجغرافي لإيران وأهميتها في طريق الحرير القديم والجديد. أما في إجابة السؤال الثالث تم توضيح تأثير المحدد العسكري على التعاون بين الدولتين، فتعتبر إيران من أكثر الدول المستوردة للأسلحة الصينية.ومن جانب آخر، تدعم الصين إيران في ملفها النووي، فإيران لا تشكل أي خطورة نووية عسكرية على الصين، كما ان الصين ترغب بتجنب أي صراع سياسي او عسكري ضد إيران قد يدوم او عقوبات قد تتسبب في ارتفاع اسعار المحروقات يعجز الاقتصاد الصيني عن تحمله. واخيراً تم الإجابة عن السؤال الرابع عن طريق توضيح القضايا التي تتعارض فيها المصالح الصينية مع المصالح الإيرانية، فإيران كقوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط لها تأثير مهم ولها سياسات قد تختلف مع قوى كبرى ترغب في تحقيق مصالحها في الإقليم وقوى إقليمية تتعارض مع إيران في سياستها. وهنا تقف الصين مع مصلحتها القومية اولاً، رغم أختلاف تلك المصلحة مع إيران ولكن هذا لايؤدي بأي شكل من الاشكال إلى توتر العلاقة بينهما. ففي المقابل، إيران تغض الطرف عما تقوم به الصين لان إيران ترى أن الصين قدمت لها نموذجاً سياسياً فريداً عرف كيف يجمع بين سيطرة سياسية دقيقة داخل البلاد وانفتاح اقتصادي دولي خارجه.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية الواقع. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٢.

٢. برنار اوركار، فاطمة على الخوجة (مترجم)، جغرافية إيران السياسية. لبنان: جروس برس ناشرون، ٢٠١٢.

٣. جابر سعيد عوض، "طريق الحرير الجديد: أهم المشروعات المطروحة على الساحة في الوقت الراهن"، في محمد السيد سليم وآخرون (محررون): طريق الحرير الجديد (مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة؛ ٢٠٠١).

٤. جلال الحفناوي، "طريق الحرير القديم" في محمد السيد سليم وآخرون (محررون): طريق الحرير الجديد (مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة؛ ٢٠٠١).

٥. سيمون ت. ويزمان وآخرون، "التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦"، في عمر سعيد الايوبي وأمين سعيد الأيوبي (مترجمان): التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ؛ ٢٠١٧).

٦. عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند. القاهرة: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٧. علي الدين هلال، بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٨. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧.

٩. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤.

١٠. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١١. ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد حسن روحاني. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.

ب- الرسائل العلمية:

١. إسلام إبراهيم محمود عيادي، "التعاون الصيني-الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ١٩٩٢-٢٠١٣"، *رسالة دكتوراه*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦..

٢. خديجة عرفة محمد أمين، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، *رسالة دكتوراه*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

٣. خضير ياس خضير عباس، "الموقع الجيوستراتيجي لإيران وأثره في الاتحاد السوفيتي: دراسة جيوبولتيكية"، *رسالة ماجستير*، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٠.

٤. سالي نبيل شعراوي، "أثر تحول النظام الدولي على العلاقات الصينية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١"، *رسالة دكتوراه*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦.

٥. سعد مجبل فلاح الهبيده، "البرنامج النووي الإيراني واثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢"، *رسالة ماجستير*، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣.

٦. سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠٠٩"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٨٦.

٧. شريف علي شحاته، "الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ١٩٩٣-٢٠٠٥: دراسة في الاقتصاد السياسي الدولي"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٨. شريفة شودار، "العلاقات الإيرانية-الأمريكية وتداعياتهاعلى منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٣-٢٠١٦"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٩. عبد الرؤوف مصطفى جلال حسن، "أثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٨"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.

١٠. عدنان خلف حميد البدراني، " السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند"، *رسالة دكتوراه*، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٣.

١١. منى دردير محمد، "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

١٢. موسى عبد الوالي أبو قاعود، "الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٠"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

١٣. هبة الله جمال عبد الناصر حافظ، "التقارب الصيني- الإسرائيلي والأمن القومي العربي ١٩٩١-٢٠٠٦"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.

١٤. يارا محمد شفيق بسيوني، "التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسية في ظل رئاسة جاك شيراك تجاه القضية الفلسطينية"، *رسالة ماجستير*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

ج- الدوريات:

١. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، سبتمبر ٢٠٠١.

٢. محمد السيد سليم، الموقف الصيني من العقوبات الدولية على إيران، العربي، العدد ١١٢٠٦، ٢٠١٠.

٣. مصطفى علوي، أمن الخليج رؤية مصرية، دراسات في الأمن والإستراتيجية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٦.

٤. هبه جمال الدين، إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي، السياسة الدولية، العدد ٢٠٢، اكتوبر ٢٠١٥.

د- المواقع الإلكترونية:

١. أشرف محمد كشك، "الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ"، اراء حول الخليج، العدد ١٠٦، ابريل ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://araa.sa/index.php?view=article&id=3724:2016-04-03-10-30، 32&Itemid=172&option=com_content، تاريخ الدخول: ١٧ أبريل ٢٠١٨.

٢. جمال عبيدي، العلاقة الصينية – الإيرانية: علاقة استراتيجية أم علاقة مصلحية؟، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: ٢٣ أكتوبر، ٢٠١٤، متاح على الرابط: http://falsharq.com/العلاقة-الصينية-الإيرانية-علاقة-است/، تاريخ الدخول: ١٩ مايو ٢٠١٨.

٣. صلاح الدين أبوبكر الزيداني، الجغرافية الاستراتيجية (الجيوستراتيجية)، مجلة المسلح، تاريخ النشر: ١٠ مارس ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33، تاريخ الدخول: ٢٩ مارس ٢٠١٨.

٤. فارس بريزات، " هل الصين تتجه الى إتباع سياسة مناقصة سياسة مناقصة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية "، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، متاح على الرابط: www.siiroline.org/alawab/diplomacy-center/019.html، تاريخ الدخول: ١٧ ابريل ٢٠١٨.

٥. فرزين نادمي، إيران والصين الى تعزيز العلاقات العسكرية الاستراتيجية والصناعية ونقل التكنولوجيا، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء، ٦ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://army-tech.net/forum/index.php?threads/إيران-والصين-الى-

تعزيز-العلاقات-العسكرية-الاستراتيجية-والصناعية-ونقل-التكنلوجيا.١١١٣١/، تاريخ الدخول: ٢ أبريل ٢٠١٨.

٦. قناة العربية، "٧٣ مليار دولار استثمارات سعودية في الصين"، ٢٥ مايو ٢٠١٣، متاح على الرابط:www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy، تاريخ الدخول: ١٧ أبريل ٢٠١٨

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

A) Books:

1. Mark Bromley, Mathieu Duchatel, Paul Holtom (eds.), China Exports of Small Arms and Light Weapons, Stockholm International Peace Research Institute, No. 38, October 2013.
2. Millar, T.B, Abdul Monem Al. Mashat (Ed.), On Writing about Foreign Policy: Selected Readings in Foreign Policy Theory. Cairo University: Faculty of Economic and Political Science, p.57.

B) Periodicals:

1. FAN Hongda, China's Policy Options towards Iran, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 5, No. 1, 2011, p.51.

2. Mark Bromley, Mathieu Duchatel, Paul Holtom (eds.), China Exports of Small Arms and Light Weapons, Stockholm International Peace Research Institute, No. 38, October 2013.

C) Electronic Studies:

1. Alex Vatanka, China Courts Iran: Why One Belt, One Road Will Run Through Tehran, Foreign Affairs, 1November 2017, Available at:https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-11-01/china-courts-iran, Accessed in 12/٤/201٨.

2. FarzinNadimi, Iran and China Are Strengthening Their Military Ties, The Washington Institute, 22 November 2016, Available at:http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-

and-china-are-strengthening-their-military-ties, Accessed in 12/٤/201٨.

3. Franz-Stefan Gady, Iran and China Sign Military Cooperation Agreement, The Diplomat, 15 November 2016, Available at:https://thediplomat.com/2016/11/iran-china-sign-military-cooperation-agreement/, Accessed in 12/٤/201٨.

4. Scott W. Harold, Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, RAND corporation, 2012,p.10, Available at:https://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP351.html, Accessed in 12/٤/201٨.

5. Yu Guoqing, China's foreign energy policy towards Iran, The Newsletter, No.62, winter 2012, P.27, Available at: https://iias.asia/sites/default/files/IIAS_NL62_27.pdf, Accessed in 12/4/2018.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نْمُوذجاً

أ. علي نافعة

جامعة ابن زهر

مقدمة

أَدَّت التحوّلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها الساحة العالمية[٤٨٥] في نهاية القرن العشرين إلىاختلال في التوازنات بين القوى الدولية/العالمية، وإلى زوال وانهيار قطب الاتحاد السوفييتي، وبقاء قطب الولايات المتحدة الأمريكية وانفراده بالهيمنة. لكن مع ذلكبرزت بعض القوى الدولية التي تعمل على فرض استراتيجيتها على الساحة الدولية سواء كان ذلك بشكل خفي أو معلن[٤٨٦]. وهذه القوى هي: الصين التياتبعتسياسة خارجيةترتكز بالأساس على المحدد الاقتصادي، كمحرك جديد للسياسات الخارجية لغالبية دول العالم.

وأثار هذا التحول فيالسياسة الخارجية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، للبحث وراء محركات هذا التحول، وكشف محدداته، وكذا كشْف الغاية التي تَتَغيَّاهَا الصين الشعبية بسياستها الخارجية الجديدةبسعيها للريادة، ومنافسَتِها أو مزاحمَتِهالأهم اللاعبين الدوليين في مجموعة من المناطقالجيوستراتيجية بالعالم. هذا بالإضافة أن الصين كان لها دائما دور مؤثر على الصعيد الدولي في مجموعة من القضايا الحساسة دوليا، من أهمها ما يشغل المجتمع الدولي، الملف الكوري الشمالي، الذي تحاول فيه الصين أن تلعب فيه دور الوسيط منذ سنة ٢٠٠٧[٤٨٧].

ويُرْجِع الأكاديميين هذا الاهتمام الأكاديمي بالصين وبسياستها الخارجية، إلى مجموعة من المحددات الجوهرية، والتي يبقى أهمها؛المحدد الاقتصادي الذي برز في ظل المبادئ الرأسمالية التجارية، المتجسدة في الانفتاح اللامحدود للسوق العالمية.فقد "ظهرت الصين كقوة تجارية،

---

(٤٨٥) نفضل تسمية النظام العالمي بدل النظام الدولي، لأن هذا الأخير يقصد به تفاعل جميع الوحدات الدولية والتي هي الدول فيما بينها. لكن التحول الذي طرأ على هذا النظام، جعل فاعلين أخرين يزاحمون الفاعل الأصلي، ك (الشركات العابرة للحدود والمنظمات الغير الحكومية وفاعلين أخرين مؤثرين على الإيقاع العادي للنظام الدولي القديم...وغير ذلك).

(486) http://democraticac.de/?p=2434

تاريخ الولوج: ٢٠١٨/٠٢/٢٥

(487) Axelle Degans **« Les pays émergents: de nouveaux acteurs, BRIC's: Brésil, Russie, Inde, Chine… Afrique du sud »**, Collection dirigée par pierre Dallenne et Alain Nonjon, Ellipses, P: 67.

وبالأخص مصدرة لسلع تنافسية، استفادت من سوق عملداخلية مضبوطة، وملائمة لإنتاج كم هائل من السلع ذي تكلفة منخفضةمقارنة مع دول صناعية عديدة، وبالأخص في الشمال"(٤٨٨).

ومن بين المناطق الجيوستراتيجية التي نالت حظاً وفيراً من سياسة الصين الخارجية، هي"المنطقة المغاربية" أي منطقة المغرب العربي(٤٨٩). وذلكبعد انهيار الجدار الإيديولوجي(٤٩٠) الذي كانمحددا للتوجهات العامة للسياسة الخارجية للصين الشعبية، حيث كانت الجزائر الدولة المغاربية الوحيدة على الأقل التي كانت تربطها بالصين علاقات خارجية وثيقةومتجذرة، وذلك في أوج فترة الهيمنة الثقافية. بالتالي فبعد زوال الوهم الإيديولوجي بمختلف دول العالم، برز العامل الاقتصادي كمحدد جديد للعلاقات الدولية، وبالمناسبة هناكمرجع يحلل هذه الأهمية التي أصبحت "للسوق والشركة والفائدة الاقتصادية"(٤٩١)، وهو ما يجعل منتبلور هذا الموجه أو المحدد الجديد ذو أهمية بالغة في العلاقات الدولية.

والدولة المغاربية التي ستكون موضوع دراستنا في هذه الدراسة هي، المغرب. وسنحاول البحث في المحدد الرئيس لاهتمام الصين كقوة عظمى بهذا البلد، وهو المحدد الاقتصادي، وأيضا باعتبار هذا المحدد مدخلاً من بين المُدْخَلاَت الأخرى للسياسة الخارجية الصينية. أي لماذا هذا الاهتمام الصيني بالمغرب؟ وما هي التفسيرات العقلانية لهذا الاختيار؟ وما هي الاستراتيجيات والرهانات وراء هذا التوجه الجديد للصين؟ كل هذه التساؤلات وغيرها منطقية وواقعية، وهذا هو الهدف المحوري لهذه الدراسة، لكونها تقصد طرح الأسئلة والاستشكالات الجوهرية، أكثر من كونها تسعى للبحث عن الإجابات. هذه التساؤلات لا نحاول عبرها بناء إشكالية الورقة، إنما هي تساؤلات تؤرق بال الباحث العربي بصفة عامة، والمغربي بصفة خاصة.

أهمية الدراسة

(٤٨٨) د. عماد منصور "**السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية**"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، يوليوز ٢٠١٦، ص ٢٧.

(٤٨٩) الدول الخمس المغاربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا.

(٤٩٠) نقصد هنا، أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، التي كانت فيها الإيديولوجية المحدد الرئيسي للسياسات الخارجية للدول الاشتراكية، أصبح المحدد الاقتصادي الموجه الرئيس للسياسات الخارجية لأغلب دول العالم.

(491) Antoine Bernard de Raymond et Pierre-Marie Chauvin **« Sociologie économique, HISTOIRE ET COURANTS CONTEMPORAINS »** CURSUS, ARMAND COLIN, 2014.

إذن ما الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة؟ يمكن القول إن الأهمية التي يكتسيها موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي، من خلال أنموذج المغرب، هي؛أن السياسة الخارجية الصينيةتجاه المغرب، باعتبارهذه السياسة مخرجٌ من مُخْرَجات النظام الشعبي الصيني، لابد من أن تكون له مدخلات أدَّت إلى الأخذ بهذا البديل، طبعا إلى جانب بدائل أخرى. بالتالي تأتي أهمية هذه الدراسة، في السعي إلى البحث في المحدد الاقتصاديالمُوَجِّهلهذا المُخْرج، بمعنى أخر وعلى شكل سؤال، ما هي أبرز المحددات الموجهة للسياسة الخارجية الصينية تجاهالمغرب العربي، والمغرب كنموذج؟

المفاهيم المركزية في الدراسة:

من المفاهيم الأساسية والمحورية في هذه الدراسة، هي؛ مفهوم "السياسة الخارجية"، ومفهوم "الاستراتيجية الاقتصادية":

- مفهوم السياسة الخارجيةForeign Policy:

يقصد بالسياسة الخارجية في العلاقات الدولية، قيام الدولة المستقلة، برسم المعالم العامة لسياستها الخارجية بناءً على مصلحتها القومية، والبحث عن الكيفيات التي عبرها سيتم تطبيق هذه السياسة خارجيا/دوليا(٤٩٢)، أي أنها تشمل تصورات الدولة للعالم الخارجي/الدولي، في ظل ما يعرفه المجتمع الدولي من تطوُّرات وتحوُّلات، وفي حدود الإمكانات التي تتوفر عليها، سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي أو العسكري. والسياسة الخارجية بحسب جون باتيست ديروزيل أهم صورة من صور أو مظهر من مظاهر العلاقات الدولية، حين حاول توضيح المقصود بهذه الأخيرة، بالقول بأن العلاقات الدولية هي العلاقات السياسية بين دولتين أو أكثر، ومظهرها الأول هو: السياسة الخارجية(٤٩٣).

أما بلاندوا ولتون فيقصد بالسياسة الخارجية Foreignpolicy، "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية". وحدد بلاندوا ولتون خمس عوامل محددة للسياسة الخارجية

(٤٩٢) الدكتور محمد منذر "**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م، ص ٤٧.

(٤٩٣) نفس المرجع، ص ١٧.

لأي دولة مستقلة في العالم، وهي: الموقع الجغرافي، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقوة (المادية واللامادية)، والنظام الداخلي للدولة أي البيئة الداخلية للدولة. دون إغفال ما تشهده البيئة الدولية من تفاعلات، خصوصا مع بروز فاعلين جدُد من قبيل الإرهاب، كعامل ساهم في خلق ردود أفعال محددة من قِبَل صانعي القرار السياسي لتوجيه وتعديل مسار سياستهم الخارجية نحو هذا الفاعل الجديد(٤٩٤).

واليوم في ظل ما تعرفه العلاقات الدولية من تطور، وتحولها من علاقات دولية، إلى علاقات دولية ولا دولية، إذا استحضرنا الانعكاسات والآثار التي تُحدثها المنظمات الغير حكومية والأفراد والتنظيمات الإرهابية والشركات العابرة للأوطان... على الدول باختلاف أحجامها. صارت أجندة السياسات الخارجية لجميع الدول بدون استثناء تضم إلى جانب الدول، فاعلين جدد مؤثرين في العلاقات الدولية أكثر من الدول، سواء عبر سعيها إلى الاستفادة من هؤلاء الفاعلين خصوصا الشركات العَبْر وطنية، أو سعيها للتعامل معهم، إذا كانوا من جانب المنظمات الغير حكومية، أو مواجهة فاعلين من مستوى التنظيمات الإرهابية، خصوصا وأن هذه الأخيرة أصبحت تحتكر القوة الصلبة التي كانت فيما مضى حكرا على الدول فقط.

- مفهوم الاستراتيجية:

بالإضافة إلى المفهوم المحوري السابق (السياسة الخارجية)، فإننا نعتبر مفهوم الاستراتيجية بدوره مفهوما محوريا في هذه الدراسة البحثية، وهو جوهر التحليل الاستراتيجي عند ميشيل كروزييه. فقد تمت مقاربة هذا المفهوم من زاويتين، أولا هناك من قاربه من الزاوية الكلاسيكية؛ حيث دائما ما ارتبط بالحروب والتخطيطات العسكرية والقتالية، باعتبار أن أصل هذا المفهوم هو الحروب والقتال. وهناك أيضا من اقتربه من الزاوية الحديثة، بعد التراجع عن النظرية السابقة المرتبطة بالحرب. فكيف قاربت إذن كل من المقاربتين الكلاسيكية والحديثة مفهوم الاستراتيجية؟

١- المقاربة الكلاسيكية لمفهوم الاستراتيجية:

(٤٩٤) دة. عائشة محمد أحمد محمد الجميل "**السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسة (٢٠٠١-٢٠١٠)**"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، ألمانيا، الكبعة الأولى، ٢٠١٨، ص١٣.

ارتبط أصل مفهوم "الاستراتيجية" Strategy بالاستعداد والتحضير للحروب، ورسم الخطط العسكرية وتقدير تحركات الجيوش المعادية. ويعود أصل كلمة الاستراتيجية، إلى Strategos ستراتيغوس بالإغريقية، والتي تنقسم إلى قسمين: Stratus وهي القوات العسكرية المسلحة (الجيوش). و Egos تعني القيادة. ويقصد كلوزفيتس بالاستراتيجية، بأنها: "فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب". بمعنى أخر، أن الاستراتيجية هي وضع مخطط شامل للحرب، وتقدير مختلف المعارك التي يتألف منها الحرب(٤٩٥).

وتشير كذلك كلمة الاستراتيجية في قاموس Webster's new world إلى "علم تخطيط وتوجيه للعمليات الحربية. كما عرفها Alfred Chandler في مؤلفه بالفرنسية «Stratégies et structures de l'entreprise» على أنها: "إما إعداد الأهداف والغايات الأساسية الطويلة الأجل، أو تحديد خطط عمل مع تحديد الموارد Resources الضرورية لتحقيق هذه الغايات والأهداف". وأما Ansoff فينظر إليها على أنها "تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة، بحيث تتسم الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات بجزء من عدم التأكد، ومن هنا يقع على عاتق الإدارة عبء تحقيق التكيف مع هذه البيئة".

وتُعَرف الاستراتيجية حسب مدرسة هارفرد Harvard أنها "تحديد الأهداف الأساسية طويلة المدى، وتبني الخطط، وتخصيص الموارد الضرورية والكافية لتحقيق هذه الأهداف والخطط". وتعتبر هذه المدرسة مهد المدخل الحديث للاستراتيجية(٤٩٦).

بالتالي فإن مفهوم الاستراتيجية يتشكل من ثلاثة عناصر(٤٩٧):

- تحديد الأهداف الرئيسية البعيدة المدى.
- تحديد خطط العمل وتكييف الإمكانيات والقدرات التنظيمية.
- تخصيص الموارد الضرورية وتعبئتها بغية الوصول إلى الغايات والأهداف.

---

(٤٩٥) ب. هـ. ليدل هارت "**الاستراتيجية وتاريخها في العالم**"، تقديم أكرم عزة ديري، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠، ص ٢٧٤.

(٤٩٦) د. عبد القادر شلالي، ود. قرومي حميد "**محاضرات في مادة: الاستراتيجية والتخطيط المالي**"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ص ٥ و٦.

(٤٩٧) نفس المرجع، ص ٥ و٦.

والعملية التخطيطية، لا ينبغي أن تكون "سطحية"، بل يجب أن ترتكز على أسس موضوعية وعقلانية، قصد تحقيق "الأرباح المرجوة". بالتالي فأثناء تصور الأهداف، يتبعه ضرورة توفير الإمكانيات الكافية لتحقيق تلك الأهداف(٤٩٨).

بعد ذلك انتقل مفهوم الاستراتيجية والتخطيط، إلى مجالات أخرى غير الحروب والجيوش إلى مجالات الاقتصاد والسياسة وغيرها من المجالات.

٢- المقاربة الحديثة للاستراتيجية:

بعد توسع مفهوم الاستراتيجية، إلى جوانب أخرى كالاقتصاد، والسياسة، والتدبير، والإدارة...، انتقل هذا المفهوم من ***"التقدير واستعمال القوة"*** إلى ***"التقدير والتخطيط في كيفية بلوغ الأهداف"*** (٤٩٩).

فبعد الحرب العالمية الثانية، طرأ تَحَوُّل في مفهوم الاستراتيجية على غرار مجموعة من المفاهيم الأخرى، كمحصلة لتغيير الأوضاع والظروف(٥٠٠). وهكذا تراجعت المقاربة التقليدية، التي كانت تنظر إلى هذا المفهوم من جانب التخطيط المرتبط بتوظيف القوة، قصد بلوغ الأهداف المرسومة والموضوعة.

وحسب هذه المقاربة، يرى Mintzberg أن الاستراتيجية مرتبطة "بنمط أو نموذج محدد، يعبر عن تدفق القرارات"، فالاستراتيجية هي "محصلة القرارات المخططة أو غير المخططة خلال الممارسة الفعلية للأهداف والغايات"، باعتبار أن ميزة هذه القرارات هي التكامل والدينامية والمرونة. بالتالي فكل تحوّل يقع في المحيط، يؤدي حتْما إلى تغيير في الاستراتيجية أو تغيير في جزء منها، بهدف ضمان ملاءمتها للمحيط، وضمان تكيفها المستمر مع البيئة(٥٠١).

إن وضع الاستراتيجية الاقتصادية، يقتضي معه وضع مجموعة من الآليات والأدوات المساعدة على تحقيق هذه الاستراتيجية الموضوعة، والمجال الاقتصادي هو مجال واسع، يشمل العديد من المكونات التي تُؤَلِّفُه، منها المؤسسات المالية/البنكية، والاستثمارات، والتبادلات التجارية، والمساعدات الاقتصادية، والتعاون الاقتصادي...، وغيرها من العناصر. إذن فبلوغ

(٤٩٨) نفس المرجع، ص ٥ و٦.
(٤٩٩) نفس المرجع، ص ٦.
(٥٠٠) نفس المرجع، ص ٧.
(٥٠١) نفس المرجع، ص ٧.

الاستراتيجية الاقتصادية يقتضي الاستثمار في كل هذه المكونات، كأدوات ووسائل مساعدة لتحقيق ما تروم إليه الاستراتيجية.

واليوم عندما يتم اعتماد استراتيجية اقتصادية من طرف فاعل دولي محدد، يتم اعتمادها باستحضار القدرات المتاحة للدولة في تحقيق هذه الاستراتيجية، والوصول إلى الأهداف المَرْجُوّة. والاستراتيجية الاقتصادية هي كذلك[٥٠٢]، لأنّ اعتماد استراتيجية محددة، يَنِمُّ عن وعي تام، بأن هناك فاعلين أخرينمنافسين، يعتمدون استراتيجيات معينة، بالتالي ينبغي اعتماد استراتيجية مضادة، أي بمعنى أخر، أن الصراع والتنافس، انتقل من مجال الحروب إلى مجال الاقتصاد ومجالات أخرى (أي أن هناك تحديات، بالتالي ينبغي وضع استراتيجيات لمواجهتها).

إذن فالاستراتيجية الاقتصادية، هي عملية اتخاذ القرارات والخيارات والبدائل الاقتصادية، قصد تحقيق نفع عام للنظام الاقتصادي للدولة، وبلوغ مستوى معين من الرّفَاه لشعب الدولة. وكما سبقت الإشارة، هناك جملة من العناصر والمُرَكَّبَات التي تُؤَلّف النظام الاقتصادي؛ من قبيل الاستثمار، والمبادلات التجارية، واتفاقيات للتبال الحر، والإنتاج، ... إلخ، والتي عليها تقوم الاستراتيجية وتتأسس، والتي على أساسها أيضا تقوم ببناء أولوياتها بما يضمن بلوغ أهداف الاستراتيجية الاقتصادية الموضوعة، حسب الإمكانيات والقدرات المتوفرة.

<u>الإشكالية المحورية للدراسة:</u>

إذن من خلال التوطئة العامة، التي سبق أن تحدثنا عنها، تبرز لنا الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يساهم المحدد الاقتصادي في توجيهالسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة المغرب العربي والمغرب تحديدا؟

وعليه نطرح التساؤلين الفرعيين التاليين:

- **ما الرهانات المتحكمة في أجندة السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب؟**
- **وما مدى فعالية استراتيجية <u>المحدد الاقتصادي</u> في السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب؟**

(٥٠٢) أي أنها استراتيجية، لأنها استُقْدِمَت من مجال الحروب والمواجهات العسكرية المسلحة، إلى مجال الاقتصاد.

فرضية الدراسة:

فيما يتعلق بفرضية هذه الدراسة، وبناءً على الإشكالية التي آثرناها والتساؤلات الفرعية التي تفرعت عنها، نفترض الفرضية الرئيسية التالية:

- **أن الموجه العام للسياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب هو المحرك الاقتصادي.**

منهج الدراسة:

يهتدي الباحث العلمي/الأكاديمي في أي موضوع بحثي يسبر أغواره إلى منهج علمي يؤسس عليه بحثه، كي يصل إلى الحقيقة العلمية النسبية، والمنهج حسب تصور إدغار موران هو "رؤيا توجه الباحث أو الدارس"[٥٠٣]. كما اعتبرتمادلين غرافيتز المنهج رؤيا تتألفمن مجموعة متناسقة من العمليات المستخدمة لبلوغ هدف محدد أو مجموعة من الأهداف المحددة. وهو جملة من المبادئ والمرتكزات التي توجه كل بحث أو دراسة منظمة، عبر اختيار جملة من التقنيات المنسقة. والمقاربة يمكن اعتبارها حسب غرافيتز أنها موقف ينطوي على المرونة والحذر، ويتصف بحالة من اليقظة الكبيرة والاحترام معا للحدث أو الموضوع[٥٠٤]. وبهذا فإن أي موضوع بحث أو دراسة أكاديمية، لابد لها من منهج تَتَّكِئُ عليه لبلوغ الحقيقة العلمية، ولا يستقيم أن يشتغل باحث ما من دون منهج معلن عنه، وتوظيفه فعليا في الدراسة.

بالتالي فإن المقاربة المعتمدة في هذه الدراسة، هي مقاربة التحليل الاستراتيجي Strategic Analysis لميشيل كروزييه. فالتحليل الاستراتيجييتحقق عندما تتم معاينة سلوك الفاعلين المتعلق بالأهداف الواضحة والواعية التي يضعونها، وضغوط المحيط والموارد المتاحة لهم[٥٠٥]. والمقاربة الاستراتيجية تتيح لنا إمكانية كشف الصراعات التي حَدَثت وتَحْدُث في الساحة الدولية بين القوى العظمى حول منطقة ما من المناطقالجيوستراتيجية بالعالم، كما نستطيع عبر نفس المقاربة قياس مدى عقلانية اختيارات السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب، وكذاالكشف عن الرهانات التي تحكم هذه الاختيارات.

---

(503) Edgar Morin, "**La voie**", Paris: Fayard, 2011.

(٥٠٤) مادلين غرافيتز "**مناهج العلوم الاجتماعية**"، الدكتور سام عمار، مراجعة الأستاذة الدكتورة فاطمة الجيوشي، الطبعة الأولى، 1993، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، مطبعة طبرين، ص.10 و11 و12.

(٥٠٥) عبد القادر خريبش "**التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزي**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني 2011.

خطة الدراسة:

لإحاطة بهذه الدراسة تم اعتماد الخطة التالية:

أولا: الرهانات المتحكمة في أجندة السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب

ثانيا: فعالية استراتيجية المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب

أولا: الرهانات المتحكمة في أجندة السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب

تتحكم مجموعة من الرهانات في السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب، بل وتجاه جميع دول العالم التي كانت لا تربطها بالصين أية علاقة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي أو غيره... أثناء الحرب الباردة[٥٠٦]، حيث كان المحدد آنذاك هو المرجعية الشيوعية كمحرك إيديولوجي، وأهم الرهانات المتحكمة في أجندة السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب هو الرهان الاقتصادي/التجاري، الذي يستهدف ضمان الأمن الاقتصادي والتجاري والطاقي للصين على المدى الطويل. ولا شك أن ولوج إفريقيا إلى حلبة الصراع في الساحة الدولية، كان له الأثر الجلي في تحول السياسة الخارجية الصينية ورسمها لخريطة العالم من جديد، متجاوزة المرجعية الشيوعية للدولة، وبروز المحدد الاقتصادي، كمحدد يرتكز على الفلسفة العقلانية البراغماتية التي تحكم سياستها الخارجية.

لابد أولا أن نشير إلى تراجع المحدد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية، ثم بعده الحديث عن الصراع أو التنافس الدولي بين أهم الفاعلين في النظام العالمي.

١. تآكل المحرك الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية:

تعتبر دراسة الكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية الصينية، من العمليات المعقدة والمتشابكة والمتداخلة فيما بينها. ويرجع ذلك للعديد من المؤثرات والمتغيرات، أبرزها؛ المرجعية الإيديولوجية التي تأسّس عليها النظام السياسي الصيني، والتي كانت تاريخيا تُوَجّه الفاعلين المتدخلين في صنع القرار Decision Making في السياسة الخارجية الصينية، وهؤلاء

(٥٠٦) وهنا لا ننفي وجود علاقات على أيّ من هذه المستويات التي ذكرناها، لكن ما نقصده هنا هو أنها لا ترقى لعلاقات اقتصادية جدية، فهي فقط علاقات محدودة وضيقة النطاق.

الفاعلون المتدخلون في رسم السياسة الخارجية الصينية بصورة عامة ينقسمون إلى قسمين؛ فاعلين مدنيين، وفاعلين عسكريين، بالنسبة للصنف الأول، يتشكل من[٥٠٧]:

- المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني:

حيث يعمل على وضع التوجهات السياسية والأمنية الصينية، وإدارة السياسة الخارجية الصينية. فأهم القرارات المهمة والاستراتيجية للصين، تُصَاغ في هذا المكتب ومنه تخرج إلى حيز التنفيذ.

- وزارة الخارجية الصينية:

أدى صعود الصين في مختلف المجالات، إلى مضاعفة الأدوار التي تقوم بها هذه الوزارة، وإدارة الملفات الحسّاسة، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة تأثير هذه الوزارة على المستوى العالمي من خلال مساهمتها في عملية صنع القرارات المتصلة بالمسائل والقضايا العالمية.

- وزارة التجارة الصينية:

المتغير الذي ساهم في زيادة فاعلية وزارة التجارة الصينية في صنع القرار الصيني هو: انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة. إضافة إلى نمو الاقتصاد الصيني، ودخول الصين عمليات التفاوض للتبادل التجاري الحر.

- مجموعات القادة:

تتشكل هذه المجموعات من: "مجموعة إدارة السياسة الخارجية"، و"مجموعة قيادة الأمن القومي الصيني"، و"مجموعة إدارة مسألة تايوان وهونغ كونغ"، هذه المجموعات الثلاث تخضع لسلطة الرئيس الصيني. و"مجموعة إدارة قضية مكاو" تخضع لسلطة نائب الرئيس منذ سنة ٢٠٠٣. بالإضافة إلى هذه المجموعات، هناك مجموعات أخرى غير هذه الأربعة فقط، من قبيل "مجموعة القادة المكلفة بإدارة الطاقة" في عام ٢٠٠٥، و"مجموعة قادة العمل المسؤولة عن التغير المناخي وتوفير الطاقة" في عام ٢٠٠٧.

- الرأي العام الصيني:

---

(٥٠٧) حكمات خضر العبد الرحمن "**السياسية الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة**"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٦-أيار/ماي ٢٠١٧، ص ١٤٠ و ١٤١.

بحكم أن الرأي العام الصيني لا يزال خاضعا لإرادة النخبة السياسية القادرة على توظيفه كأداة "قومية" بحسب حاجتها، فإن من أهم وظائفه هي؛ التعبئة لصالح الحكومة الصينية وبرامجها وسياساتها الخارجية.

وبالنسبة للهيئة أو الفاعل العسكري، فتمثله:

- اللجنة المركزية العسكرية:

فصلاحيات هذه اللجنة، تتركز على الجوانب والقضايا ذات الطابع العسكري، إلا أن طبيعة عمل هذه الهيئة العسكرية، لم يعد كمجلس للأمن القومي أو الهيئة العليا لصنع القرار كما في عهد ماوتسي تونغ أو خلال العشر السنوات الأولى من الأولى من إصلاحات دينغ سياوينغ، لكن دوره لا زال حاضرا في رسم السياسة الخارجية الصينية وفي القرارات الاستراتيجية المهمة للصين.

إن الصين وقبل سبعينات القرن الماضي خلال فترة الحرب الباردة، كانت وعلى غرار تكتل الدول المتبنية للمعتقد الشيوعي، توجهها خلفيتها الإيديولوجية كأساس أو كقاعدة لفعل الدولة الخارجي. فالدول ذات نفس التوجه الإيديولوجي، هي التي كانت تهتم بها الصين وتحتل أجندة سياستها الخارجية، وأما باقي الدول المخالفة لمرجعيتها، فلم تكن ضمن اهتماماتها. لكن ومنذ تسعينات القرن الماضي لم يعد للمرجعية الإيديولوجية أي أثر، سواء للدول الاشتراكية أو

حتى للدول الرأسمالية، ولهذا فتآكل المحرك الإيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية، كان له الأثر الإيجابي في تطور دبلوماسيتها على المستوى الدولي، خصوصا تجاه منطقة المغرب العربي، وبالتحديد تجاه المغرب موضوع هذه الدراسة، وهذا التآكل، حدث بعد نهاية حقبة الحرب الباردة تحديدا. بالتالي فإن المتتبع للعلاقات الصينية الإفريقية، سيلاحظ أنه منذ خمسينات القرن الماضي، دخلت الصين إلى شمال إفريقيا عبر البوابة المصرية، حيث كانت مصر على نفس النهج الثوري الاشتراكي للصين، وكانت بؤرة لحركات التحرر الوطني. فقد دخلت الصين إذن إلى شمال إفريقيا عبر مصر، خصوصا بعد دعم الصين لها في قضية تأميم قناة السويس في عهد الرئيس عبد الناصر، إضافة إلى تبادل البعثات العلمية بين البلدين[٥٠٨]، ومن ثم زحف الصين إلى باقي دول شمال إفريقيا كالجزائر، بعد دعمها لثوار حركة التحرير الوطني الجزائرية، واعترافها بالحكومة المؤقتة في الجزائر في نهاية خمسينات القرن الماضي[٥٠٩]. ومنها توغلت الصين إلى باقي دول إفريقيا لدعمها رمزيا على التحرر ومقاومة الاستعمار. ولذا فقد شكلت الدول المغاربية في عز الحرب الباردة فضاءً للصراع والتنافس والمزايدة العقائدية بين روسيا والصين، في أعقاب الخلاف الإيديولوجي بين هاذين العملاقين الإيديولوجيين[٥١٠]، وهو الاختيار الذي سيتم تجاوزه لاحقا، وتعويضه بالبديل العقلاني الذي يجسده المحدد الاقتصادي.

وأعلنت الصين نفسها في منتصف تسعينات القرن الماضي قوة اقتصادية دولية صاعدة، وقد ساهم هذا المعطى في تطوير العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا، عبر رفع المبادلات التجارية، ونمو عدد الشركات الصينية العاملة بإفريقيا[٥١١]. هذا التطور الحاصل على المستوى الاقتصادي At the economic level سينعكس بتأسيس المنتدى الصيني–الإفريقي FOCAC سنة ٢٠٠٠، بهدف المساهمة في:

١. في إرساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد للقرن الحادي والعشرين.
٢. وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا في إطار السياق الجديد.

---

(٥٠٨) ترفاس نائلة، "**البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٧، ص٥٤.

(٥٠٩) نفس المرجع، ص ٥٤.

(510) http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html
تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٠٢/٢٧

(٥١١) ترفاس نائلة، "**البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا**"، المرجع السابق، ص ٥٧.

وما يمكن استخلاصه أنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي انتهت في أواخر القرن الماضي، هو تآكُل المعطى الإيديولوجي لمختلف دول العالم، وبروز المحدد البراغماتي كموجه بديل للسياسات الخارجية. ينطلق هذا المحدد من رهان اقتصادي، يروم توسيع حجم تجارتها مع مختلف الاقتصاديات التي ستضمن للصين، أمنها الاقتصادي والتجاري والطاقي على المدى البعيد.

كل هذه المعطيات التي أشرنا إليها، لم تكن من مبادئ السياسة الخارجية الصينية في منتصف القرن الماضي، بل برزت فقط في فترة الحرب الباردة. لكن بالرجوع إلى تاريخ الفكر السياسي الصيني، فسنجده أنه يرتكز على المرونة السياسية لتحقيق مصالح الدولة فقط، فحتى البراغماتية أو بالأحرى السياسة البراغماتية التي تنتهجها الدول اليوم، تجد جذورها في الصين في كتابات الفيلسوف الصيني لاو، ويطلق مصطلح السياسة البراغماتية أو الدولة البراغماتية على الدولة التي تَتَّبِع "سياسة خارجية تضع المصلحة الوطنية أساسا لعملها، دون التزام بتوجه أو سلوك معين، ودون الاعتبار لمبادئ أو مثل محددة كحقوق الإنسان أو مصلحة الدول الأخرى"[٥١٢]. واستطاعت الصين الجمع بين مبادئ السّلام وبين البراغماتية السياسية في سياستها الخارجية[٥١٣]، وهذا الذي جعل المحدد الإيديولوجي يتآكل في سياسة الصين الخارجية، وتعود بذلك إلى الطبيعة المميزة للهوية الصينية، وبالتالي يأتي اعتماد الصين في سياستها الخارجية استراتيجية التغيير و"استراتيجية التقارب"، بهدف تحقيق مصالحها، دون اعتبار لتحالف معين أو مبدأ محدد، المتغير الذي يسمح لها بتبديل تحالفها بسلاسة، "وبمعارضة السلوك السياسي لدولة معينة من جهة، وإقامة علاقات اقتصادية معها من جهة أخرى"[٥١٤].

بالتالي فإن تتبع مسار السياسة الخارجية الصينية، نجد بأنها مرت من مرحلتين؛ ١) مرحلة الانغلاق الإيديولوجي، خلال فترة الحرب الباردة، حينما كانت تعتمد على روسيا كشريك استراتيجي وثقافي، وذلك في عهد الثورة الثقافية بالصين، وذلك في إطار عهد من العزلة التامة عن المجتمع الدولي[٥١٥]. ٢) والمرحلة الثانية غيّرت فيها الصين استراتيجية سياستها الخارجية،

---

(٥١٢) سنية الحسني، "**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، هل تعكس تحولات جديدة في المنطقة؟**"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ص٤٩.

(٥١٣) نفس المرجع، ص ٤٩.

(٥١٤) نفس المرجع، ص ٤٩.

(٥١٥) نفس المرجع، ص ٤٩.

عبر الانفتاح على دول العالم المخالفة لإيديولوجيتها بعد توجهها نحو التطور الاقتصادي والتصنيع، خصوصا وأنه بعد انتهاء الحرب الباردة صارت الصين تتطلع إلى فرض ذاتها في الخريطة الدولية، والبحث عن دور ونفوذ سياسي، يتلاءم مع موقعها الاقتصادي الذي نجحت في تحقيقه. وتمكنت من جعل نفسها أحد الأقطاب العالمية على الساحة الدولية(٥١٦).

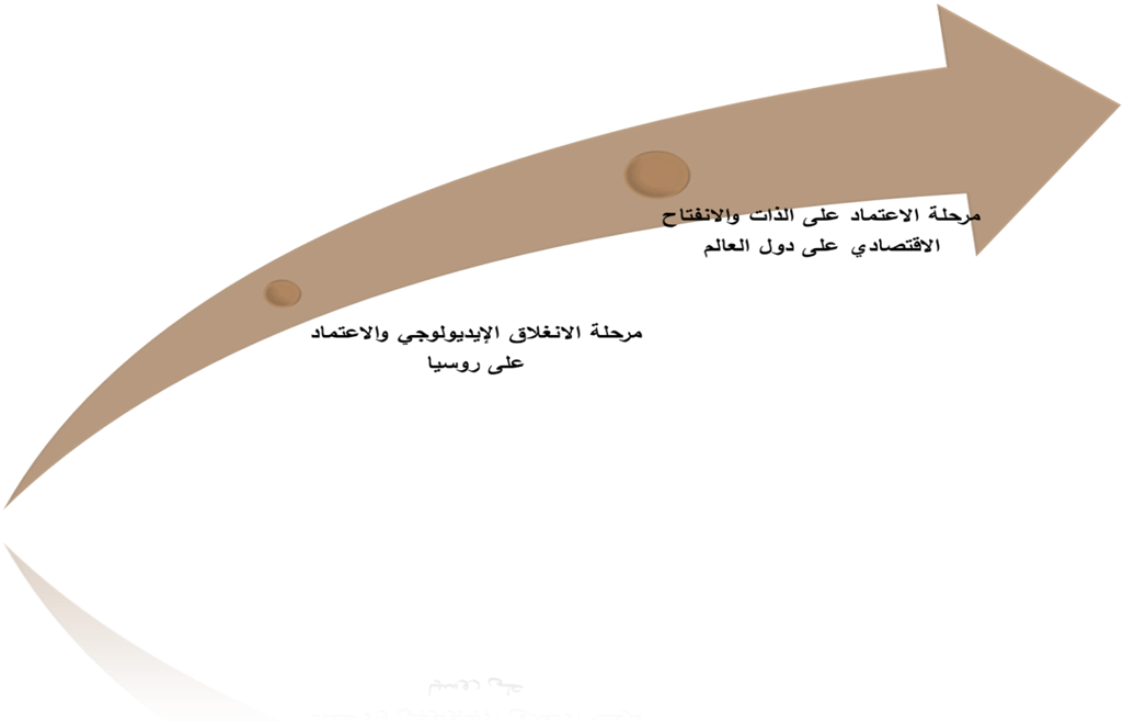

إذن كيف يحضر الرهان الاقتصادي على مستوى صراع أو تنافس الفواعل الكبرى على المستوى الدولي؟ أي ما العلاقة بين الرهان الاقتصادي، وصراع الفاعلين الدوليين في المغرب؟

٢. الرهان الاقتصادي وصراع أو تنافس الفواعل الكبرى على المستوى الدولي: سؤال العلاقة؟

تطمح الصين إلى أن تصبح قوة اقتصادية على المستوى الدولي، بهدف تحقيق الرفاه والازدهار لدولة الصين. وهو المتغير الذي سيظل مُوجّها لسياسة الصين الخارجية لعقود أخرى. وترتكز مصالح الصين الخارجية على توفير وتمتين سبل تطوير اقتصادها وتقويته، وتحقيق علاقات سياسية ودبلوماسية مع مختلف حكومات العالم، وتأسيس تحالفات وتوافقات في المصالح. بالتالي فقد اهتمت الصين بإيجاد موطئ قدم في الخريطة الدولية، وتحديدا في

(٥١٦) نفس المرجع، ص ٤٩.

المناطق الاستراتيجية في العالم كالشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة المغرب العربي وغيرها، خصوصا وأن عامل الجيوبوليتيك من أهم المتغيرات في السياسة الخارجية الصينية[٥١٧].

ويحتل الشرق الأوسط أهمية بالغة في أجندات الصين الخارجية بالخريطة العالمية/السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي فإن المنطقة المغاربية عموما والمغرب على الخصوص، ظل دائما من اهتمامات الصين، كمسرح يتفاعل فيه الفاعل الصيني مع باقي الفاعلين الدوليين الأخرين، خصوصا الفاعل الأوروبي، وتحديدا فرنسا الشريك المغربي التاريخي في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية...). وتضع الصين مجموعة من الاستراتيجيات لفرض وجودها الاستراتيجي، وأهم هذه الاستراتيجيات، المبادلات التجارية والاستثمارات[٥١٨]:

- المبادلات التجارية:

أولا بالنسبة لإفريقيا عموما فقد استغل الصينيون زياراتهم لتأكيد اهتمامهم بهذه القارة وتمتين العلاقات على مختلف المستويات. فخلال الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٩ التي أشغلت العالم، كان صناع القرار الصيني منشغلون بتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي مع القارة، وخلال مؤتمر للمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، قدمت الصين ورقة تضمنت أسس النهوض بالعلاقات الصينية الإفريقية، التي ترتكز على[٥١٩]:

- دعم التعاون العلمي والتقني.
- تقديم المساعدات فيما يتعلق بالتمويل.
- قيام الثين بفتح أسواقها أما المنتجات الإفريقية.
- دعم الصين إفريقيا في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية.
- تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم.
- العمل على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجيا على ما نسبته ٩٥% من المنتجات الإفريقية الواردة إلى الصين.

---

(٥١٧) نفس المرجع، ص ٥٢.

(٥١٨) حكمات العبد الرحمن "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢، أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٦، ص ٧٧.

(٥١٩) نفس المرجع، ص ٧٧.

وهكذا فإن الصين في سياستها الخارجية تجاه القارة، انتهجت سياسة التبادل التجاري الضخم الغير المشروط، نظراً لما تنتجه إفريقيا من فرص للشركات الصينية المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي للقارة، خصوصا وأن هناك مصالح أجنبية حيوية تنافسها المصالح الصينية(٥٢٠).

- الاستثمارات الصينية:

بفعل النمو الكبير والمتزايد للاستثمارات المباشرة الصينية الخارجية، والنمو المطرد للاقتصاد الداخلي، تمكنت الصين من أن تحجز لها مكانا في المغرب، بل على المسرح العالمي عموماً(٥٢١).

فقد شكل المغرب مسرحا استراتيجيا للصين، وهي بذلك تنافس باقي الفاعلين الذين يعتبرون المغرب شريكهم الاستراتيجي. وبطبيعة الحال فإن كل هؤلاء الفاعلين يدركون بأن الرابط بينهم هو مصالحهم الاقتصادية.وبالتالي فَمشْرُوعٌ للصين كفاعل دولي مؤثر ولوجه للمغرب وتثبيت مصالحه في هذا البلد، ما دام يرتكز على براغماتية متبادلة. ففي إفريقيا عموما نَمَا حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين بعشرات الملايير (٥٢٢) في ظرف وجيز، وتمكنت بفضل المساعدات الاقتصادية، إضافة إلى الاستثمارات التي ضختها في إفريقيا من أن تحجز لها موقعا مهما داخل القارة، وتطوير حصتها(٥٢٣) في السوق الإفريقية(٥٢٤).

وتمكنت الصين من عقد مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف الدول الإفريقية بما فيها المغرب، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتطويره، فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام ٢٠٠٤ في أكثر من تسعة وأربعين بلدا إفريقيا بمبلغ 1,2 مليار دولار تقريبا، مما سمح لأزيد من ٨٠٠ شركة صينية بالتواجد بدول إفريقيا ومنها المغرب، حيث تركزت مشاريع الاستثمار الصينية في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنتوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة(٥٢٥).

---

(٥٢٠) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٥٢١) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٥٢٢) من ١٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٥.

(٥٢٣) من 8,7 في المائة في العام ٢٠٠٣ إلى 11,2 في المائة في العام ٢٠٠٤.

(٥٢٤) حكمات العبد الرحمن "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**"، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٥٢٥) نفس المرجع، ص ٧٨.

وبما أن المغرب بلد إفريقي، فقد كان طبيعيا أن يكون جزءا من العمل أو من المشروع الصيني في إفريقيا، وهو البلد الذي أقام معه الفاعل الصيني شراكات واسعة[٥٢٦]، مزاحماً بذلك الوجود الأمريكي والفرنسي، باعتبارهما فاعلين يسعيان إلى الحفاظ على مصالحهما وضمانها، خصوصاً لما يتمتع به المغرب من موارد معدنية وبحرية وفلاحية.

ومَثَّلَ المغرب على الدوام مصدرا للموارد الأولية لخدمة الدول الغربية (وكذلك الحال لجميع البلدان الإفريقية)، وكون المغرب بلداً مصدرا لاستهلاك المنتجات الغربية. وبذلك يُصَنّف الخبراء الأمريكيين التوجه الصيني وتواجده في المغرب وتبنيها استراتيجية اقتصادية، إلى صنفين: الصنف الأول هو *"معانقو الباندا"*؛ الذين يعتقدون بأن التواجد الصيني لا يمثل خطرا وتهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. والصنف الثاني *"مهاجمو التنين"*؛ الذين ينظرون إلى الصين على عكس الصنف الأول، حيث يرى هذا الصنف بأن الخطر الأول الذي يتهدد مصالحهم وبلادهم هو الصين، "وهم بذلك يتنبؤون بحرب عالمية ثالثة"[٥٢٧].

كشفت وثيقة لموقع ويكيليكس حقيقة الموقف الأمريكي من الوجود الصيني في عموم الساحة الإفريقية والمغرب تحديدا، هذا الموقف يتمثل في المراقبة الحذرة والدقيقة للولايات المتحدة الأمريكية على الصين ودورها الاقتصادي/والسياسي المتنامي. وهو الأمر الذي أكّدته الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اعتبارها بأن الصين بالرغم من منافستها الاقتصادية لمصالحها الحيوية، فإن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الصين على أنها تمثل تهديدا لها على المستوى الأمني والعسكري. إلا أن هناك بعض الخطوط الحمراء التي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح للصين بتجاوزها وتخطيها[٥٢٨].

بالتالي ما هي الفعالية المتحققة من الاستراتيجية الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في الشق الثاني من هذه الدراسة.

---

(٥٢٦) مفهوم الشراكة الواسعة عند الفاعل الصيني هي: "**التعاون الدائم البعيد المدى الذي يكون متساويا في جميع الاتجاهات وعلى نطاق واسع، وعلى مستويات متعددة، فهي شراكة تغطي جميع المجالات؛ كمجال الاقتصاد والعلوم والتقنية والسياسة والثقافة...، وعلى المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، ويمكن أن يقوم التعاون بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية**".

(٥٢٧) حكمات العبد الرحمن "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**"، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٥٢٨) نفس المرجع، ص ٧٨.

ثانياً: فعالية استراتيجية المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب

لا شك أن هذا التَّوَغُّل الصيني فيالمغرب، يُعتبر خياراً عقلانياً براغماتياً، درسه الفاعل الصيني من مختلف أبعاده، حتى يتمكن من تحقيق رهانه الاقتصادي الذي وضعهمن أجله، كأداة بديلة للبديل العسكري العنيف/المادي. إلا أنه أثناء الاشتغال على هذه الاستراتيجية، لابد أن تجد أمامها إكراهات وتحديات كثيرة، على اعتبار أن هذه الاستراتيجيةتتهدد، أو يمكننا القول إنها تزاحم مصالح اللاعبين الدوليين الأخرين. بالتالي نتساءل عن ماهية هذه الإكراهات التي تواجهها الاستراتيجية الاقتصادية الصينية؟ ومِنْ قِبَلِ مَنْ؟ وأيُّ تقييم لهذه الاستراتيجية؟

١- إكراهات ومعيقات الرهانات الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية:

خلال الثلاثة عقود الماضية شهدت الصين منعطفات وتحولات على المستوى الاقتصادي، بالمقارنة مع مرحلة التزمت الإيديولوجي خلال السيطرة الشيوعية. هذه التحولات، شهدتها الصين بالنظر إلى تأثير ثلاثة أبعاد: من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري الصناعي، ومن الاكتفاء الذاتي إلى سياسة الانفتاح على الخارج، الذي نتج عنه اندماج الصين في الاقتصاد الدولي/العالمي، خصوصا بعد تسجيل عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة[٥٢٩].

ومن خلال تركيز الصين[٥٣٠] على المغرب في السنوات الأخيرة، لا شك أنها تواجه تحديات وإكراهات تقف عائقا أمام تحقيق نقطة كاملة لهدفها الاقتصادي، وهو التخوف الفرنسي، الشريك التجاري الأول للمغرب بأوروبا من تغيير المغرب توجهه نحو أقصى الشرق أي نحو الصين، وبالتالي فقدانه لشريكه الاستراتيجي الأول بالمنطقة المغاربية. ويبقى الإكراه والتحدي الأكبر للفاعل الصيني، ليس فقط في المغرب بل في العالم بأسره، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تربطها بالمغرب علاقات اقتصادية متجذرة وقوية، واتفاقيات للتبادل الحر، وهو الفاعل الذي يرفض هذا الولوج الصيني إلى المغرب، بعد أن احتكر مختلف أسواق شمال إفريقية، خصوصا الجزائر ومصر. فعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة، لم تكن العلاقات بين هذي اللاعبين الدوليين، (وعلى مختلف المستويات)، لم تكن علاقات مستقرة وثابتة، بل تعرضت

(٥٢٩) حكمات العبد الرحمن "**الصعود السلمي للصين**"، مجلة سياسات عربية، العدد ١٤-أيار/ماي ٢٠١٥، ص ٧٠.

(٥٣٠) يمكننا القول أيضا وإن جاز التعبير "**بداية تركيزها**" على المغرب، لأن نسبة الاستثمارات الصينية بالمغرب بالمقارنة مع باقي الدول العربية والإفريقية نجدها عالية جدا بالمقارنة مع المغرب التي تبقى في بداية نموها وتصاعدها.

لهزات وذبذبات، وحالات من الصعود والهبوط، تخللها جدل أمريكي حول طبيعة العلاقة مع هذا الفاعل الأسيوي، عبر النظر إليه من زاوية هل هو منافس ينافس المصالح الأمريكية يتوجب احتواءه والحذر منه؟ أم هو ينظر إليه من زاوية أنه شريك يدعو إلى التعاون والمشاركة؟[٥٣١] بالتالي فإن نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، لا يرتكز على نوع من الارتياح، ولو أن النقد يكون على مستويات أخرى، كمسألة حقوق الإنسان وقضايا أخرى، خصوصا أن هذا التنافس بين هذين اللاعبين الدوليين في الساحة المغربية، كان بدافع الاستفادة من السوق المغربية، بما تزخر به من مواد طبيعية وأرض خصبة للاستثمارات الضخمة[٥٣٢].

إذن فهذا هو الإكراه الأبرز الذي يعيق تقدم الصين في رهانها بالمغرب. خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية، تعي جيدا بأن الاستراتيجية الصينيةتهدد مصالحها، ليس فقط في المغرب، بل في المنطقة المغاربية وعموم الشرق الأوسطMiddle East، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن هناك "رغبة صينية في تأسيس قوة ثالثة لمواجهة منافسيها، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. فالفاعل الأمريكي يجد دوماً أن الاقتصاد الصيني يعد مصدر الخطر الدائم الذي يتهدد مصالحها. خصوصا بعد نجاح الصين في إحداث نمو اقتصادي، لا يستهان به. واليوم أصبحت الصين أكبر الأسواق التجارية في العالم"[٥٣٣]، وهي بذلك قوة اقتصادية أولى بالعالم.

عموماً، فإن نظر الغرب إلى الصين وصعودها، هو النظر إليها على أنها قوة استعمارية جديدة في القارة بل وفي العالم بأسره. وبالتالي فالصين هي مصدر قلق له (أي للغرب)، فوفقا لهذه الرؤية فإن الصين تشكل عائقا أمام الأمن والسلام في عموم القارة، وفي نفس الآن تشكل قوة داعمة للأنظمة الاستبدادية "ذات الصيت السيء في مجالات حقوق الإنسان". كما يتهم الغرب الصين بالانتهازية في استغلال فساد الحكومات وعدم كفاءتها لتحقيق مكاسبها التجارية،

---

(٥٣١) د. خلود خميس "**السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية**"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٤ (٤) ٢٠١٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الإفريقية، ص ١٠٥٥.

(٥٣٢) نفس المرجع، ص ١٠٥٦.

(٥٣٣)ن فس المرجع، ص ١٠٥٧.

وأما بيئيا، فالغرب ينظر إلى الصين على أنها المساهم الأكبر في تلويث البيئة، لعدم احترامها معايير الحفاظ على البيئة وقوانينها(٥٣٤).

بالإضافة إلى هذا الإكراه، هناك تحدي أخر، يتمثل هذه المرة في إرادة المغرب، في إقامة منطقة تجارية حرة مع الفاعل الصيني. فالمغرب لا يزال متردّدا في المواقفة على الطلب الصيني في التوقيع على اتفاقية تخُص التبادل الحر مع الصين. ويمكن إرجاع التخوف المغربي إلى التفاوت الكبير الذي يدركه الفاعل المغربي، بين الاقتصاد الصيني والمغربي. فواقعيا لا يقدر الاقتصاد المغربي على مجاراة الإيقاع الذي يسير به الاقتصاد الصيني، بعد أن يتم فعليا خلق منطقة تجارية للتبادل الحر. والشيء الوحيد الذي يمكن للمغرب الاستفادة منه اقتصاديا هو: حجم الاستثمارات التي تأتي بها الصين إلى المغرب، والتي تساهم في خفض معدلات البطالة بهذا البلد.بالرغم بعض السلبيات التي سنتطرق إليها في الشق الثاني من هذا المحور، والتي يمكن أن تُسَجَّل حول ضخامة الاستثمارات الصينية، وهل فعلا تُساهِم في خفض معدلات البطالة أم لا؟

٢- الاستراتيجية الاقتصادية للسياسة الخارجيةالصينية تجاه المغرب: سؤال الحصيلة؟

لا شك أن اعتماد الصين للاستراتيجية الاقتصادية، سيكون له تأثير على اقتصاد الطرفين المغربي والصيني، وهي الأداة البديلة اليوم للقوة أو للخيار العنيف الكلاسيكي، الذي ظل اللاعبون الدوليون كالولايات المتحدة الأمريكية تعتمده كخيار على المستوى الدولي في العديد من المناطق الجيوستراتيجية. إذن فسؤال الحصيلة حول الخيار العقلاني، الذي انتهجته الصين بعد خروجها عن خيار التزمت الإيديولوجي، ليس بالسؤال بالسهل، ولن يمكن الإحاطة به، اللهم بعض النتائج التي تبدو ملموسة للطرفين أو للفاعلين الصيني والمغربي.

وبصورة عامة، يهدف الفاعل الصيني إلىتنمية اقتصاد سوقه الداخلية، وهو نفس الهدف الذي يرغب فيه المغرب. وبالتالي فإنه باعتباره -أي المغرب- فاعلا محوريا في المنطقة المغاربية، فإنه له القابلية في أن يصبح قطبا للاستثمارات الأجنبية الضخمة، باعتباره الوجهة الأولى في شمال إفريقيا، وأول مستثمر في إفريقيا الفرانكفونية. وهو بذلك فاعِلأَسَاسِي للدينامية الإقليمية، قد يشكل مدخلا رئيسيا للفاعل الصيني لإفريقيا الفرانكفونية. بالتالي هذه هي النظرة

(٥٣٤) حكمات عبد الرحمن "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**"، مجلة سياسات عربية، العد ٢٢-أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ص ٨٣.

التقييمية الأولى للاستراتيجية الصينية بالمغرب، فتدفق الاستثمارات الصينية على المغرب، لم يكن اعتباطيا، بل تحقق بعد دراسة دقيقة من طرف الفاعل الصيني، حول الفعالية المضمونة من هذه الاستراتيجية.فبالنظر إلى حجم المبادلات التجارية لسنة ٢٠١٣، يمكن القول إن هناك نوع من التطور المطرد في الخيار الذي اعتمده اللاعب الصين للولوج إلى المغرب، ومنه إلى باقي إفريقيا الفرانكفونية (كما أسلفنا الذكر)، بالرغم من اعتبار حجم المبادلات (الصادرات/الواردات) لم يكن متكافئا بين الجانبين، إلا أنه مهم بالنسبة للفاعل الصيني الذي صَدَّرَ إلى المغرب ما قيمته ٣ر١٣ مليار دولار مقابل ٥٥٨ مليون دولار(٥٣٥).

بالتالي فإن هذا التقييم الذي كشف عدم تكافئية الميزان التجاري الصيني والمغربي، دفع الفاعل الصيني إلى المراهنة على تعزيز استراتيجيته الاقتصادية، مع التطلع إلى إرساء شراكة رابح–رابح، وتوسيع التعاون مع المغرب(٥٣٦).

إجمالا، وبصورة عامة، لابد من استحضار البعدين؛ الإيجابي والسلبي من الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه المغرب. فالبعد الإيجابي، يتجسد في النمو الذي شهده الاقتصاد الصيني، الذي أسهم بصورة جلية في ارتفاع الطلب الصيني على الموارد الأولية في المغرب، وأهم ما يمتلكه المغرب هو مادة الفوسفاط، وهو أول مُصَدِّر لها في العالم. وباعتبار الصين سوق تجارية ضخمة، بالتالي بإمكان الاقتصاد المغربي أن يستفيد منها(٥٣٧).

والوجه الأخر الإيجابي، هو "سرعة الصين في تلبية مختلف الحاجيات من الخدمات العامة والبنية التحتية (الطرقات، والمباني، والجسور، والمدارس، والمستشفيات، والجامعات، والاتصالات)، إضافة إلى سرعة توزيع الخدمات التي تميزت بها الشركات الصينية"(٥٣٨). الأمر الذي يستطيع به الاقتصاد المغربي الاستفادة منه على المدى البعيد.

أما البعد السلبي من هذا الولوج الصيني إلى المغرب، فهو معاناة الشركات والأوراش المحلية من منافسة نظيراتها الصينية، ويمكن القول عدم القدرة على منافسة الشركات الصينية –

(535) http://www.maroc.ma/ar/content

الزيارة–الرسمية–لصاحب–الجلالة–إلى–الصين، تاريخ زيارة ٢٠١٨/٠٤/٠٦

(٥٣٦) نفس المرجع.

(٥٣٧) حكمات العبد الرحمن "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا** "، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٥٣٨) نفس المرجع، ص ٨٣.

وليس المعاناة فقط- خصوصا بعد تخفيض الرسوم الجمركية[٥٣٩]. بالإضافة إلى تفضيل المستثمرين الصينيين جلب اليد العاملة من الصين، وبالتالي عدم استفادة اليد العاملة المحلية من كل هذه الاستثمارات، وهو ما لا يسهم بالتالي في خفض معدلات البطالة.

(٥٣٩) نفس المرجع، ص ٨٣.

خاتمة الدراسة

ختاما، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو؛ إذا كان الفاعل الصيني يتبع في سياسته الخارجية الخيار الاقتصادي، من أجل تحقيق الرفاهية للإنسان الصيني، فما هي الاستراتيجية البديلة التي يجب على الفاعل المغربي أن يضعها كي لا يصير مجرد وسيلة لإشباع حاجات الفاعل الصيني، بل ومختلف الفاعلين الدوليين الأخرين؟

عموما فإننا نخلص إلى أن اعتماد الصين للخيار الناعم، وهي استراتيجية اقتصادية، كان عن وعي بأهميتها في التوغل إلى مختلف مناطق العالم، بل وحتى التوغل إلى الدول التي تعادي الصين اقتصاديا وحقوقيا وسياسيا. وتركيزنا على المغرب، ليس بداعي أن العلاقة بين هذين البلدين جديدة على مستوى طاولة العلاقات الدولية، بل إن العلاقات على المستوى الدبلوماسي متجذرةفي التاريخ بين الصين والمغرب. إلا أنه على المستوى الاقتصادي وبهذا الحجم هو الذي يثير انتباه الباحث. خصوصا بعد أن أصبحت الصين الأولى على مستوى العالم من حيث القوة الاقتصادية، وإعلانها كذلك من طرف صندوق النقد الدولي، وتَطَوُّر العلاقة الاقتصادية بين الفاعل الصيني والمغربي، بعد أن أصبح المغرب الوجهة المفضلة والخصبة للمستثمرين الصينيين، بعد أن كانت تركز في مرحلة من المراحل ونقصد هنا مرحلة السيطرة الشيوعية، على مصر والجزائر، كبلدين قريبين من نفس المعتقد السياسيوالإيديولوجي الصيني.

ومن النتائج التي يمكن تسجيلها في هذه الدراسة هي:

- أن الصين نجحت إلى حد ما في بلوغ هدفها الذي وضعته في إطار استراتيجيتها الاقتصادية، وهو إيجاد موطئ قدم لها في السوق المغربية، خصوصا وأن الصين لا تتدخل في النزاع حول الصحراء المغربية، ولا تحاول أن تلعب فيه أي دور، باعتبار أن لها نفس المشاكل الحدودية والمناطقية في التيبت وفي مناطق أخرى.
- أن المغرب قد يكون مجرد أداة أو وسيلة توظفها الصين من أجل أن تصبح قوة عالمية، وهو ما نلمسه في أن المغرب لم يحقق بعد النمو الاقتصادي المرجو، بالإضافة إلى أن معدلات البطالة لا تزال في مستوياتها.

الملحق رقم ١:

يبين الجدول التالي طبيعة وحجم العلاقة على المستوى الاتفاقي بين الصين والمغرب، منذ نهاية تسعينات القرن الماضي لغاية سنة ٢٠١٤[٥٤٠]:

٢٨ أكتوبر ١٩٩٩	التوقيع بالرباط على اتفاقيات للتعاون في ميدان الملاحة البحرية. والتعاون الاقتصادي والتقني في أعقاب المحادثات بين الملك محمد السادس والرئيس الصيني جيانغ زيمين.
24مارس ٢٠٠٠	التوقيع على اتفاقية تعاون تقني واقتصادي.
ماي ٢٠٠٠	التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال التعليم بين المدرسة العليا الدولية للتدبير بالمغرب والجامعة الدولية للأعمال والاقتصاد بالصين.
يونيو ٢٠٠٠	التوقيع ببكين على عقد يتعلق ببناء ثلاثة مسابح مغطاة بكل من مدن: القنيطرة وفاس ومراكش.
أبريل ٢٠٠١	التوقيع ببكين على مذكرة تفاهم في مجال الإدارة العمومية تهدف إلى تدعيم العلاقات الثنائية في مجال التدبير الإداري والتنمية البشرية.
أبريل ٢٠٠١	التوقيع ببكين على مذكرة تفاهم في مجال الإدارة العمومية تهدف إلى تدعيم العلاقات الثنائية في مجال التدبير الإداري والتنمية البشرية.
13أبريل ٢٠٠١	التوقيع بالرباط على اتفاقية تعاون لبناء ثلاثة مركبات رياضية بكل من مدن:مراكش وفاس والقنيطرة.
30نونبر ٢٠٠١	التوقيع على اتفاقية قرض بقيمة ١٥٠ مليون يوان (حوالي ١٩٥ مليون درهم) بين المغرب وبنك الاستيراد والتصدير الصيني "ايكزم بانك" مخصصة لبناء وتجهيز مصحات متعددة الاختصاصات بالمغرب.
	التوقيع بقصر الشعب ببكين على خمس اتفاقيات

(540) http://ahdath.info/36207

تاريخ الزيارة: ٠٧-٠٤-٢٠١٨

5فبراير ٢٠٠٢	للتعاون بين المغرب والصين، ويتعلق الأمر بتبادل الرسائل بخصوص التعاون الاقتصادي والتقني واتفاق للتعاون الاقتصادي والفني وبرتوكول للتعاون في المجالات الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني وباتفاق للتعاون في الميدان الصحي.
٦ فبراير ٢٠٠٢	التوقيع ببكين على ثلاث اتفاقيات للتعاون بين المغرب والصين على هامش زيارة الدولة التي قام بها الملك محمد السادس لدولة الصين. ويتعلق الأمر باتفاقيتي تعاون في مجالي السياحة والتلفزة وباتفاقية تعاون بين وكالة المغرب العربي للأنباء المغربية، ووكالة الصين الجديدة للأنباء "شينغوا."
٧ فبراير ٢٠٠٢	التوقيع بشنغهاي على مذكرة تفاهم بين رجال الأعمال المغاربة ونظرائهم الصينيين من أجل تفعيل التعاون التجاري بين البلدين.
٢٧ غشت ٢٠٠٢	التوقيع بالرباط على خمس اتفاقيات تعاون بين المغرب والصين. ويتعلق الأمر باتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بخصوص قرض بدون فائدة.
أبريل ٢٠٠٢	اتفاقية بشأن تفادي الازدواج الضريبي الموقعة. اتفاقية فيميداني: التعمير والإسكان بين الوزارتين المعنيتين بكلا البلدين.
3شتنبر ٢٠٠٢	تبادل المذكرات ببكين بين المغرب والصين حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات سفر مغربية وجوازات سفر هونغ كونغ.
١١ فبراير ٢٠٠٣	التوقيع بالرباط على عقد في مجال السكك الحديدية بين المغرب والصين يتعلق بحفر نفق "برج مولاي عمر" الذي شكل مرحلة أساسية لإتمام أشغال تثنية الخط السككي الرابط بين سيدي قاسم ومكناس.
	التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية بين الاتحاد العام

21أبريل ٢٠٠٣	لمقاولات المغرب والمجلس الصيني لإنعاش التجارة الدولية، ترمي إلى إحداث مجلس أعمال مغربي صيني. وبموجبها يلتزم الطرفان بدعم شراكة الأعمال في عدة قطاعات تهم مجالات: السياحة وتقنيات الإعلام والنسيج والألبسة والصيد البحري.
فاتح دجنبر ٢٠٠٣	التوقيع بالرباط على اتفاقية تعاون بين أكاديمية المملكة المغربية ومعهد دراسات إفريقيا وآسيا الغربية التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية في الصين. حيث تنص هذه الاتفاقية على تبادل الزيارات بين أعضاء الأكاديميتين وتبادل المطبوعات من المجلات والكتب والأبحاث والوفود من الباحثين الذين يرغبون في إنجاز دراسات حول قضايا تهم المغرب والصين.
30غشت ٢٠٠٤	التوقيع بمراكش على اتفاقية تعاون بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمراكش ومكتب التجارة لجهة "كسيان" الصينية من أجل تطوير التعاون الاقتصادي والتقني بين الطرفين.
16ماي ٢٠٠٥	التوقيع بالرباط على اتفاقية تعاون بين المغرب والصين في مجالات متعددة.
٤ شتنبر ٢٠٠٥	التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية تجارية ومذكرة تفاهم بين المكتب الشريف للفوسفاط بالمغرب والشركة الصينية "صينوشيم كوربورايشن" بهدف صناعة الحامض الفوسفوري بالمغرب.
5شتنبر ٢٠٠٥	التوقيع بالرباط على اتفاقيتي تعاون في مجالي التعاون الاقتصادي والتقني والتكوين المهني. ويتعلق الأمر باتفاقية تهم التعاونالاقتصادي والتقني والمتضمنة لهبة مالية بقيمة ٢٠ مليون يوان صيني. واتفاقية ثانية تهم تكوين ٦٠ مغربيا في مجال صناعات النسيج بالصين.
	التوقيع بسطات على مذكرة تفاهم لتعزيز علاقات التعاون والصداقة بين جهة نينغيشيا بالصين وجهة

3يناير ٢٠٠٦	الشاوية ورديغة بالمغرب. ويلتزم الطرفان بمقتضى هذه الاتفاقية بتقوية وتعزيز علاقات التعاون والشراكة في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة والتعليم والسياحة والفلاحة وغيرها من القطاعات الأخرى مع الحفاظ على الاتصالات المتبادلة والمنتظمة منأجل تبادل الخبرات والتجارب حول مختلف القضايا المرتبطة بالتعاون بين الجانبين.
24أبريل ٢٠٠٦	التوقيع بالديوان الملكي بالرباط، تحت رئاسة الملك محمد السادس والرئيس الصيني هو جينتاو، على سبعة اتفاقيات تعاون بين المغرب وجمهورية الصين الشعبية في قطاعات السياحة والصحة والثقافة والاقتصاد والأشغال العمومية والبحث العلمي والتجارة.
يوليوز ٢٠٠٦	التوقيع بالرباط على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الموارد المائية، في مجالات تنميةوتطوير التعاون بين البلدين وتهيئة الأوديةوالبحيرات وتدبير الفيضاناتوالجفاف واستغلال وحماية المياه الجوفية (بما في ذلك التطعيم الاصطناعي للطبقات المائية الجوفية).
أكتوبر ٢٠٠٦	التوقيع بمراكش على بروتوكول للتعاون اللامركزي بين المجلس الجماعي لمراكش ونظيره ب"نينغبو" الصيني، وذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد من بلدية هذه المدينة الصينية لمدينة مراكش.
3نونبر ٢٠٠٦	التوقيع بمراكش على اتفاقية شراكة بين مجلس جهة مراكش تانسيفت الحوز ومنطقة شنغهاي الصينية، وتهدف هذهالاتفاقية إلى تشجيع الشراكة والتعاون الثنائي بين المقاولات والمؤسسات والجامعات بين المغرب والصين.
5ماي ٢٠٠٧	التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية تعاون بين المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة والمدير العام لمكتب السياحة بغوانغدونغ وذلك من أجل الترويج

	للوجهة السياحية المغربية بالصين.
30نونبر ٢٠٠٧	التوقيع ببكين على اتفاقية للتعاون بين وكالة المغرب العربي للأنباء ووكالة أنباء الصين الجديدة، تتعلق بتبادل الأخبار والصور والمعطيات. كما اتفقت الوكالتان على تنظيم زيارات لبلديهما لفائدة صحافيين وأطر من كلتا الوكالتين لمدة تتراوح ما بين أسبوع وعشرة أيام، وكذا توسيع تعاونهما في مجال تكوين الأطر الصحافية والتقنية والإعلامية، وتبادل المعطيات، واستقاء المعلومات المتعلقة بالأحداث التي تقع في المغرب أو في الصين.
26مارس ٢٠٠٨	التوقيع بالرباط على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بين المغرب والصين تهم هبة بقيمة حوالي ٣٣ مليون درهم، وتبادل مذكرات بخصوص هبة بقيمة ١١ مليون درهم تتعلق بتقديم أجهزة لقطاع التعليم.
26مارس ٢٠٠٨	التوقيع بالرباط على اتفاقية بين المقر العام لمعهد "كونفوشيوس" الصيني وجامعة محمد الخامس– أكدال لإحداث فرع للمعهد بهذه الجامعة. حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الصين والمغرب في المجال التربوي ودعم تعليم اللغة ونشر الثقافة الصينية بالمغرب.
19مارس ٢٠٠٩	التوقيع بالرباط على اتفاقية تعاون بين المغرب والصين تهم تمويل مجموعة من مشاريع التعاون التقني بين البلدين، بموجبها منحت الحكومة الصينية هبة للمملكة قيمتها نحو ١٢ مليون درهم من أجل تمويل مشاريع للتعاون التقني بين البلدين.
11ماي ٢٠١٠	التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية شراكة بين مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولاتوجامعة ننجين للفحص المحاسبتي الصينية، ستمكن من خلق قنوات للتواصل من شأنها تسهيل تبادل الزيارات والتجارب بين

	الطلبة والأساتذة وكذا تطوير الأنشطة في ميدان التكوين والبحث بين المؤسستين.
14فبراير ٢٠١١	التوقيع بالرباط على مذكرة تفاهم لتمويل مشروع الطريق السيار برشيد–بني ملال، بغلاف مالي يصل إلى ٢٤٨ مليون دولار.
22مارس ٢٠١١	التوقيع بالرباط على مذكرة للتفاهم بين الوكالة المغربية لتنمية الاستثماراتوالوكالة الصينية للنهوض بالاستثمار، تندرج في إطار دينامية العلاقات بين المغرب والصين، تتوخى تعزيز الشراكة في مجال النهوض بالاستثمارات عبر تبادل المعلومات والخبرة بين البلدين.
21أبريل ٢٠١١	التوقيع بالدار البيضاء على مذكرة تفاهم لتمويل المقاولة المغربية الصغرى والمتوسطة بين مجموعتي بنك التنمية الصيني والبنك المغربي للتجارة الخارجية.
25ماي ٢٠١١	التوقيع بسطات على بروتكول التعاون بين جهة الشاوية ورديغة والجهة المستقلة هوي دو نيجيبيا بجمهورية الصين الشعبية ترمي إلى تشجيع التقارب بين الجماعات المحلية لكلتا الجهتين.
15يونيو ٢٠١٢	التوقيع بالرباط على مذكرة تفاهم بين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وبنك التنمية الصيني لتنمية الاستثمارات بهدف تعزيز الشراكة بين الطرفين في مجال الاستثمار.
18يونيو ٢٠١٢	التوقيع ببكين على اتفاق بين الصين والمغرب، لإحداث متحف وطني للشاي بمدينة الصويرة المغربية.
20يوليوز ٢٠١٢	التوقيع ببكين على مذكرة تفاهم ترسي آلية للتعاون الثنائي في مجال تدابير الحماية التجارية.
20يونيو ٢٠١٣	التوقيع بالدار البيضاء على مذكرة تفاهم بين مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية وغرفة التجارة والصناعة الصينية بإفريقيا ترمي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة والصين، وتسهيل التعاملات التجارية بين هذه الأخيرة وباقي بلدان القارة الإفريقية.

24يونيو ٢٠١٣	التوقيع ببكين على اتفاق استراتيجي بين المؤسستين البنكيتين: "التجاري وفا بنك" و"بنك الصين"، لتعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات بين إفريقيا والصين.
29يونيو ٢٠١٣	التوقيع بالرباط على رسالة نوايا لبناء شراكة صداقة بين الرباط ومدينة جينان الصينية وذلك بهدف تعزيز وتطوير التعاون الودي بين المدينتين.
26يوليوز ٢٠١٣	التوقيع بالرباط على عقد لبناء محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية بجرادة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الصينية (سيبكو).
23دجنبر ٢٠١٣	التوقيع بالرباط على اتفاق بين المغرب والصين حول الإعفاء من التأشيرة لفائدة حاملي جوزات السفر الدبلوماسية والخدمة، واتفاقا آخر يهم منح هبة للمغرب.
فاتح أبريل ٢٠١٤	التوقيع بالرباط على مذكرة تفاهم بين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات ومكتب التجارة لبلدية " تشينغداو " الصينية من أجل تعزيز الشراكة في مجال الاستثمار.
١٤ ماي ٢٠١٤	التوقيع بالرباط على اتفاقية شراكة بين المكتب المغربي للسياحة والمكتب الصيني للسياحة، حيث تروم هذه الاتفاقية تشجيع التعاون السياحي والثقافي بين المغرب والصين.
22يوليوز ٢٠١٤	التوقيع بالرباط على مذكرة تفاهم تهم إحداث وحدة تابعة للمجموعة الصينية (شانغدونغ شانغانغ) الرائدة عالميا في مجال صناعة الصلب، في المنطقة الحرة "طنجة أوتوموتيف سيتي".
24شتنبر ٢٠١٤	التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية قرض بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروبوبنك صيني بقيمة تفوق ٢٩٩ مليون دولار.
23 أكتوبر ٢٠١٤	التوقيع ببكين على مذكرة تفاهم بين الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والجمعية الصينية لتنمية الاستثمارات الخارجية، وذلك بهدف دعم المشاريع الاستثمارية بين البلدين.

قائمة المراجع المعتمدة

باللغة العربية:

- الدكتور محمد منذر "***مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة***"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٢.
- ترفاس نائلة، "***البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية تجاه إفريقيا***"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٧.
- حكمات العبد الرحمن "***استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا***"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢، أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٦.
- حكمات العبد الرحمن "***الصعود السلمي للصين***"، مجلة سياسات عربية، العدد ١٤- أيار/ماي ٢٠١٥.
- حكمات خضر العبد الرحمن "***السياسية الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة***"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٦-أيار/ماي ٢٠١٧.
- د. خلود خميس "***السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية***"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٤ (٤) ٢٠١٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الإفريقية.
- د. عماد منصور "***السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية***"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، يوليوز ٢٠١٦.
- ب. هـ. ليدل هارت "***الاستراتيجية وتاريخها في العالم***"، تقديم أكرم عزة ديري، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠.
- د. عبد القادر شلالي، ود. قرومي حميد "***محاضرات في مادة: الاستراتيجية والتخطيط المالي***"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٦ – ٢٠١٧.
- دة. عائشة محمد أحمد محمد الجميل "***السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسة (٢٠٠١-٢٠١٠)***"، الناشر: المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، ألمانيا، الكبعة الأولى، ٢٠١٨.

- سنية الحسني، *"سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، هل تعكس تحولات جديدة في المنطقة؟"*، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٤٤٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.
- عبد القادر خريبش *"التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزي"*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني 2011.
- مادلين غرافيتز *"مناهج العلوم الاجتماعية"*، الدكتور سام عمار، مراجعة الأستاذة الدكتورة فاطمة الجيوشي، الطبعة الأولى، 1993، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، مطبعة طبرين.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Antoine Bernard de Raymond et Pierre-Marie Chauvin ***« Sociologie économique, HISTOIRE ET COURANTS CONTEMPORAINS »*** CURSUS, ARMAND COLIN, 2014.
- Axelle Degans ***« Les pays émergents: de nouveaux acteurs, BRIC's: Brésil, Russie, Inde, Chine… Afrique du sud »***, Collection dirigée par pierre Dallenne et Alain Nonjon, Ellipses.
- Edgar Morin, ***« La voie »***, Paris: Fayard, 2011.

الروابط الإلكترونية:

- http://democraticac.de/?p=2434
- http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441916577266546.html
- **http://www.maroc.ma/ar/content/ الزيارة-الرسمية-لصاحب-الجلالة-إلى-الصين**

السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية

أ. اسماعيل رزاوي

مقدمة

تحرص الصين دائماً على تطوير علاقاتها الدبلوماسية والتواصل الاقتصادي والثقافي مع دول العالم التزاماً بروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتعارض دائما الحرب العدوانية.

إن فترة السبعينات لدى الصين هي بمثابة فترة انتقالية بين سنوات العزلة والانغلاق وسنوات الانفتاح والتحديث الصيني، كما أن توجه الصين نحو العالم النامي عموما ومنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص كان محكوما بمحدد العزلة، غير إن الطابع الذي غلب عليه في البداية تمثل في تأييد الصين للبلدان الواقعة تحت الاستعمار، وذلك من منطلق مساندة حركات التحرر في إفريقيا واسيا وبقية بلدان العالم الثالث[٥٤١].

وفي ظل الظروف الدولية الجديدة، تعمل الصين على دفع تعاون جنوب جنوب وكذا حوار شمال جنوب، وتبحث عن مجالات جديدة وسبل جديدة لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة[٥٤٢]، وتستمر الصين بتقديم المساعدة لهذه الدول كأداة من أدوات القوة الناعمة. وقد شكلت مبادرة طريق الحرير الجديدة التي أطلقتها الصين في عشرينيات القرن الحالي حدثا بارزا وأداة مهمة للانفتاح الاقتصادي الصيني على العالم.

وعليه تحاول الورقة رصد مدى أهمية المنطقة المغاربية ضمن مخططات السياسية الخارجية الصين على اعتبار أن الصعود الصيني الذي يعرفه النظام الدولي له تداعيات على هذه المنطقة من العالم، إلى جانب تقاطع المجال المغاربي مع مجموعة من المجالات العربية المتوسطية والإفريقية..

وتنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

٥٤١- محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية، طوب بريس، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩ ص ٢٣١

٥٤٢- فراس محمد احمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، المجلة السياسية الدولية، العدد ٣٣٣٤، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٦، ص٦٥٥.

المحور الأول يناقش الصعود الصيني وتأثيره في السياسة الخارجية الصينية ثم **المحور الثاني** الذي يرصد علاقات الصين بالمغارب وأخيراً **محور ثالث** يسلط الضوء على مبادرة طريق الحرير الجديدة وانعكاسها على دول المغرب العربي.

المحور الأول: الصعود الصيني و تأثيره في السياسة الخارجية الصينية

تعيش الصين منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي على إيقاعات تحولات اقتصادية وسياسية هادئة ومنفتحة على النظام الرأسمالي في عالم سمته الاضطراب والتسارع، ذلك أنها راكمت تجربة متميزة على صعيد التطور الاقتصادي و الإصلاح السياسي وتحديد انتشارها الاستراتيجي، فعملت على تخفيف حدة الاحتكار الذي كانت تبسطه الدولة على الاقتصاد الوطني و اتخذت مجموعة من المبادرات و الإصلاحات والتسهيلات " إدارية وجمركية وغيرها "، علاوة على إنشاء مجموعة من المناطق الاقتصادية الحرة التي كان لها دور كبير في تشجيع وتطوير المبادلات التجارية مع العالم[٥٤٣].

ويلاحظ أن الصين قد اعتمدت إستراتيجية تدريجية مكونة من ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى، تحقيق استقرار الدولة الصينية داخليا وتحقيق رفاه المجتمع: حيث لم تتجه الصين نحو اعتماد إصلاحات سياسية كمدخل لبناء الدولة، وإنما لجأت إلى خيار البناء الاقتصادي عبر الإصلاح والتحديث الداخليين، والانفتاح على العالم الخارجي باعتباره انسب وسيلة إلى تحقيق بناء الدولة، لحين استكمال مقومات القوة السياسية الشاملة.

المرحلة الثانية: **بناء نظام إقليمي تابع**، ويشوب هذا الاتجاه الحذر، بحكم وجود أسباب العداء مع بعض دول الإقليم لذا فهي تحاول إزالته، عن طريق الاندماج الاقتصادي وخلق تكتلات جهوية اقتصادية من جهة، لكن من جهة أخرى سعت الصين إلى تعزيز قدراته العسكرية تكفل لها الانتشار والسيطرة على الأقاليم المجاورة عند الضرورة.

٥٤٣- إدريس لكريني، " تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي " مجلة آفاق المستقبل) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد ١٧،) كانون الثاني / يناير اذار/ مارس ٢٠١٣) ، ص ١٦

المرحلة الثالثة، إيجاد مجالات نفوذ دولية تسبغ الشرعية على مطالبها اللاحقة باعتبارها قوة عظمى لاحقة: لقد أضحت الصين تؤسس لعلاقات اقتصادية وعسكرية مع العديد من دول العالم، وفي الأقاليم ذات الأهمية العالمية، كالمنطقة العربية مثلا وإفريقيا...[٥٤٤]

السياسة الخارجية الصينية: قراءة في التحولات

في عهد ماو تسي تونغ كان يتم اتخاذ معظم قرارات السياسة الخارجية الصينية بطريقة فردية لا مشاركة للآخرين فيها، ثم جاء حكم دينغ شياو بينغ ليفتح آفاقا جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، بيد أن القرارات النهائية للسياسة الخارجية ظلت تتصف بالمركزية الشديدة، بعد ذلك جاء خلفه جيانغ زيمين محاولا التخفيف من هذه المركزية، وقد حقق شيئا مما أراد، أما اليوم فقد أصبحت السياسة الخارجية ذات طابع مؤسسي أو هي على الأقل قد اقتربت إلى ذلك[٥٤٥].

اعتادت السياسة الخارجية الصينية أن تطور نفسها بشكل دائم من خلال التحديث المستمر لمجموعة من المبادئ والمحددات والمفاهيم الحاكمة لسياستها الخارجية، التي تنطلق بالطبع من القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية للأمة الصينية، ومن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والتي أفرزت بالفعل ما يعرف بالدبلوماسية ذات الخصائص الصينية[٥٤٦]، فلقد أصبح مجال التحرك و التأثير ملحوظا، و يتجلى ذلك من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية، و انضمامها لمختلف المنتديات الدولية و الإقليمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، و منظمة شنغهاي، و الآبك، و الآسيان، و تأسيسها لمنتدى الصين إفريقيا، و توجيه اهتمامها لأمريكا اللاتينية خاصة بعد تصاعد المد اليساري في القارة.

و حول الجهات المتحكمة في رسم السياسة الخارجية للصين، يرى في هذا الصدد البروفيسور جون بيير كابيستان Jean-Pierre Cabestan، إن الجهات والهيئات المتحكمة برسم القرار الصيني متعددة، بعضها مدني والآخر عسكري، وهي منفصلة و معقدة ومتشابكة في

٥٤٤- خضر عباس عطوان، الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨، ص ١١٣

٥٤٥- فراس محمد احمد، مرجع سابق، ص ٦٤٨

٥٤٦- عماد الأزرق، شي جين بينغ الطريق إلى القمة، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، ٢٠١٧، ص ١٣١.

الوقت نفسه، إضافة إلى أن طريقة عملها غامضة وغير واضحة، إلا أنها مع ذلك تتمتع بسلطات حاسمة، والملاحظ في طبيعة العلاقات في صنع القرارات السياسية هو التداخل في عمل هذه الهيئات وعدم قدرة إحداها على اتخاذ قرار بمفردها..

ويمكن إيجاز الجهات المسؤولة عن رسم القرار الخارجي الصين في، **المكتب السياسي للحزب الشيوعي**، فالقرارات الأهم ما تزال تخضع للجنة الدائمة لهذا المكتب، ثم **اللجنة المركزية العسكرية** حيث ينحصر صلاحياتها في القضايا الأمنية والعسكرية التي تمس الأمن القومي الصيني، **وزارة الخارجية** فالدور الحيوي الذي باتت تلعبه الصين اليوم في العالم و حجم نشاطها الدبلوماسي المتزايد ما كان ليكون لولى حنكة هذه المؤسسة بالإضافة إلى **وزارة التجارة** إذ ساهمت مجموعة من العوامل في زيادة فعاليتها في عملية صنع القرار السياسي الصيني كانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية) ٢٠٠١(والنمو الاقتصادي الكبير، ودخول الصين عمليات تفاوض للتبادل التجاري الحر، واستثمار الاحتياطات الأجنبية المتزايدة باستمرار في الخارج.. إلى جانب ذلك يوجد ما يسمى **بمجموعات القادة**، فالمجموعات المسؤولة عن الشؤون الدولية تمثلت في أربع مجموعات هي: مجموعة إدارة السياسة الخارجية، مجموعة قيادة الأمن القومي، مجموعة إدارة مسألة تايوان وهونغ كونغ، ومجموعة إدارة قضية ماكاو.. وأخيرا الرأي العام حيث لا يزال عاطفيا وخاضعا للنخبة السياسية القادرة على استخدامه كأداة قومية بحسب حاجتها وأحوالها[٥٤٧].

وبخصوص بلدان المغرب العربي فإنها تخضع إلى المتابعة من طرف إدارات عدة:

وزارة الخارجية وداخلها مديرية آسيا وإفريقيا الشمالية مع التمييز بين المغارب والمشارق.

وزارة التجارة عبر مديرية آسيا الغربية وإفريقيا.

اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح التي تهتم بالأمن الطاقي.

٥٤٧- حكمت خضر العبد الرحمن، السياسة الصينية بين الاندماج وإرادة القوة، سياسات عربية، العدد ٢٦، مايو ٢٠١٧، ص ١٣٨ ص ١٤٦

Voire:Jean-Pierre Cabestan, La politique internationale de la chine entre intégration et volonté de puissance , Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, 2015

مكتب العلاقات الخارجية للجيش الشعبي للتحرير الذي يهتم ببيع الأسلحة وقضايا التعاون في المجال العسكري. والملاحظ أن لكل هذه المؤسسات طريقة عمل خاصة، وليس هناك بينها تنسيق مستمر فيما يخص علاقة الصين بشمال إفريقيا[٥٤٨].

علاقات الصين الخارجية

منذ وصوله إلى الحكم، أولى الرئيس شي جينغ بينغ اهتماما كبيرا بعلاقات الصين الخارجية في إطار حرصه على انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح وتدعيم ما يعرف ب "الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية" التي تعتمد على إقامة علاقات تعاون وشراكة مع جميع دول العالم وتحقيق المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، وهو ما أكد عليه شي في كلمته أمام المؤتمر الأول للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب في ١٧ مارس ٢٠١٣، عندما قال "إن الشعب الصيني يحب السلام، وسنرفع عاليا راية السلام والتنمية والتعاون والربح المشترك، وسنسلك دوما والى الأبد طريق التنمية السلمية، وسننهج على الدوام إستراتيجية الانفتاح وسنعمل على تنمية التعاون الودي مع مختلف دول العالم، ونلتزم بالمسؤوليات والواجبات الدولية المستحقة علينا، ونشارك سائر الشعوب في دفع القضايا السامية للسلام والتنمية البشرية[٥٤٩].

إذن فالاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية لا يخرج عن دائرة الاهتمامات الصينية المؤطرة تجاه بلدان العالم العربي، حيث يرى احد الباحثين الصينيين أن الصين ترتكز في سياستها مع العالم العربي[٥٥٠] على هدفين أساسين هما: المصالح والمبادئ، **المصلحة الإستراتيجية** المرتبطة بتقوية وتعزيز التعاون لتنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" و**المصلحة السياسية** التي تقتضي قيام الصين بدور مسؤول بوصفها قوة رئيسية عن طريق تقديم الدعم المتبادل للدول العربية، **والمصلحة الاقتصادية** التي تسعى إلى تأمين إمدادات الطاقة " نفط، غاز" إلى جانب

٥٤٨- فتح الله ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، الدار البيضاء – المغرب، ص٢٥٦.

٥٤٩- عماد الأزرق، مرجع سابق، ص ١٨٧.

٥٥٠- عززت الصين تعاونها مع مختلف التجمعات الإقليمية، ولاسيما من خلال اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني – العربي عام ٢٠٠٤ على مستوى وزراء الخارجية، ولم تكتف الصين بعلاقات مميزة مع الدول الصديقة تقليديا كإيران والجزائر بل عملت على تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول العربية المهمة من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية كما حصل مع مصر والسعودية والمغرب.

تسهيل المبادلات التجارية وزيادة الاستثمارات في المنطقة العربية..أما المصلحة الأمنية فهي تهدف إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وأخيرا المصلحة الثقافية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحضارتين الصينية والعربية.. إلى جانب المصالح الصينية تبرز مجموعة من المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية تجاه الدول العربية ومن جملتها احترام سيادة وسلامة الأراضي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثم العمل على إيجاد حلول سلمية للنزاعات[٥٥١].

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالمستقبل، فان صعود الصين لا يزال يثير جدلا كبيرا حول التوجهات المستقبلية لبكين، وطبيعة هذا الصعود، هل سيكون سلميا كما تؤكد القيادة الصينية دائما، ام أن الصين تسير على خطى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية التقليدية في الهيمنة والسيطرة[٥٥٢].

المحور الثاني: العلاقات الصينية المغاربية: بين الماضي والحاضر

ترتبط الصين في الذاكرة العربية منذ زمن بعيد مثال للخير و المحبة والفكر، وحديث الرسول صلّى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو في الصين" تعبر عن هذا التجذر والحضور، وهو حضور مقترن بصورة بلد فيه علم و ثقافة وله تاريخ عريق[٥٥٣].و كان لطرق التجارة البحرية دلالة مهمة بوصفها جسر اتصال دبلوماسي ما بين العرب والصين، حيث الطرق الملاحية إلى الصين والممرات برية ناقلة للسفارات ذهابا وإيابا حيث كانت تصل إلى مجمل المنطقة الممتدة من غرب الصين إلى شمال إفريقيا وشرقها[٥٥٤]

فعلى سبيل المثال، ظلت **الذاكرة المغربية** مؤثثة طوال التاريخ بحضور الصين وعملت على صيانة ذلك عدة عناصر يحار المؤرخ في تصنيفها وترتيبها، فمن شهادات كتبها رواد

٥٥١- وونغ بنغ، أسس سياسة الصين وعناصرها نحو العالم العربي، مؤتمر " العرب والصين" العلاقة مع قوة صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ و ٢٢ مايو ٢٠١٦.

٥٥٢- ناصر تميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة، ندوة فكرية بعنوان العلاقات العربية الصينية عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت لبنان، ٢٠١٧، ص ٣٢٧ ٥٥٢

٥٥٣- د. يسرى موسى احمد جمال الدين، قراءة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الخرطوم في ٢١ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧، السودان

٥٥٤- محسن فرجاني، العلاقات العربية الصينية: مسارات الحوار الحضاري بين العرب والصين (في العصر الوسيط)، ندوة فكرة بعنوان العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠١٧، ص ٤٩.

للصين قصدوها من الأندلس منذ القرن ٦ الهجري من أمثال أبي الحسن سعد الخير الأنصاري البلنسي الذي كان يلقب نفسه بالصيني.

وفي هذا السياق يرى الدكتور عبد الهادي التازي بأن الفضل الأول والأخير في اقتحام الصين لبيوتنا نحن المغاربة يرجع لذلك النابغة المبدع الذي أنجبته طنجة في أوائل القرن السابع الهجري. انه الرحالة المعروف: ابن بطوطة الذي ترك لنا عملا رفيعا تمثل في كتابه الذي عرفنا على أهل الصين: الحضارة، الصناعة، الأسطول، الفن، الأدب، الفكر، الثروة، الجاه ، وقد كان ذلك بمناسبة تعيين ابن بطوطة من قبل إمبراطور الهند محمد شاه سفيرا له لدى إمبراطورية الصين توهوان تيمور.[٥٥٥]

وتعود العلاقات المعاصرة بين الصين دول المغرب العربي إلى مطلع الخمسينات، وتعتبر مصر أول دولة عربية أنشأت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية (مايو ١٩٥٦) وعن دول **المغرب العربي** أقامت **المغرب** العلاقات الدبلوماسية مع الصين في (نوفمر 1958)، **الجزائر** في (ديسمبر ١٩٥٨)، **تونس** في (يناير ١٩٦٤)، **موريتانيا** في (يوليو ١٩٦٥)، وأخيرا **ليبيا** في (ابريل 1978)[٥٥٦].

ومنذ الستينات كانت علاقات الصين بـ**المنطقة المغاربية** مرتبطة بمواقفها إزاء العالم العربي. فلقد عملت على أن تكون مساندة للقضية الفلسطينية، وان تكون لها في نفس الوقت علاقات منظمة مع الجامعة العربية.

وشهدت على امتداد هذه السنوات وثائر متباينة من التطور من دولة إلى أخرى، يرى كثيرون أنها مرت بمرحلتين مهمتين حيث تميزت **المرحلة الأولى** بنوع من التضامن السياسي ودعم حركات التحرر الوطني، و امتدت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الحرب الباردة وتميزت بمد ثوري ساهمت فيه الاشتراكية بقوة في تقديم الدعم لحركات التحرر الوطني في **المغرب** و**تونس** و**الجزائر**[٥٥٧].. فالملفت للانتباه في هذه الفترة أن التوجه الشيوعي المتشدد للصين لم يسمح بتطور العلاقات بشكل كبير مع بلدان مثل تونس والمغرب نظرا لتوجهاتهما الغربية لكن على

٥٥٥- عبد الهادي التازي، " بين الصين والمغرب منذ اقدم العصور "، شؤون مغربية، العدد ١٨، دجنبر ١٩٩٧، ص١٤.

٥٥٦- د. يسرى موسى احمد جمال الدين، مرجع سابق، ص ٣٨

٥٥٧- العلاقات بين الجزائر والصين قديمة في امتدادها، إذ ترجع في جذورها إلى سنة ١٩٥٥ تاريخ مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ الذي عقد باندونيسيا، وعملت الصين ابتداء من هذه السنة على مساندة ودعم ثورة التحرير الجزائرية بشتى الطرق وعبر مختلف المنابر الدولية الإقليمية والعالمية.

الرغم من ذلك لم يمنع المناخ المشحون إيديولوجيا من قيام أشكال تعاون مع الصين في مجالات مختلفة همت المساعدات الطبية، انجاز العديد من المشاريع في الأشغال العمومية " بناء ملاعب رياضية، سدود.. الخ، غير أن مجالات التعاون ظلت محدودة خلال هذه الفترة. أما **المرحلة الثانية** فكانت مقرونة بالانفتاح الصيني وتطور آليات التعاون الصيني المغاربي، حيث تطورت العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي بسرعة ملحوظة وبمعدلات تراوحت مابين ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة في السنة، غير أنها تختلف من بلد لآخر[٥٥٨].

الموقف الصيني من ثورات الربيع العربي: حالتي تونس وليبيا

شهدت المنطقة العربية منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حراكا شعبيا وسياسيا في عدد من الدول العربية حيث اندلعت شرارتها الأولى في تونس ثم امتدت إلى مصر وليبيا وغيرها..، وقد أسفرت نتائجها عن دخول النظام العربي في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها السياسي..

والملاحظ أن الصين كانت قد اتخذت موقف الصمت المبدئي حيال الأحداث بداية، وعرضت عن الاعتراف بهذه الأحداث كثورات، ورفضت التدخل بكافة أشكاله، ولاسيما التدخل العسكري، باعتبار أن ما يحدث في المنطقة العربية يعد من الشؤون الداخلية للدول.

ويمكن اعتبار أن الموقف الصيني من **الحالة التونسية** قد اتصف **بالحيادي وغير المنحاز**، فأثناء اندلاع الاحتجاجات في تونس اتخذت الصين موقف الحياد تجاه ما يجري، وأعلنت أن ما يحدث شان داخلي، وبعد نجاح الثورة التونسية في إسقاط نظام بن علي في كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠١١، أعربت الصين عن تأييدها لخيار الشعب التونسي. وكان تشاى جيون نائب وزير الخارجية الصينى قد قام بزيارة إلى تونس في السابع من مارس ٢٠١١ واجتمع مع المسئولين فى الحكومة الانتقالية وعلى رأسهم رئيس الحكومة. وأكد المسؤول من خلال هذه الزيارة أن تونس شهدت مؤخرا تغيرات سياسية عظيمة، وأن الصين تحترم إختيار الشعب التونسي وترغب فى تطوير وترسيخ الصداقة التقليدية والتعاون الثنائى المفيد للبلدين.

٥٥٨- عمار جفال، "العلاقات الصينية العربية: توظيف القوة الناعمة لإقامة شراكات واعدة " دراسة مقدمة إلى مؤتمر العلاقات العربية الإقليمية والدولية. الواقع والآفاق. تنظيم مركز دراسات الشرق الأوسط: ٢٠١٦/١١/١٣١٥، عمان الأردن.

وعقد وزير الخارجية الصينى مباحثات مع نظيره التونسي فى ٢٠ مايو ٢٠١١، وشملت المباحثات الوضع السياسى فى تونس، وأكد جيتشى أن الصين سوف تظل تلتزم بتطوير علاقات الصداقة مع تونس. واتفق الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية وتعميق التعاون البراجماتي في كافة المجالات[٥٥٩].

أما فيما يخص **الحالة الليبية** فيجوز القول أن موقف الصين قد صنف في خانة **التوافق مع القوى الدولية**، فمع اندلاع الاحتجاجات في ليبيا في شباط/ فبراير من عام ٢٠١١، ووصول الأزمة في ليبيا إلى مجلس الأمن الدولي، توافقت الصين مع القوى الغربية في إصدار قرارات دولية ضد نظام القذافي آنذاك، كما في التصويت على القرار ١٩٧٠ الخاص بفرض عقوبات على النظام الليبي[٥٦٠]، والامتناع عن التصويت على القرار ١٩٧٣[٥٦١] في آذار/ مارس ٢٠١١ والخاص بفرض حصار جوي على نظام القذافي إذ لم تقف بكين ضد تمريره، مما سهل تبني القرار من مجلس الأمن، والذي أدى فيما بعد إلى تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١١.

ويرى البعض أن هذا الموقف حاولت من خلاله الصين أن تضمن استمرار العلاقة مع النظام الليبي، في ظل إشارات قوية إلى إمكان صموده لفترة طويلة، ولا سيما أن العقيد الراحل معمر القذافي فتح أمام الشركات الصينية أبواب الهضبة الأفريقية للاستثمار في قطاعات عديدة.

لكن الصين حاولت تبرير هذه الخطوة الوسطية بأنها تأخذ بعين الاعتبار الإنصات جيداً لآراء الدول العربية والأفريقية عند اتخاذ أي قرار أو إجراءات بشأن ليبيا، حسبما أوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية، جيانغ يوي. مع الإصرار على تحفظها الشديد على التحرك العسكري في ليبيا..

٥٥٩- أمينة محسن عمر احمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا " ١٩٩١٢٠١٥ "، المركز الديمقراطي العربي، بحث منشور بتاريخ ١٩ اغسطس ٢٠١٦، http://democraticac.de/?p=35916

٥٦٠- يحظر القرار تصدير الأسلحة لليبيا كما يفرض عقوبات أخرى تستهدف العقيد الراحل القذافي وأفراد أسرته المقربين منه:

للمزيد من التفاصيل حول القرار ١٩٧٠ راجع الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة. www.un.org.

٥٦١- فضلت الصين الانضمام إلى روسيا و ألمانيا و الهند و البرازيل في الامتناع عن التصويت عن هذا القرار.

من جهة أخرى انتقدت الصحف الصينية والتي تعكس دائماً الموقف الرسمي بشدة الغارات التي شنها حلف شمالي الأطلسي على ليبيا، متهمة الدول التي تدعم الضربات بانتهاك الأحكام الدولية والمغامرة بإحداث اضطرابات جديدة في الشرق الأوسط.

من **الناحية الاقتصادية**، وفيما يرتبط بالمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، تشكل كل من الجزائر أولا والمغرب ثانيا أهم شريكين تجاريين للصين في المنطقة المغاربية في الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ كما يوضح الرسم البياني أسفله

الرسم البياني (١،١)

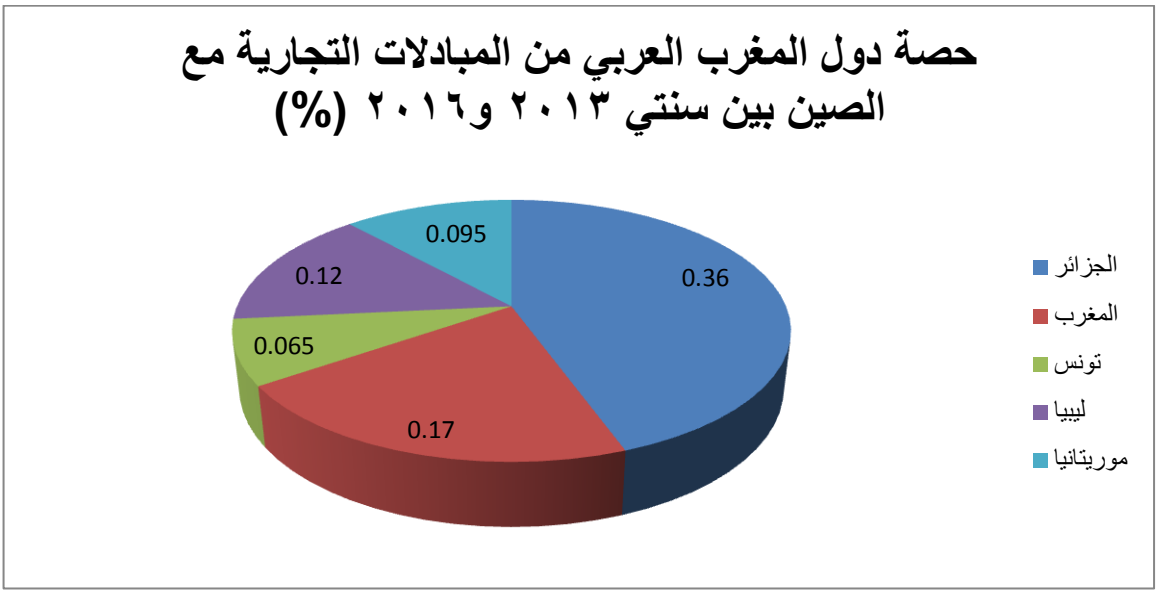

Source: Elaborated by the Student based on *the World Intergrated Solution* statistics

أما بخصوص الاستثمارات الصينية المباشرة، فبين الفترة الممتدة من سنتي ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، أتت الجزائر كذلك في المرتبة الأولى من حيث استقطابها لرؤوس الأموال الصينية وبفارق كبير عن باقي دول المغرب العربي مما يوضح بالملموس قوة العلاقات الجزائرية الصينية خاصة في شقها الاقتصادي.

الرسم البياني (١،٢)

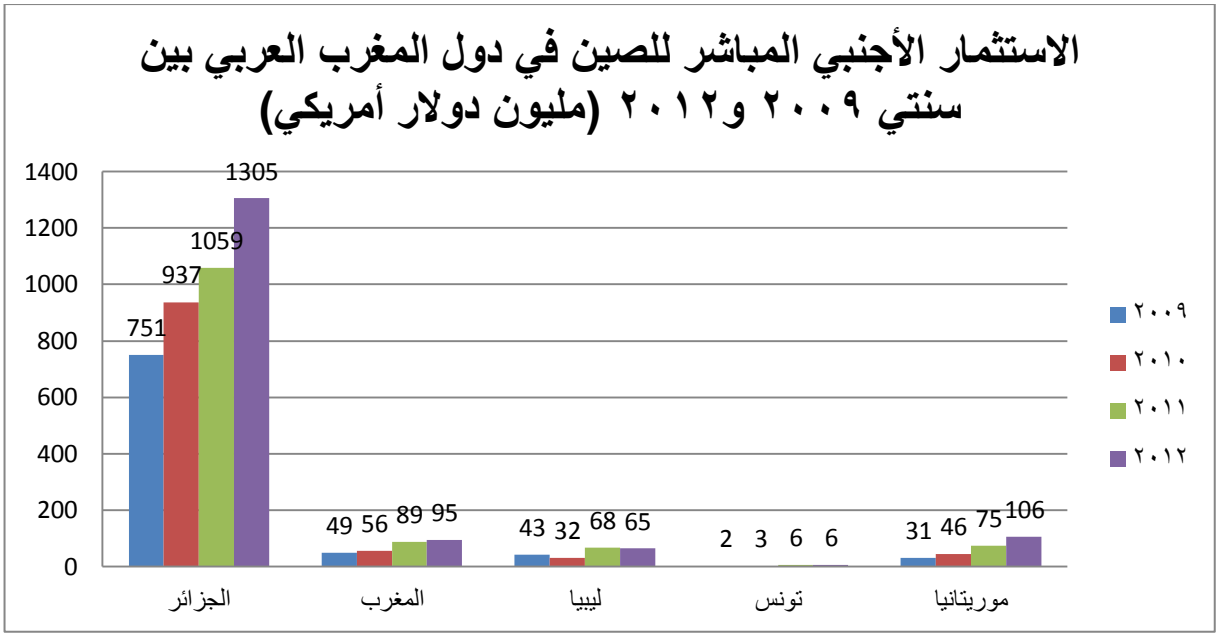

Source: UNCTAD FDI/TNC database, based on data from the Ministry of Commerce (MOFCOM).

وتسعى الصين إلى ربط **علاقات ثقافية** مع دول المغرب العربي، على غرار ما تقوم به في القارة الإفريقية. ويتجلى ذلك في تبادل زيارات الفرق الفنية، وإحداث قنوات الشراكة والتوأمة مع المدن المغاربية، وإحداث معاهد " كونفوشيوس" لتدريس اللغة الصينية في المغرب(الرباط ٢٠٠٩) و تونس) صفاقس ٢٠٠٩)[٥٦٢]، في إطار أسلاك اللغات الأجنبية في الجامعات المغاربية[٥٦٣].

فعلى سبيل المثال تم تنظيم أكثر من ٥٠ تظاهرة ثقافية مغربية صينية في سنة ٢٠١٦، كما زار حوالي ١٥ فنانا صينيا المغرب السنة الماضية مقابل زيارة ١٥ بعثة ثقافية مغربية للصين[٥٦٤].

على **المستوى الشعبي**، حرص الحزب الشيوعي الصيني على الحضور في كل محافل التضامن الافريقي الآسيوي وفي المحاولة التي كانت تدعو في أواسط الستينات إلى تكوين شبكة تضم ممثلي الشعوب القارات الثلاث. وفي كل محطات هذا المسار كان للصينيين علاقات مع

562- Alice Ekman , Le Maghreb face aux nouveaux enjeux mondiaux , Ifri , février 2013, p14

٥٦٣- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص ٢٨٥

٥٦٤- ندوة فكرية بعنوان "ابن بطوطة وطريق الحرير" بطنجة المغرب بتاريخ ٢٥\٠٢\٢٠١٧...عن موقع طنجة نيوز http://tanjanews.com/news.php?extend.10451 آخر اطلاع ٢٩\٠٣\٢٠١٨

القوى السياسية المغاربية ذات التوجه التقدمي، جبهة التحرير الجزائري الاتحاد الوطني (الاشتراكي) المغربي والأحزاب الشيوعية المغاربية[٥٦٥].

المقاربة الثنائية في تعامل الصين مع البلدان المغاربية.

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا.وبالرغم من توافر المقومات المحلية) السياسية، الاقتصادية و الثقافية (لقيام هذا التكتل الجهوي، فان مجموعة من المعوقات تحول دون قيامه وتفعليه حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة[٥٦٦]. أمام هذه المعطيات جاء تعامل الصين مع بلدان المغرب العربي وفق مقاربة ثنائية[٥٦٧] وليس كاتحاد كما هو الشأن بالنسبة للدول الأوروبية مثلا التي تتفاوض تحت مظلة الاتحاد الأوروبي.

وسنوّصف بشكل موجز علاقات الصين مع بعض الأقطار المغاربية، حيث يعتبر احد الباحثين أن العلاقات الجزائرية الصينية ترقى إلى ما يعرف ب"**تعاون استراتيجي**" قوي وبخاصة في المجال الاقتصادي حيث احتلت جمهورية الصين الشعبية ترتيب الدول المصدرة لسلعها للجزائر منذ ٢٠١٣، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية المسجلة بين البلدين خلال سنة ٢٠١٤ أكثر من ١٠ مليارات دولار، مقابل ٦،٩ مليار دولار سنة ٢٠١١ فقط. وأضاف إن مجموعة الشركات (الحكومية والخاصة) التي استثمرت في مجالات البناء، الأشغال العمومية، الاستيراد والتصدير بالجزائر ابتداء من ١٩٧٩ يفوق ٧٨٠ شركة، وقد استحوذت هذه الشركات على اكبر المشاريع التي طلقتها الجزائر مقارنة بغيرها من الشركات الأجنبية[٥٦٨] كالطريق السيار شرق غرب حيث تحصلت فيه الشركات الصينية على اكبر صفقاته، ومسجد الجزائر الكبير، ومشروع

٥٦٥- فتح الله ولعلو، نفس المرجع، ص ٢٥٢.

٥٦٦- د/ عادل المساوي د/ عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، ٢٠١٠، ص ٣٧٧ص٣٧٨.

٥٦٧- يبقى الاتحاد المغاربي إقليما بدون إقليمية وبالتالي فالمقاربة الثنائية تضعف القدرة التفاوضية لدول الاتحاد المغاربي.

٥٦٨- إسماعيل دبش مداخلة بعنوان " عوامل التكامل في العلاقات العربية الصينية "، "ندوة العلاقات الصينية العربية: حالة الجزائر" مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ابريل ٢٠١٦.

أوبرا الجزائر، وانجاز محطة تكرير النفط بولاية ادرار إلى جانب مشروع ميناء الحمادية[٥٦٩] المتوسطي بولاية تيبازة.

ويمكن القول إن آليات التغلغل الصيني في الجزائر تتمثل في مجال المقاولات والاستثمارات الصناعية، تعتبر الجزائر ثاني اكبر شريك للصين بعد السعودية حيث ركزت الصين على عدة آليات من بينها الدبلوماسية لتحقيق نوع من النفوذ من خلال بروتوكولات التعاون: البعد الفكري والقيمي وما يسمى بالرأسمال البشري.. إلى جانب ذلك تم توقيع بروتوكول الاتفاق في ٢٠١٠ لإرسال بعثة طبية صينية في ثماني ولايات جزائرية لتبادل الخبرات بين الطرفين. واتفاقية للتبادل البحثي والأكاديمي وذلك بعد زيارة هوجينتاو إلى الجزائر ومنح المنح الدراسية المتبادلة بين البلدين.

من جهة أخرى فقد صار النموذج الحضاري الصيني يطغى في شوارع الجزائر فهناك صينيون كثر في الجزائر وفي سنة ٢٠١١ فتحت السفارة الصينية للجزائريين لتعلم اللغة الصينية لكن الملاحظ ان هناك شرائح أخرى ترغب في تعلم هذه اللغة[٥٧٠].

وبالحديث عن **ليبيا** فمنذ وصول العقيد الراحل معمر القذافي إلى السلطة سنة ١٩٦٩ وارتباطه في البداية بالمد الناصري عملت الصين على التعامل مع الجماهيرية الليبية على شاكلة التعامل مع مصر كأحد البلدان الممثلة لعدم الانحياز والمعادية للامبريالية. ويعد التعاون المتبادل منفعة بين الصين وليبيا له أساس متين[٥٧١]، وبدأت المبادلات التجارية بين البلدين منذ عام ١٩٥١، وارتفع حجم التبادل التجاري من عشرات ملايين دولار في أوائل ثمانينيات القرن الماضي إلى ٨,٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٢، وقاولت الشركات الصينية مشاريع قيمتها ٢٠ مليار دولار في ليبيا. الآن، يشهد التعاون المشترك بين البلدين التوسّع إلى مجالات مختلفة[٥٧٢].

أما **موريتانيا** فترتكز العلاقات الصينية الموريتانية على ركيزتين أساستين العلاقات السياسية المتعلقة بتقارب وجهتي نظر الطرفين في القضايا الدولية، والأساس الثاني هو التعاون

٥٦٩- سنتعرض لهذا المشروع في المحور الثالث من هذه الورقة.

٥٧٠- أسماء بن مشيرح، استراتيجيات التغلغل الصيني في الجزائر: دراسة في الآليات والرهانات المستقبلية، ورقة علمية قدمت ضمن اشغال مؤتمر الصين والعرب في الدوحة بقطر بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٦.

٥٧١- يعتبر التعاون الطاقي بين البلدين سمة أساسية من سمات التعاون الثنائية.

٥٧٢- كلمة السفير لي تشيقوه في حفلة الاستقبال بمناسبة العيد الوطني الصيني ال٦٤ لجمهورية الصين الشعبية يوم ٣٠ سبتمبر عام ٢٠١٣ منشورة على موقع سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى ليبيا http://ly.china-embassy.org/ara/sbgx/t1083762.htm

الاقتصادي الذي انطلق مبكرا مع اتفاقية التعاون في المجال الإقتصادي والتجاري سنة ١٩٦٧م والتي تم تجديدها سنة ٢٠٠٤ كما تم تأطير ورعاية هذه العلاقات الاقتصادية من خلال إنشاء اللجنة المشتركة الموريتانية الصينية سنة ١٩٨٤.

ومنذ تأسيسها طفرة كبيرة وذلك من خلال الاهتمام الصيني المبكر لموريتانيا من خلال مساعدتها في انجاز مجموعة من المشاريع التنموية " الميناء البحري الوحيد الذي تطل من خلاله موريتانيا على العالم، عددٌ من المستشفيات الكبيرة، مباني عدد من الوزارات بما فيها الوزارة الأولى ووزارة الخارجية، بل والقصر الرئاسي وقصر المؤتمرات..) وكلها تمثل اليوم أهم معالم البنية التحتية للدولة الموريتانية.

وعن المغرب فالعلاقات الثنائية متميزة بفضل التقارب الحاصل في المواقف والرؤى والدعم المتبادل في المنظمات الدولية من جهة، والرغبة المشتركة في مواصلة تعزيز أواصر الصداقة وتنويع التعاون من منظور التآزر والمنفعة المتبادلة من جهة أخرى. كما يتميز تاريخ البلدين بقواسم مشتركة خاصة في بداية القرن التاسع عشر، فكلتا الدولتين كانتا تقاومان الاستعمار الأوروبي، ومن ثم اقتصرت العلاقات بين البلدين في تلك الفترة على الدعم المتبادل والعلاقات الودية بين الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار، وقد عرف التبادل التجاري في السنوات الخمس الماضية نموا كبيرا مكن الصين من أن تصبح الشريك التجاري الثالث للمغرب بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتظهر بعض الأرقام في هذا السياق إن الصادرات المغربية إلى الصين بلغت حوالي ٢٣٣ مليون دولار نسبة ١،١ بالمائة من إجمالي الصادرات، أما الواردات فبلغت ٣ مليارات دولار.

وتميز موقف الصين فيما يخص قضية الصحراء بالحياد[٥٧٣]، خاصة في دعوته أطراف النزاع إلى ضرورة مواصلة الجهود للتمكن من التوصل لحل سلمي متوافق عليه. فعند كل طرح لملف الصحراء أمام الأمم المتحدة كانت دائما الصين تساند مقترحات هذه الأخيرة. غير أن

٥٧٣- محمد علوان، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه بلدان شرق آسيا، نموذج: جمهورية الصين الشعبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٦٣ ص ٦٤.

الموقف الصيني كان خاضعا للمتغيرات وللتوازنات الدولية داخل منظمة الأمم المتحدة. وكان المغرب دائما مرتاحا لموقف الصين تجاه قضية الصحراء[٥٧٤].

فالصين مكون مهم في عمليات حفظ السلام في بعض المناطق، مثل لبنان و الصحراء الغربية، وجنوب السودان وإقليم دارفور، وهي تتبنى كما يرى بعض الباحثين مواقف غير منحازة[٥٧٥].

وقد شكلت سنة ٢٠١٦ منعطفا بارزا في تاريخ العلاقات المغربية الصينية حيث قام العاهل المغربي الملك محمد السادس[٥٧٦] بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية توجت بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية.

المحور الثالث: طريق الحرير الجديد في امتداداته المغاربية

قبل أن نخوض في تفاصيل مبادرة طريق الحرير الجديد[٥٧٧] لا بأس أن نذكر بطريق الحرير القديم (على اعتبار أن هذه المبادرة الجديدة جاءت إحياء لطريق الحرير القديم) و الذي اعتبر طريقا تجاريا يربط بين آسيا و إفريقيا وأوروبا قبل ألفي عام، وله مسارين بري وبحري، المسار البري ينطلق من مقاطعة تشي آن وسط الصين مرورا بممر خه شي في آسيا الوسطى ثم إلى البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، أما المسار البحري فيبدأ من جنوب شرق الصين بموازاة الساحل مرورا بمضيق ملقا على طول المحيط الهندي ثم إلى الخليج العربي والبحر الأحمر، ويعود سبب تسمية طريق الحرير بهذا الاسم إلى أن طريق الحرير كان من أهم

٥٧٤- تتدرج مقاربة الحكم الذاتي المغربية التي تبناها المغرب كحل لهذا النزاع، في إطار مجتمع تعددي ديمقراطي حداثي يرتكز على مقومات دولة القانون، والحريات الفردية والجماعية، وتنمية اقتصادية واجتماعية واعدة بمستقبل مشرق للصحراويين في كنف السيادة المغربية، مع ضمان خصوصية الصحراويين الثقافية المتميزة، وبالتالي ستضمن هذه المبادرة لسكان إقليم الصحراء تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وقضائية وتنفيذية نابعة من إرادة الصحراويين، كما توفر لهم الموارد الضرورية لتنمية الإقليم في جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. للاستزادة انظر: الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٧، ٢٠١٣

٥٧٥- سون ديغانغ، ندوة فكرية بعنوان العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص ٢٥.

٥٧٦- سبق للعاهل المغربي أن زار الصين في زيارة رسمية في فبراير ٢٠٠٢ حيث كانت تلك الزيارة الرسمية الأولى له منذ اعتلاءه عرش المملكة المغربية.

٥٧٧- تسمى " الحزام والطريق " OBOR One Belt – One Road

البضائع التي تم نقلها عبر هذا الطريق[٥٧٨] وكان التبادل الصيني العربي عبر طريق الحرير مكثفا ومزدهرا من خلال تجارة الحرير والخزف والشاي واللبان وغيرها من المنتجات المحلية، كما كان الصينيون والعرب القدماء تبادلوا علوم الفلك والرياضيات والطب وصناعة البارود والورق والطباعة والبوصلة...الخ[٥٧٩].

وتشمل مبادرة الطريق والحزام إستراتيجية تنموية تتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول، وخصوصا بين الصين ودول غرب آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، من خلال فرعين رئيسيين، هما "حزام طريق الحرير الاقتصادي" البري و"طريق الحرير البحري".

وقد طرح الرئيس شي جينغ بينغ في سبتمبر ٢٠١٣ رؤيته الجديدة لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. تسمى هذه المبادرة اختصارا " الحزام والطريق " وتهدف إلى بناء نهضة اقتصادية وثقافية كبرى على طول طريق الحرير القديم وبناء آليات للتعاون الاقتصادي و الثقافي والإنساني تسعى إلى رفاه كل الدول المطلة على هذا الطريق[٥٨٠].

وسيمر هذا الطريق بأكثر من ١٠٠ دولة، ويشمل ٦٣ % من سكان العالم، ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من سلع وخدمات، وسيتركز الحزام الاقتصادي وفق هذه المبادرة على ثلاثة خطوط رئيسية: الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وروسيا، والخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرورا بآسيا الوسطى وغرب آسيا، والخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي. ومن بين أهم مجالات التعاون الدولي التي تتبناها هذه المبادرة إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق التي يمر بها الطريق والتي وقع اغلبها على الاتفاقية، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطريق ومد سكك الحديد في المناطق المسدودة، وبناء المنشات الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي وسلامته، والحفاظ المشترك على امن أنابيب النفط والغاز، وبناء

٥٧٨- انظر، معهد كونفوشيوس، المبادرة الصينية " الحزام والطريق" ولادة حقبة جديدة من العلاقات العربية الصينية، العدد الرابع، مطبعة مكة القاهرة مصر، ٢٠١٤، ص ١٦

٥٧٩- قاو يوتشن، " الحزام الاقتصادي وطريق الحرير والارتقاء بالعلاقات الصينية العربية " ندوة الفكرية بعنوان " العلاقات العربية الصينية " مركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص١٩٤.

٥٨٠- جعفر كرار احمد، الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب، العلاقات العربية الصينية، (ملف ١)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٩، مايو ٢٠١٧، ص ٥٩.

الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى مجازا " طريق الحرير المعلوماتية" [٥٨١].

Source: CHINA DAILY

وتستهدف الصين الوصول بحجم التجارة الثنائية بالنسبة لإفريقيا إلى ٤٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠ والوصول بتجارتها مع الدول العربية إلى ٦٠٠ مليار في الأعوام القادمة، ورفع رصيد استثماراتها الغير مالية في الدول العربية من ١٠ مليارات إلى أكثر من ٦٠ مليار خلال السنوات العشر القادمة حسب دراسة أجرتها جمعية رجال الأعمال المصريين[٥٨٢].

وعلى هامش المنتدى الصيني الإفريقي للاستثمارات الذي عقد في مراكش المغربية يومي ٢٨ و ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ بعد مصر وإثيوبيا و كينيا وجيبوتي وجنوب إفريقيا، دخل **المغرب** القائمة الرسمية للدول الأعضاء للطرق الحريرية الجديدة ويرى بعض المختصين أن عدد البلدان الإفريقية الطامحة في الانضمام لمبادرة طريق الحرير سيتضاعف في المستقبل القريب لتكون جزءا من هذه المبادرة. من جهة أخرى يرى رئيس الوزراء التونسي السابق الذي حضر إلى منتدى مراكش أن بلدان المغرب العربي ينبغي أن تستفيد من الاستثمارات القادمة من الصين وألا

٥٨١- نهلة محمد احمد جبر، طريق الحرير... إستراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧١، خريف ٢٠١٧، ص ١٦٢

٥٨٢- نهلة محمد احمد جبر، مرجع سابق، ص ١٦٤

تكون هناك منافسة بين دوله، فالمنطقة المغاربية عامة تفتقر إلى البنية التحتية وهي بحاجة إلى هذه الاستثمارات[٥٨٣].

والجدير بالذكر أن المغرب كان قد وقع مذكرة[٥٨٤] انضمامه إلى المبادرة الصينية وذلك على اثر زيارة الوزير الخارجية المغربية إلى الصين أواخر العام الماضي.

وتعتبر المملكة المغربية أول دولة أفريقية تنخرط في مبادرة "الحزام والطريق"، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٣، وتتضمن تخصيص الصين لاعتمادات هائلة من أجل تنفيذ استثمارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير، الذي يربطها ببلدان حوض البحر الأبيض المتوسط[٥٨٥].

طريق الحرير الجديد يدق أبواب البحر الأبيض المتوسط

مما لا شك فيه أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل اليوم فضاء تتقاطع فيه وتتصادم مصالح القوى الكبرى، حيث ترى كاترين اشتون ان أوروبا ملتزمة بالاضطلاع بدور نشط في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن خلال سياسة الجوار الأوروبية، فهما آليتان مكملتان ومساعدتان تهدفان إلى تعزيز التنمية للجيران الجنوبيين لأوروبا[٥٨٦]. ومن المنظور الأمريكي فان منطقة المغرب العربي تندرج ضمن ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، و أمام جهود الهيمنة الأمريكية في بسط سيطرتها على العالم وتراجع العامل الإيديولوجي مقابل تقدم العامل الاقتصادي الذي أصبح محركا أساسيا للمنافسة بين الأقطاب العالمية شكلت منطقة المتوسط قضية لتدافع المصالح الأمريكية الأوربية. ذلك انه لم تنه الحرب الباردة دور أمريكا في المنطقة

٥٨٣- طريق الحرير الجديد.. مشروع الصين للهيمنة على التجارة العالمية، جريدة المساء المغربية، العدد ٣٤٥٩، تاريخ ١٠/١٢/٢٠١٧

٥٨٤- تنص المذكرة على انضمام المغرب للمبادرة الصينية بشكل يمكن المملكة من إقامة شراكات متعددة الأطراف في قطاعات اقتصادية واعدة وذات قيمة مضافة كالبنية التحتية والصناعات المتطورة والتكنولوجيا، إضافة إلى تعزيز دور المغرب في تحقيق التنمية بأفريقيا، اعتبارا لموقعه الجغرافي وأهمية البنى التحتية التي يتوفر عليها (مطارات، طرق، موانئ) والتي تؤهل المملكة للقيام بدور هام في التوجه نحو أفريقيا.

٥٨٥- المغرب والصين يوقعان مذكرة تفاهم حول مبادرة الحزام والطريق، على موقع البوابة الوطنية المغربية – www.maroc.ma، تاريخ الزيارة ٢٤ مارس ٢٠١٨.

٥٨٦- الكتاب السنوي. IEMed للبحر الابيض المتوسط ٢٠١٠، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص١٤.

المتوسطية، بل ازدادت أهميتها بفعل الأحداث الدولية التي كشفت أهمية البحر الأبيض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية سواء كانت عسكرية، أمنية أم اقتصادية[٥٨٧].

وتكتسي البلدان الخمسة مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على **البحر الأبيض المتوسط** طوله أكثر من ٣٠٠٠ كلم، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله ٢٠٠٠ كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على ٤٠٠٠ كلم من الصحاري، انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا[٥٨٨].

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي يعد من بين المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممرا للتواصل الحضاري والديني، ومركزا للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط حيث يعتبر همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، مثل جبل طارق ناهيك عن ميناء طنجة المتوسط و قناة السويس[٥٨٩].

أمام هذه المعطيات يطفو على السطح اهتمام صيني قوي بالمنطقة المتوسطية وذلك لاعتبارات جيوسياسية واقتصادية كذلك، فالنشاط الصيني يمكن تلخيصه في ثلاث محاور أساسية يتجلى **المحور الأول** في إحداث أوراش قطاعية للتعاون الصيني مع دول جنوب أوروبا ثم **المحور الثاني** الذي يسعى إلى زيادة الاستثمارات الصينية في مجالات النقل، البنية التحتية الطاقة المتجددة والاتصالات.. و المحور الأخير الذي يرمي إلى زيادة الحضور العسكري الصيني عبر المشاركة سواء عبر القيام بتداريب عسكرية في المتوسط[٥٩٠]، أو من خلال إبرام اتفاقيات تعاون في المجال العسكري مع حوض المتوسط.

٥٨٧- توفيق بوكرين، المغرب والاتحاد الأوروبي من اتفاقية الشراكة إلى نظام الوضع المتقدم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٤، ص ٢٢٠.

٥٨٨- د/ عادل المساوي د/ عبد العالي حامي الدين، مرجع سابق، ص ٣٧٨

٥٨٩- هنون نصر الدين، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية) مقاربة أمنية (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٤، ص ٣٤.

590- Alice EKMAN , La Chine en Méditerranée: une présence émergente , IFRI , Février 2018.p3

لقد أصبحت الصين حاضرة في القارة الإفريقية[٥٩١]. وإقرارها لإستراتيجية طريق الحرير الجديدة يدفعها لتدق أبواب البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها الأبواب المغاربية. ففي الأفق المنظور ستسعى الصين لاستعمال شمال إفريقيا بالمفهوم الواسع كفضاء وسيط تدخل من طريقه إلى أوروبا، اعتبارا لعلاقات الشراكة بين هذه الأخيرة وبلدان جنوب المتوسط، وتستعملها كذلك لتقوية حضورها في بلدان إفريقيا الغربية، التي تجاور جنوبا بلدان شمال إفريقيا، وبخاصة دول المغرب العربي، في هذا الإطار ستعمل الصين على ترسيخ العلاقات القوية مع الجزائر) مشروع ميناء الحمادية (بولاية تيبازة وتوظيف التوجهات المتوسطية والصناعية لكل من المغرب من خلال مصر) قناة السويس (وتونس، لتقوية تدخلها التجاري في بلدان الاتحاد الأوروبي.

وتم توقيع في يناير ٢٠١٦ بين الطرفين الجزائري والصيني على مشروع بناء ميناء ضخم يدعى "الحمادية" بغلاف مالي استثماري يقدر ب٣،٣ مليار دولار ٥٩٢ ممول في إطار قرض صيني طويل الأمد، ولقد أحدثت من اجل انجازه شركة بين الطرفين على أساس قاعدة (٥١% / ٤٩%). وتقدر مدة البناء سبع سنوات تتكلف بعده شركة موانئ شانغهاى Ports de Shanghai)) بتسيير الميناء الجديد، ويتكون الميناء من ثلاثة وعشرين حوضا وستكون قدرة خدماته في حدود ستة ملايين وخمسمائة حاوية و خمسة وعشرين مليونا و سبعمائة ألف طن سنويا من السلع. كما تقرر ان تحدث حول الميناء منطقتان صناعيتان على مساحة ألفي كيلومتر٥٩٣.بالموازاة مع ذلك، يشكل ميناء طنجة المتوسطي أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين حيث يقع في منطقة المتوسط المطلة على الفضاء الأوروبي وكذلك يشكل نقطة انطلاق للصادرات المتجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء فضلا عن كونه سيساعد في جذب الاستثمارات

٥٩١- في مطلع هذا القرن، عرفت العلاقات الصينية – الإفريقية طفرة نوعية بتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي (From for China-Afica Cooperatiopn) في أكتوبر من العام ٢٠٠٠، والذي شكل الإطار الرئيسي للتشاور بين صانعي القرار الأفارقة ونظرائهم الصينيين، وعمل على تعميق العلاقة في العديد من المجالات: السياسة، الاقتصاد، الاستثمار، التجارة، تعاون جنوب-جنوب، المساعدات، ...الخ

للاستزادة: Dr. Sven Grimm, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) – Political rationale and functioning, Policy Briefing, Centre for Chinese Studies, Stellenbosch - South Africa, May 2012

٥٩٢- فؤاد فرحاوي، " **الموانئ المتوسطية في الإستراتيجية الصينية**"، مداخلة نوقشت خلال الندوة الدولية: The Second International: Conference on « the Mediterranean and East Asia: Challenges & Dynamics »، من ١٨ الى ٢٠ اكتوبر ٢٠١٧ بجامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا. المغرب

٥٩٣- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص ٢٦٤

و زيادة حجم التجارة الدولية. ويتوفر ميناء طنجة على بنية تحتية مينائية مهمة حيث تبلغ المساحة الإجمالية للأحواض ٦٨ هكتارا موزعة بين الميناء الداخلي الذي تضم مساحته ٦ هكتارات وحوض الرصيف التجاري بمساحة ٨ هكتارات، ثم الحوض الكبير بمساحة شاسعة ٥٤ هكتارا[٥٩٤].

إذن فالصين اليوم حاضرة من خلال سياسة الموانئ وذلك في إطار إستراتيجية تروم تعزيز تواجد الصين تجاريا في الاتحاد الأوروبي، فالمقاولات الصينية بدأت باستعمال بوابة روسيا البيضاء و اليونان لإقرار هذا الحضور، عبر التحكم في بعض الموائئ)بيريه) ، وإحداث مناطق صناعية في هذه البلدان من اجل ضمان الولوج المكثف إلى السوق الأوروبية. ويعتبر بعض المهتمين إن **شمال إفريقيا** ستكون القاعدة الثانية في انجاز هذه الإستراتيجية[٥٩٥].

٥٩٤- للمزيد حول ميناء طنجة المتوسطي، انظر: موسوعة ويكيبيديا على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7

٥٩٥- فتح الله ولعلو، نفس المرجع، ص ٢٥٥.

خاتمة

ركزت الورقة على ثلاث مسائل أساسية، المسألة الأولى مرتبطة بالصعود الصيني حيث شكل هذا الصعود حدثا هاما على مستوى النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وانعكس هذا الصعود على آليات اشتغال السياسة الخارجية الصينية حيث أصبحت الصين بمناطق جديدة من العالم بحكم اتساع نشاطاتها الاقتصادية بما في ذلك المنطقة المغاربية محور الدراسة، أما **المسألة الثانية** فقد كشفت النقاب عن أهم مجالات التعاون بين الصين ودول المغرب العربي، فالعلاقات الصينية المغاربية عموما عرفت تطورا ملحوظا مع مرور الزمن وكذا من حيث تنوع المجالات وهي الآن تنتقل من إطار التعاون إلى الشراكة وذلك ضمن رؤية صينية تروم الحضور بشكل اكبر في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما طرحت **المسألة الثالثة** من خلال إستراتيجية طريق الحرير الجديد والتي تعتبر المنطقة المغاربية جزءا من هذه الإستراتيجية. فالصين توظف الموانئ المتوسطية لتعزيز تجارتها في هذه الرقعة من العالم.

إن تعزيز علاقات دول المغارب مع الصين هو أمر مفيد بلا شك، فالاهتمام متبادل بين الطرفين والمؤشرات تفيد بأن الصين ستزيد من حرصها على تطوير هذه العلاقات، لكن من جهة أخرى على دول المغرب العربي أن تتحد فعليا في إطار الاتحاد المغاربي لكي تستفيد أكثر من هذه الشراكة ولكي تجني قدر اكبر من المكاسب، فالدول عموما تسعى إلى تحقيق مصلحتها الوطنية.

قائمة المراجع

الكتب والمؤلفات:

- عماد الأزرق، شي جين بينغ الطريق إلى القمة، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، ٢٠١٧
- فتح الله ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، الدار البيضاء المغرب
- الكتاب السنوي. IEMed للبحر الأبيض المتوسط ٢٠١٠، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية، طوب بريس، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- توفيق بوكرين، المغرب والاتحاد الأوروبي من اتفاقية الشراكة إلى نظام الوضع المتقدم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٤
- هنون نصر الدين، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية) مقاربة أمنية (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٤
- محمد علوان، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه بلدان شرق آسيا، نموذج: جمهورية الصين الشعبية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

المجلات

- إدريس لكريني، " تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي " مجلة آفاق المستقبل) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد ١٧، كانون الثاني / يناير اذار/ مارس ٢٠١٣
- حكمت خضر العبد الرحمن، السياسة الصينية بين الاندماج وإرادة القوة، سياسات عربية، العدد ٢٦، مايو ٢٠١٧

- عبد الهادي التازي، " بين الصين والمغرب منذ اقدم العصور "، شؤون مغربية، العدد ١٨، دجنبر ١٩٩٧
- د/ عادل المساوي د/ عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، ٢٠١٠
- معهد كونفوشيوس، المبادرة الصينية " الحزام والطريق" ولادة حقبة جديدة من العلاقات العربية الصينية، العدد الرابع، مطبعة مكة القاهرة مصر، ٢٠١٤
- جعفر كرار احمد، الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب، العلاقات العربية الصينية،) ملف ١)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٩، مايو ٢٠١٧
- خضر عباس عطوان، الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨.
- نهلة محمد احمد جبر، طريق الحرير... إستراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٧١، خريف ٢٠١٧.

الندوات والمؤتمرات العلمية:

- فؤاد فرحاوي، " الموانئ المتوسطية في الإستراتيجية الصينية"، مداخلة نوقشت خلال الندوة الدولية: The Second International: Conference on « the Mediterranean and East Asia: Challenges & Dynamics »، من ١٨ الى ٢٠ اكتوبر ٢٠١٧ بجامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا. المغرب
- مؤتمر " العرب والصين" العلاقة مع قوة صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ و ٢٢ مايو ٢٠١٦.
- مؤتمر أفاق التعاون الصيني العربي الإفريقي، الخرطوم في ٢١ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧
- مؤتمر العلاقات العربية الإقليمية والدولية. الواقع والآفاق. تنظيم مركز دراسات الشرق الأوسط: ٢٠١٦/١١/١٣١٥، عمان الأردن.
- ندوة فكرية بعنوان العلاقات العربية الصينية عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت لبنان، ٢٠١٧

- ندوة العلاقات الصينية العربية: حالة الجزائر" مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ابريل ٢٠١٦.

المواقع الالكترونية:

http://democraticac.de/?p=35916 المركز الديمقراطي العربي

www.un.org الموقع الرسمي لهيئة لأمم المتحدة

http://unctad.org الموقع الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

http://tanjanews.com موقع طنجة نيوز

http://ly.china-embassy.org موقع الالكتروني للسفارة الصينية في ليبيا

www.maroc.ma البوابة الالكترونية الرسمية للمملكة المغربية

https://ar.wikipedia.org/ موسوعة ويكيبيديا

المراجع باللغات الأجنبية

- Alice EKMAN , La Chine en Méditerranée: une présence émergente , IFRI , Février 2018
- Alice Ekman , Le Maghreb face aux nouveaux enjeux mondiaux , Ifri , février 2013
- Jean-Pierre Cabestan, La politique internationale de la chine entre intégration et volonté de puissance , Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, 2015
- Dr. Sven Grimm, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) – Political rationale and functioning, Policy Briefing, Centre for Chinese Studies, Stellenbosch - South Africa, May 2012

الأبعاد الاستراتيجية للشراكة الصينية – المغربية بعد الربيع العربي

د. هشام بولنوار

دكتوراه القانون العام و العلوم السياسية

جامعة القاضي عياض – المغرب

مقدمة

منذ نحو عقدين من الزمن على الأقل، ازداد الاهتمام الأكاديمي والسياسي العالمي بالسياسة الخارجية الصينية، وهذا مرده عدة أسباب؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، ومع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض مستوى التوتر العالمي في الحقبة الثانية منها في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، توسعت رقعة اللعب والتبادل تحت لواء مبادئ الرأسمالية التجارية، وأهمها انفتاح الأسواق على بعضها، وظهرت الصين قوة تجارية وبالأخص مصدرة لسلع تنافسية، استفادت من سوق عمل داخلية مضبوطة قانونيا وملائمة لإنتاج كمٍ هائل، ذي تكلفة منخفضة مقارنة مع دول صناعية عديدة وبالأخص في الشمال العالمي، في هذا الإطار، مثّلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية؛ فهي حاولت ترسيخ شراكات موجودة تاريخيا (مع دول عديدة في الشرق الأوسط) إضافة إلى السعي الدؤوب وراء أسواق جديدة (دول شمال القارة الإفريقية).

و بإعلانها أول قوة اقتصادية عالمية في أكتوبر ٢٠١٤ من قبل صندوق النقد الدولي، تكون الصين قد أبانت حقا عن كونها تسير بخطوات ثابتة على درب الإقلاع التنموي، فمنذ انفتاح الصين على العالم الخارجي، طغت الأولويات الاقتصادية على الأولويات الأيديولوجية، مما أفرز نموذجا أصيلا أطلق عليه إسم: "إشتراكية السوق"، و قد مكنت هذه السياسة التنموية البلد من أن يصبح في غضون ثلاثة عقود قوة كبرى يهابها العالم أجمع.

و في هذا الإطار، يفرض المغرب، الذي تربطه بالصين علاقات دبلوماسية متجذرة في التاريخ، نفسه كفاعل محوري ضمن الشراكات الاستراتيجية التي تنهجها الصين في إفريقيا في إطار تعاوني يستند على مبدأ رابح – رابح و بدون شروط، إذ أن المملكة المغربية بحكم موقعها الجغرافي المتميز و مواردها البشرية و اتفاقات التبادل الحر الموقعة بينها و بين عدد مهم من

الدول، لها من الإمكانات ما يؤهلها ليصير قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن كونها الوجهة الرابعة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، و الوجهة الأولى في شمال إفريقيا.

والجدير بالذكر، أن تعميق العلاقات بين المغرب والصين وأهميتها وضرورة تنميتها أصبحت تمثل ثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين، لأن كلاهما سعيان لأجل تكريس التنويع الجغرافي للدبلوماسية، وهو ما أكدت عليه الزيارة الملكية الاخيرة لسنة ٢٠١٦ إلى جمهورية الصين الشعبية، و التي تميزت بتوقيع الاعلان المشترك المتعلق بإقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، إذ تصبو المملكة عبر هذه الشراكة إلى أن تكون علاقاتها مع الصين أساسا للتأثير الإيجابي في التنمية الإقليمية والجهوية، واستثمار موقعها كرافد لهذا الطموح وهذا البعد الاستراتيجي المشترك، كما إن التفاعل بين الحضارة المغربية ونظيرتها الصينية ليس بجديد بل هو قائم منذ فجر التاريخ.

ويعتبر العمل على إبرام شراكة من هذا القبيل دليلا على الاهتمام الذي توليه القوى العظمى للمغرب، الذي أصبح بفضل الإصلاحات التي باشرها تحت قيادة الملك محمد السادس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثار اهتمام مختلف الشركاء.

فعلى المستوى السياسي، يشدد المسؤولون الصينيون على أن تطابق عناصر السياسة الخارجية لكل من البلدين، في ما يتعلق بالاعتدال وتغليب التسوية السلمية للخلافات، يسمح للبلدين بتنسيق جهودهما من أجل مزيد من المساواة والسلام والاستقرار والدفاع عن مصالح البلدان النامية في ظل النظام العالمي الجديد المتسم بالتجاذبات القوية.

ويطمح المغرب في أن تشكل شراكته الاستراتيجية مع الصين إطارا جديدا للتعاون الثنائي في الميادين المرتبطة بالاستثمار والتنمية وبالأمن، وتعميق التشاور السياسي وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتقوية التعاون في الميادين الثقافية والتقنية والعلمية، كما تصبو المملكة، عبر هذه الشراكة، إلى أن تكون علاقاتها مع الصين أساسا للتأثير الإيجابي في التنمية الإقليمية والجهوية، واستثمار موقعها كرافد لهذا الطموح المشترك وهذا البعد الاستراتيجي المشترك.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- معرفة السمات العامة للسياسة الخارجية للصين تجاه المغرب بعد فترة الربيع العربي؛

- محاولة الوقوف على خلفيات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة المغربية و أبرز محدداتها و مرتكزاتها؛
- مقاربة آفاق تطوير العلاقات الصينية المغربية و متغيراتها الاستراتيجية من خلال اتفاقية الشراكة الموقعة بين البلدين سنة ٢٠١٦.

إشكالية الدراسة:

إن سعي الصين للبروز كقوة اقتصادية عالمية يجعلها توجه سياستها الخارجية نحو الدول الإفريقية و منها المغرب التي تمتلك إمكانات جغرافية و مقومات اقتصادية تجعلها محط اهتمام و استقطاب دولي. فإلى أي حد يمكن اعتبار المملكة المغربية منطقة جاذبة و مهمة و سامحة لبلورة علاقات تعاونية صينية مغربية في إطار شراكة استراتيجية؟

انطلاقاً من ذلك سنحاول مقاربة هذه الإشكالية من خلال ٤ محاور:

أولا: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة المغربية

ثانيا: أهمية البعد السياسي في الشراكة الصينية المغربية

ثالثا: العلاقات الاقتصادية بين الصين و المغرب الواقع و الآفاق

رابعا: موقع المغرب من طريق الحرير الصيني الجديد.. المشروع و الرهانات

أولاً: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة المغربية

يرجع الاهتمام المتزايد للصين بالمغرب، إلى المرجعيات السياسية الجديدة لتوجهات سياستها الخارجية عموما والعربية والافريقية على وجه الخصوص التي أقرها الحزب الشيوعي الصيني في ظل قيادته الجديدة، التي أسست لرؤية استراتيجية جديدة للصين كقوة دولية عظمى تحظى بمكانة أساسية في العلاقات الدولية وفي النظام الدولي الجديد، وهي الاستراتيجية التي تعتمدها الحكومة الصينية رسميا في مجال السياسة الخارجية.[٥٩٦]

فمنذ بداية مرحلة الانفتاح والإصلاح عام ١٩٧٨، تبنت الصين استراتيجية جديدة تقوم على تعظيم القوة الناعمة لتطوير الإنتاج والقوى المنتجة، والدعوة إلى حل سلمي للمشكلات

٥٩٦- التقرير الاستراتيجي المغربي ٢٠١٠-٢٠١٣، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٤، ص ٣١.

الإقليمية والدولية في عصر العولمة، و الزيادة في الإنتاج و الرفع من نسب النمو السنوي ما بين ٧-١٠% لسنوات طويلة متتالية، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠١١، ثم أشارت تقارير علمية إلى أنها باتت القوة الاقتصادية الأولى منذ مطلع ٢٠١٤.

و قد تخوفت دول إقليمية كثيرة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، من صعود الصين الاقتصادي والعسكري، الشيء الذي جعل القيادة الصينية تعمل على طمأنة دول الجوار والعالم كله، وأكدت أن صعود الصين الاقتصادي لن يشكل تهديدا لأي دولة في العالم، كما أن قواها العسكرية المتنامية هي للدفاع عن حدود الصين المعترف بها دوليا، وعن مصالح الشعب الصيني الأساسية، وبالتالي لن تستخدم إلا تحت راية الأمم المتحدة، ولضمان السلم العالمي.

يشير التقرير الذي أصدره معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم وأعده *جورج تي يو* حول الصين وأفريقيا إلى التوجه الصيني نحو أفريقيا في السنوات الأولى من القرن الحالي، أو كما يصفه مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين؛ فالصين لا تسعى سعيا حثيثا للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها وتأمينها فحسب، بل تسعى إلى السيطرة عليها، فالأولوية الاستراتيجية للصين وسياستها مع الدول الأخرى – الأفريقية منها – تقومان على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي الصينية.[٥٩٧]

وقد بنيت استراتيجية الصين الجديدة على مقولات نظرية هامة، أبرزها:[٥٩٨]

أولا: أن صعود الصين في المرحلة الراهنة قام على تعظيم الإنتاج الاقتصادي، دون السعي إلى نشر الإيديولوجيا السياسية الصينية أو استعمار شعوب أخرى، ويلعب الحزب الشيوعي الذي يزيد تعداده على ثمانين مليون عضو، الدور المركزي في حماية وحدة الصين الجغرافية والقومية، وهو نموذج يصعب تصوره خارج إطار دولة قوية مترامية الأطراف، تبلغ مساحتها تسعة ملايين وستمائة مليون كيلومتر مربع، ولديها كثافة سكانية باتت تقارب المليار وثلاثمائة وخمسين مليون صيني، موزعين على ست وخمسين قومية.

597-George T. Yu, "China, Africa, and Globalization: The 'China Alternative'," Institute for Security and Development Policy (June 2009), accessed on ١٤/٠٤/2018, at: http://isdp.eu/content/uploads/images/stories/isdp-main-pdf/2009_yu_china-africa-and-globalization.pdf

٥٩٨- عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية""، **سياسات عربية**، العدد ٢١، تموز/يوليو ٢٠١٦، ص ٢٧.

ثانيا: أعلنت الصين مرارا رفضها للحلول العسكرية في زمن العولمة وتداخل المصالح بين الدول على المستوى الكوني، وطمأنت العالم إلى أنها لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية والسيطرة على الدول الأخرى، بل لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الدول والشعوب، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة للجانبين، ونجحت فعلا في فتح آفاق جديدة مع جميع دول العالم، لضمان نموها الاقتصادي في الداخل وبالتعاون مع جميع دول العالم.

ثالثا: تكرر الصين في وثائقها الرسمية مفاهيم الحل السلمي، والسلام العالمي، والاستقرار الداخلي، والعيش المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، وتخلت عن استعمال المصطلحات الغربية التي تشير إلى الهيمنة، والتسلط، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، وغيرها. وبشرت بمرحلة جديدة في تاريخ الصين والعالم، تتبنى على تحقيق الانسجام بين مكونات الشعب الصيني الداخلية، وضمان المصلحة المشتركة للشعب الصيني مع مصالح الشعوب الأخرى، ورفض كل أشكال الاستغلال والتبعية والاستيلاب.

رابعا: تدعو الصين إلى بذل جهود دولية مشتركة لمواجهة تحديات العولمة التي تعيش اليوم أزمات عالمية في مجالات عدة، منها قضايا البيئة، التنمية، التصحر، الاحتباس الحراري، نقص الغذاء، مواجهة كوارث الطبيعة، الخلل الحاد على مستوى توزيع الدخل، الفقر، الإرهاب، والأمراض المستعصية والسريعة الانتقال، والتوترات الأمنية في مناطق عدة من العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

خامسا: ما زالت الصين تصنف نفسها دولة نامية كبيرة، تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية تؤهلها للعب دور مركزي في النظام العالمي الجديد، لكنها ترفض استخدام قواها الذاتية لفرض هيمنتها على الدول الأخرى، أو للسيطرة على قرارات المنظمات الدولية على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية، وتطالب الصين بدعم وتطوير منظمة الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية، لكي تحافظ على استقلاليتها وحيادها التام، بحيث لا تفقد مصداقيتها حين تكيل بمكيالين في ظل هيمنة قطب أوحد، وتعلق آمالا كبيرة على تطوير المنظمات الدولية

وإعطائها الصلاحيات التامة لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، ورفض الحلول العسكرية التي تهدد السلام العالمي.[٥٩٩]

وبدأت الصين في تطبيق سياسة و أجندة " القوة الناعمة " التي تسعى من وراء نشرها في العالم إطلاق "حلم الصين"، ففي أبريل / نيسان عام ٢٠٠٦، نظم مؤتمر بكين لإطلاق "حلم الصين" التي يعتقد أن "التجديد الثقافي" هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على الساحة الدولية، فتقديم "حلم الصين" للعالم كان محاولة لربط الجمهورية الشعبية بثلاث أفكار قوية: التنمية الاقتصادية، الاستقلال السياسي، والقانون الدولي.[٦٠٠]

و تعد المنطقة العربية و الإفريقية محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية، ومع ذلك، فإن دول هذه المناطق من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدودا وهامشيا يقتصر على التبادلات التجارية، والثقافية، وقد كانت الصين دائما تنظر إلى الدول العربية و الإفريقية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها "منطقة تشابك" في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، ومع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية، اتجهت الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، وأثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها لأن تكون صاحبة مكانة دولية لها ثقلها السياسي إضافة إلى قوتها الاقتصادية.

فمن الناحية الاقتصادية، يعد الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، حيث حقق بشكل سنوي نموا (٨-٩%)، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي.

وأما من الناحية التجارية، فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة، كما أن الصين تفتح أسواقها بأفضلية خاصة لمنتجات الدول العربية، بل تشجع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها،

٥٩٩- مسعود ضاهر، "ركائز السياسة الصينية في عصر العولمة"، **صحيفة البيان الإماراتية**، ١٩ فبراير ٢٠١٤، على الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-19-1.2064178 تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/٠٣/٢٥

٦٠٠ – مارك ليونارد، **فيمَ تفكر الصين؟**، ترجمة هبة عكام، العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ١٣

وترفع القيود الجمركية عنها وتسهل انسيابها إلى أسواقها، لتشعر الدول النامية بخصوصية العلاقات مع الصين ولتتبلور حقيقة دعم الصين للدول العربية إلى واقع ملموس.[٦٠١]

في هذا الصدد، فإن العلاقات المغربية الصينية تركز على خلفية تاريخية تمتد عبر ما يزيد عن ألفيتين من الزمن حيث شكل طريق الحرير القديم جسرا للتواصل التجاري والثقافي بين المغرب والصين، وزاد زخم هذه العلاقات حديثا وبخاصة منذ طرح القيادة الصينية فكرة إنشاء طريق الحرير الجديد.[٦٠٢]

فتعتبر العلاقات الصينية المغربية، ضاربة في القدم منذ القرن الثامن الميلادي، حيث زار المغرب عدد من الصينيين خصوصا سنة ١٤٣٦، وكذلك وصول أحد الرحالة الصينيين إلى المغرب، وبعد عشر سنوات أي سنة ١٤٤٦ أقام ابن بطوطة المغربي الرحالة المشهور بالصين لمدة ثلاث سنوات علما بأن المغرب كان صلة الوصل بين الصين وأوروبا. وبعد الاعتراف بالصين، كانت المملكة المغربية الدولة الثانية التي أقامت علاقات ديبلوماسية مع الصين الشعبية في فاتح نونبر سنة ١٩٥٨، ومنذ نصف قرن من العلاقات بين البلدين تم تطوير هذه العلاقات نحو الأفضل، حيث تبادل جلالة الملك محمد السادس والرئيس الصيني الزيارات تباعا مابين ٢٠٠٢ و ٢٠١٦ من أجل إعطاء دفعة قوية للعلاقات بين البلدين خصوصا القضايا المتعلقة بالقضايا المشتركة منها السيادة والوحدة الترابية للمملكة وحقوق الإنسان ومشكل الشرق الأوسط وغيرها من القضايا.

ونرى أنها بدأت تتشكل شبكة مصالح الصين مع المملكة المغربية على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي:

١- **تأثير العامل التجاري:** سعيا إلى الحفاظ على نموها الاقتصادي المتسارع، وجدت الصين التي أضحت في حاجة ملحة للمواد الأولية نفسها مجبرة على تنويع شركائها والانفتاح على أسواق جديدة في أفريقيا وأوروبا عبر المغرب وعدم حصر تواجدها في الأسواق التقليدية، حبث المغرب الشريك التجاري الثاني للصين في إفريقيا، فيما تمثل الصين الشريك التجاري الرابع للمملكة، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين منذ سنة ٢٠١٣ مستوى قياسيا ب ٣,٦٩

٦٠١- عاهد المشاقبة، " البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية و آفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، المجلد ٤١، ملحق ١، ٢٠١٤، ص: ٣٧٩

٦٠٢- فاطمة لمحرحر، " العلاقات المغربية الصينية: نموذج جديد للتعاون جنوب جنوب"، على الرابط: http://www.chinainarabic.org/?p=34399 تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٤/١٠

مليار دولار، و بالرغم من ذلك، فقد سجل الميزان التجاري بين المغرب والصين عجزا منذ متم شهر شتنبر ٢٠١٥، لذلك كان من الضروري العزم على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية مع التطلع إلى إرساء شراكة "رابح – رابح" وتوسيع تعاونهما من خلال الانفتاح على أسواق إقليمية في قطاعات واعدة.[٦٠٣]

٢- **تأثير العامل الجيواستراتيجي:** إذ يتعلق الأمر بالتقاء البلدين في اهتمامهما الاستراتيجي بالقارة الإفريقية انطلاقا من موقعين مختلفين: موقع الصين كقوة عظمى و بلد يتهيأ ليحتل في العقد الثالث مكانة الاقتصاد الأول في العالم، بلد في حاجة إلى المواد الأولية و الطاقية التي توجد في القارة الإفريقية، و يسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و البلدان الصاعدة داخل هذه القارة، و وضع أسس تعاون قوي و متعدد الأشكال مع الأقطار الإفريقية، ثم موقع المغرب كبلد صغير المساحة مقارنة مع الصين و الحجم الديمغرافي و الاقتصادي، و لكن بلد يطمح إلى القيام بدور متميز داخل القارة الإفريقية لعدة اعتبارات؛ كالموقع الجغرافي في شمال القارة، حيث يلتقي المتوسط بالأطلسي مع ارتباط بالصحراء جنوبا، و التي كانت تاريخيا منفذا لعلاقات ذات طابع روحي بين المغرب و العديد من بلدان الغرب الإفريقي، [٦٠٤] و هو ما أكده الملك محمد السادس في خطاب له بمناسبة انعقاد القمة الثانية لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في جوهانسبورغ الجنوب إفريقية لسنة ٢٠١٥ بقوله: " يمكن للمملكة المغربية، بفضل موقعها الجيو- استراتيجي، أن تلعب دورا بناء في ضمان امتداد طريق الحرير البحري، ليس فقط نحو الواجهة الأطلسية لأوروبا، بل وبصفة خاصة نحو بلدان غرب إفريقيا، التي تجمعها ببلدي روابط متعددة الأبعاد".[٦٠٥]

4 تأثير العامل الأميركي: خلال حقبة الحرب الباردة كانت الصين قادرة على المناورة بما جعلها في مأمن من تداعيات صراع غربي – شرقي، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية و بروز التعريف بالاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تنظر

٦٠٣- هشام بولنوار، " البعد الاستراتيجي للشراكة المغربية الصينية و منافعها المتبادلة"، **جريدة العرب**، العدد ١٠٢٧٤، السنة ٣٨، الجمعة ٢٠١٦/٠٥/١٣، ص: ١٢

٦٠٤- فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص: ٢٧٦

٦٠٥- مقتطف من خطاب الملك محمد السادس الموجه إلى المشاركين في قمة منتدى التعاون الصيني- الإفريقي جوهانسبورغ ٠٥-١٢-٢٠١٥

للصين بوصفها مصدرا للخطر المحتمل ضدها، فضلا عن قيام الأخيرة بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات واقامة الأحلاف العسكرية- الأمنية من أجل تطويقها، وبدت الأخيرة أكثر تفهما واستيعابا لمقولة نابليون الشهيرة القائمة "بأن من يبقى خلف الخنادق ستحل به الهزيمة"، ومن تم فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي لمقابلة العدو في الخارج[٦٠٦].

انطلاقا من هذه الاعتبارات تتجلى ضرورة وضع شراكة استراتيجية بين الصين و المغرب، لصالح التنمية الاقتصادية و الاستثمار الصناعي في المغرب، مع التأكيد على الدور الذي يمكن لهذا الخير أن يلعبه في هذه المقاربة المثلثة الأطراف، لاسيما و أن الرباط شرعت في السنوات الأخيرة في سنّ دبلوماسية تعتمد على مبدأ تنويع شركاء المغرب الدوليين، وبعدما كان الأمر مقتصراً على فرنسا وإسبانيا بشكل أساسي، ثم الولايات المتحدة الأميركية، أطلقت المملكة توجها دبلوماسيا يهدف إلى التوجه نحو قوى دولية عظمى، وتقريب الصلات معها اقتصادياً وسياسياً، من قبيل الصين.[٦٠٧]

ثانيا: أهمية البعد السياسي في الشراكة الصينية المغربية:

تتميز العلاقات الصينية المغربية بكونها لم تشبها شائبة، منذ إقامتها قبل ٦٠ سنة، وبتطورها بشكل مطرد، ما يؤهلها لتحقيق طفرة نوعية تترجم طموح البلدين الصديقين لإقامة شراكة استراتيجية قوية بينهما، فالمغرب كان من أول البلدان العربية و الإفريقية التي اعترفت بالصين الشعبية الموحدة في نونبر ١٩٥٨ في عهد الملك محمد الخامس، و منذ إقرار العلاقات الدبلوماسية حرص البلدان على أن تتسم علاقتهما بالاحترام المتبادل، رغم نوعية الأنظمة السياسية و الاقتصادية على الأقل قبل المنعرج الانفتاحي للصين نهاية السبعينات.[٦٠٨]

٦٠٦- عدنان خلف حميد البدراني، " أثر الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**"، جامعة المستنصرية، العراق، العدد ٤٩، ٢٠١٥، ص: ١١

٦٠٧- حسن الأشرف، "القمة المغربية الصينية: شراكة "رابح رابح"، **جريدة العربي الجديد**، العدد ٦١٨، السنة الثانية، ١١ ماي ٢٠١٦، ص: ٨

٦٠٨- فتح الله و لعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، مرجع سابق، ص: ٢٧٠

ويتفق البلدان سياسيا بشأن السياسة الخارجية لكل منهما، والمتسمة بتغليب النزوع نحو السلم في حل النزاعات الدولية، وهو ما يتيح للطرفين العمل على ترسيخ تلك العلاقات الداعية إلى مزيد من إرساء مبادئ المساواة والسلام والاستقرار في العالم، في خضم وضع إقليمي ودولي يتسم بالاضطرابات والتحولات العميقة.

ولا شك أن الزيارة الرسمية التي قام بها الملك محمد السادس سنة ٢٠١٦ إلى الصين، شكلت بداية حقيقية لمرحلة جديدة و متطورة للعلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، و التي فتحت آفاقا ومجالات جديدة ومتعددة لتحقيق شراكة متبادلة المنافع بين البلدين.

قبل ذلك، شهد العام ٢٠١٥ حدثين بارزين في علاقات البلدين، تمثلا في الرسالتين اللتين تبادلهما الملك محمد *السادس* مع الرئيس *شي جين بينغ*، واللتين كان لهما دور حاسم في تسريع وتيرة سير البلدين نحو إقامة هذه الشراكة، وقد نقل رسالة ملك المغرب إلى الرئيس الصيني وفد مغربي رفيع المستوى، ترأسه المستشار الملكي السيد الطيب الفاسي الفهري، والتي شدد فيها عاهل المغرب على ضرورة الرقي بالعلاقات الثنائية، و قد استعرض الوفد المغربي، بمناسبة تلك الزيارة، مع نائب الرئيس الصيني *لي يوان تشاو* علاقات الصداقة الدائمة التي تربط بين البلدين والتي يطبعها التضامن المتواصل ويعززها التبادل المنتظم للزيارات من مستوى عال.

ومن جانبه، سلم وزير الشؤون الخارجية الصيني، السيد *وانغ يي*، خلال زيارة رسمية للمغرب، ملك المغرب رسالة صداقة وتقدير من الرئيس الصيني، وقد أبرز الوزير الصيني، خلال استقباله من قبل العاهل المغربي، إرادة القيادة الصينية في "إعطاء دفعة جديدة للعلاقات العريقة والممتازة التي تجمع البلدين".[٦٠٩]

ولم يأت هذا التبادل النوعي للاتصالات من فراغ، فقد تم في مسار التطور الذي عرفته العلاقات المغربية الصينية، خلال العشرية الأخيرة، والذي يندرج بدوره في إطار الرؤية الملكية لتنويع شركاء المغرب وتعزيز الروابط مع القوى الصاعدة، مما دفع بالمملكة المغربية إلى العمل على إدراج علاقاتها مع الصين في أفق شراكة استراتيجية.[٦١٠]

٦٠٩- عبد الكريم مفكر، "المغرب الصين: علاقات اقتصادية تعد بمستقبل زاهر"، **البوابة الوطنية**، أنظر: http://www.maroc.ma ٢٠١٨/٠٤/٠٩

٦١٠- المرجع نفسه

وحرص المغرب دوما على أن تقوم شراكته مع الصين على أساس حوار سياسي منتظم، يهم مختلف المبادرات الثنائية على المستوى الإقليمي والمتعدد والدولي، حوار يمكن من إقامة تنسيق جيد لتحرك البلدين ولمواقفهما في المحافل والمنتديات الدولية.

ومما يعزز هذه التطلعات، تسجيل العلاقات الثنائية على المستوى السياسي والدبلوماسي، خلال السنوات الماضية، تزايدا في تبادل الزيارات من مستوى عال، حيث منذ بداية القرن الواحد و العشرين، نظمت ٣ زيارات على مستوى رؤساء الدولتين، زيارة تي الملك محمد السادس (فبراير ٢٠٠٢ و ٢٠١٦) و زيارة الرئيس الصيني *هوجينتاو* (أبريل ٢٠٠٦)، كما أنه تعددت أيضا بعض المبادرات السياسية نذكر من أهمها: تبادل زيارات البرلمانيين، إحداث جمعية صداقة مغربية صينية، و مجموعة صداقة برلمانية صينية، و جمعية صداقة ابن بطوطة، و جمعية مغربية صينية للتبادل سنة ٢٠١٢.[٦١١]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أن الثقة السياسية المتبادلة بين البلدين، التي تشكل الحجر الأساس لكل علاقة متينة صادقة، تعمقت أكثر وتعزز التشاور والتعاون داخل المنتديات الدولية، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد، حيث خرجت العلاقات المغربية– الصينية من إطارها الثنائي إلى الإطار الإقليمي، ويعد منتدى التعاون الصيني – الأفريقي، الذي كان المغرب من أول البلدان الإفريقية التي صاحبت تدشينه في ملتقى أكتوبر ٢٠٠٠ في بيكين، أداة دبلوماسية وآلية استشارية فعالة تجمع بين الصين و ٤٩ دولة أفريقية، فضلا عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي القطاع الخاص. ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين، الأمر الذي يسمح للصين بتجذير صورتها بوصفها أكبر دولة في دول الجنوب النامية.[٦١٢]

فمع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وارتباطها بأمن الدول ووحدتها، ما فتئ صناع السياسة الخارجية في كل من المغرب والصين يؤكدون أن السلام والتنمية في أفريقيا من الأهداف الأساسية لهذه السياسة، حيث يعتبران "منتدى التعاون الصيني– الأفريقي" آلية فعالة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الصينية الأفريقية، وهو بالنسبة للمغرب "يمزج بتوازن بين

٦١١– فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، مرجع سابق، ص: ٢٧٧

٦١٢– حكمات العبد الرحمان، " استراتيجيات الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، قطر، العدد ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ص: ٧٩

كونه منبرا للحوار السياسي في إطار تعاون جنوب- جنوب، وبين اعتماده كآلية للتعاون الثنائي بين الصين وأفريقيا، على أساس المساواة في التعامل والمنفعة المتبادلة".[٦١٣]

كما يشكل "منتدى التعاون العربي الصيني"، الذي ينخرط فيه كل من المغرب و الصين، فضاء للحوار بين العالم العربي، ممثلا بجامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، يرمي إلى تعزيز التعاون بين الجانبين والدفع بالتنمية والتقدم في كليهما بما يتناسب وظروف كل بلد. وتم توقيع وثيقة الإعلان عن ميلاد هذا المنتدى في ١٤ شتنبر ٢٠٠٤، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك على إثر زيارة قام بها في يناير من نفس السنة رئيس جمهورية الصين الشعبية لمقر الجامعة.

وقد مكن هذا المنتدى العربي والصيني منذ تأسيسه، من تحقيق منجزات هامة جعلت منه مثالا يحتذى به لإقامة منتديات أخرى للتعاون بين الجامعة العربية وأطراف دولية أخرى، ولعل أبرز الانجازات التي تحققت بفضل هذه الفضاء العربي الصيني للحوار، إنشاء آليات للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتنموية.

وانعقد الاجتماع الوزاري العربي الصيني السادس والأخير، برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، على اعتبار أن المغرب كان يرأس مجلس جامعة الدول العربية، وأسفر الاجتماع الذي انعقد برئاسة المغرب، عن نتائج مهمة تمثلت في التوقيع على عدد من الوثائق، وهي إعلان أطلق عليه اسم (إعلان بكين)، والخطة التنموية العشرية للمنتدى، والبرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، كما تم التوقيع على خطة عمل بشأن التعاون في المجال الصحي للفترة ٢٠١٤ / ٢٠١٦، ومذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التصحر.[٦١٤]

من جهة أخرى، يولي الجانبان الصيني و المغربي أهمية كبيرة لمسألة الوحدة الترابية للدولتين حيث يتفقان، في إطار المشاورات السياسية الدورية، على تبادل المعلومات حول آخر التطورات المتعلقة بقضاياهما الوطنية، وعلى دعم بعضهما البعض إذ ما تفتأ الصين تؤكد حرصها وتشبثها الدائم ودفاعها المستميت على مبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول كضامن للأمن والاستقرار وكحق أساسي في التنمية والعيش الكريم.

٦١٣- فؤاد الغزيزر، "العلاقات المغربية- الصينية وتعاون الجنوب- الجنوب"، **الصحيفة الإلكترونية الصين اليوم**، أنظر: http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2016-03/22/content_718206.htm تاريخ الاطلاع ٢٠١٨/٠٣/٢٤

٦١٤- عبد الكريم مفكر، "المغرب الصين: علاقات اقتصادية تعد بمستقبل زاهر"، مرجع سابق

فالرباط تنظر إلى بكين كقوة إقليمية ودولية ذات وزن حيوي، يمكن أن تكسبها في صفها، لا سيما في ملف نزاع الصحراء، باعتبار الصين عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي. وينتظر المغرب من الصين، بحكم حجمها الدولي المتنامي، القيام بأدوار في اتجاه تسوية مشكلة الصحراء التي عمرت طويلا منذ ١٩٧٥، حيث كان موقف الصين دائما في تعاملها مع قضية وحدة التراب رافضا لمبدأ تقرير المصير و لمبدأ استفتاء السكان حول موضوع ارتباطهم بالوطن الأم.[٦١٥] في ما يحاول التقرب من الصين بشكل أكبر، وربح مواقفه الداعمة للطرح المغربي لحل نزاع الصحراء، والمتمثل في إرساء الحكم الذاتي الموسع لأقاليم الصحراء، آخذا بعين الاعتبار توجه بكين الداعي إلى احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول كضامن للأمن والاستقرار، فضلا عن رغبة المسؤولون الصينيون في تطابق عناصر السياسة الخارجية لكل من البلدين، في ما يتعلق بالاعتدال وتغليب التسوية السلمية للخلافات، يسمح للبلدين بتنسيق جهودهما من أجل مزيد من المساواة والسلام والاستقرار والدفاع عن مصالح البلدان النامية في ظل النظام العالمي الجديد المتسم بالتجاذبات القوية.[٦١٦]

في الحقيقة يمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في أفريقيا خصوصا و المغرب عموما من خلال مختلف المعايير الجيوسياسية، فالدول الأفريقية تعد ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة «الصين الواحدة»، وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية و لاسيما في ما يخص حقوق الإنسان.[٦١٧]

فتتمثل أحد أهم أهداف استراتيجية الصين الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سد الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان. وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه

٦١٥- فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، مرجع سابق، ص: ٢٧٥

٦١٦- هشام بولنوار، " البعد الاستراتيجي للشراكة المغربية الصينية و منافعها المتبادلة"، **جريدة العرب**، العدد ١٠٢٧٤، السنة ٣٨، الجمعة ٢٠١٦/٠٥/١٣، ص: ١٢

٦١٧- ألاولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الأفريقية.. شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٤، ص:٣

القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلا عن الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تمثل حامية للدول الأفريقية

إضافة إلى ذلك، تعول الصين على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، ومن أهمها اتفاقية الملكية الفكرية، التي ما زالت تعتبر أهم نقاط الخلاف في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم الأولى الثانية بسرقة البرمجيات الأمريكية للحاسوب والأقراص المدمجة. ومما زاد المسألة تأجيجا ارتباطها بأبعاد أخرى تتمثل بكون الأمريكيين يعولون على حقوق الملكية الفكرية والتراخيص لتعويض عجزهم التجاري اتجاه الصين، في الوقت الذي يرى فيه الصينيون أن الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية تجسد قانون الأقوى.[٦١٨]

كما تهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة.[٦١٩]

فمن الواضح إذن، أن تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر الحركة السياسية الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها، و فتح أمامها هامشا واسعا و فرصا جديدة كي تتعامل مع جملة من القضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكرا على القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا.

فقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي و المحافظة على طابعها الخاص و إيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها و اللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، و كذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية و الدولية، و لهذا تحركت باتجاه مجموعة من القضايا كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني و نماذجه السلوكية للتحول من

٦١٨- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن ٢١**، دار قرطبة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص: ٦٩٨

٦١٩- لحسن الحسناوي، " استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات و الانعكاسات"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٦٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ص:١٠٩

موقع " الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم و حقيقة التغيير.[٦٢٠]

ثالثا: العلاقات الاقتصادية بين الصين والمغرب الواقع والآفاق

جاءت العودة الصينية إلى أفريقيا في إطار النظرة الاستراتيجية للقيادة الصينية في التعامل مع الخارج، والتي بدأت منذ التسعينيات من القرن الماضي، كمرحلة ثالثة في مسلسل الإصلاحات، إذ ربطت بين التنمية الداخلية و الانفتاح الخارجي و الانخراط في الاقتصاد العالمي، فقد سعت القيادة الصينية خلال هذه المرحلة إلى الانضمام للمنظمات الدولية الاقتصادية، فدخلت في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١؛ بهدف تدعيم تجارتها الخارجية وتوفير حاجاتها من الطاقة.[٦٢١]

هذه النظرة الاستراتيجية محكومة بمتغيرات البنية الدولية من ناحية، و بالأولويات الملحة في السياسة الخارجية الصينية من ناحية أخرى، فبكين تطرح نموذجا للشراكة وفق شعار "المشاركة في الحصول على المكاسب" (ربح – ربحwin–win) وهو معارض بشكل مباشر للنموذج الغربي و الياباني.[٦٢٢]

في هذا السياق، يرسم المغرب ملامح علاقة جديدة مع الصين متسلحا بموقعه الجغرافي وموارده البشرية واتفاقات التبادل الحر التي وقعها مع عدد من الدول، كما له من الإمكانيات ما يؤهله ليصير قطبا للاستثمارات الأجنبية في القارة السمراء، كما وجدت الصين، التي أضحت في حاجة ملحة للمواد الأولية، نفسها مجبرة على تنويع شركائها والانفتاح على أسواق جديدة في أفريقيا وأوروبا عبر المغرب وعدم حصر تواجدها في الأسواق التقليدية.

فاقتصاديا، يعد المغرب الشريك التجاري الثاني للصين في إفريقيا، فيما تمثل الصين الشريك التجاري الثالث للمملكة، إذ بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين منذ سنة ٢٠١٣ مستوى قياسيا ب ٣,٦٩ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ٤,٨ في المائة مقارنة مع السنوات

٦٢٠- عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص: ١٦.

621- Thierry Sanjuan, “comprendre la chine contemporaine par les mots des science sociales,” Hérodote, no. 125 (second trimestre 2007), pp. 7- 8.

٦٢٢- توفيق عبد الصادق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، قطر، العدد ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ص:١٠٨

السابقة. وقد صدرت الصين إلى المغرب ما قيمته ٣,١٣ مليار دولار، فيما لم تتجاوز وارداتها ٥٥٨ مليون دولار، وتتمثل الصادرات الصينية إلى المغرب أساسا في منتوجات النسيج والتجهيزات المنزلية والصناعية والشاي، فيما يمثل الفوسفاط و مشتقاته، بالرغم من أن الصين منتجة و مصدرة لهذه المادة فقط للتقليل من العجز التجاري، والمنتوجات البحرية أهم المنتوجات المغربية المصدرة إلى الصين.[٦٢٣]

بالنسبة للمغرب، يمكن القول أن العنصر الأساسي الذي فتح المجال لاقتحام المنتجات الصناعية الصينية للأسواق الوطنية، يكمن في تكلفة الإنتاج والتصنيع التي تظل جد منخفضة مع قريناتها الأوروبية والأمريكية، وفي إمكانياتها التنافسية العالية من حيث الأسعار والجودة، فالمنتجات الصناعية تصل إلى المغرب بأسعار منخفضة، مما يجعلها تتقدم على المنتجات الأوروبية أو الأمريكية أو اليابانية، ناهيك على المرونة الناتجة عن طبيعة وأسلوب التبادل التجاري الدولي للصين اللذان يعتبران متكيفين بشكل جيد مع حاجيات وأنماط التبادل التجاري في البلدان النامية وفي بلد مثل المغرب، ويرجع ذلك أساسا إلى الإمكانية التي يتيحها هذا النوع من التبادل التجاري بمقايضة السلع الصينية المستوردة بسلع محلية كالفوسفات، أو بعض المواد المعدنية أو الكيماوية كالكوبالت أو الحامض الفسفوري دون اللجوء إلى الأسواق المالية، فعلى مدى حوالي أربعة عقود نجح هذا العملاق الأسيوي في الحفاظ على نسبة نمو مهمة، وأكد صندوق النقد الدولي في أكتوبر من السنة الماضية توقعاته للصين بتحقيق نسبة نمو تقدر ب ٧،٤% مع ناتج داخلي خام على أساس ما يسمى تعادل القدرة الشرائية يصل ١٧،٦٣٢ تريليون دولار متجاوزة بذلك وللأول مرة الولايات المتحدة الأمريكية.[٦٢٤]

و بالرغم من أن هناك لا تكافؤ واضح في حجم المبادلات بين البلدين يتجلى في مستوى بنية المبادلات، و تسجيل الميزان التجاري بين المغرب والصين عجزا منذ متم شهر شتنبر ٢٠١٥، فقد كان من الضروري العزم على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية مع التطلع إلى إرساء شراكة "رابح – رابح" وتوسيع تعاونهما من خلال الانفتاح على أسواق إقليمية في قطاعات واعدة على غرار سوق الطاقة والتكنولوجيات الحديثة بهدف إعادة التوازن للميزان التجاري بين البلدين.

٦٢٣- فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، مرجع سابق، ص: ٢٧٩

٦٢٤- فاطمة لمحرحر، "السياسة الخارجية المغربية تجاه الصين"، المركز الديمقراطي العربي، أنظر: http://democraticac.de/?p=46826

كما أن من شأن المغرب الاستفادة من هذه الشراكة خاصة من خلال استقبال جزء من الاستثمارات الصينية في إفريقيا، علما بأن الصين استثمرت، حسب إحصائيات نشرت في هذا الصدد، أزيد من ٧٥ مليار دولار في القارة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١١، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[٦٢٥]

وهكذا، يحرص الجانب الصيني على تشجيع مقاولاته الصناعية على الاستثمار بالمغرب في قطاعات السيارات والنسيج والألبسة والتجهيزات المنزلية والطيران والصناعات الغذائية والمعادن والطاقات المتجددة بهدف زيادة القيمة المضافة لهذه القطاعات وتحفيز وتيرة التصنيع والنمو الاقتصادي للمملكة.

وكانت البنوك المغربية منذ سنوات هي السباقة إلى التقارب من العملاق الآسيوي لا سيما من أجل مصاحبة صادرات المكتب الشريف للفوسفاط والتعريف أكثر باقتصاد البلاد، في حين بدأ المستثمرون الصينيون في غزو السوق المغربية بشكل واضح، كإعلان شركة "دونغفينغ"، ثاني مصنع صيني في قطاع السيارات، عن استقرارها في المغرب في إطار شراكة تجمعها مع المصنع الفرنسي "بي.إس.آ" في موقعه بالقنيطرة شمال البلاد.

أما في قطاع الاتصالات فقد افتتحت شركة "هواوي" الصينية التي تعمل في مجال صناعة الهواتف المحمولة والاتصالات والمتواجدة في المغرب منذ سنة ٢٠٠٦ في يونيو الماضي مكتبا ثانيا لها في الدار البيضاء، بينما افتتحت شركة "لينوفو" مكتبا إقليميا لها في المغرب.

وعلى صعيد آخر، أنجز الصينيون استثمارات هامة في مشاريع كبرى للبنية التحتية من بينها المحطة الحرارية للفحم المزمع إنجازها في جرادة في شمال شرق البلاد بقوة ٣٠٠ ميغاوات ويتم تأمين جزء من تمويلها المقدر بنحو ٣٦٠ مليون دولار من "تشاينا إكسيم بنك"، كما قامت مجموعة "شاينا أوفرسيس إنجينرينغ كوفيك" بتشييد الجسر المعلق على نهر أبي رقراق في الرباط والذي يمكن من تأمين الربط بالطريق الالتفافي للعاصمة.[٦٢٦]

٦٢٥- هشام بولنوار، " البعد الاستراتيجي للشراكة المغربية الصينية و منافعها المتبادلة" مرجع سابق، ص:١٢

٦٢٦- جسر اقتصادي مغربي بين الصين وكل من أوروبا وأفريقيا، **جريدة العرب**، الأربعاء ٢٠١٦/٠٦/١١، السنة ٣٨، العدد ١٠٢٧٢، ص: ١٠

في الواقع، لا تزال الاستثمارات الصينية في المغرب محدودة في حجمها و دون الإمكانيات الموضوعية التي يمتاز بها موقع المغرب الجيو-اقتصادي كوسيط بين أوروبا و أفريقيا، حيث يذهب خبراء اقتصاد مغاربة إلى أن الصين، كانت تميل لفترة طويلة للاستثمار في الجزائر، بسبب مخزونها من النفط، إذ كان للشركات الصينية نصيب مهم من إجمالي ٥٠٠ مليار دولار من الاستثمارات العمومية في الجزائر منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، غير أنهم يرون أن إطلاق المغرب للمنطقة المالية بالدار البيضاء والمنطقة الصناعية بطنجة، يخلق نوعا من التوازن في المنطقة، حيث يتعلق بمناطق اقتصادية موجهة لجذب الاستثمارات التي تخلق القيمة المضافة وفرص العمل محلياً.

وقد راهن المغرب على خلق ١٠٠ ألف فرصة عمل في طنجة باستثمارات متوقعة في حدود ١١ مليار دولار، وهي استثمارات للصينيين نصيب منها، ما داموا حصلوا على ٢٠٠٠ هكتار ستستقبل ٢٠٠ شركة مقاولة، ويتصور الباحث الاقتصادي حسن منعم، أن المغرب يغري الصينيين بالاستثمار فيه، مادام يتوفر بطنجة على ثالث ميناء استراتيجي، وهو موقع مهم للصينيين الذين يتطلعون إلى الاستثمار في أفريقيا مع وضع أعينهم على السوق الأوروبية.[٦٢٧]

رابعا: موقع المغرب من "طريق الحرير الصيني الجديد".. المشروع و الرهانات

من المعروف أن طريق الحرير هو مجموعة من الطرق المترابطة، كانت تسلكها القوافل والسفن تمر عبر جنوب آسيا رابطة تشيان في الصين مع عدن في اليمن إلى مواقع أخرى، ففي القرن ١٥ قاد البحار الصيني *تشنغ خه*، الأسطول البحري عدة مرات إلى عدن وأمكنة أخرى في العالم العربي، وحتى الآن لا يزال النصب التذكاري للبحار الصيني *تشنغ خه* موجودا في عدن، فكان طريق الحرير القديم يربط الصين والعالم العربي اللذين يقع أحدهما في الطرف الشرقي، والاخر في الطرف الغربي للطريق، [٦٢٨] وبفضل طريق الحرير، نشرت صناعة الورق وفن الطباعة والبارود والبوصلة من الصين إلى أوروبا عبر المنطقة العربية، بينما دخلت من خلال

٦٢٧- مصطفى قماس، " المغرب أم الجزائر.. أيهما يفوز بطريق الحرير، **العربي الجديد**، العدد ١٢٥٧، ٩ فبراير ٢٠١٨.

628 -Federico Mayor, **L'influence historique des routes de la soie**, Etude intégrale des route de la soie, UNESCO, Paris, p:7

هذا الطريق إلى الصين علوم الفلك، والتقويم والطب، والأدوية العربية، الأمر الذي عزز الحضارة الإنسانية بإسهام الجانبين الصيني والعربي.

و من أجل إحياء روح طريق الحرير القديم، وإثراء مقومات العصر الجديدة، طرح الرئيس الصيني *شي جين بينغ* مبادرة إنشاء " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" أثناء زيارته لكزاخستان في ٢٠١٣، و إنشاء "طريق الحرير البحري في القرن ٢١" خلال زيارته لاندونيسا في أكتوبر من العام نفسه، ومن أجل سهولة التعبير سمى ذلك بعض الناس ب" الحزام مع الطريق" أو "الحزام و الطريق" وسماه بعضهم الآخر ب "حزام واحد وطريق واحد"، أو "طريق الحرير الجديد".[٦٢٩]

وعلى مر ألفي عام، كانت التجارة الثنائية الوحيدة البدائية بين الصين والبلدان العربية هي تجارة الأدوات الخزفية والحرير و البهارات وغيرها من الأدوات اليومية، وتطورت هذه التجارة في يومنا هذا لتتنوع بين صناعة الطاقة الكيميائية وتقنية الملاحة الجوية والاقتصاد المالي ومواد البناء والمعدات الكهربائية. وبعد دخول القرن الجديد، وتحت إطار المنتدى الصيني–العربي والمنتدى الصيني– الافريقي تم تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين وشركائها في الشرق الاوسط وأفريقيا.

عل هذا الأساس، يقوم مشروع الحزام طريق الحرير على جملة من الأسس منها:[٦٣٠]

أولا: تعزيز تنسيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتنسيق السياسات التجارية والجمركية والضريبية والمالية وسياسات النقل والبيئة والقياس والإحصاء وغيرها؛

ثانيا: تعزيز ربط منشآت البنية التحتية للدول المشاركة، وربط الطرق البرية لتستكمل الشبكات القائمة، وتفتح مناطق الاختناق وطرق قطارات فائقة السرعة، وتعزيز خطوط الطيران وخطوط النقل البحري والموانئ البحرية والجوية، وبناء شبكة مواصلات واتصالات ومد كابلات ألياف ضوئية برية وبحرية (طريق حرير معلوماتي) وأفكار صناعية (خطوط معلومات جوية)، تربط شرقي آسيا وغربها وجنوبها تدريجيا، وتربط شبكات نقل الطاقة والنفط والغاز، من أجل

٦٢٩– فاطمة لمحرحر، العلاقات المغربية الصينية: نموذج جديد للتعاون جنوب– جنوب، مرجع سابق

٦٣٠– سمير سعيفان، " الصين.. مشروع الحزام و الطريق و دور العرب"، **العربي الجديد**، العدد ٦٢٨، السنة الثانية، السبت ٢١ ماي/أيار ٢٠١٦ ص:٢٠

تسهيل النقل وتسريعه وخفض تكاليفه، وإحداث ممر كبير للشحن من المحيط الهادئ إلى أوروبا .

ثالثا: تسهيل انسياب التجارة في البضائع والخدمات والاستثمار وإزالة الحواجز من أمامها، وبناء مناطق حرة للاستثمارات الصناعية والخدمية، وتسهيل الإجراءات الجمركية والفحص وإجراءات الحجر الصحي وتبادل المعلومات وإقامة مناطق صناعية وخدمات تجارية ولوجستية على طول مسارات طرق الأحزمة البرية الثلاثة والطريق البحري، وتوحيد المعايير والفحص والحجر ومعايير القياس والإحصاء وشهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والتحكيم التجاري وحماية البيئة، وإقامة مشروعات التعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها .

رابعاً: تسهيل التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات، وإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتشغيل صندوق طريق الحرير والتعاون في قضايا الاستثمار والتصنيف الائتماني، وتعزيز التداول النقدي بالعملة المحلية وتسوية الحساب الجاري وحساب رأس المال بالعملة المحلية، بما يخفض كلفة التداول، ويقلّص المخاطر المالية، ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الإقليمي، والأهم يعزز دور اليوان الصيني عملة عالمية رئيسية، ما يمنح الصين دوراً أكبر، ويحقق لها أرباحاً ريعية هائلة .

خامساً: تعزيز التبادل الثقافي ومِنَح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وتوأمة المدن وحماية البيئة وغيرها على طرفي الطريق، أي "ربط القلوب بالجيوب".

حتى الآن، أبرمت الصين أكثر من مائة عقد لإقامة مشاريع على مسار مشروع الحزام والطريق، مثل بناء موانئ في اليونان وجيبوتي، وطرق سكك حديدية فائق السرعة في شرق أوروبا وتركيا، وتشارك الصين في مناقصات المشروعات التي تطرحها تلك الدول، على أساس تجاري، إن وجدت المشروع يتناسب مع مشروع الحزام والطريق ومصالح الصين. وسيشكل المشروع، في حال نجاحه، جسرا يربط جنوب آسيا وشرقها بآسيا الداخلية وبجنوب المحيط الهادئ وبأفريقيا وأوروبا، وخصوصا بآسيا الداخلية وأفريقيا التي مازالت تحمل طاقات نمو هائلة، ويجعل البضائع الصينية تصل إلى كل مناطق مسارات الأحزمة خلال أيام، بدلا من أسابيع، فتصل إلى الخليج العربي خلال ٤٨ ساعة فقط، عبر القطارات فائقة السرعة، وتوفر في تكاليف النقل، ما يجعل آسيا مركزا للتجارة العالمية، إذ من شأن المشروع أن يساهم في رفع حصة

التجارة البرية إلى ١٠%، وربما ٢٠%، بدلا من نسبتها الحالية التي لا تزيد عن ٥%، ما يعني كميات وقيما هائلة وسوقا ضخما تفتح أسواقا كبيرة للمنتجات الصينية.

و بحسب الدراسات التي أجريت، فإن هذا الطريق من شأنه أن يربط ٦٥ دولة بعضها ببعض، ويحقق تبادلا تجاريا يزيد عن 21تريليون دولار من البضائع، وينشئ سوقا تجارية يزيد عدد سكانها عن ٤,٤ مليار نسمة، وإذا تحقق هذا المشروع فإن كلفة شحن البضائع سوف تنخفض بنسبة ما بين ٤٠ و ٦٠ %مقارنة بكلفتها الحالية. وبالنظر إلى هذه الأرقام، يمكننا أن نتصور حجم الأرباح التي سيدرها طريق الحرير الجديد على الدول التي سيمر عبرها. [٦٣١]

يطمح المغرب إلى توظيف موقعه الجغرافي بين أفريقيا الغربية أوروبا الغربية، ليكون له حضور داخل مسار طريق الحرير البحري، الذي يعتبر اليوم قاعدة تعامل الصين مع العالم، انطلاقا من الفضاء الأسيوي و عبر القرة الأفريقية، وصولا إلى القارة الأوروبية، و هو ما أكد عليه الخطاب الملكي في القمة الصينية الأفريقية الثانية بجوهانسبورغ في ديسمبر ٢٠١٥. و هو ما تزكيه أيضا الزيارة الملكية عام ٢٠١٦ للصين التي نتج عنها توقيع حوالي خمس عشرة اتفاقية في شكل مذكرات تفاهم، تخص هذه الاتفاقيات إقرار شركة اقتصادية و صناعية تجعل من المغرب قاعدة أنشطة اقتصادية موجهة للتصدير إلى أوروبا و أفريقيا من خلال إحداث منطقة صناعية و اقتصادية حرة في مدينة طنجة، تهم عدة قطاعات: السيارات، النسيج، الإلكترونيك، صناعات الطائرات، اللوجستيك، الطاقات المتجددة..[٦٣٢]

و تتويجا لهذه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصيني و المغربي، فقد تميزت سنة ٢٠١٧، بتوقيع الطرفين على مذكرة تفاهم حول المبادرة الصينية "الحزام والطريق" التي تنص على انضمام المغرب للمبادرة الصينية بشكل يمكن المملكة والصين من إقامة شراكات متعددة الأطراف في قطاعات اقتصادية واعدة وذات قيمة مضافة كالبنية التحتية والصناعات المتطورة و التكنولوجيا. ويعتبر التوقيع على هذه المذكرة لبنة جديدة تدعم أرضية تعزيز التعاون المغربي الصيني باعتبار أن مبادرة "الحزام والطريق"، التي أطلقها الرئيس الصيني *شي جين بينغ* في عام ٢٠١٣، والتي كان المغرب من أوائل الدول الإفريقية التي انضمت إليها، تشكل أداة لتحقيق

٦٣١- عماد آبشناس، "مبادرة طريق الحرير البري و البحري الصينية من منظور إيراني"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ١١ مايو/آيار ٢٠١٧، ص: ٥

٦٣٢- فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، مرجع سابق، ص:٢٨٨

برامج للتنمية خاصة وأنها ترصد مبالغ هائلة لاستثمارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالبحر الأبيض المتوسط.

و يمكن التأكيد أن ميناء طنجة المتوسط سيساهم مساهمة فعالة في مبادرة الرئيس الصيني لإعادة إحياء "طريق الحرير" القديم، [٦٣٣] فضلا عن وجود عدد من الموانئ التي يمكن تطويرها على البحر المتوسط والتي من شأنها أن تتكامل مع هذا الطريق وتساهم في تحقيق أهدافه المرجوة لاسيما و أن الصين قد فطنت إلى أن الاستثمار على مستوى البنيات التحتية المتواجدة بالمتوسط سيعود بالنفع على علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للصين، من حيث تقليص كلفة و زمن النقل البحري للمنتجات الصينية، لاسيما وأن ٨٠ في المائة من التبادل التجاري الصيني مع الاتحاد الأوربي يتم عبر الطريق البحري.[٦٣٤]

633 - Ekman Alice, **La Chine en Méditerranée: Une présence émergente**, Note de l'IFRI, OCP Policy Center,Février 2018, p:18

634 −E.Sellier, « China's Mediterranean Odyssey **», The Dipmomat**, April 19, 2016, accessed on ١٣/٠٤/201 ٨at: https://thediplomat.com/2016/04/chinas-mediterranean-odyssey/

الخاتمة

لا شك أن المغرب، وبفضل روح التسامح والتعايش التي ميزته تاريخيا، مؤهل أكثر من غيره من البلدان الإفريقية الصديقة للصين، ليكون البوابة الرئيسية في تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية و غيرها بينه و بين القوة الاقتصادية الثانية في العالم (الصين)، وفي تكريس قيم التعايش والحوار بين مختلف الديانات والثقافات بالرغم من مشاكل المنطقة العربية، كون المغرب يتوفر على إمكانات تسمح له لبناء المستقبل، بالنظر لموقعه الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا و نعيم الاستقرار. فتجذر المغرب في إفريقيا ومتانة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطه بالعديد من البلدان الإفريقية، والشراكة جنوب جنوب التي يتبناها، وتواجد شبكة هامة من المؤسسات المالية والبنكية المغربية في القارة، كل ذلك يجعل من المغرب شريكا أساسيا بالنسبة للصين، لأن التنويع في العلاقات الدولية صمام آمان للاستقرار، لأن التعويل على علاقة استراتيجية واحدة لا يخدم قضايا الوطن الاقتصادية والسياسية و لا يخدم الجغرافية السياسية للمغرب.

إن ما يميز الإعلان المغربي الصيني والتوقيع على الشراكة الاستراتيجية لسنة ٢٠١٦ تحديد المغرب والصين القطاعات الاكثر استراتيجية وحيوية وربحا بالنسبة لهما معا، فلو أخذنا بعضا منها على سبيل المثال، وتساءلنا عن الاسقاطات والنتائج الناجمة عنها، لأدركنا أهمية أن ترتبط مع العملاق الصيني بمصالح متبادلة مبنية على الاحترام والاستفادة المتبادلة. ففي مجال السياحة، وهو من القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للمغرب أساسا، عرفت الصين طفرة نوعية في اقدام مواطنيها على السفر خارج قارتهم، إذ قارب عددهم عام ٢٠١٠ الستين مليون وينتظر أن يصل هذا الرقم إلى المائة مليون سنة ٢٠٢٠، لذلك جدير بالمغرب الذي يروم الوصول إلى جلب عشرين مليون سائح إلى بلده، أن يشتغل على هذه الامكانية التي تفتحها الشراكة المغربية الصينية. إلى جانب ذلك هناك قطاعات ريادية مثل الطاقات المتجددة والصناعات الالكترونية، البنيات التحتية، مجال البناء، المصارف، المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما قطعت التبادلات بين الشعبين الصديقين، على المستوى الإنساني والثقافي، خطوات كبيرة، مقدمة بذلك دفعة قوية للعلاقات الثنائية، وتم بهذا الخصوص فتح معهدي كونفوشيوس" في كل من الرباط والدار البيضاء، كما تم توقيع عشر اتفاقيات توأمة بين مدن البلدين.

هذه الخطوات رفعت من وتيرة تحقيق طموح البلدين الصديقين لإقامة شراكة استراتيجية قوية بينهما وفتح آفاق ومجالات جديدة ومتعددة لهذه الشراكة الشاملة التي تشكل إطارا متجددا للتعاون الثنائي في الميادين المرتبطة بالاستثمار والتنمية وبالأمن، وتعميق التشاور السياسي وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتقوية التعاون في الميادين الثقافية والتقنية والعلمية، كل ذلك في ظل عمل مشترك، على مدى سنوات، مكن من وضع إطار قانوني صلب من أزيد من ٢٣٠ اتفاقية وعلاقات صداقة تجمع بين الشعبين تضرب جذورها في عمق التاريخ إضافة إلى إرادة مشتركة للانخراط لفائدة تطوير إفريقيا وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على المساواة في التعامل ومبادئ الامتيازات المتبادلة والتنمية المشتركة.

قائمة المصادر

أولاً: باللغة العربية:

١- الاولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الأفريقية.. شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٤؛

٢- التقرير الاستراتيجي المغربي ٢٠١٠-٢٠١٣، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٤؛

٣- توفيق عبد الصادق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، قطر، العدد ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

٤- جسر اقتصادي مغربي بين الصين وكل من أوروبا وأفريقيا، **جريدة العرب**، الأربعاء ٢٠١٦/٠٦/١١، السنة ٣٨، العدد ١٠٢٧٢؛

٥- حسن الأشرف، "القمة المغربية الصينية: شراكة "رابح رابح"، **جريدة العربي الجديد**، العدد ٦١٨، السنة الثانية، ١١ ماي ٢٠١٦؛

٦- حكمات العبد الرحمان، " استراتيجيات الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، قطر، العدد ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛

٧- سمير سعيفان، " الصين.. مشروع الحزام و الطريق و دور العرب"، **العربي الجديد**، العدد ٦٢٨، السنة الثانية، السبت ٢١ ماي/أيار ٢٠١٦؛

٨- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن ٢١**، دار قرطبة، الجزائر، ٢٠٠٩؛

٩- عاهد المشاقبة، " البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية و آفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، المجلد ٤١، ملحق ١، ٢٠١٤؛

١٠- عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠؛

١١- عدنان خلف حميد البدراني، " أثر الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**"، جامعة المستنصرية، العراق، العدد ٤٩، ٢٠١٥؛

١٢- عماد آبشناس، "مبادرة طريق الحرير البري و البحري الصينية من منظور إيراني"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، ١١ مايو/آيار ٢٠١٧؛

١٣- عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية""، **سياسات عربية**، العدد ٢١، تموز/يوليو ٢٠١٦؛

١٤- فتح الله ولعلو، **نحن و الصين الجواب على التجاوز الثاني**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٧؛

١٥- لحسن الحسناوي، " استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات و الانعكاسات"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٦٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

١٦- مارك ليونارد، **فيمَ تفكر الصين؟**، ترجمة هبة عكام، العبيكان، الرياض، ٢٠١٠؛

١٧- مصطفى قماس، " المغرب أم الجزائر.. أيهما يفوز بطريق الحرير، **العربي الجديد**، العدد ١٢٥٧، ٩ فبراير ٢٠١٨؛

١٨- هشام بولنوار، " البعد الاستراتيجي للشراكة المغربية الصينية و منافعها المتبادلة"، **جريدة العرب**، العدد ١٠٢٧٤، السنة ٣٨، الجمعة ٢٠١٦/٠٥/١٣؛

١٩- مسعود ضاهر، "ركائز السياسة الصينية في عصر العولمة"، **صحيفة البيان الإماراتية**، ١٩ فبراير ٢٠١٤، على الرابط:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-19-1.2064178

٢٠- فاطمة لمحرحر، " العلاقات المغربية الصينية: نموذج جديد للتعاون جنوب جنوب"، على الرابط: http://www.chinainarabic.org/?p=34399

٢١- فؤاد الغزيزر، "العلاقات المغربية- الصينية وتعاون الجنوب- الجنوب"، **الصحيفة الإلكترونية الصين اليوم**، أنظر: http://arabic.chinatoday.com.cn/se/2016-03/22/content_718206.htm

٢٢- عبد الكريم مفكر، "المغرب الصين: علاقات اقتصادية تعد بمستقبل زاهر"، **البوابة الوطنية**، أنظر: http://www.maroc.ma

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1- Ekman Alice, **La Chine en Méditerranée: Une présence émergente**, Note de l'IFRI, OCP Policy Center,Février 2018
2- Federico Mayor, **L'influence historique des routes de la soie**, Etude intégrale des route de la soie, UNESCO, Paris
3- George T. Yu, **China, Africa, and Globalization: The 'China Alternativ**, Institute for Security and Development Policy (June 2009)
4- Thierry Sanjuan, "comprendre la chine contemporaine par les mots des science sociales," **Hérodote**, no. 125 (second trimestre 2007)
5- E.Sellier, « China's Mediterranean Odyssey **»,** The Dipmomat, April 19, 2016, accessed on ١٣/٠٤/ ٢٠١٨ at:

https://thediplomat.com/2016/04/chinas-mediterranean-odyssey/

السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المغرب العربي

(١٩٨٩-٢٠١٦)

د. خلفة نصير

أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة ابن خلدون – الجزائر

مقدمة

منذ الربع الأخير من القرن العشرين، شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، وحتى الاجتماعية والثقافية، ومن أهم هذه التحولات الاتجاه نحو عالمية العلاقات الدولية في إطار عولمة شاملة مست مختلف الوحدات السياسية، و انتقل فيها الصراع والتنافس من الإيديولوجي والعسكري في فترة الحرب الباردة إلى الاقتصادي والتكنولوجي في القرن العشرين، وهذا ما جعل اغلب الدول اليوم تسعى إلى ضرورة تكييف أنظمتها وسياساتها كمحاولة لتنظيم نفسها والدخول مع بعضها البعض ضمن تكتلات وأقطاب متنوعة ومختلفة وخلق فضاءات اقتصادية وسياسية للتعاون و التكامل.

ويدخل الصعود الصيني الكبير اليوم في مسايرة هذه التحولات، ومحاولة فرض سياسة خارجية تتوافق وطبيعة هذه المنظومة الدولية، فقد أصبحت الصين محطاً للاهتمام العالمي بقدراتها الاقتصادية، السياسية وحتى الثقافية والذي دفع بالكثيرين إلى التنبؤ بقرن صيني قادم ينافس فيه القوى التقليدية الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الأوربي ككل.

فقد دشنت الصين خلال العقود الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، فأصبحت حالياً تُعتبر من أكبر اقتصاديات العالم، بحيث تُشير الإحصائيات إلى معدل النمو في ناتجها المحلي الإجمالي قد ارتفع خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، بنسبة ٩,٤ بالمئة، ليصل سنة ٢٠١٠الى ١٠,٥ بالمئة نتيجة استحواذها على ٨,٥ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية خلال نفس السنة، بل أكثر من ذلك تحولت الصين في عام ٢٠١٢ إلى اكبر قوة تجارية في العالم بحجم تجارة بلغ ٣,٨٩ تريليون دولار أمريكي، للتجاوز لأول مرة الولايات المتحدة الأمريكية، كما ارتفعت نسبة الصادرات العالمية، من٤,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢٤,١بالمئة سنة

٢٠١٣، في حين تراجعت نظيراتها الأمريكية والأوربية من ٢٤,٢ بالمئة و٢٩,٦ بالمئة إلى ٩,٢ بالمئة و٢٠,٢ بالمئة على التوالي حسب صندوق النقد الدولي ليقارب الناتج الإجمالي الصيني ٩٦٤١,٩مليار دولار سنة ٢٠١٤ رغم تباطؤ النمو الذي عرفته في السنوات الأخيرة، وبذلك أصبحت ثاني اكبر اقتصاد في العالم متقدمة على اليابان[٦٣٥].

وأمام ازدياد أهداف الصين الخارجية العالمية، والنوايا السياسية من وراء ذلك، ومحاولة سعيها إلى القيام –و ربما فرض– دور ريادي عالمي ينافس الدور الذي تبوأته الولايات المتحدة، تشكل منطقة المغرب العربي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي دافعا قويا و رئيسيا للصين، فهذه المنطقة تمثل محور تلاقي ثلاثة أبعاد جيواستراتيجية، موسعة ومترابطة بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الأطلسي غربا، هذا ما جعلها كموقع استراتجي كبير بالنسبة للدول الكبرى.

ونتيجة للوعي المشترك في العلاقات بين دول المغرب العربي و دولة الصين من جهة، وكذا المصالح المتبادلة والتي تعتبر محصلة تركيبة من العناصر التاريخية والثقافية والسياسية من جهة ثانية، فقد تأثرت هذه العلاقات سلبا أو إيجابا بتلك التطورات الإقليمية التي فرضتها العولمة بما فيها مصالحها الداخلية والدولية والدور الذي يمكن أن يمارسه كل منهما على الساحة الدولية، والضغوط التي يتعرض لها كلاهما من المجتمع الغربي.

على هذه الخلفية ازدادت التساؤلات أيضاً بما يُمكن أن تقدمه الصين من مساعدة أمنية وعسكرية في نواح متعددة، ومن دون أن تكون هذه الإمكانية حقيقة واقعة بالضرورة، بقدر ما هي افتراض لدول المغرب العربي هذه، وهنا لابد من الإشارة إلى انه في مقابل اندفاع السياسة الخارجية الصينية في المجال الاقتصادي، لا تزال علاقاتها الأمنية والعسكرية محافظة ومترددة بصورة عامة، وفي الحقيقة، أن ما يهم الكثير من دول الجنوب ككل في البحث عن دوافع السياسة الخارجية الصينية هو ما قد يميزها عن باقي القوى العظمى[٦٣٦].

أولا– إشكالية الدراسة: إن معرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية، كذلك سعت الصين في ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم مع بداية

٦٣٥– سنية الحسني، "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة"، **المستقبل العربي**، عدد ٤٤٠، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٥، ص٤٠.

٦٣٦– عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية"، **سياسات عربية**، عدد.٢١ تموز/يوليو ٢٠١٦، ص ٢٧.

تسعينيات القرن الماضي، إلى بعث العديد من العلاقات ولعل أبرزها كان مع دول المغرب العربي، حيث استغلت الصين العلاقات التاريخية الراسخة مع هذه الدول خاصة في دعمها لدول التحرر ضد الاستعمار في خمسينيات القرن الماضي وكذا مساعدتها في تخطي أزمات المراحل الانتقالية وموجات التحولات الديمقراطية التي شهدتها هذه الدول بدءاً من تسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى ثورات الحراك العربي الديمقراطي ٢٠١١، فسعت إلى تقوية الحوار والتعاون مع هذه الدول، ومع ذلك فإن مستوى العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي في الوقت الحالي بالمقارنة مع العلاقات التاريخية الراسخة وبمقارنة علاقات الصين مع المجموعات الإقليمية الأخرى تبقى محدودة ونسبية وتغليب معايير جديدة تتماشى وتوجهات الصين الخارجية المستقبلية، إذا وعلى ضوء هذه الحركية تمحورت إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي التالي:

- **ما هي أهم محددات سياسية الصين وتوجهاتها الخارجية اتجاه دول المغرب العربي؟**

ضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما واقع وطبيعة مسار العلاقات الصينية – المغاربية؟
٢. كيف تؤثر المقاربة الاقتصادية الصينية في سياستها الخارجية على دول المغرب العربي؟وهل هذا الدور يحكمه عمق العلاقات التاريخية والثقافية الراسخة بين الطرفين أم تحكمه توجهات الصين ورؤيتها الإستراتيجية في بنية التنافس والصراع الدولي على مناطق النفوذ؟
٣. فيما تجلت مواقف سياسة الصين الخارجية اتجاه ثورات الحراك المغاربي الديمقراطي ٢٠١١؟
٤. ما مستقبل العلاقات الصينية – المغاربية في ظل التطورات الراهنة؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضية التالية:

- تؤثر عناصر قوة الصين الاقتصادية والتجارية على طبيعة توجهات سياستها الخارجية اتجاه دول المغرب العربي.

ثانياً –أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الدراسة طابعاً خاصاً ذلك أن دراسة والتعمق في طبيعة السياسة الخارجية للصين اتجاه دول المغرب العربي يعتبر مساهمة علمية في بناء الأطر النظرية والفكرية في هذا الموضوع، وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في الأهداف التالية:

- ✓ التعمق في دراسة أبعاد وأهداف إستراتيجية الوجود الصيني في دول المغرب العربي، مع توضيح آلياتها ووسائلها ومدى تأثيرها في تزايد حدة التنافس الدولي بالقارة الإفريقية ككل.
- ✓ محاولة تقديم تصورات أولية حول الأسس الفكرية والتاريخية والسياسية المكونة للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي.
- ✓ المساهمة في بناء والتأسيس لحوار أكاديمي بحثي حول الصين والروابط المرتقبة مع دول المغرب العربي ودول القارة الإفريقية عموما.

ثالثاً– أهداف الدراسة:يختار الباحث موضوع دراسته لأهداف واعتبارات كثيرة، قد تكون ذاتية والمتمثلة في رغبته لتجسيد فكرة أو لتحقيق أغراض معينة يهدف إليها أو قد تكون أسباب موضوعية يُقدمها ويفرضها الواقع الذي يُعتبر المحفز الأساسي للبحث عن حلول المشكلات ولعل من أهم الأهداف الأساسية التي دفعتنا دراسة هذا الموضوع والبحث فيه:

١. الرغبة الذاتية والقناعة الشخصية التي تتوافق و تخصص الباحث من جهة – دراسات مغاربية – وكذا النقص الموجود على مستوى الأعمال العلمية والبحثية وبالذات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لدراسة هذه المواضيع.

٢. محاولة إستقراء بعمق علمي، وتأصيل منهجي منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين ضمن حقل العلاقات الدولية للتعرف على مضمون السياسة الخارجية الصينية اتجاه القضايا الدولية في منطقة المغرب العربي.

٣. محاولة المساهمة في صياغة أنموذج فكري حديث مبني على التحليل الإستراتيجي في دراسة أهم التحديات والرهانات في العلاقات الصينية – المغاربية سواءاً على المستوى المحلي أو الدولي.

رابعاً– الدراسات السابقة:تُعد الدراسات السابقة من الأجزاء المهمة في موضوع الدراسة الحالية، فقد تم الاعتماد عليها في اشتقاق بعض الأفكار والفرضيات والأطروحات، ومن بين هذه الدراسات:

- **دراسة موسومة بعنوان:العلاقات العربية – الآسيوية**[٦٣٧] **تحرير هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين:**هي عبارة عن دراسة لمجموعة من الباحثين صادرة بمركز الدراسات الآسيوية

٦٣٧– هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **العلاقات العربية– الأسيوية**، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، تناولت هذه الدراسة تاريخ العلاقات العربية – الآسيوية بما فيها العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي، وواقعها مع تقديم صورة لما يمكن أن تكون عليه هذه العلاقات في المستقبل بما يحقق المصالح بين الطرفين.

- **دراسة ابتسام محمد العامري الموسومة ب "الدور الصيني في إفريقيا:دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة.**[٦٣٨]:تناولت هذه الدراسة أبعاد ومحددات التوجهات الصينية اتجاه دول القارة الإفريقية بما فيها دول المغرب العربي وما هي الدوافع التي أدت إلى تغير اهتمامات الصين الخارجية خارج منطقة شرق أسيا إلى مناطق أخرى في العالم، فأصبحت تتحرك بعيداً عن عالمها القديم من اجل توسيع نفوذها وخياراتها وإيجاد بدائل لسياساتها الخارجية.
- **ندوة:"العلاقات الصينية –العربية:حالة الجزائر**:والتي انعقدت في مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣بتاريخ ١٤نيسان/ابريل٢٠١٦، نظمت هذه الندوة بالتعاون مع جمعية الصداقة:الجزائر – الصين وصحيفة المسار العربي، وتمثل الهدف الرئيس من عقد هذه الندوة ببحث ومناقشة أبعاد علاقات التعاون السياسية والاقتصادية القائمة بين كل من جمهورية الصين الشعبية–باعتبارها قوة دولية صاعدة– والبلدان العربية بما فيها دول المغرب العربي بشكل خاص.وأكد في هذه الندوة الدكتور دبش إسماعيل أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الجزائر ٣، ورئيس جمعية الصداقة الجزائر–الصين التي تأسست سنة ١٩٩٣ بهدف تسهيل وتنسيق وتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين.

خامساً– نطاق الدراسة:يُعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ – **الإطار الزماني:**شهدت علاقات التعاون بين الصين ودول المغرب العربي وخاصة الدول المحورية الجزائر، تونس والمغرب حالات من المساندة والدعم الكامل لحركات التحرر ضد الاستعمار من جهة في فترة خمسينيات القرن الماضي، والتعاون والحوار من جهة ثانية مع مطلع التسعينيات إلى اليوم، وعليه دراستنا ستبدأ من هذا التطور التاريخي وصولاً إلى فترة ما بعد ثورات الحراك العربي ٢٠١١ محاولين فيها تقيم وحوصلة أهم ما توصلت إليه هذه العلاقات من جهة ومحاولة استشراف مستقبل السياسة الخارجية للصين وآفاقها من جهة ثانية.

٦٣٨– ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، **المستقبل العربي**، عدد ٤٦٦ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧.

ب – الإطار المكاني:يتحدد هذا الإطار بالحدود الجغرافية لدول المغرب العربي في علاقتها مع الصين، وهذا بطبيعة الحال لا ينفي وجود بعض المناطق الأخرى التي قد تدخل من حين لأخر لإثراء المقارنة في البحث.

ج – الإطار الموضوعي:تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة وتتبع توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي وتداعياتها على مسار التنمية والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

سادساً– الإطار المفاهيمي:تُمثل المفاهيم عنصراً أساسياً لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول وهي القطب النافذ في مسار البحث الموضوعي الجاد، فأدبيات البحث في الدراسات العلمية الجادة تبدأ بتعريف مصطلحات ومفاهيم الدراسة تعريفاً إجرائياً، لان ذلك يمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار، [٦٣٩] وانطلاقاً من ذلك سيتم في هذه الدراسة تعريفها على النحو التالي:

١. السياسة الخارجية:يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمختصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص، إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة السياسة الخارجية، فهناك من يرى بأن السياسة الخارجية تحدد من خلال أهدافها فهي توصف من خلال المصالح المرجوة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي.[٦٤٠] كما يعرفها حامد ربيع بأنها جميع صور النشاط الخرجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية، طبقا لهذا التعريف، تتصرف السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي"أو "الحركة الخارجية"للدولة أو غيرها من الوحدات.[٦٤١]

وهناك من يعرفها بأنها السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدات الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو

٦٣٩– محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز، **مفاهيم أمنية**، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص ٧.

٦٤٠– دخالة مسعود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة قسنطينة ٠٣، كلية العلوم السياسة، ٢٠١٤– ٢٠١٥، ص٢٧.

٦٤١– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.٢، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٧.

عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدات الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية تحدد النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرر الدولة أو الوحدة الدولية إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى وفقاً لمصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية القائمة، في حين أن الدبلوماسية المعروفة، فالسياسة الخارجية تتعلق بمجموعة من المخططات المرسومة على أساس مبادئ معينة لتحقيق أهداف خارجية[٦٤٢].

٢. **المغرب العربي:** هو مجموعة إقليمية متجانسة إلى حد بعيد، حيث يسوده سمات طبيعية ومناخية متقاربة، ويتميز بموارد متنوعة ومتكاملة، كما يقطنه سكان متقاربون من حيث الملامح البشرية، وتقع منطقة المغرب العربي[(*)٦٤٣]، أو شمال إفريقيا، كما تسمى في الأدبيات الانجلوسكسونية على الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن تحديد منطقة المغرب العربي، جغرافيا بين خطي الطول ٢٥ درجة شرقا- أي الحدود الليبية المصرية- و١٧ درجة غرباً، والمتمثلة تحديداً في الساحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب، بين دائرتي العرض ٣٧ درجة شمالا- أي بنزرت - و١٨درجة جنوبا-أي حدود الجزائر الصحراوية- وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي٦ ملايين كلم٢، تتوزع على دوله كالآتي[٦٤٤]:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:٢٣٨١٧٤١كلم٢
- الجماهرية العربية الليبية:١٧٥٩٥٤٠كلم٢
- الجمهورية التونسية:١٦٣٦١٠كلم٢
- المملكة المغربية:٤٤٦٥٥٠كلم٢
- الجمهورية الموريتانية:١٠٣٢٤٥٥كلم٢.

٦٤٢- دخالة مسعود، مرجع سابق، ص ص٢٧، ٢٨.

٦٤٣- (*) دول المغرب العربي، هي مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها ٦,٠٦٢,٩٤١كلم مربع، هذه المساحة تشمل بلدان المغرب العربي الكبير(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، نقلا عن:

Hatem Bensale، "le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen "،**études international,** No.40 (March 1991).p.26. (643).

٦٤٤- إسماعيل بوالروايح، " الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس)٢٠٠١-٢٠٠٨، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٢٨.

سابعاً- الأدوات والأطر التحليلية للدراسة:تم الاعتماد على العديد من الأدوات التحليلية والنظرية ويمكن إيجازها فيما يلي:

١.**المنهج المستخدم:**في إطار التكامل المنهجي تم الاعتماد على أكثر من منهج في هذه الدراسة ويُمكن اختصارها فيما يلي:

أ- **المنهج التاريخي:**يُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في السياسة الخارجية، يولي أهمية كبرى على دراسة التاريخ الدبلوماسي، بسبب أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذورها وامتداداتها التاريخية السابقة، ولهذا الغرض تم استخدامه لدراسة تطور العلاقات التاريخية والسياسية بين الصين الشعبية ودول المغرب العربي و الإحاطة بها وبكل جوانبها.

ب- **المنهج المقارن:** يهدف هذا المنهج إلى التمييز بين أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر، وكان الغرض من استخدامه تقصي نقاط التشابه أو الاختلاف بين الصين ودول المغرب العربي من خلال الوحدات السياسية والتجارب الماضية، ويمكن القول أن المقارنة تحل أحياناً محل التعريف أو تكمله، وقد تعني المقارنة أيضا النتيجة التي قد تتمخض عن أي من تلك الدراسات.[٦٤٥]

٢.**النظريات:**تحدد النظرية للباحث مجالا للتوجيه يستطيع في ضوئه أن يختار المعلومات والبيانات، وما يصلح للتجربة وهي تقدم الإطار التصوري الذي ينظم ويصنف الظواهر، ويبين العلاقات المتبادلة بينها، ونظرا للأهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية إضافة إلى تحقيقها لنتائج مهمة، ارتأينا أن نعتمد في دراستنا على النظريات التالية:

أ- **نظرية اتخاذ القرار:**تم الاعتماد على هذه النظرية في دراسة سلوك صانع القرار لدى السياسة الخارجية في الصين ودول المغرب العربي وتقارب الرؤى بين الطرفين، برزت هذه النظرية في تحليل السياسة الخارجية مع "**ريتشارد سنايدر**، إذ يرى أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار، فحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زماناً ومكاناً وموضوعاً، وهذا يعني أن صانع القرار السياسي، سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لابد و أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف ومنها العوامل الداخلية والخارجية، وكذا الإمكانات الموضوعية الدائمة وشبه الدائمة، المتغيرات

٦٤٥- احمد موري النعيمي، "تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد"، **مجلة العلوم السياسة**، عدد ٣٧، جامعة بغداد، (ب.س.ن)، ص١٦٢.

الجغرافية والاقتصادية والسكانية والعسكرية، المتغيرات الاجتماعية بما فيها الطابع القومي والرأي العام والأحزاب السياسية و جماعات الضغط..الخ[٦٤٦].

ج- **النظرية الواقعية الجديدة:**وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية ومن أهم مؤيدها "**كنيث والتز**" و"**ستيفن كريزنر**" **وروبرت جيلبن**"، **وروبرت تاكر**"، و"**جورج مودلسكي**، تؤكد هذه النظرية على اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد ذهبت الواقعية الجديدة إلى القول بأن كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد أخفقت في إدراك وفهم العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول، وقدمت البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء السيطرة أو اضمحلالها، وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاضمحلال[٦٤٧].

د.**النظرية الوظيفية الجديدة neo-functionalism:** لقد كان غرض بداية العلاقات الصينية – المغاربية هو تحقيق الشراكة والتعاون، والنظرية الوظيفية الجديدة والتي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي، من أهم منظري هذه النظرية نجد **كارل دويتش k.deutsh** في تطويره لنظرية "**الاتصالات الاجتماعية** "تركز أساساً على مختلف التبادلات والاتصالات التي تتم بين الفئات المختلفة، ومن خلال تحديد نوع وحجم هذه الاتصالات وكذلك وتيرتها.[٦٤٨] ومن هذا المنطق أسس"**دويتش**"**K.dutch** لنظرية المبادلات وهي التي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، وفي رأيه أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل ركيزة أساسية لأية عملية تكامل فيما بينها.

٣.**الاقترابات:**الاقتراب هو المدخل والإطار التوجيهي للباحث وقد تم الاعتماد على أكثر من اقتراب ومنها:

أ- **اقتراب تحليل النظم:**من ابرز مفكري هذه الاقتراب نجد" دافيد استون "D. EASTON حيث يرى بأن النظام يتكون من تفاعل أجزاء ووحدات مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، الغرض من توظيف هذا الاقتراب هو دراسة تأثيرات البيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية

٦٤٦- المرجع نفسه، ص١٦٤.

٦٤٧- احمد موري النعيمي، مرجع سابق، ص١٦٠.

٦٤٨- مرسي مشري، " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وأفاق، " مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وافاق١٦-١٧ديسمبر٢٠٠٨(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف:كلية العلوم القانونية والإدارية، ٢٠٠٨)، ص٦.

للدول المغاربية، فاقتراب تحليل النظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسية الدولية، ويعمل على كافة المستويات الدولية الإقليمية والوطنية ويربط بين هذه المستويات أيضا.

ثامناً – تقسيمات الدراسة:تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل واقع السياسية الخارجية للصين تجاه دول المغرب العربي واهم مواقفها تجاه ثورات الحراك العربي الديمقراطي، انطلاقا من هذه المعطيات وفي سبيل ذلك قامت الدراسة ببناء خطة بحثية لمعالجة الموضوع بداية بمقدمة إلى استنتاجات للدراسة مرورا بإطار منهجي حددت فيه مختلف الاقتراب والمناهج والمفاهيم التي اعتمدت في إطار تحليل الموضوع، وقسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

الفصل الأول موسوم بعنوان: السياق العام في العلاقات الصينية – المغاربية:وفيه تم بلورة وتناول الجوانب التاريخية والسياسية لنشأة العلاقات الصينية – المغاربية و التي كان من الضروري تحديد أُطرها لمساعدة القارئ على فهم ما ترمي إليه الدراسة، فتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، عالج المبحث الأول: كرونولوجيا العلاقات الصينية المغاربية، أما المبحث الثاني فعالج خصوصية منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الدولي للقوى الكبرى، وفي المبحث الثالث تم تسليط الضوء على أبعاد الاهتمام الصيني بمنطقة دول المغرب العربي.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل ثورات الربيع العربي وفيه تم التعرض لملامح ومظاهر السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي، في المبحث الثاني تم التطرق إلى موقف الصين من ثورات الربيع العربي والتي كان لها انعكاسات على الدول المغاربية.أما المبحث الثالث فعالج مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي.

وفي النهاية أوردنا خلاصة واستنتاجات لما توصلنا إليه في إطار تناولنا للموضوع، أجملنا فيها أهم نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة، ثم قدمنا توصيات واقتراحات نعتقد أنها ستُساهم في إثراء حقل السياسة الخارجية خاصة بالدول المغاربية والتي تدفع الباحثين إلى مواصلة إجراء مزيد من البحوث العلمية التي يُمكن أن تختبر مدى تأثير البيئة الخارجية على أوضاع الدول الداخلية وعلى كل المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الفصل الأول: السياق العام في العلاقات الصينية- المغاربية

لسنوات خلت تشكلت عن الصين نظرة نمطية هي أن اهتماماتها الخارجية تتمحور حول العالم الصيني الذي يقع في شرق أسيا فقط، وإذا كان هذا التصور صائباً لمدة ما، فإنه لم يعد كذلك في السنوات الأخيرة، إذ بدأت الصين تتحرك بعيداً من عالمها القديم وتدق أبواب عالمها الجديد بقوة من أجل توسيع نفوذها وخيارتها وإيجاد بدائل لسياساتها.

في هذا السياق، يكتسب الحديث عن العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي في الفترة الحالية أهمية خاصة نظراً للمتغيرات الكثيرة التي تشهدها الحقبة الحالية، والتي كان من أبرز نتائجها أحادية الاستقطاب السياسي والعسكري الأمريكي، والاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، والحديث عن ترتيبات إقليمية أمنية واقتصادية في المنطقة العربية ككل.

فمع تنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي الأمر الذي يرشحها لأداء دور متميز في التخفيف من هيمنة الولايات المتحدة وثقلها العسكري والاقتصادي في المنطقة، خاصة أن الصين قد أبدت قلقها ومعارضتها في أكثر من مناسبة لمحاولات الولايات المتحدة السيطرة على النظام العالمي، وإبقائه على أساس من أحادية القطبية، وان كانت هذه المعارضة تتسم بالهدوء والحذر لاعتبارات تتعلق بمحاولة بناء مكانتها الإقليمية والأسيوية لتكون قاعدة انطلاق لتحقيق المكانة العالمية[٦٤٩].

كل هذه العوامل والقضايا بالإضافة إلى تطلع الصين للاضطلاع بدور يناسب مكانتها وتحمل مسؤوليتها يجعلها تعمل على بناء علاقات وشراكة خاصة مع دول القارة الإفريقية بما فيها دول المغرب العربي.

المبحث الأول: كرونولوجيا العلاقات الصينية - المغاربية

٦٤٩- خليل إبراهيم حجاج و صايل فلاح السرحان، "السلوك التصويتي بين المجموعة العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٧"، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٣٦، ٢٠٠٩، ص٨٩٤.

إن العلاقات التاريخية والدبلوماسية بين الصين ودول المغرب العربي، ليست جديدة، فمنذ قيامها سنة ١٩٤٩، عملت الصين الشعبية على تقديم نفسها إلى شعوب العالم النامي، خاصة في إفريقيا، على أنها مجرد إحدى دول العالم، وعلى أنها تمثل حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة، وكنموذج لقدرة حركة تحريرية شعبية على تأكيد الهوية الوطنية والاستقلال، وقد استلهمت بعض المستعمرات الإفريقية، ومن بينها دول شمال إفريقيا النموذج الصيني في ذلك، خاصة التأكيد على البعد الاشتراكي وسيطرة الدولة والتأميم وإلغاء الامتيازات الأجنبية وإتباع سياسة وطنية.[٦٥٠] لكن بعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الاقتصاد وانفتاحها على العالم، أصبحت أكثر براغماتية في تعاملاتها الخارجية، وأقل تركيزاً على الجوانب الإيديولوجية، ولما كانت القارة الإفريقية ككل جد غنية بمصادر الطاقة، وسوقا استهلاكية كبيرة، أولتها الصين أهمية خاصة في تعاملاتها الخارجية[٦٥١].

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن تطور العلاقات الصينية – المغاربية

يُعتبر طريق الحرير"العنوان الرئيسي للتبادل التجاري والثقافي بين العالم العربي وشرق أسيا ويرجع إلى فترات تاريخية قديمة جداً، لكن العلاقات العربية ومنها مع دول المغرب العربي الرسمية مع الصين الشعبية تعود في بدايتها إلى عام ١٩٤٩م، حين بدأ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وقد مرت هذه العلاقات منذ تلك الفترة وحتى الآن بعد مراحل ارتبطت بمحددات النظام الدولي والظروف الداخلية لكلا الطرفين، ففي الفترة التي امتدت ما بين (١٩٤٩-١٩٥٥) لم تُقم أي علاقات دبلوماسية ما بين الصين الشعبية وأيً من الدول العربية بسبب انشغال المنطقة العربية بمقاومة الاستعمار والسعي إلى التحرر الوطني، وكذلك بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى عدم رغبة الجانب العربي إقامة مثل هذه العلاقات نظراً لتولي الحزب الشيوعي السلطة في بكين ولعلاقته غير الودية مع "تايون"، فيما أعلنت إسرائيل اعترافها بالصين الشعبية في آب عام ١٩٥٠، وفي الفترة من أواسط الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، شهدت العلاقة العربية- الصينية تطوراً

٦٥٠- علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣-٢٠٠٧"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

٦٥١- علي العطري، مرجع سابق، ص١٠٣.

ايجابياً على ضوء مؤتمر"باندونغ" لدول عدم الانحياز، ومن ثم تطور موقفها باتجاه القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.[٦٥٢]

ومن أواسط الستينيات حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تدنى مستوى العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول المغاربية بسبب الظروف الداخلية في الصين والمتعلقة بالثورة الثقافية عام ١٩٦٦، أما الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠ فقد شهدت عودة الدبلوماسية الصينية اتجاه الدول العربية ككل و اتخذت منحى ايجابياً، وبحلول ١٩٩٠ كانت الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع كافة الدول العربية، وازداد حجم التبادل التجاري ومستوى التمثيل الدبلوماسي.[٦٥٣]

كما شهدت السنوات الأخيرة تطوراً جدياً في التقارب بين الطرفين، وكان من مؤشراته تزايد الزيارات المتبادلة بين الجانبين على المستوى الرفيع، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري عشر مرات في الفترة مابين (١٩٩٦-٢٠٠٦) فزاد عن ٢٠ مليار دولار سنويا، وترافق ذلك مع توسع ملحوظ بين الجانبين في المجالات الثقافية والتعليمية، وقد تم إقامة "منتدى التعاون العربي- الصيني"، تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ٢٠٠٦ في عمان بهدف التنسيق على المستوى السياسي لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات التأثير والاهتمام المشترك للجانبين وتدعيم العمل في المجال الاقتصادي والتجاري.[٦٥٤]

وخلاصة القول أن التوجه الصيني نحو الدول المغاربية يُعتبر من الأولويات المهمة في سياستها الخارجية، وهذا ما تعززه المواقف والرؤى و الزيارات العديدة التي قام بها الرئيس الصيني إلى هذه الدول، وتجربة التحديث والتنمية الصينية وحاجتها إلى الأسواق النفطية.

المطلب الثاني:المصالح المشتركة في العلاقات الصينية – المغاربية

إن انطلاق الصين نحو عالمها الإفريقي عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة بدأ بعد أن أصبح اقتصادها قوياً ولكنه كان و لا يزال بحاجة إلى إفريقيا لاستكمال شروط بنائه

٦٥٢- خليل إبراهيم حجاج و صايل فلاح السرحان، مرجع سابق، ص٨٩٤.

٦٥٣- المرجع نفسه، ص٨٩٤.

٦٥٤- المرجع نفسه، ص٨٩٥.

وقوته، وهذا ما تحقق، إذا مهدت له هذه المنطقة بمواردها وإمكانياتها الاقتصادية السبل لبلوغ مجالات التفوق الذي احتاج إلى سنوات طويلة و جهوداً من الجانبين، و إذا كانت دول المغرب العربي فتحت آفاقاً جديدة للصين لتحقيق طموحاتها وأهدافها، فإن الأخيرة لم تبخل عليها بشيء بل ساعدتها ووقفت إلى جانبها في مواقف شتى تثميناً لجهودها ورداً لجميل عطائها واحتراماً لمجمل مواقفها الايجابية، وقد دفع التوافق القيمي والمصلحي الطرفين إلى الانخراط في سلسلة من النشاطات والمبادرات التعاونية المتنوعة التي أرست عهداً جديداً يتسم بالايجابية في نظرته وحدوده وآفاقه في التعامل مع قوى كبرى لا تشبه مثيلاتها من القوى الكبرى التي تعاونت مع إفريقيا بمنطق لا إنساني ولا عقلاني خلق لديها شعوراً سلبياً يصعب تجاوزه.[٦٥٥]وفي النقاط التالية يمكن إعطاء لمحة وجيزة عن العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي:

١. **العلاقات الصينية– الجزائرية:**تُعتبر العلاقات الصينية الجزائرية ذات جذور تاريخية متينة، حيث أن الصين هي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وتقيم علاقات دبلوماسية معها في ٢٠ديسمبر١٩٥٨ أي قبل أن تتحصل الجزائر على استقلالها، حيث دعمت الصين الثورة الجزائرية سياسياً ومادياً، وبعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها استمرت العلاقات الجيدة بين الدولتين، ومنذ ذلك الحين تشهد تطورا مضطردا٦٥٦، من جانب آخر لعبت الصين دوراً مهماً في إسماع صوت الثورة الجزائرية في المنتديات والمحافل الدولية، حيث اعتبرت كفاح الشعب الجزائري دفاعاً عن قضية عادلة تتجسد في حق الشعوب في الحرية والاستقلال، حيث لم تعتبر هذه القضية جزائرية فقط بل اعتبرتها قضية عالمية، و أن نجاحها هو نجاح لكل الشعوب المضطهدة التي تبحث عن الحرية والاستقلال.٦٥٧

يمكن القول في هذا السياق أن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة للصين تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية فالجزائر تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواءاً اقتصادياً أو سياسياً أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركته، ومن جهة أخرى تنتمي

٦٥٥– ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، **المستقبل العربي**، عدد. ٤٦٦، كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧، ص١٢٥.

٦٥٦– سيليني ياسين، "العلاقات الجزائرية– الصينية:دعم متبادل"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر٠٣، ٢٠١٠–٢٠١١، ص٨٣.

٦٥٧– المرجع نفسه، ص٨٦.

الجزائر إلى حوض البحر المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافداً من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محوراً هاماً للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، يتجلى ذلك في ربط أسواق إستهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر[٦٥٨].

٢. **العلاقات الصينية – التونسية:** شهدت العلاقات التونسية الصينية معالم بارزة إبتداءً بتأسيسها ومروراً بتطورّها السريع، فقد كان الاعتراف المتبادل بين الدولتين وإقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية وتوطيدها نتيجة مباشرة لزيارة رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل (شو إن لاي) إلى تونس، في سنة ١٩٦٤. [٦٥٩]

ترتكز علاقات تونس بالصين إلى مبادئ واضحة وثابتة حاكمة لها، ودلالة على ذلك، قال الأمين العام الرئيس "شي جين بينغ "بمناسبة ذكرى نصف قرن على تأسيس هذه العلاقات، أن الصين وتونس تتمتعان بصداقة تقليدية، وبأن العلاقات بينهما قد شهدت تنمية سليمة ومطردة ضمن التعاون المثمر في شتى المجالات، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، وتثمن تونس وقوف الصين معها في مكافحة الإرهاب بأشكاله المختلفة، وتشيد بمواقفها في هذا المجال، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، ولجهودها الهادفة إلى تحقيق التنمية الجهوية وتطوير الاقتصاد، ومن المحطات المشهودة للعلاقات بين بلدينا، زيارة وزير الشؤون الخارجية الصيني السيد وانغ ييى إلى تونس في ماي أيار ٢٠١٦، وقد مثّلت دفعاً كبيراً لعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين. [٦٦٠]

٣. **العلاقات الصينية– المغربية:** برزت ملامح العلاقات المغربية الصينية الأولى منذ سنة ١٩٥٩، حيث قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عبر وضع آليات للتعاون والتشاور الثنائي الدائم حول مختلف القضايا التي تهم البلدين وأيضاً القضايا الإقليمية والدولية فضلاً عن الزيارات الرئاسية الشبه السنوية التي تحكم علاقات البلدين في نطاق روتيني لا يرقى إلى مستوى تحقيق الأهداف الإستراتيجية مما يطرح تغيير نمط التعامل غير المتكافئ، حيث يصدر المغرب المواد الأولية إلى الصين ويستورد منها المواد المصنعة، بالإضافة إلى المعونات الفنية التي يتلقها المغرب، فلم يشهد التعاون بين البلدين تطوراً إلا في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية

٦٥٨– سيليني ياسين، مرجع سابق، ص٩٤.

٦٥٩– سناء كليش، "تونس والصين تواصل الصداقة والتعاون"، متوفر على الرابط التالي: http://www.chinainarabic.org تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٤/١٢.

٦٦٠– المصدر نفسه.

والتجارية حيث بلغ حجم التبادل التجاري أزيد من ٥,١ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ بزيادة قدرها ٢٨ في المائة بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٤، ولقد احتلت الصين سنة ٢٠٠٥ المرتبة السادسة كمزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له، ومن أهم المجالات الأكثر إستراتيجية في أولويات التعاون بين البلدين هو مجال الصيد البحري، حيث يتوفر المغرب والصين على أكثر من ٢٠ شركة مختلطة تشغل ٧٧ باخرة لصيد الرخويات، فضلا عن التنقيب على البترول في الواجهة البحرية (شمال آكادير) حيث اعتبرت الشراكة بين المكتب الوطني المغربي للهيدروكاربورات والمعادن والمجموعة البترولية "شينا ناشيونال أوف شور أويل كوربورايشن" نموذج للعلاقات الإستراتيجية[٦٦١].

٤. **العلاقات الصينية– الليبية:** تولي الصين اهتماماً خاصاً باستقرار البلدان التي تحتفظ معها بعلاقات اقتصادية وتجارية واستثمارية ذات شأن، ومنها ليبيا التي ترتبط مع الصين بعلاقات اقتصادية واستثمارية منذ إقامة العلاقات بينها عام ١٩٧٨، إذ شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً سريعا، فواردات الصين من النفط الليبي زادت عشر مرات عام٢٠١٠ مقارنة بالعام ٢٠٠٩ لتتحول ليبيا إلى خامس مزود نفطي للصين بواقع (٣٤١،٠٠٠ (برميل يومياً)، إضافة إلى الحضور الصيني القوى بقطاع الطاقة والبنى التحتية بليبيا والذي عكسه عدد الصينيين من الفنيين والعمال الذين تم إجلاؤهم والذي ناهزت أعداهم أربعين ألفاً[٦٦٢].وقد تأثرت العلاقات بين البلدين من جراء الأزمة الليبية:وخاصة الصين نظرا لوجود مجموعة من الهواجس ومنها[٦٦٣]:

أ– **الهاجس الأول** المتعلق بالدول التي تزودها بالبترول سواء بأفريقيا أو خارجها في وقت تستورد فيه أكثر من نصف استهلاكها من الطاقة النفطية من السعودية وأنجولا وليبيا، فقضية أمن الطاقة تمثل اهتماما خاصة ل"الدبلوماسية الصامتة والفعالة" التي تعتمدها الصين للحفاظ على مصالحها وعلى مصادر تدفق الطاقة إليها.

ب– **الهاجس الثاني** المتمثل بالآثار السياسية، إذ ترى بكين بأن واشنطن تحاول ابتلاع العالم مرة تلو مرة غير آبهة بمصالح باقي الدول العالم، وهو أمر حصل في العراق وغير العراق، وهو

٦٦١– هند بطلموس، المغرب والصيت:تفاعل دبلوماسي، متوفر على الرابط التالي: www.arabrenewal.info تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٠٣/١٢.

٦٦٢– علي بدوان"الصين وإشكالية الموقف تجاه الحدث الليبي"، متوفر على الرابط التالية: https://www.maghress.com تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٣/٠٢.

٦٦٣– المصدر نفسه.

ما يقلق بكين التي تشهد علاقاتها مع واشنطن صراعات خفية على كل المستويات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية في بحر الصين حيث تقترب حاملات الطائرات الأميركية، في وقت تزود فيه واشنطن دولة (تايوان) بالمزيد من الصواريخ طويلة المدى.

٥. **العلاقات الصينية – الموريتانية:** رغم عراقة العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والصين والمستمرة منذ العام ١٩٦٥ حتى اليوم إلا أنها لم تنعكس بالدرجة الكافية على جانب الاستثمار حيث تعتبر موريتانيا من الدول الأقل احتضانا للاستثمارات الصينية كما أنها تمثل نسبة ضعيفة من حجم التبادل الصيني الإفريقي الذي تخطى حاجز ال٢٠٠مليار دولار ويُتوقع له أن يصل ل٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويلعب تغليب المصالح الشخصية وغياب الاستقرار الأمني والسياسي دورا كبيرا في إفشال العشرات من المشاريع الأجنبية التي كان يُتوقع لها إن نُفذت أن تُنعش الدورة الاقتصادية وتُسهم في خلق وظائف جديدة لجذب الاستثمارات الصينية وتقوية وتعزيز حجم التبادل التجاري، الذي مازال حتى اليوم يقتصر على الشاي والصمغ العربي[٦٦٤].

المبحث الثاني:منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الدولي للقوى الكبرى

تتيح الجغرافيا الاطلاع على حقيقة أن المغرب العربي مركز لتلاقي وتفاعل عوالم مختلفة التوجهات والإيديولوجيات والمصالح، حيث يمتد المغرب العربي إلى بعد عربي–إسلامي، وبعد إفريقي، وبعد أوروبي– متوسطي، وعليه، إذا كان المغرب العربي مركز اهتمام تاريخي للقارة الأوربية– وهو ما تجسد في الحركة الاستعمارية– فإن المثير للانتباه، حالياً، هو الاهتمام المتزايد من طرف القوى الدولية الأخرى كروسيا، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم، فإن مصير المغرب العربي(التغيرات التي طرأت عليه أو التي يحتمل أن تحصل) مرتبط بنشاطات وتوجهات ومصالح المجموعة الدولية، وعلى هذا الأساس[٦٦٥]، نسعى في هذه النقطة إلى الوصول إلى تحليل وضبط مواقف السياسة الصينية من خلال تحليل أهم محاور التنافس الأوربي والأمريكي على منطقة المغرب العربي.

لم تتوقف الصين عند تحدي الولايات المتحدة في بحري الصين الشرقي والجنوبي، حيث أعلنت عن إستراتيجية بعيدة المدى لمزاحمة واشنطن وموسكو وحتى الاتحاد الأوربي في مجال

٦٦٤– المصطفى ولد البو، "موريتانيا والصين وطريق الحرير، متوفر على الرابط التالي: aljazeera.net/blogs. تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٣/٢٢.

٦٦٥– إسماعيل بوالروايح، مرجع سابق، ص ٢.

الفضاء، علاوة على سعيها للعب أدوار مهمة في ملفات دولية ومناطق أخرى، ولعل أهمها منطقة شمال إفريقيا بما فيها دول المغرب العربي، في نفس السياق أثار قرب موقع القاعدة الصينية من القاعدة الأمريكية في جيبوتي، الأكبر في إفريقيا، حفيظة أوساط أمريكية، حيث لا تتجاوز المسافة بين الموقعين ٨ أميال(١٢,٨) كيلومترا[٦٦٦].

المطلب الأول:التنافس الصيني – الأمريكي على منطقة المغرب العربي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط الإفريقي من أجل محاصرة النفوذ الإيراني في القارة وكذا الصيني فضلاً عن سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يُسهل تحكمها في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة بشكل أكبر[٦٦٧]، وتتدرج المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في نطاق ما يُسمى بالمنافسة الجيوبوليتيكية، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي والمصادر الطبيعية والمعالم الجغرافية الحيوية.

إن الصين وباعتبارها أصبحت دولة مستوردة لمصادر الطاقة الصيني هو عامل مهم يُمكن للولايات المتحدة استغلاله للضغط على الصين، خصوصاً وأنها تُسيطر على الممرات البحرية الممتدة من الخليج الفارسي إلى غاية بحر الصين الجنوبي، وهي الممرات التي تنقل عبرها الصين ما تستورد من نفط الشرق الأوسط وإفريقيا، لذلك فإن الصين قلقة من احتمال حدوث أي استخدام أمريكي لقوتها العسكرية المتفوقة في المنطقة لإعاقة تدفق الواردات النفطية الصينية، إذ أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى سياسية احتواء الصين اقتصادياً بعرقلة وصول الطاقة، و استعمالها كورقة ضغط لمراقبة الصين، فالرؤية الصينية تكمن في أن الشركات الأمريكية التي تحتكر أسواق النفط والغاز العالمية سوف تسعى إلى إعاقة وصول الشركات الصينية إلى هذه المصادر[٦٦٨].

هذا على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تستعمل بعد سياسة الاحتواء هذه، إلا أن الصينيين يرون في السيناريو متوقع الحدوث متوقع في المستقبل، ولذلك ولتجنب هذا الاحتمال

٦٦٦- كمال الدين شيخ عرب، "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا:الفرص والعقبات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١١ يناير/كانون الثاني٢٠١٧، ص٨.

٦٦٧- سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان امن النفط"، **مجلة العلوم السياسة**، العراق، عدد٤٣، (ب.س.ن)، ص١٥.

٦٦٨- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص١٦.

وما قد يسببه من مخاطر على الصين، فإنها تسعى لتنويع مصادرها إمداداتها بتكثيف علاقتها الدبلوماسية، والبحث عن خطوط نقل أكثر أماناً وفعالية ضد المخاطر[٦٦٩].

إن الصين صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وثاني مستورد للنفط ترى في الولايات المتحدة الأمريكية، اكبر خطر يهدد أمنها الطاقوي، فالولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم من جميع الجوانب العسكرية، الاقتصادية، والتكنولوجية، والصينيون يرون بأن الولايات المتحدة غير راضية عن تنامي القوة الصينية، وبأنها سوف تعيق نمو الصين باعتبارها قوة منافسة ومعادية، والدليل على ذلك انه من بين أهم المبادئ التي ينص عليها مشروع دليل التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ضرورة أن تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية كافة الوسائل اللازمة لمنع أي دولة منافسة من التطلع إلى دور دولي أو إقليمي[٦٧٠].

مع اعتبار أن الصين وروسيا تمثلان الخطر المحتمل، يُضاف إلى ذلك مجموعة المواقف الأمريكية من السياسات الصينية، بدءاً بالانتقاد المتواصل لأوضاع حقوق الإنسان في الصين، ودعم تايوان سياسياً وعسكرياً، وتقوية العلاقات مع اليابان، العدو التاريخي للصين، إضافة إلى بعض الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة، كقصف السفارة الصينية في بلغراد، كل هذه العوامل وغيرها تؤكد على أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أساس أنها قوية ومعادية وتخشى من صعودها، رغم أن الرؤية الأمريكية حول الصين هو أنها ما تزال بعيدة عن التحول إلى قوة عالمية[٦٧١].

ولعل ما يقلق الولايات المتحدة، هو حجم الحضور الصيني القوي في إفريقيا، ففي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الاقتصاد والانفتاح الكبير على العالم، بدأت بكين تتخلى عن سياسة تقديم المساعدات لأغراض سياسية في إفريقيا، وأصبحت تركز على العلاقات التجارية، وشهدت صادراتها إلى دول إفريقيا طفرة قوية، ففيما وصل الحجم الإجمالي للتجارة البينية الصينية- الافريقية عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٦ بليون دولار، قفز حجم التبادل عام ٢٠٠٥ ليبلغ نحو ٢٩,٤٦ بليون دولار.

٦٦٩- علي العطري، مرجع سابق، ص١١١.

٦٧٠- المرجع نفسه، ص ص١١١، ١١٢.

٦٧١- المرجع نفسه، ص١١٢.

كما هو الحال مع الولايات المتحدة، فإن علاقات الصين مع دول القارة الإفريقية متعددة الجوانب، سياسية، واقتصادية، وعسكرية، هذه العلاقات يتم توظيفها لخدمة المصالح النفطية الصينية، حيث تقوم الصين بالحصول على النفط، مقابل تزويد هذه الدول بالسلاح والمنتجات الكهربائية والاليكترونية، فضلا عن مشاركتها في مشروعات البنية الأساسية بعدد من دول القارة، ولا يجب أن ننسى أن علاقات الصين السياسية بالقارة الإفريقية قديمة، حيث ساندت بكين العديد من الدول في صراعها ضد الاستعمار، كما دعمت الكثير من حركات التحرر الإفريقية.

تقدم الصين قروضاً غير مشروطة بالدولار للوصول إلى إمكانيات إفريقيا الكبيرة من المواد الأولية، مما يجعل لعبة السيطرة الكلاسيكية التي تمارسها الولايات المتحدة عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غير مؤثرة وفي هذا المجال جاء في التقرير الذي أعده مجلس العلاقات الخارجية الصيني سنة٢٠٠٥ ما يلي"أن المساعدات والاستثمارات الصينية في إفريقيا لها الأفضلية لدى الدول الإفريقية لأنها تقدم بدون شروط متعلقة بطبيعة الحقوق والشروط الجبائية، وهي أمور تشترطها المساعدات الغربية، فالدول الافريقية سوف تتجه أكثر فأكثر إلى عدم الرضوخ للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل مساعداته، لان الصين تقدم لهم شروطا تفضيلية، وتبني إضافة إلى ذلك الطرق و المدارس ومشاريع البنية التحتية[٦٧٢]، وتحقيقاً لذلك عقدت الصين في ٢٠٠٦ قمة استثنائية لزعماء أربعين دولة افريقية استقبلت قادة بلدان مثل الجزائر ونيجريا ومالي و انغولا وجمهورية إفريقيا الوسطى وزامبيا وجنوب إفريقيا.

لقد رفعت الصين من وتيرة علاقاتها بإفريقيا في السنوات الأخيرة، فهي تعتمد على هذه القارة بتزويدها حالياً بما تحتاجه من النفط الخام، لذلك بدأت بتعزيز علاقتها ببعض الدول الإفريقية، ما بدا وكأنه بدية التحدي لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الكبير في القارة السوداء، فالصين هي المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الإفريقي لاسيما أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول ٢٠٣٠ وتستورد بكين أكثر من ٢٥ بالمئة من وارداتها النفطية من القارة السمراء[٦٧٣].

المطلب الثاني: التنافس الصيني – الأوربي على منطقة المغرب العربي.

٦٧٢- علي العطري، مرجع سابق، ص١١٩.

٦٧٣- المرجع نفسه، ص١٢٠.

يرجع التنافس الدولي الصيني – الأوربي على دول المغرب العربي بالأساس حول النفط، فدول الاتحاد الأوربي حسب الإحصائيات كانت تستورد في عام ٢٠٠٦ ما يناهز ٧٠ بالمئة تمن استهلاكها من النفط و ٤٠ بالمئة من استهلاكها للغاز، وتشير التقديرات الموضوعية لاحتمالات المستقبل إلى أن هاتين النسبتين يمكن أن تتصاعدا إلى ٩٠ بالمئة للنفط و ٧٠ بالمئة للغاز بحلول ٢٠٢٠، وتنطلق دول الاتحاد الأوربي بان إنشاء سوق موحدة أوربية للطاقة يمكن أن يساهم في تعزيز امن الطاقة[٦٧٤].

وتعتبر أوربا من المناطق الفقيرة نفطياً حيث تستورد نصف احتياجاتها النفطية، باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا، بل أن بريطانيا ستتحول إلى دولة مستوردة بشكل كامل، وهو ما يفسر انسياق رئيس وزراء بريطانيا "بلير وراء مخططات الرئيس "بوش في احتلال العراق في ٢٠٠٣، وانطلاقاً من مميزات القرب الجغرافي للنفط في شمال إفريقيا تعتمد أوربا بشكل كبير على هذه الدول، خاصة ليبيا بحوالي ٧٠بالمئة من إنتاجها الى أوربا، وازدادت أهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عليها في عام ٢٠٠٣.[٦٧٥]

المبحث الثالث: أبعاد الاهتمام الصيني بمنطقة دول المغرب العربي

لقد أصبحت الصين تبدي اهتماما متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية، وتطبيق سياسة الانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي خدمة لأهدافها ومصالحها وتحقيق غاياتها في العالم، وتعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق الجيواستراتيجية وهي الممر الأفضل لضمان خروج الصين من المحيط الإقليمي الأسيوي في قضية تحقيق أمنها الطاقوي.

لقد عجلت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بتسارع وتيرة التنافس بين القوى العظمى حول المنطقة وذلك لما تلعبه من أهمية بالغة للدول المستوردة للطاقة ولعجلتها الصناعية، خاصة وان الطاقة تعتبر عنصر أساسي في النشاط اليومي للحركة الاقتصادية للسوق الرأسمالي، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الطاقة في رسم معالم العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستوردة ودعم الاعتماد المتبادل فيما بينها، وعليه تحتل الدول المغاربية مكانة خاصة لدى القوى الكبرى.ويمكن اختصار ابعاد الاهتمام الصيني في الأبعاد التالية:

٦٧٤– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ٤٣، ص٨.

٦٧٥– المرجع نفسه، ص٩.

١.**البعد الاقتصادي**: إن المنظور الصيني الخاص للقارة الإفريقية ككل ودول المغرب العربي بصفة خاصة تُمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموها وتطويره على المدى البعيد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والاهم في تفاعل الصين مع هذه الدول، لذا اعتمدت الأولى في سياستها تجاه الثانية على مفهومي القوة الناعمة وبناء شراكات اقتصادية وإستراتيجية، وتتميز العلاقات الصينية – المغاربية بالتعدد والتنوع والكثافة ويُمكن تقسيمها إلى ما يأتي[٦٧٦]:

أ- **المساعدات المالية والتنموية**:يُعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه في المنطقة، من أجل هذا حضيت الدول الإفريقية ومنه دول المغرب العربي بنسبة كبيرة من المساعدات الرسمية الصينية، وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع عديدة منها المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلاً عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للإستثمار في عدد من القطاعات، وهو ما يجعل الصين شريكاً ثابتا في المنطقة، وتنظر الصين إلى هذه المساعدات على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية، وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه إفريقيا بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي.

تتبع الصين في هذا الإطار منهجاً ذكياً في تقديم مساعداتها المالية والتنموية للدول الإفريقية لضمان استثمارها على الوجه الأكمل، إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين، ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع تتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وتوفر هذه الطريقة ثلاثة أمور أساسية هي ضمان بناء هذه المشاريع، وعدم ضياع هذه الأموال عبر سرقتها من قبل المسؤولين الفاسدين، وحصول الصين على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الإفريقية ومسؤوليتها، وقد تنامت المساعدات التي تُقدمها الصين إلى إفريقيا ومن ضمنها القروض بشكل كبير، إذ ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي في المدة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

ب- **الإطار المؤسسي للتعاون والشراكة**:تحمل المساعدات التي تقدمها الصين إلى إفريقيا طابعاً مؤسسياً رسمياً، إذ تشترك عدة وزارات ومؤسسات ودوائر خاصة في تقديم هذه المساعدات كل حسب دوره، مثل وزارة الخارجية والمالية والتجارة، إضافة إلى المصارف المملوكة للدولة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في مجلس الدولة والمستشارين الصينيين في السفارات

٦٧٦- ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص١٢٦.

الصينية، وتُشكل المساعدات الصينية الرسمية أنموذجاً ملائماً وجيداً لاقتصاديات القارة الإفريقية ككل لاعتبارات كثيرة، أولها، امتلاك الصين خبرة واسعة في مجال التنمية، وثانيهما، تتسم مشروعاتها بجودة نسبية وتكاليف منخفضة، وهو ما يُلائم الدول المغاربية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنموية عالية.

تجسد تعاون الصين بالدول المغاربية من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف المسماة منتدى التعاون الصيني- الإفريقي(FOCAC) الذي تأسس في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٠، وهو يُمثل آلية للتشاور الثنائي تهدف إلى تعميق العلاقات وتشجيع التعاون المشترك، والسعي إلى توطين التنمية المشتركة، وقد مثل هذا المنتدى خارطة طريق لمئات من اتفاقيات التكامل لتقديم المساعدات الاقتصادية التي تنوعت ما بيت التعاون التقني ومشاريع الدعم والمنح المالية.

٢.**البعد السياسي**: بعيداً عن الإعلانات الرسمية، يُمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقة في دول المغرب العربي من خلال المعايير الجيوسياسية أساساً، فالدول الإفريقية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة تُعد ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى لتطبيق سياسة "الصين الواحدة"، وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لصالحها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية، على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتُشكل مجموعة البركس"(البرزيل، وروسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية، من أجل نظام يضم الجميع، ويحقق مزيداً من العدل والمساواة.[٦٧٧] تماشياً مع هذا الطرح يمكن القول أن زيادة الارتباط الصيني – المغاربي يرجع إلى أربعة أسباب يُمكن اختصارها فيما يلي[٦٧٨]:

١. وجود صدى للعلاقات التاريخية والسياسية الصينية حول تاريخ العلاقات الودية، واحترام الاستقلال السياسي وفلسفة عدم التدخل، وباختصار، فإن منهج الصين القائم على منهج"عدم إملاءات الشروط السياسية"، واعتماد منهج تفاعل اقتصادي قريب من المنهج التقليدي الغربي في

٦٧٧- الاولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية..شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٩ ابريل/نيسان٢٠١٤، ص٣.

٦٧٨- المرجع نفسه، ص٤.

النشاط الاقتصادي مع إفريقيا لقي قبولاً لدى الدول المغاربية وذلك لثلاثة أسباب، الأول هو تاريخ الاستعمار ورغبة الدول الإفريقية بصفة عامة في حماية فعالة لاستقلالها السياسي، والثاني هو تفضيل هذه الدول لأنظمة وسلطات سياسية مركزية، وليس مثل الأنظمة الغربية القائمة على النظام الديمقراطي التفويضي الذي تفضله الحكومات الغربية، والثالث هو ما تعرضه الصين على القادة الأفارقة من مسارات بديلة للتنمية، وليس فيها مجال للهيمنة الخارجية.

٢. وعد الصين بشراكة تحقق "الكسب للجميع"، خاصة عزم الصين الاستثمار والدعم في مجال التنمية في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتعاني الدول في افريقيا بصفة عامة من عجز في البنية التحتية.

٣. اعتماد الصين لمنهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد، وتخفيض الدين والقروض الإمتيازية لتمويل المنح الدراسية، وبناء منشأت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات، وبناء القدرات في مجال الزراعة والتعدين.

٤. تزويد الصين الدول المغاربية وقادتها ببديل معتبر لخريطة الطريق الغربية التقليدية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطوير، فالصين لا تشترط الليبرالية السياسية والاقتصادية كمتطلب مسبق للتنمية الاقتصادية، ذلك أن المنهج الصيني قائم على إمكانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون لبرالية سياسية، وترغب الدول المغاربية في تنمية اقتصادية مع لبرالية اقتصادية محدودة.

٣.البعد التجاري: إذا كان للحضور الصيني في إفريقيا بصفة وعامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة أهداف وأوجه متعددة، فإن الوجه الطاغي لهذا الحضور هو الوجه التجاري، فقد عرفت التبادلات التجارية طفرة كبيرة، إذ انتقلت من ١٢ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠الى أكثر من ٢٠٠ مليار في نهاية العام٢٠١٢، لتتبوأ الصين بذلك المرتبة الثالثة ضمن الشركاء التجاريين لإفريقيا بعد الاتحاد الأوربي(٤٣٩ مليار دولار)، أمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ٢٠١٢.[٦٧٩] وإذا كانت الولايات المتحدة بالعام ٢٠٠٨، أول مزود عالمي لإفريقيا (١١٨مليار دولار) أمام الصين(٥٦ مليار دولار)، فان الصادرات الصينية لإفريقيا في العام

٦٧٩- يحي اليحياوي، " الصين في إفريقيا:بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٩ يونيو/حزيران٢٠١٥، ص٣.

٢٠١١ قد وصلت إلى ٧٣مليار دولار، حين ارتفعت الواردات منها إلى ٩٣ مليار دولار، أي بما مجموعه ١٦٦ مليار دولار، مقابل١١٥ مليار دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية.[٦٨٠]

إن الذي يهيمن على الواردات الصينية إنما الموارد الطبيعية(أكثر من ٨٠ بالمئة بنهاية العام ٢٠١١)، ثم النفطية(ما بين ٦٥ و٧٠ بالمئة)، ثم المعادن(مابين ٥ و١٥بالمئة)، ثم السلع الفلاحية والغذائية (من ٥ إلى ١٠ بالمئة)، في حين أن الواردات من السلع المصنعة لا تتعدى ١٠الى ١٥بالمئة، و بالمقابل فإن بنية الصادرات تُظهر هيمنة ليس السلع الاستهلاكية (٢٠ بالمئة فقط من صادرات الصين)، بل لمواد التجهيز (٣٦بالمئة) والسلع الوسيطة (٣٥ بالمئة)، والتي تذكيها بقوة حاجيات البلدان الإفريقية بما فيها المغاربية إلى دعامات البنى التحتية).[٦٨١]

٤.ثقافيا ودبلوماسيا: تُشكل العقيدة الكونفوشية مرتكزاً رئيسياً للفكر الصيني ومحدداً مهماً للهوية الصينية، وتقوم السياسة الخارجية الصينية على أساس عدد من مبادئ تلك العقيدة، فأسهم اعتزاز الصينيين بهويتهم، معززين تلك الفكرة بالعامل السكاني الكبير الذي تمتلكه الصين، في إبراز تمايز الشخصية الصينية، ويُؤمن الصينيون بأن جميع المذاهب الفكرية والسياسية التي دخلت الصين على مر العصور، ذابت في إطار الفكر الصيني، وشكلت رؤى جديدة.[٦٨٢]

تحث العقيدة الكونفوشية على التآخي والسلام وفعل الخير، الأمر الذي يُفسر سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة في سياسة الصين الخارجية عموماً، كما تعتمد الصين في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي أقرها الحزب الشيوعي الصيني منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، والتي تتقاطع تماماً مع تلك المبادئ الكونفوشية، فاعتماد الفكر السياسي الصيني منذ قيام جمهورية الصين بقيادة "ماوتسي تونغ" بشكل أساسي على الإيديولوجية الشيوعية، التي تركت أثراً واضحاً في سياستها الخارجية، وتتمثل المبادئ الخمسة التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية على الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء والتدخل في شؤون الغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.[٦٨٣]

٦٨٠- المرجع نفسه، ص٤.

٦٨١- المرجع نفسه، ص٥.

٦٨٢- سنية الحسني، مرجع سابق، ص٤٢.

٦٨٣- سنية الحسني، مرجع سابق، ص٤٣.

شاركت الصين في مجال التعليم والثقافة، حيث تمتلك فروعاً لمعهد"كونفوشيوش"، وهو عبارة عن مؤسسة ثقافية تتيح للأجانب إمكانية تعلم اللغة الصينية والاطلاع على ثقافة شعبها، ويُعتبر من أبرز روافد "القوة الناعمة"الصينية، فيما لا يقل عن ٢٢ بلدا إفريقياً، بحسب وكالة الأنباء الصينية"شينخوا"، منها كينيا التي يوجد فيها هذا المعهد، فضلاً عن برامج لتدريب ثلاثين ألف موظف إفريقي في مختلف المجالات، وتقديم نحو ١٨ ألف منحة دراسية مجانية للطلبة الأفارقة.[٦٨٤] ويبدو أن "بيجين" وعت دور الثقافة في تعزيز العلاقات بين الشعوب والدول فعملت على تدريب نحو ٣٠ ألف فرد من الدول الإفريقية ككل في مختلف المجالات، وتبني الصين رؤيتها على أساس أن"الغزو الثقافي"هو البديل المضمون والحقيقي للصين[٦٨٥].

٥.**جيوسياسياً وأمنياً**:تنظر الصين إلى دول المغرب العربي وإفريقيا، بما يُحافظ على نموها الاقتصادي وصعودها الجيو- سياسي على المستويين خاصة في ظل مبادرتها"الحزام مع الطريق"كرؤية جديدة تطرحها الصين لدورها العالمي، والتواجد الصيني مثلاً في جيبوتي مؤشر إلى أمور أهمها الملف الأمني، حيث تسعى بكين من خلال قاعدتها العسكرية الجديدة إلى تأمين طريق الحرير وسفنها التجارية من القراصنة، ووفقاً لورقة السياسة الدفاعية للصين التي صدرت في مايو/أيار ٢٠١٥، فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع إستراتيجي ملائم مع التركيز على استخدام القوات والوسائل العسكرية، وتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين"سلسلة اللؤلؤ"[٦٨٦] و"حزام واحد، طريق واحد[٦٨٧]، وحسب ما يراه المراقبون، فإن قاعدة الصين في جيبوتي ستساعد على تحقيق الهدف الأخير حيث تمر صادرات صينية يومياً من خليج عدن وقناة السويس إلى أوربا تبلغ قيمتها مليار دولار[٦٨٨].

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل ثورات الربيع العربي

٦٨٤- كمال الدين شيخ عرب، مرجع سابق، ص٥.

٦٨٥- المرجع نفسه، ص٦.

٦٨٦- تهدف مبادرة "سلسلة اللؤلؤ" إلى إنشاء خط الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتامين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين.

٦٨٧- تهدف مبادرة حزام واحد، طريق واحد إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط.

٦٨٨- كمال الدين شيخ عرب، مرجع سابق، ص ٥.

إن ماضي الصين وتاريخها الأسطوري الإمبراطوري، يلقي بظلاله اليوم، فوضع النظام العالمي الجدي أحادي القطبية مهيأ لتستعيد الصين مركزها كمنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة ثانية ثمة حاجة عميقة يفرزها النظام العالمي القائم وعلاقات الصين بالدول الإفريقية عموماً و لاسيما دول المغرب العربي، إلى دراسة العوامل والمحددات التي تحرك السياسة الصينية، والتي تجعلها قادرة على أن تكون لاعباً كبيراً في المنطقة خاصة في ظل ثورات الحراك العربي الديمقراطي ٢٠١١، مع أنها لم تفعل ذلك إلى اليوم، فهل بإمكان الصين أن تغير موقفها وتقدم سياسة خارجية جديدة تجاه دول المغرب العربي في ظل زيادة التنافس الدولي الذي تقوده القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي

تقوم السياسة الخارجية الصينية على عدد من المحددات التي تساعد على استشراف توجهاتها تجاه قضايا دولية محددة بصفة عامة وفي علاقتها بدول المغرب العربي بصفة خاصة، فتؤدي اعتبارات الإيديولوجية وتحقيق المصالح دوراً رئيسياً في تحديد سياسة خارجية توصف عموماً بالبراغماتية، كما أن هناك علاقة وثيقة تربط بين سياسة الصين الخارجية وبين فكرها السياسي القائم على أساس رؤيتها لمكانتها وإيمانها بعقيدتها واستفادتها من تجربتها التاريخية، بالإضافة إلى ذلك باتت الصين تتعامل وفق سياسة خارجية تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الأقطاب المؤثرة في المنظومة الكونية[٦٨٩]، وتعتمد الدول الكبرى في ضمان أمن نفطها على عدد من الوسائل ومن بينها[٦٩٠]:

أ- **الاعتماد على حلفاء موثوق بهم:**فقد كان النفط سبباً لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت إلى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر، ولكونها أكبر مستهلك للطاقة بوصفها دول صناعية كبرى سعت إلى أن يكون لها الدور في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

٦٨٩- سنية الحسيني، مرجع سابق، ص٤٢.

٦٩٠- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص، ٩- ٢٢.

ب- **سياسة الخزين الاستراتيجي:** لقد حفزت أزمتا النفط المتتابعتين(١٩٧٨-١٩٧٩) و١٩٨٣ الأوساط السياسية الدولية إلى اتخاذ إجراءات بشأن تجنب صدمات نفطية جديدة مثل الأزمتين فعملت على إنشاء الخزين الاستراتيجي النفطي.

ت- **الاستقرار السياسي وضمان أمن النفط:**إن وضع الطاقة على صعيد العالم أصبح اقل أمناً من أي وقت مضى، فالشرق الأوسط، الذي يُعد مصدراً للكثير من إمدادات النفط دخل في اضطرابات شديدة، وحتى دول المغرب العربي بما فيها ليبيا والجزائر وما عاشته بعد ثورات الحراك العربي ٢٠١١ أثر على أمن النفط في المنطقة.

ث- **تنويع مصادر استيراد النفط:** توجهت الدول الكبرى إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولاسيما النفط وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للازمات النفطية.

ج- **توسيع سياسة الاستثمارات:**دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من أجل تأمين مصادر للطاقة أمينة وبعيدة عن الأزمات، ففي إفريقيا تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة استهلاكها من نفط دول السواحل الإفريقية للأطلسي بسبب قربه من سواحلها نسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، الآن الصين تسعى للقيام ببعض المشاريع مثل مساعدة نيجيريا على إقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم أسلحة وإصلاح السكك الحديدية فيها.

المطلب الأول:مصادر الطاقة

يُعد اقتصاد الصين الأسرع نمواً في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي مما زاد من حاجتها إلى طاقة هائلة، وفي غضون عشرة سنوات فقط تحوَلت الصين من مُصدر للنفط إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم، إذ تستهلك الصين(٦٠٣) مليون برميل من النفط يومياً، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لازالت تسبقها كثيراً لأنها تستهلك أكثر من ٢٠ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يزداد معدل استهلاك الصين إلى ١٠ ملايين برميل يومياً في العقدين المقبلين، ويرى بعض المحللين بأن السوق الصينية وحدها مسؤولة عن ٤٠ بالمئة من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ العام ٢٠٠٠، ولكن من المؤكد أن اقتصاد الصين واستهلاكها المتزايد للطاقة لن يتباطئ في المستقبل المنظور، وعلى الرغم من مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تتراوح بين(٩,٥)-(٩,٩) بالمئة في السنوات القليلة الماضية قفزت وارداتها النفطية بنسبة(٣,٥) بالمئة في العام ٢٠٠٤ و(٣,٣)

في العام ٢٠٠٥، وتفيد التنبؤات طلب الصين على الخام سيتزايد سنوياً بنسبة (١٢) بالمئة حتى عام ٢٠٢٠[٦٩١].

إن الحاجة إلى مصادر الطاقة، هي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، المحدد الأساسي لتوجيه السياسة الخارجية الصينية، فعلى مستوى التنمية الاقتصادية والصناعية الضخمة التي تعرفها الصين منذ حوالي ٣٠ سنة تقريباً، بنسبة نمو سنوي تقارب (٠٩) بالمئة، هذا النمو الاقتصادي الهائل تطلب توفير كميات ضخمة من مصادر الطاقة، التي على رأسها النفط، حيث أصبحت صناعة الطاقة في الصين عاجزة عن تلبية هذا الطلب، وبما أن الصين تسعى لتعديل سياستها الخارجية حسب متطلبات إستراتيجيتها التنموية، انتهجت ما يعرف "بدبلوماسية الطاقة"، وسعت إلى تشجيع شراكتها الطاقوية على الاستثمار والاستكشاف الخارجي، وإبرام اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي ومختلف المصادر الأخرى[٦٩٢]، وفي نفس الوقت، قامت الصين بمساعدة نشاط هذه الشركات بتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة في مختلف المجالات، من اتفاقيات تجارية، إلى إعفاء للديون، وتقديم مساعدات، وبهذا نجحت الصين للوصول إلى مصادر الطاقة في مختلف مناطق العالم[٦٩٣].

وخلال السنوات الأخيرة، قامت الصين بتكثيف نشاطاتها ومبادراتها الساعية إلى تأمين حاجاتها الطويلة المدى لمصادر الطاقة، في واحدة من أهم المناطق الطاقوية في العالم وهي إفريقيا بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة.

في هذا السياق أصبحت الجزائر محل اهتمام مكثف لصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية كدولة منتجة ومصدرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، وأيضاً باعتبارها سوقا استهلاكية واستثمارية واعدة، ، حيث أن الصين وفي إطار دبلوماسيتها للطاقة قد بدأت في السنوات الأخيرة بالدخول إلى الأسواق الجزائرية بصورة مكثفة، فقامت بتصدير منتجاتها المختلفة إلى الجزائر وبأسعار تنافسية، كما قامت بإطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف الميادين والقطاعات خصوصاً في البنى القاعدية والمشاريع الكبرى، كبناء الطرقات، الجسور، الشركات وغيرها، كل هذا مهد لبدء الصين بالدخول في المنافسة على مصادر الطاقة الجزائرية،

٦٩١- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص٦.

٦٩٢- علي العطري، مرجع سابق، ص٩٢.

٦٩٣- المرجع نفسه، ص٩٢.

على الرغم من أن الصين لم تصبح بعد مستورداً ومنافسا قويا على الطاقة في الجزائر، وتذهب اغلب كمياتها إلى أوربا الغربية[٦٩٤].

إن الحضور الصيني في الجزائر في مجال الطاقة يتطور تدريجياً، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الصينية- الجزائرية في قطاع الطاقة والمحروقات في السنوات الأخيرة، وتعزز بذلك حضور الشركات الصينية تدريجياً في قطاع النفط و الغاز الجزائري، ففي سنة ٢٠٠٢ اشتركت شركة Sinopec الصينية مع شركة سوناطراك الجزائر sonatrach في لاستثمار حوالي ٥٢٥ مليون دولار أمريكي لتطوير حقول في الصحراء الجزائرية، كما قامت شركة cnpc الصينية في جويلية ٢٠٠٣ بتوقيع عقد بقيمة ٣٥٠ مليون دولار لاستيراد النفط من الجزائر، وقامت هذه الأخيرة في ديسمبر ٢٠٠٣ بإقامة عقد شراكة مع شركة سونطراك تقوم الشركة الصينية بموجبه باستثمار حوالي ٣١ مليون دولار خلال ٣ سنوات للتنقيب عن البترول والغاز في الجزائر[٦٩٥].

المطلب الثاني:الاستثمار

تهدف الصين في علاقاتها مع دول المغرب العربي في سد احتياجاتها للنفط بحكم الآلة الاقتصادية الهائلة التي تملكها، وقد اتجهت الصين للإستثمار في مجال البحث عن البترول الإفريقي بصفة عامة ودول المغرب العربي بما فيها الجزائر وليبيا بصفة خاصة، وتستثمر الشركات الصينية في جميع الدول دون استثناء عكس الشركات الغربية التي تتجنب الدول ذات البيئة الصعبة، كما تستهدف الصين القطاعين العام والخاص على حد سواء دون العمل بمبدأ تركيز الاستثمار وهي في هذا ليست مدفوعة بقوى السوق ولكن مدفوعة بهدف المصلحة وهدف خلق فرص اقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، فضلاً عن أن الصين تُعد من أكثر الدول استثماراً في الاقتصاديات عالية المخاطر لتحقيق مكاسب ضخمة عن طريق الإستحواذ على

٦٩٤- المرجع نفسه، ص١٠٦.

٦٩٥- علي العطري، مرجع سابق، ص٩٣.

الشركات والمشروعات بتكلفة منخفضة والحصول على امتيازات استثنائية في مقابل الاستثمارات[٦٩٦].

حيث سجل الاستثمار المباشر في القطاع الخاص (١٤,٧) مليار دولار في عام ٢٠١٢ بنسبة نمو (٦٠) بالمئة منذ سنة ٢٠٠٩، وتُشير الإحصائيات إلى أن رأس المال في القارة عام ٢٠١٥ وصل إلى ١٢٨ مليار دولار بزيادة قدرت بنحو (١٣٦) بالمئة من عام ٢٠١٣ بمتوسط يقدر ب٦٧,٨ مليون دولار، كما أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا بصفة عامة لم تقتصر على النفط فقط بل استثمرت في قطاعات أخرى حيث سجلت ١٣٧ مشروعاً يعمل في مجال الزراعة و١٣٣مشروعاً في مجال البنية التحتية[٦٩٧]، يمكن القول أن حجم الاستثمارات والمشاريع التي أقدمت عليها الصين في منطقة دول المغرب العربي تحكمها إثنين من المسوغات وهي[٦٩٨]:

المسوغ الأول: ويتمثل في تجاوز الصين لمبدأ"المساعدة" وتعويضه بمصطلح برغماتي، مصطلح "الربح للجميع"، لذلك عمدت الصين – بناءاً على هذا الطرح– إلى منح العديد من دول إفريقيا قروضاً بدون فائدة، أو بنسب فائدة تفضيلية، وهبات عينية مجانية من قبيل بناء المستشفيات والمدارس ومراكز التكوين التقني، وهكذا، فالإحصائيات الصينية حسب معطيات "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" تفيد بأن الصين قد قدمت معونات للدول الإفريقية ككل(مابين ١٩٤٩ و٢٠٠٩) بما مقداره ٣٨ مليار دولار ١٦ منها هبات جزافية، و ١١ قروض فائدة، و ١١ اخرى قروض تفضيلية.

أما المسوغ الثاني: فيكمن في الخاصية الثانية"الإنسانية"التي تطبع العلاقة بين الصين والدول المغاربية والتي تُعبر عنها هجرات اليد العاملة المتبادلة بين الطرفين، ناهيك عن تعايش اليد العاملة والتجار الصينيين مع الثقافات المحلية، والتكيف التدريجي مع العائدات والتقاليد.

المبحث الثاني:موقف الصين من ثورات الربيع العربي

٦٩٦– غلام نجيب، "دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا في فترة ١٩٩٠–٢٠١٥"، **مذكرة ماستر**، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧–٢٠١٨، ص٧٠.

٦٩٧– المرجع نفسه، ص٧٠.

٦٩٨– يحي اليحياوي، مرجع سابق، ص٨.

خلقت ثورات الربيع العربي ٢٠١١ مراكز جديدة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجدت الصين نفسها مضطرة لتغيير المواقف والبحث عن فرص جديدة أمام هذا الوضع المعقد، فبوصفها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، تعيَن عليها أن تتصرف كقوة مسؤولة للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ويمكن وصف السياسة الخارجية الصينية في دول المغرب العربي باثنين من السمات الرئيسية، السمة الأولى التي تتصف بها سياسة الصين هي أنها عملية واقعية، والسمة الثانية هي الثبات منذ نهاية الحرب الباردة، فقد ظلت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط ككل مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرض الاستثمار التي تلقاها في الخارج، أن جوهر السياسة الخارجية الصينية هو الحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتسهيل استمرار الإصلاح والتنمية، وبالتالي السياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة، وبالتالي فإنها تؤيد التأمل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض وإدارة الصراع[٦٩٩].

من الواضح أن الموقف الصيني الرسمي غير مطمئن على الإطلاق من مواقف الولايات المتحدة والغرب الأوربي بشأن معالجة أزمات ثورات الربيع العربي، ففي الحالة الليبية، الصين كانت قد تحفظت في مجلس الأمن على قرار الحظر الجوي المفروض على ليبيا، واعتبرت أن العمليات العسكرية الغربية التي يقودها حلف الناتو ضد قوات العقيد القذافي غير مبررة ولا تندرج تحت سقف قرار الحظر الجوي وتفترق عنه[٧٠٠]. وقد عبرت الصين عن قلقها ومخاوفها بشكل أوضح تجاه ما يجري في ليبيا من خلال اجتماعات مجموعة (بريكس) الدولية، في مدينة سانيا الصينية التي التقى فيها زعماء الدول الخمس الأعضاء في مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). وأكثر من ذلك، فقد عبر الرئيس الصيني "هو جينتاو" عن نقده الشديد لسلوك الغرب تجاه ليبيا.[٧٠١].

٦٩٩- مردخاي خزيزا، "كيف اثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟ متوفر على الرابط: http://raqeb.co/2014/10/%D9%83%D9%8A تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٢/٢١.

٧٠٠- علي بدوان "الصين وإشكالية الموقف تجاه الحدث الليبي"، متوفر على الرابط التالية: https://www.maghress.com تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٣/٠٢

٧٠١- المصدر نفسه.

في خضم هذه المعطيات شهدت العديد من دول المغرب العربي أوضاعاً داخلية صعبة هددت أمنها واستقراها ومشاريعها التنموية وحتى العلاقات العربية البينية شهدت أسوء أحولها خاصة بعد ثورات الربيع العربي، فقبل الثورات كانت المنطقة في عمومها منقسمة وسيولة شديدة في الخلافات العربية، أوصلت العمل العربي ومؤسساته إلى حالة من العطالة الكاملة، فالجامعة العربية في حالة شلل، والاتحاد المغاربي معطل، ولم يبق من مؤسساته العمل الإقليمي الفاعلة نسبياً سوى مجلس التعاون الخليجي، لهذا فإن زيارة الرئيس "شي جينبينغ"، إلى مقر جامعة الدول العربية في ٢١ يناير ٢٠١٦، على أهميتها، لم تتجاوز بُعدها الرمزي والبروتوكولي، مع التنويه بأهمية الوثيقة التي أصدرتها الصين في ١٣يناير ٢٠١٦ تجاه العالم العربي والتي مهدت للزيارة، فقد رسمت تلك الوثيقة إطاراً يمكنه أن يُسهم في تطوير العلاقة العربية الصينية متى توفرت الظروف الملائمة[٧٠٢].

وتخشى الصين من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها وكذلك من سيطرة الأحزاب الدينية في دول الشرق الأوسط، خوفاً من أن يُشكل ذلك تصعيداً لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين، وعلى رأسها المسلمون، ومنهم متشددون صينيون من قومية الأغور تلقوا تدريباً على يد مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام لتنفيذ أعمال إرهابية في الداخل الصيني، وتعتقد الصين أن استقبال الولايات المتحدة "الدلالي لاما" زعيم الأقلية البوذية عام ٢٠١١ يُعتبر بمنزلة تشجيع للجماعات الانفصالية، بما لا ينفصل عن توجهها للمصالحة مع الإسلام السياسي، وشكلاً من أشكال التدخل في سياستها الداخلية، وتُعتبر الصين أن انتقادات الولايات المتحدة لها بزيادة إنفاقها العسكري، ومطالبتها برفع أسعار عملتها وبإصلاحات داخلية، واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة، هو تدخل في شؤونها الداخلية.[٧٠٣]

وتُعتبر الصين أيضاً أن محاولات الولايات المتحدة لزعزعة استقرار المنطقة العربية يأتي لسد الطريق أمام إمدادات النفط التي تصل إليها، وخصوصاً أن ذلك جاء بعد تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وسعيها للخروج منها، بعد إكتشاف كميات هائلة من النفط في كندا و البرازيل وتطوير العديد من التقنيات لاستخدام الطاقة البديلة والطاقة الكامنة في

٧٠٢- شفيق شقير، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١١مايو/ايار٢٠١٧، ص٤.

٧٠٣- سنية الحسني، مرجع سابق، ص٤٨.

باطن الأرض كبديل مستقبلي للنفط، في حين تعتقد الصين أن التعاون الاقتصادي يحتاج إلى توافر الأمن والسلم في العالم، الأمر الذي يُفسر مساعيها للتهدئة وحل المشكلات الدولية بطرق دبلوماسية من خلال إستراتيجية تقوم على أساس علاقة صفر مشاكل مع العالم الخارجي[٧٠٤].

لقد كان النشاط الصيني قبل الربيع العربي يستند في الغالب إلى التاريخ السياسي والثقافي الذي يجمع الدول العربية ككل مع الصين، أما بعد تبني الصين لمبادرة"طريق الحرير الجديد[٧٠٥]"، فإن العلاقة الاقتصادية آخذة في التطور، ويبدو أن نطاقها سيتسع ليشمل كل الدول العربية وعلى رأسها الدول المغاربية والخليجية باعتبارها مصدراً للطاقة، ثم بقية الدول كأسواق للمنتجات الصينية أو لمشاريع بنى تحتية وبالطبع، مع أي تحسن سياسي في دول ثورات الربيع العربي، لن تتردد الصين في طرح نفسها كأحد رعاة الإعمار فيها، سواء في سياق مبادرة طريق الحرير الجديد أو من خارجها.[٧٠٦]

ولذلك عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع المناطق والدول الغنية بالنفط من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدولة وتقديم امتيازات اقتصادية وتجارية، وكذلك تخشى الصين من زيادة تركز مصادر مستوردات الصين من عشر دول، وجاء ٦٠ بالمئة من هذه الكمية من خمس دول الشرق الأوسط وإفريقيا وهي مناطق يحتمل أن تحدث فيها إنقطاعات النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي كما تخشى الصين أيضاً من احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر لأن طرق الملاحة البحرية للمخاطر، لأن طرق الملاحة البحرية التي تمر من خلالها شحنات النفط الخاصة بها يمكن أن تتعرض للمخاطر، و لاسيما فيما يعرف باسم(نقاط الاختناق) مثل مضيق ملقا، إذ يمكن أن تتعرض شحنات النفط للاختناق على يد الإرهابيين أو عن طريق منافسين جيو سياسيين محتملين في أوقات الأزمات في الوقت الحاضر يجب أن يمر أربعة أخماس النفط الذي تستورده الصين عبر مضيق ملقا.

٧٠٤- المرجع نفسه، ص٤٨.

٧٠٥- طريق الحرير الجديد هي مبادرة اقترحها الرئيس الصيني "شي جينبينغ "وتسمى أيضا "حزام واحد، طريق واحد، او ب"بالطريق والحزام"عام ٢٠١٣ ويهدف المشروع إلى زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ويحتل هذا المشروع رأس سلم أولويات الصين من اجل التنمية العالمية في المستقبل، وتقوم المبادرة على دينامية تجعل التعاون في مجال الطاقة وانشاء البنى التحتية هو أساس لعولمة أكثر شمولا وانفتاحا، وتقوم على التبادل الاقتصادي والتجاري المنظم على طول مسار طريق الحرير الجديد.نقلا عن وانغ جيان، "العلاقات الصينية- الشرق أوسطية من منظور "الحزام والطريق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١١مايو/ايار٢٠١٧، ص٢.

٧٠٦- شفيق شقير، مرجع سابق، ص٦.

المبحث الثالث:مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المغرب العربي

إن مستقبل السياسة الخارجية الصينية حالياً وكما تصرح دائما في مواقفها الرسمية بأنها تنتهج سياسة خارجية سليمة مستقلة، هدفها هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، ومن محتوياتها[٧٠٧]:

- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي، حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط، وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي.
- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول، حيث يجب أن تُحترم فيه كافة الدول بعضها بعضاً وتتشاور سياسياً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، وتحفز الدول بعضها بعضاً اقتصادياً للتنمية المشتركة.
- مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله، وتدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب.
- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك انطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الإيديولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.
- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولاً شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

وكدولة صاعدة في الاستهلاك النفطي أدركت الصين ضرورة التعامل وفق معايير تقلل من أثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة وذلك بتطبيق العديد من الاستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها، فبالإضافة إلى شراء النفط مباشرة من سوق النفط العالمية وتنويع مصادر الإمداد بدأت الشركات النفطية الحكومية الصينية بشراء أسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في الخارج، وتهدف الصين من خلال الامتلاك الفعلي لأصول نفطية أجنبية إلى التقليل من اعتمادها على الإنتاج النفطي العالمي الذي تسيطر

٧٠٧- سيليني ياسين، مرجع سابق، ص٦٥.

عليه الشركات الغربية، ومن أجل تقليل الاعتماد على السوق المفتوحة لشراء احتياجاتها من النفط وبذلك تقلل من التعرض للتقلبات السعرية.

إذا ستبقى الاعتبارات الاقتصادية حالياً ومستقبلاً العامل الأكثر أهمية من غيرها في تشكيل العلاقات الصينية – المغاربية والتحكم في مساراتها، فحاجة الصين إلى النفط وزيادة المبادلات التجارية وتوسيع مجالاتها ستكون أهم المتغيرات المؤثرة في إستراتيجية الصين المستقبلية حيال هذه المنطقة، في خضم هذه الاعتبارات ستواجه جهود الصين في سبيل تطوير سياستها تجاه دول المغرب العربي بصفة خاصة ودول القارة الإفريقية بصفة عامة بعض المعوقات التي يمكن أن تقلل المكاسب التي تحققها، ويمكن إيجازها فيما يلي[٧٠٨]:

١. ضعف المكون الثقافي في علاقة الصين بإفريقيا، الذي يرتكز على عدد من العناصر، منها عدم انتشار اللغة الصينية عالميا، عدم إلمام النخبة الصينية المثقفة باللغات المستخدمة في هذه الدول، عدم إيلاء الصين اهتماما كبيرا بالديانات المنتشرة في هذه الدول والتنظيمات المتعددة المروجة لها، وتجاهل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية.

٢. ضعف الاهتمام الإعلامي والأكاديمي الصيني بالقارة الإفريقية، مثل محدودية اهتمام الإعلام الصيني بهذه المنطقة، وقلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة في دراسة كل ما يتعلق بهذه الدول من ناحية ثقافتها وقيمتها ودياناتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واستقاء الصين معلوماتها وبياناتها عن هذه الدول من المراكز والبرامج البحثية الغربية، الأمر الذي نقل لها صورة غير دقيقة عنها.

٣. إن استمرار اعتماد الصين على المواد الخام وموارد الطاقة من إفريقيا ودفع شركاتها عمولات للمسئولين السياسيين في هذه الدول نظير تسهيلهم الإجراءات المتعلقة بالاستثمار سيشوه صورتها ويضعها في خانة الدول الاستعمارية، وهو ما يعرقل جهودها في الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول المغاربية.

٧٠٨- ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص١٤٣.

خاتمة

لقد كشفت التحليلات الواردة في سياق هذا المقال أن فلسفة الصين في سياساتها الخارجية تقوم على تجنب الصدام مع القوى الكبرى تجاه المسائل الكونية الخلافية، وتفضل على الدوام إدارة الخلافات والتباينات بطريقة هادئة دون تصادم مباشر بالرغم من حدة الافتراق التي قد تقع، ففي ثورات الحراك العربي الديمقراطي تبنت الصين موقف السياسات الغير تدخلية، والتي تختلف عن السياسات الغربية والأمريكية، التي تفرض على الدول معايير خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي تقدم مساعداتها بدون فرض الشروط والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية، كما أن الصين وبسبب استخدامها للطاقة تقدم فرصا تعاونية اكبر أساسها المصلحة المتبادلة، بعيداً عن سياسة الهيمنة وتقديم الامتلاءات.

لقد مثلت السياسة الخارجية الصينية آلية مهمة لبناء علاقات مع أسواق استهلاكية، فهي حاولت ترسيخ شركات موجودة تاريخياً مع دول عديدة في الشرق الأوسط، إضافة إلى السعي الدءوب وراء أسواق جديدة مثلاً في القارة الإفريقية بما فيها دول المغرب العربي، فعلى الصعيد الاقتصادي ومع انتهاء الحرب الباردة برزت الصين كدولة ذات اقتصاد قوي وكقوة تجارية وبالأخص كمصدرة لسلع التنافسية، وعلى الصعيد الأمني، ازداد الاهتمام بالصين خاصة مع ضعف المقدرات الروسية بعد الحرب الباردة، فضلاً عن الإنفاق الملحوظ على التسلح، والمقدرات العسكرية النووية، أضف إلى ذلك القوة السياسية المميزة بوصفها أحد حاملي إدارة النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عما قامت به الصين على مدى عقود من تنفيذ العديد من المشروعات الناجحة للبنية الأساسية في هذه المنطقة، وتزويد الكثير من الدول باحتياجاتها من الخبرات الفنية والمهنية، واهتمامها بدول التعاون الثقافي وتبادل البعثات معها، وكذلك تشجيعها لرجال الأعمال الصينيين على الاستثمار في دول المغرب العربي.

ختاماً يُمكن القول أن السياسية الخارجية الصينية في السنوات الأخيرة، أصبحت أكثر اعتدالاً، و بالتالي أكثر فعالية، أكثر مرونة، أكثر احترافية وأكثر انفتاحاً في العالم، هذه الدبلوماسية مدعومة بخطابات أقل عدائية من قبل، حيث تفضل الحلول"رابح– رابح"و"الانسجام الدولي"، و"تفادي النزاعات"، حيث تبدو الصين وكأنها لا تملك أعداء.

قائمة المصادر والمراجع

١. الأولي إسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية..شراكة أم استغلال وجهة نظر افريقية"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ١٩ابريل/نيسان٢٠١٤.

٢. إسماعيل بوالروايح، " الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس)٢٠٠١-٢٠٠٨، ***رسالة ماجستير***، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

٣. إبتسام محمد العامري، "الدور الصيني في إفريقيا دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، ***المستقبل العربي***، عدد ٤٦٦ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧.

٤. أحمد موري النعيمي، "تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد"، ***مجلة العلوم السياسة***، العدد ٣٧، جامعة بغداد، (ب.س.ن).

٥. جمال عبد الناصر مانع، ***اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية*** الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٦. دخالة مسعود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة"، ***أطروحة دكتوراه***، جامعة قسنطينة ٠٣، كلية العلوم السياسة، ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، ***العلاقات العربية- الأسيوية***، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٨. هند بطلموس، المغرب والصيت:تفاعل دبلوماسي، متوفر على الرابط التالي: www.arabrenewal.info تاريخ الاطلاع:١٢/٠٠٣/٢٠١٨.

٩. وانغ جيان، "العلاقات الصينية-الشرق أوسطية من منظور "الحزام والطريق"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ١١مايو/ايار٢٠١٧.

١٠. يحي اليحياوي، " الصين في إفريقيا:بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ٩ يونيو/حزيران٢٠١٥.

١١. كمال الدين شيخ عرب، "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا:الفرص والعقبات"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ١١يناير/كانون الثاني٢٠١٧.

١٢. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط.٢، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.

١٣. محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز، ***مفاهيم أمنية***، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠.

١٤. مرسي مشري، " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وأفاق، " مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول:***التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وافاق***١٦-١٧ديسمبر٢٠٠٨(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف:كلية العلوم القانونية والإدارية، ٢٠٠٨).

١٥. المصطفى ولد البو، "موريتانيا والصين وطريق الحرير، متوفر على الرابط التالي:.aljazeera.net/blogsتاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٣/٢٢.

١٦. مردخاي خزيزا، "كيف اثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟ متوفر على الرابط: http://raqeb.co/2014/10/%D9%83%D9%8A تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٢/٢١.

١٧. سناء كليش، "تونس والصين تواصل الصداقة والتعاون"، متوفر على الرابط التالي:http://www.chinainarabic.org تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٤/١٢.

١٨. سيليني ياسين، "العلاقات الجزائرية- الصينية:دعم متبادل"، ***رسالة ماجستير***، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر٠٣، ٢٠١٠-٢٠١١.

١٩. سنية الحسني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة، المستقبل العربي، عدد ٤٤٠، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٥.

٢٠. سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان امن النفط"، ***مجلة العلوم السياسة***، العراق، عدد ٤٣، (ب.س.ن).

٢١. علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣-٢٠٠٧"، ***مذكرة ماجستير***، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٢٢. عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية"، ***سياسات عربية***، عدد.٢١ تموز/يوليو٢٠١٦.

٢٣. علي بدوان"الصين وإشكالية الموقف تجاه الحدث الليبي"، متوفر على الرابط التالية:https://www.maghress.com تاريخ الاطلاع:٢٠١٨/٠٣/٠٢.

٢٤. شفيق شقير، "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ١١مايو/ايار ٢٠١٧.

٢٥. خليل إبراهيم حجاج و صايل فلاح السرحان، السلوك التصويتي بين المجموعة العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٧، ***دراسات***، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٦، ٢٠٠٩.

٢٦. غلام نجيب، "دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة ١٩٩٠-٢٠١٥"، ***مذكرة ماستر***، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨.

27. Hatem Bensalem ،"le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen "، ***études international***، No.40(March 1991).

الفصل السادس

الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية والتأثير

د/ جمال خالد الفاضي

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية

مقدمة

لطالما اعتبرت جمهورية الصين الشعبية الشرق الأوسط منطقة ثانوية وقليلة الأهمية نسبيًا، أما اليوم فيتّخذ هذا الجزء من العالم حيّزًا أوسع بكثير من أي وقت مضى في حسابات الأمن القومي الصيني، ويزيد اهتمام الصين ومشاركتها غير المسبوقين في الشرق الأوسط من احتمال امتلاكها لخطط طموحة في المنطقة.

لقد شكّلت المتغيرات الإقليمية التي يشهدها الشرق الأوسط نقطة تحول بالنسبة للسياسة الدولية وفيما يخص القوى الكبرى التي يشكل لها الشرق الأوسط أحد أهم المجالات الحيوية التي تؤثر في رسم السياسة الدولية، إذ شهد ولازال يشهد الشرق الأوسط حدوث تغيرات بنيوية في هيكلية المنطقة، بل يشهد تحولات على مستوى موازين القوى في المنطقة، وعلى مستوى علاقات الداخل والخارج، لاسيّما بعد حدوث ما يُسمى بثورات الربيع العربي، الأمر الذي يفرض حاجة ملحة إلى بلورة وصياغة رؤية صينية تنسجم وحجم المتغيرات في المنطقة، التي تشكل جزءاً من مجالها الحيوي.

فاليوم، هناك متغيرات لم تعد تقتصر على منطقة الشرق الأوسط، بل أصبحت تَطال منظومة بنية النظام الدولي ومستقبل العلاقات الدولية، وطبيعة الأطراف الفاعلة في بنية هذا النظام، خصوصاً في ظل الاهتمام الكبير الذي بدأ يستحوذ على وجهات نظر الكثيرين، فيما يتعلق بالدور المستقبلي الذي يمكن للصين أنْ تؤديه في منطقة حَبلى بالمتغيرات التي يُمكن أنْ تنعكس على طموحات الدول الكبرى في تأدية دور حيوي في السياسة الدولية، فإنّها تعد دولة كبرى لا ينحصر دورها اتجاه تأثير سياسي واقتصادي، وإنَّما يشمل أبعادًا جيوبوليتكية واستراتيجية، فضلاً عن الأبعاد الثقافية.

أهمية الدراسة:

في ظل متغيرات دراماتيكية جمّة شهدها الشرق الأوسط تنعكس على بنية المنطقة وعلاقات دوله مع المجتمع الدولي، فإنَّ الحديث عن أداء الصين الفاعل والمؤثر، في ظل المتغيرات التي تعصف بالمنطقة، وتأثير ذلك على دورها ونفوذها، على مستقبل بنية النظام الدولي التي تسعى لأن تكون أحد أقطابه.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أنَّ المتغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط منحت الصين فاعليةً وتأثيراً أمام امتحان جدي في كيفية التعامل مع هذه التطورات بما يخدم طموحها اتجاه تعزيز دورها في المنطقة، التي تشكل أهم المناطق منافسة بين دول النظام الدولي، من هنا يأتي السؤال الرئيس للموضوع كما يلي: **ما نظرة الصين اتجاه المتغيرات التي عصفت بالمنطقة؟**

وبعض الأسئلة المتفرعة منه وهي:

ما مدى تأثير ذلك على طموحها كعملاق اقتصادي وسياسي، وكيف يمكن لها أنْ تستثمر هذه المتغيرات بما يخدم طموحها الدولي؟ وما العوامل الداعمة لدور صيني في المنطقة؟، وما التحديات التي تواجهها من أجل دور فاعل في الشرق الاوسط؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت استخدام المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة للمنهج الاستقرائي، لفهم الأداء الصيني وعلاقته بالمتغيرات الإقليمية في منطقة تشكل حيزاً مهماً في المجال الحيوي الصيني.

محتويات الدراسة:

ركّز الموضوع للوصول إلى غايته، بتناول المبحث الأول، الرؤية والفلسفة التي يبنى عليها الدور الصيني، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية، فيما تناول المبحث الثاني، أهمية

الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية، ومحددات السياسة الخارجية الصينية للتعاطي مع هذه المنطقة الحيوية.

بينما ركز المبحث الثالث، على موقف الصين من المتغيرات في الشرق الأوسط، وماهيّة العوامل الداعمة لفاعلية أي دور صيني في المنطقة، وكذلك التحديات التي يمكن لها أنْ تواجه الأداء الصيني في منطقة مليئة بالصراعات.

المبحث الأول: الصين رؤية وفلسفة لطبيعة الدور والمكانة

ترى الصين، أنَّه منذ بداية القرن الـ 21 ، تمر الأوضاع الدولية بتغيرات متواصلة وعميقة، وتتطور وتتعدد فيه بنية النظام الدولي، وتزداد العولمة تطوراً وربما تغولاً على العلاقات البشرية، وترتفع وتيرة تحديث واستخدام التكنولوجيا، وتتسارع خطوات تقدم المجتمع البشري، وتظهر الأوضاع الجديدة والتناقضات غير المسبوقة بين حين وآخر، بينما ما زالت صيانة السلام العالمي، وتدعيم التنمية المشتركة مهمة موحدة لكل الشعوب.

فالصين، ترى أنَّ التعاون بين الشعوب والحكومات هو الأداة الأكثر أهمية وفاعلية لمواجهة التهديدات الأمنية وخلق حالة من التوازن التنموي، واستثمار الفرص الناتجة عن العولمة بما يحقق الرفاه المشترك، بينما الاستمرار باتخاذ عقلية الحرب الباردة، والنزعة الفردية، والغطرسة العسكرية، ستقود حتماً لطريق مسدودٍ[٧٠٩].

أولاً/ الرؤية والفلسفة للسياسة الصينية:

تَؤكد الصين، أنَّ تحقيق التعايش وإيجاد حالة من التناغم بين مختلف الشعوب على اختلاف حضاراتهم وأعراقهم لا يمكن له أن يكون بدون التعاون، وتعزيز فرص التواصل والحوار على أساس الاحترام المتبادل والتسامح المتبادل، وتحرص الصين على الالتزام بروح ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وترفض الحرب العدوانية، ونزعة الهيمنة، وسياسة

٧٠٩- كلمة الرئيس "هو جين تاو" في اجتماع القمة لرؤساء الصناعة والتجارة في منظمة آيبك، ٢٠٠٤/١١/١٩. http://www.fmprc.gov.cn/ara/wjdt/zyjh/t171838.shtml

القوة، وترى أنَّ الحب والسلام والوفاء بالعهد، والإيمان بحسن الجوار، والاعتزاز بالصداقة مع كل دول العالم، يمثل ركيزة أساسية من ركائز الثقافة الصينية التقليدية"[٧١].

وضمن هذه المفاهيم ذات الطابع الإنساني، تلتزم الحكومة الصينية، بكل ثبات بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة، وتدعو إلى المساواة والتعايش السلمي بين دول العالم، سواء أكانت دول كبيرة أم صغيرة، فقيرة أم غنية، قوية أم ضعيفة، وتدعو إلى ضرورة تدعيم تعددية الأطراف، وديمقراطية العلاقات الدولية، وترسيخ مبادئ القانون الدولي، والعمل على بناء المجتمع الدولي العادل والعقلاني، وتؤكد على ضرورة صيانة التعددية الحضارية في العالم، باعتبارها التراث المشترك للمجتمع البشري، ومصدر القوة الثمينة للبشرية للتقدم نحو الازدهار، وتعلن التزامها الدائم بسياسة الصداقة، وحسن الجوار مع الدول المجاورة كافة ، حرصاً منها على إيجاد بيئة محيطة متناغمة، وآمنة ومزدهرة، وستستمر في العمل على دفع تعاون الجنوب والجنوب وحوار الجنوب والشمال، وستحرص دوماً على العلاقات المستقرة مع الدول الكبرى وتطويرها، وتعمل على صيانة وترسيخ الاستقرار الاستراتيجي العالمي، والعمل على صيانة مصداقية ودور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وتوفير كل سبل التعاون الدولي على نطاق واسع في مكافحة الإرهاب، والحد من التسلح، وحفظ السلام والتنمية، وحقوق الإنسان.

ثانيًا/ تأثير الفلسفة الصينية على السياسة الخارجية الصينية

لقد أثّر امتزاج الفلسفة والأفكار المذكورة سابقًا في نظرة الثقافة الاستراتيجية الصينية، وأهداف الدولة لعلاقاتها مع العالم الخارجي، وقد انعكست هذه المبادئ على توليد أنماط عامة في علاقات الصين الدولية؛ فعلى سبيل المثال، لم ترسل الحكومات الصينية مستكشفين إلى الأطراف للبحث عن أراضٍ جديدة واستعمارها، وبالأخص خارج المحيط الآسيوي، ولم ترسل بعثات دبلوماسية لإقامة علاقات مع الدول الأخرى، وكانت تحالفات الصين الخارجية، وتبادلاتها الدبلوماسية والتمثيلية في الخارج محدودة مقارنة مع الدول الأوروبية، وهي ظاهرة مميزة إذا ما

710- Yitzhak Shichor, **Fundamentally Unacceptable yet Occasionally,** Unavoidable: China's Options on External Interference in the Middle East, China Report journal , part 49, no1, 2013

أخذنا في الحسبان قدرات الصين البيروقراطية والإدارية والمادية التي تخوّلها إقامة دائرة واسعة من التمثيل والتحالفات وصيانتها[٧١١].

ومن ثم، لم تُحدث الحضارة الصينية رسالة حضارية، ولم تسْعَ لإقامة منظومة لنشر أفكارها؛ وتعاملت مع المحيط بوصفه مجموعة من البرابرة، الذين على حكوماتها احتواؤهم، كي لا يعرّضوا الداخل للعنف والغزو، وقد تجلى أحد أهداف بناء السور العظيم ليس فقط منع الدخول الغزاة، بل إنّه عكس أيضًا فكرة الانطواء، وأنّ الخارج غير مهم، لكن، ومع أنّ علاقة الصين بالعالم لم تولد في القرن التاسع عشر، فقد ترك القرنان التاسع عشر والعشرون أثرًا كبيرًا، وقد شكلا مرحلة فاصلة في تاريخ الصين، وفي الذاكرة الجماعية الصينية، التي لن يكون من السهل العودة عنها[٧١٢].

فالواقع اليوم، هو أنّ الصين، تنظر بعين الريبة إلى النظام العالمي، الذي تهيمن عليه دول الغرب، خصوصًا وهي لا تنسى أن هذه الدول الغربية سعت كثيرًا للتدخل في سياسات الصين الداخلية في القرن الماضي، وقد جاءت ردة الفعل الأولى للصين، بشأن نظرتها للعالم الخارجي في بداية العصر الجمهوري، حيث رفضت أي نظام عالمي قد شُكل أو هو قيد التشكُل يطغى عليه انعدام التكافؤ. ولعلّ سياسة الانفتاح التي دعا إليها الرئيس الصيني الأسبق "دنغ شياو بينغ"، والتي كانت تعني بناء اشتراكية ذات خصائص صينية، تعكس هذا التردد، وهذه الريبة من الغرب[٧١٣].

يقول بعض المطلعين على الشأن الصيني، إذا كانت الصين، قد قبلت الواقع الذي يقوم على أنّ الولايات المتحدة هي رأس الهرم في النظام الدولي، ومن ثم يتعين على الصين الاندماج في الوضع الراهن للفوائد الاقتصادية، فإنّ هذا لا يعني تخليها عن تصوّرها لأهمية العلاقة الإقليمية مع دول مماثلة، أو اتّباعها سياسات خارجية تدفع بها إلى أماكن في فضاء السياسة العالمية، لا ترى نفسها جزءًا منها، كما لا ترى هي الكثير من الدول الفاعلة اليوم في آسيا جزءًا حقيقيًا من آسيا يحق له التدخّل. وبقراءة سريعة للتاريخ الصيني الحديث، نجد أن هناك درسان

٧١١- عماد منصور، **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتي**جية، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، يوليو ٢٠١٦، ص، ٣٦

712- Kaufman Alison Adcock, “The ‘Century of Humiliation’ Then and Now: Chinese Perceptions of the International Order,” Pacific Focus, Vol. 25, no. 1 (April 2010), p. 5.

٧١٣- عماد منصور، **السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص، ٣٧.

يساعدان على فهم الصين اليوم، مرتبطان بتبعات أواخر القرن التاسع عشر، وحتى نصف القرن العشرين.

الأول، هو أنّ لديها مرارة مما عانته من ويلات الاستعمار الغربي، وما تأتّ منه من هزائم، فموقفها الحالي تجاه الأراضي في جنوب بحر الصين وشرقه، ينبع من شعورها بتعرّضها لظلمٍ تاريخي، وبأهمية أن تسترد ما أُخذ منها بالقوة آنذاك، بطريقة قانونية اليوم، مع أهمية أن تُظهر قوّتها، وقد أكدت الصين بكل المناسبات، أنَّ هذا الموقف لا يعكس عقلية توسعية استعمارية تريد قلب النظام القائم.

وهذا يؤكد أنَّ نهجها في العلاقات الدولية عامةً، وتجاه الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، يقوم (إضافةً إلى كون جزء أساسي منه هو اهتمامات وأولويات داخلية، مثل الإبقاء على صحة الاقتصاد) على حساسية تاريخية يشوبها الشعور بالضعف[٧١٤].

أمّا **الدرس الآخر**، فهو يعد أنّ فشل النظام السياسي تحت حكم أسرة تشينغ (1644-1911) في تطوير الاقتصاد والقدرات العسكرية، تبعته عواقب وخيمة على الصين، تمثّلت بعدم قدرتها على صدّ أي تدخل خارجي، مع العلم، أنّ ثقافتها الاستراتيجية، تدعو إلى حساب تأثيرات السياسة الخارجية، مثل الحرب، على موارد الدولة، فإنّ الدرس الذي تركه هذا التاريخ هو التشديد على الحكومات بالحفاظ على سيادة الدولة، وعدم الدخول في أي مغامرات غير محسوبة العواقب.

المبحث الثاني/ أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي المنطقة الأولى عالميًا من حيث الثروات والموارد، ومن حيث وجودها في وسط العالم القديم، واحتكارها لخطوط الملاحة العالمية خاصة قناة السويس، وكذلك توفرها على الثروة النفطية الهائلة، والمُقَدرة بثلثي احتياطي العالم من هذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، وللدول الصناعية على وجه الخصوص[٧١٥].

714- Avery Goldstein, "**An Emerging China's Emerging Grand Strategy**: A Neo-Bismarckian Turn?" in G. J. Ikenberry & Michael Mastanduno (eds.), International Relations Theory and the Asia-Pacific (New York: Columbia University Press, 2003).

٧١٥- ماجد كيالي، **النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية**، مجلة الفكر الاستراتيجي، عدد ٤١، تموز يوليو ١٩٩٢، ص: ٦٢

على الرغم من وجود العلاقات التاريخية الموغلة في القدم بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط، والتي تعود لقرون عدة خلت، إلاّ أنّ هذه المنطقة لم تكن يومًا ما محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم، الذي أصبح حُضورها فاعلًا ومؤثرًا في قضايا المنطقة[٧١٦]، كما أن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه، فقد ظل الحضور الصيني محدودًا وهامشيًا يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية[٧١٧]، ولم تسعَ الصين إلى وجود فعلي أو إلى إقامة مناطق نفوذ لها في المنطقة، أسوة بالقوى الدولية الأخرى.

فالصين، كانت ولا زالت تنظر دائماً إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الاستراتيجي باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، وترى أنَّ حسم الصراع لصالح أي قوة دولية، سيتحدد في رمال هذ المنطقة الملتهبة[٧١٨]. وأن ما يعزز هذه الرؤية، أنها لم تتدخّل على سبيل المثال في عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني على نحو يُذكر، وقد تجنّبت الانضمام إلى التحالف ضد "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" ، إذ يشكّل مبدأ عدم التدخل أحد المبادئ الشاملة للسياسة الخارجية الصينية اليوم، ولكن وفي ظل طفرة اقتصادية أصبحت الصين تعلقّ أهمية كبرى للشرق الأوسط، على الرغم من تركيزها في المقام الأول على الأمن الداخلي، فضلاً عن استقرار محيطها المباشر، ولا سيّما منطقة آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى، فهي تفكّر وتتصرّف على نحو متزايد على صعيد عالمي[٧١٩].

ووفقًا لأحد المحلّلين الأمنيين الدوليين (Gao Zugui*)، ويعمل في مدرسة الحزب الشيوعي المركزية في بكين، إن مصالح الصين على الصعيد الجغرافي السياسي والاقتصادي

٧١٦- مدين علي، مرجع سابق، ص: ١٦٩

717- Evan S. Medeiros, **China's International: Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification,** California , Santa Monica ,rand coperation , MG-850-AF, 2009, p:160-161

٧١٨- لمزيد من التفاصيل حول موقف الصين من الصراع في المنطقة، انظر:

-محمود صافي محمود، **توجهات سياسية حذرة، آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة**، المركز العربي للبحوث والدراسات، رابط: www.acrseg.org

Andrew Scobell, Alireza Nader, **China in the Middle East: The Wary Dragon**, Santa Monica, Calif, rand cooperation, 2016, For more information on this publication, visit www.rand.org/t/RR1229

719- Andrew J. Nathan, **China's Search for Security**, New York, Columbia University Press, 2012,

والطاقة والأمن في الشرق الأوسط تتوسّع باستمرار[٧٢٠]. وأنَّ هذه المنطقة، هي عبارة عن ملتقى طرق اقتصادي ولوجستي حيوي يربط بين أسواق أوروبا وآسيا معًا[٧٢١]، ومن جانب آخر، يرى بعض المراقبين أنَّ سعي ورغبة الولايات المتحدة في تقليل اهتماماتها في الشرق الأوسط، قد عزز من هذه الرؤية الصينية للمنطقة[٧٢٢]. وفي ظل التطورات الأخيرة يبدو أنَّ الصين شرعت بتوسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذةً بالاعتبار النمو المتسارع لاقتصادها، وأنَّه تبعًا لذلك، يبدو أنَّ اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط سيكون أكبر من السابق، كونها تشكل أهم مصادر الطاقة في العالم، وأحد أهم الأسواق الاستهلاكية، لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها، مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية[٧٢٣].

وبنظرة عابرة بعيدًا عن التفاصيل، يُمكن رؤية أنَّ ميزان التبادل التجاري مع أي دولة، هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الآخرين من وجهة النظر الصينية، لذا، فقد هيمنّت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركاتها، وسلوكها الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، في تأكيد على تصدر هذ العلاقة أولويات صنّاع القرار في الصين، ووفقًا لأحد المحللين الصينيين وهو (Niu Xinchun) مؤلف كتاب مصالح الصين في الشرق الأوسط ونفوذها في المنطقة، سيبقى الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية إلى الصين، وهذه هي أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة لها[٧٢٤]، فضلاً عن ذلك، هناك اعتقاد بأنَّ دول الشرق الأوسط، ستصبح على الأرجح من أهم المؤيدين السياسيين للصين على الساحة العالمية[٧٢٥]، فالشرق الاوسط مفترق طرق عالمي، والمنطقة تتمتّع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى، ويرى بعض الباحثين في "مركز راند" والذي يتبع وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" منهم (Andrew

720- Gao Zugui, **Development of China's Relations with the Middle East in the Context of Profound Changes**] ،Heping yu fazhan, No 4,2014.p:45

*Dr. GAO Zugui, Deputy Director & Professor, International Institute for Strategic Studies, Party School of the Central Committee of CPC.

٧٢١- **سياسة الصين الخارجية**، نشرة مسارات، مركز الملك فيصل، السعودية، عدد فبراير ٢٠١٤، ص: ١٢

722- Geoffrey Kemp, **The East Moves West**: India ,China, and Asia's Growing Presence in the Middle East, Washington D.C, Brookings Institution, 2010,p:18

723- See to: Chu Shulong, Jin Wei, **China's Foreign Affairs Strategy and Policy**, Shishi Chubanshe, 2008, pp: 263-264 ,and see to: Jon B. Alterman, John W. Garver, **The Vital Triangle**: China, the United States, and the Middle East,, Washington D.C, Center for Strategic and International Studies, 2008, P 7.

724- Niu Xinchun, **China's Interests in and Influence over the Middle East,** translate: Haibing Xing, Contemporary International Relations, part 24, No1, Jan/Feb 2014, P 39.

725- Li Weijian, **Bilateral Relations Between China and the Middle East** and the Importance of the Middle East in China's Strategy, XiYa Feizhou, no,6, 2014, p 20

Beckley Michae & Ely Ratner & Scobell)، أنَّ مراكز الأبحاث في بكين، بدأت تهتم بإضافة المزيد من باحثيها من محلّلي الشرق الأوسط[٧٢٦].

كذلك، تكمن أيضًا المصلحة الصينية في الشرق الأوسط، في الحفاظ على الأمن الداخلي في الدولة، ومحيطها، ويخشى قادة الحزب الشيوعي الصيني من الاستياء الداخلي، وهنا يقول "لي ويجيان" من معهد شنغهاي للدراسات الدولية، إنَّ الشرق الأوسط يُشكلُ امتدادًا استراتيجيًا لمحيط الصين، وإنَّ الأوضاع المسيطرة على الوضع في الشرق الأوسط، وأنَّ التناقضات القومية والأيديولوجية الدينية المتطرفة يؤثر تأثيرًا مباشرًا على أمن الصين واستقرارها[٧٢٧].

وبالنظر إلى التحولات والمتغيرات الكبيرة التي أنتجتها ثورات ما يسمى بالربيع العربي في المنطقة، أصبحت هناك حاجة للصين لإعادة صياغة خطابها السياسي، ليكون أكثر وضوحًا، وربما تضطر بكين إلى الخروج أحيانًا من المنطقة الرمادية، إذا دعت الحاجة، بما يتلاءَم مع التطورات الجارية؛ وفي إطار حساباتها الجديدة للمصلحة الوطنية، سعت الصين إلى تأكيد مكانتها في علاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية[٧٢٨]، وهي تخشى على وجه الخصوص من انتشار الأيديولوجية الجهادية السنيّة المتشدّدة في صفوف الأوغور المسلمة، ويقرّ بعض المحللين الصينين، بأنَّ ما يُنظر إليه بوصفه محنة المجموعة العرقية المضطهدة في غرب الصين، يلقى تعاطفًا في الشرق الأوسط[٧٢٩].

فالاهتمام الصيني بالمنطقة العربية جعلها من أهم محاورها الاستراتيجية، ومع ذلك، فإنَّ دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه، فقد ظل دورهاُ محدودًا وهامشيًا يقتصر على التبادلات التجارية، والثقافية[٧٣٠].

وعلى الرغم من استمرار تركيز السياسة الخارجية الصينية على العلاقات بالمحيط الإقليمي، إلا أنَّ اهتمامها بمناطق أخرى بدأ يتزايد ولا سيّما بمنطقة الشرق الأوسط، والتي شمل

726- Andrew Scobell, Alireza Nader, **China in the Middle East:** The Wary Dragon,2016, page: 11
727- Li, 2014, p 18-19
728- Robert Benewick and Paul Wingrove, **China in the 1990s** (London: MacMillan Press, 1995, p. 28.
729- Look: Niu Xinchun , 2014, p: 40
٧٣٠- جواد، احمد، **العلاقات العربية الصينية في 60 عاماً**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٩.

الاهتمام بها المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[٧٣١]، وأصبحت الصين تُبدي اهتمامًا متزايدًا بدعم اقتصادها، وحل مشكلاتها الإقليمية، والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الدول العربية في المنطقة لخدمة سياستها الجديدة، ودعمهما في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط:

على الرغم من أنَّ الصين لم تكن طرفًا في نظام "وتسفاليا (١٦٤٨م)"[٧٣٢]، إلا أنَّ نظرتها للعلاقات الدولية بقيت نظرة تقليدية نظرة ترتكز على مبدأ السيادة للدولة القومية بمعناها الجامد، والتي لا يجب المساس بها أو التدخل في شؤون الدول الداخلية، حتى وإنْ ارتكبت هذه الدولة جرائم ضد الإنسانية، وضد حقوق الإنسان، وتؤكد رفضها المطلق لاستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة[٧٣٣]. ولمحاولة فهم موقف الصين من الشرق الأوسط وقضاياه المركبة، لا بُدَّ من فهم المحددات التي تقوم عليها سياستها الخارجية، والتي تساعد على استشراف توجهاتها تجاه قضايا دولية محددة، فتؤدّي اعتبارات الأيديولوجيا وتحقيق المصالح دورًا رئيسيًا في تحديدها في سياسة خارجية توصف عمومًا بالبراغماتية، كما أن هناك علاقة وثيقة تربط بين سياستها الخارجية وبين فكرها السياسي القائم على أساس رؤيتها لمكانتها وإيمانها بعقيدتها واستفادتها من تجربتها التاريخية، فضلاً عن ذلك، فقد باتت الصين تتعامل مع القضايا الدولية وفق سياسة خارجية تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الأقطاب المؤثرة في المنظومة العالمية.

ومن المعلوم، تُشكل العقيدة الكونفوشية مرتكزًا رئيسًا للفكر الصيني، ومحددًا مهمًا للهوية الصينية، وتقوم سياستها الخارجية على أساس عدد من مبادئ تلك العقيدة، التي تحثّ على التآخي والسلام وفعل الخير، كما تعتمد في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي التزمت بها منذ العام (١٩٥٤)، في إطار مؤتمر "باندونغ"، والتي تقوم على

٧٣١- حول علاقة الصين بمحيطها الإقليمي، انظر: **الصين في محيطها الإقليمي**، تكامل اقتصادي وتنافس استراتيجي، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١.

٧٣٢- عادل أحمد الطائي، **القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص:٦٤

٧٣٣- **الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية**، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠، ص:٧٨

الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء أو التدخل في شؤون الغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي[٧٣٤].

تَعْتبر الصين منطقة الشرق الأوسط منطقةً ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها، وسعت ولا زالت للحصول على الموارد النفطية بعد أنْ أصبح إنتاجها من النفط لا يغطي حاجتها[٧٣٥]، وبرز الاهتمام الصيني بأمن الطاقة كأحد مرتكزات أمنها القومي الذي يضمن استمرار دوران عجلة اقتصادها، فجاء اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط انطلاقًا من أهميتها كأهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، ناهيك عن كونها إحدى أهم الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها[٧٣٦].

فضلاً عن ذلك، فقد رأت الصين في الشرق الأوسط الممر الإجباري والجسر التي ستسير عليه من أجل إحياء طريق الحرير، والذي يمكن أن يسهم في بناء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين، تكون بمنزلة جسر يربط آسيا والمحيط الهادئ شرقًا بالمنطقة العربية في الوسط ومناطق أوروبية أخرى غربًا، وتشكل بذلك أطول ممرّ اقتصادي رئيس في العالم، ونمطًا جديدًا لانفتاحها على العالم[٧٣٧].

وفي ضوء ذلك، بدأت الصين بانتهاج سياسة خارجية جديدة مع دول منطقة الشرق الأوسط، تشكل ملامحها على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي:

٧٣٤- مدين علي، **مستقبل دور الصين في السياسة الدولية**، مجلة دراسات استراتيجية، العددان ١٩-٢٠، السنة السادسة، ربيع صيف ٢٠٠٦، ص ١٧٣-١٧٤، أنظر أيضاً: عزة شحرور، **الصين والشرق الاوسط:** ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ جزيران ٢٠١٢

٧٣٥- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط ٢، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص ١٠٠-١٠٢

٧٣٦- عزة شحرور، **الصين والشرق الأوسط**، ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ جزيران ٢٠١٢، شوهد في ٢٠١٨/٣/٢٠:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201261114255420635 0.htm

٧٣٧- عبد الصمد سعدون عبد الله، **الصراع على الموارد:** دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٧، ص:٩٥-٩٨، شوهد في ٢٠١٨/٣/٢٥، www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5533 **أيضاً انظر:**
Les principes de la politique étrangère de la chine
http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm

- **تأثير العامل النفطي:** تؤدي صناعة النفط دورًا مُهمًا في الاقتصاد الوطني ونموه، وتحتل هذه الصناعة المرتبة الخامسة في العالم من ناحية الإنتاج، والرابعة من ناحية التكرير، وتشير التقديرات إلى إمكانية تخطي الصين لليابان كثاني أكبر مستهلك للنفط في آسيا خلال الخمس عشرة سنة القادمة[٧٣٨].

- **تأثير العامل التجاري:** تتميز الصين بوفرة كبيرة من الإنتاج، وانخفاض التكاليف، وعلى خلفية حاجتها المتزايدة للنقد الأجنبي، فقد بدأت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية، وأنَّه على الرغم من التحول الجيوسياسي في رؤيتها للدول العربية، إلا أنَّ مظاهر اعتماد الصين على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها والمنطقة العربية نحو (4.2) مليار دولار في العام (2015م) وحده[٧٣٩]، وأعلنت الحكومة الصينية ومجتمع الأعمال الصيني أنَّ الشرق الأوسط هو أحد أهم الأسواق الجديدة للمنتجات الصينية مقارنة بحجم التجارة الصينية مع دول ومناطق جغرافية أخرى[٧٤٠].
- **تأثير العامل الجيو-استراتيجي:** حتى وقت قريب كانت الصين تكتفي بالدور الاقتصادي في نشاطها بالمنطقة العربية، ملتزمة مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية، ومدركة أنَّ هذه المنطقة من الناحيتين السياسية والاستراتيجية هي منطقة خالصة للولايات المتحدة الأمريكية، ومعبرة عن عدم رغبتها في هذا الوقت في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي السوق الأكبر استيعابًا للصادرات الصينية في وقت يعد بند الصادرات هو مَنْ يقود النمو الاقتصادي السريع في الصين، كما تحاشت دومًا عدم إغضاب أي طرف من الأطراف المتصارعة في المنطقة؛ حفاظًا على استمرارية مصالحها المتمثلة أساسًا في العقود النفطية، بعد أن غدت الصين ثاني أكبر مستورد نفطي في العالم، فهي مستهلكة كبيرة للطاقة؛ الأمر الذي يتطلب وجود شركاء لإمدادها بالنفط والغاز الطبيعي على

٧٣٨- منصور، **سامي، تجارة السلاح والأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص:٦٣-٦٤

٧٣٩- علاء عبد الحفيظ محمد، **السياسة الصينية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٣. ص ١١

٧٤٠- ابن طلال، الحسن، رئيس منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية العالمية، **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين**، عمان 2003. ص:٤٣. انظر أيضاً: انظر" **الرؤية والأعمال تبنيان معًا حزام طريق الحرير الأمني وطريق الحرير البحري** في القرن الحادي والعشرين، بيان صحافي، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الخارجية ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية بتفويض من مجلس الدولة، 28مارس 2015.

نحو شبه ثابت، وقد ازدادت نسبة الاستيراد من الدول العربية خاصة، من النفط الخام ما يزيد على (١٠٠) مليون طن حتى نهاية عام (٢٠١٠م) حسب التقديرات[٧٤١].

وفي إطار سياستها المتوازنة؛ فقد وقفت الصين إلى جانب شعوب المنطقة، وتجلى ذلك بوقوفها إلى جانب قرارات معادية لإسرائيل، وسجلت بذلك تأييدًا كبيرًا للموقف العربي، وقد أعلنت مرارًا أنَّ إسرائيل أداة للإمبريالية بعد عدوانها على مصر عام (١٩٥٦م) ، وأبدت استعدادها لإرسال المتطوعين للدفاع عن الحركة الثورية في مصر، وأُعتبر الموقف الصيني من حرب السويس آنذاك نقطة تحول بارزة، وانطلاقة عالمية للصين التي وجدت في قضايا التحرر الوطني أرضًا خصبة للتصدي للإمبريالية الأمريكية، وهذا سيعود عليها بالنفع ليس بزيادة وزنها وثقلها عالميًا؛ بل سيؤثر ذلك في قضاياها الخاصة مثل مسألة التمثيل في الأمم المتحدة، واستعادة تايوان، والحد من النفوذ الأمريكي بشرق آسيا[٧٤٢]. تتميز المنطقة العربية بوجود الممرات الاستراتيجية، ذات التأثير على حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس، وممر باب المندب، فضلاً عن مضيق هرمز، وتأسيسًا على ذلك، أدركت الصين أنَّ تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن للصين استمرارية النفاذ، والوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج العربي، ويعد العامل الجيواستراتيجي من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين الطرفين، إذ أن الدول العربية تحتل موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، بالإضافة لوجود منطلقات ثقافية حضارية تختلف جذريًا عن قيم ومنطلقات الثقافة والحضارة الغربية، وهو ما يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات، الذي ينسجم ومفهوم التعايش، وخلق البيئة الدولية السلمية اللازمة للتنمية والتحديث[٧٤٣].

لذلك يمكن القول، إنَّ ازدياد أهمية الشرق الأوسط فيما يخص الصين قد بدأت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي في وقت ترافق فيه ارتفاع طلبها على الطاقة، وتنامي الرهانات

٧٤١- عاهد مسلم المشابقة، **البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وأفاقها المستقبلية**، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤١، ملحق ١، ٢٠١٤، ص: ٣٨٠.

٧٤٢- مارك هاينز دانيال ، **عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب أدهم شاكر، مكتبة العبيكان، ص ٢.

٧٤٣- خميس، كرم، **الصين والصراع العربي – الإسرائيلي الجذور والأبعاد والتداعيات**، مركز ا زيد العالمي للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة. ٢٠٠٣، ص: ٣٨.

الاقتصادية مع مصالح جغرافية استراتيجية دائمة، ويكمن هدف الصين هنا على ما يبدو في ضمان الحصول على الموارد والوصول للأسواق في المنطقة، ويؤكّد الانطلاق الرسمي لمبادرة طريق الحرير الجديد على أنَّ الاقتصاد هو من أولويتها القصوى.

وتسعى الصين إلى تحقيق التوازن، أمام نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولكن دون أنْ يعني أنّهاَ ترغب في التصدي الفعلي لأمريكا، أو توسيع نطاق وجودها العسكري بدرجة كبيرة؛ بل هي تسعى بدلًا من ذلك إلى التعاون مع الولايات المتحدة؛ لأنها تعتبر أن أمريكا قوة ضرورية لفرض الاستقرار في المنطقة، على الرغم من اختلاف العاصمتين حول تحديدهما للشروط التي تؤدي إلى نوع من الاستقرار[٧٤٤].

المبحث الرابع: موقف الصين من المتغيرات في الشرق الأوسط:

خلق ما أُطلق عليه الربيع العربي مراكز جديدة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووجدت الصين نفسها مضطرة الآن لتغيير المواقف والتكتيكات، وللبحث عن فرص جديدة[٧٤٥].

لقد كان وما زال الشرق الأوسط دائمًا محل تركيز استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، في حين أنَّ المنطقة – فيما يخص الصين– ليست بذات أهمية جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أخرى، ومن ثم، يتشكل نهج الصين حيال المتغيرات في الشرق الأوسط من علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا. تدرك الصين أنَّ وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يعتبر مصلحة استراتيجية في أمريكا، وأن هذا الوجود سوف يستمر لعقود، وأنَّ سياسة الولايات المتحدة أمر حاسم لاستقرار المنطقة[٧٤٦]. ومن ثم، فإنَّها تسعى إلى تجنب الأعمال التي من شأنها أنْ تضعها في موضع مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تريد الحفاظ على علاقات سياسية مع كل من الأنظمة الجديدة والقديمة في بلدان الشرق الأوسط؛ من أجل ضمان الحصول على الموارد والأسواق، لكن التطورات الأخيرة قد مثّلت تحديًا لسياسة الصين؛ لأنَّ المصالح الاقتصادية لبكين تشكل العامل الأبرز في تحديد سياستها

744- Andrew Scobell, Alireza Nader, 2016, page: 20

٧٤٥– مردخاي خزيرا، **كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية**، الخميس/ ٣٠ أكتوبر/ ٢٠١٤، الرابط: http://raqeb.co/2014/10/ accessible at: 12/4/2018

746- Evan S. Medeiros ،***China's International Behavior***: *Activism, Opportunism, and Diversification*) Palo Alto, CA: RAND Corporation, 2009), p. 167.

الخارجية تجاه المنطقة، التي تتمثل في جوهرها في الاستقرار من أجل ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية دون عائق.

ففي السنوات الأولى التي تلت الألفية، بنى الصينيون علاقات أوثق بكثير مع العديد من الدول الرائدة في الشرق الأوسط؛ وذلك لتلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة بشكل أساسي، وأيضًا لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية على المدى الطويل. بدأت بصورة بطيئة الدخول في سياسات المنطقة، سواء من خلال تعيين مبعوث خاص بها إلى الشرق الأوسط أو المساهمة في دوريات لمكافحة القرصنة في المياه بين اليمن والصومال[٧٤٧]. ومع ذلك، لا تبدو الصين حتى الآن على استعداد لأداء دوراً أكبر في الاضطرابات السياسية الجارية في دول المنطقة، بدلًا من ذلك، نأت نفسها بشكل غريزي بعيدًا عن التدخل في جميع أنحاء العالم وعدم التورط في أي اضطرابات سياسية.

نتيجة الحراك العربي الذي تشهدهُ العديد من الدول العربية، وعلى غرار تفاعلات باقي القوى الدولية والإقليمية، وحضورها في مشاهد التغيير هذه، ظلت الدبلوماسية الصينية حاضرة، وقد عرفت مواقفها تباينًا شديدًا حِيالها، إذ تميزت بالحذر والتردد حينًا في انتظار معالم النظام الجديد، وحتى يتبين لها مسار هذه الحراك[٧٤٨].

وعند استقراء توجه الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط في ضوء جملة المتغيرات، يتبين أنَّ وضعها بات حرجًا ومثيراً للاهتمام، وأنَّ ما تصبو إليه من وراء ذلك، هو محاولتها ضمان حصتها من النفط والوصول بسلاسة لمصادر الطاقة، وذلك عبر اتباع مقاربة تميل إلى اختيار التعاون في إدارة الشؤون الدولية، وتبني مواقف تعتمد الحوار منهجًا في حل النزاعات، ورفض مبدأ التدخل العسكري[٧٤٩].

ففيما يتعلق بالأحداث في ليبيا، كانت تتخذ مواقف متذبذبة تقوم على دور المراقب والمحايد، وأبعدت نفسها عن حالة التفاعل والتنافس في تبني موقف طرف ضد آخر، وقد

747- Mordechai Chaziza, **The Arab Spring: Implications for Chines Policy**, Middle East Review of International Affairs, Vol. 17, No. 2 (Summer 2013) , p: 74.

٧٤٨- عائشة منافح، **محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي**، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، المغرب، المجلد الأول، ٢٠١٤، ص ٦.

٧٤٩- يزيد صايغ، **موقف الصين حيال سوريا**، معهد كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، شوهد في: ٢٠١٨/٤/١٩.
http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47151

امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن إبان قرار فرضِ منطقةَ حظرٍ جَوي فوق ليبيا[٧٥٠]، لكن اللافت في الأمر فيما يتعلق بالملف السوري، حيث أنَّ الصين خرجت من مربع الحياد الذي طبعت به تعاطيها ومواقفها مع الحراك العربي، قد برز ذلك بشكل واضح حيال تلك الأزمة، إذ أدركت الصين درس ليبيا حينما انفردت والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بأخذ زمام المبادرة، وظلت الصين بعيدة عن المشاركة في الترتيبات الأمنية، ويأتي استخدامها للفيتو في التصويت على قرار التدخل الخارجي في سوريا انعكاساً لاستيائها من السياسة الأمريكية في المنطقة، التي تحاول من خلالها الأخيرة الحد وربما منع أي نفوذ صيني في المنطقة أو الوصول لمصادر الطاقة، وأيضًا كورقة تلعبها الصين لمنع أي تدخل غربي في سوريا قد يعيد سيناريوهات ما حدث في أفغانستان والعراق[٧٥١]؛ لذلك كان عليها الخروج من المنطقة الرمادية، وتبني موقف إيجابي.

ويمكن ملاحظة أنَّ جملة التحولات والمتغيرات السياسية التي مرّت بها المنطقة كانت حاضرة في النقاش داخل المؤسسات الأكاديمية الصينية، ودفعت تجاه أهمية أنْ يكون هناك موقفاً صينياً مغايراً يحفظ لها مصالحها، ويتبنى دبلوماسية مرنة تحقق نفوذًا في المنطقة ضمن إطار قائم على التعاون مع الفاعليين ومع الدول المعنية بالمتغيرات التي تشهدها المنطقة، وهذا واقع جديد تطلب من الصين التكيف معه، وأنْ تؤدي دورًا ايجابيًا، وتتخلى عن سياسة الحياد والانتظار التي طبعت مواقفها إزاء كثير من التطورات لصالح القوى الغربية الكبرى[٧٥٢].

أولاً: العوامل الداعمة لفاعلية الدور الصيني في المنطقة:

تتعدد العوامل الداعمة لفاعلية الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط، والتي ترتبط بدافع المنافسة السياسية والاقتصادية، والدفاع عن مصالحها وارتباطاتها في المنطقة، وتداعيات سياستها الخارجية تجاه المنطقة لا سّيما بعد المتغيرات التي تشهدها المنطقة والازمة السورية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

٧٥٠- مسعود ضاهر، **تطورات الموقف الصيني من انتفاضات الربيع العربي**، دخول في: ٢٠١٨/٤/٤
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-11-09-1.1533892

٧٥١- يزيد صايغ، **موقف الصين حيال سوريا**، مرجع سابق

٧٥٢- عائشة منافخ، **محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي**، ص: ٧، مرجع سابق.

دافع المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تتحكم هواجس عدة في السياسة الصينية تجاه الربيع العربي عمومًا، والثورة السورية بشكل خاص، وتحديدًا ما يتعلق منها بما أنتجته التغيرات التي تشهدها المنطقة، ويمكن رد جذر تلك الهواجس لأسباب تتعلق بالمنافسة مع أمريكا، إذ تزامن مع عهد الثورات العربية إعلان الولايات المتحدة عن تمركز استراتيجيتها الخارجية خلال القرن الحادي والعشرين في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي ضمن منطقة المحيط الهادئ، الأمر الذي يعد تهديدًا مباشرًا للصين في منطقة نفوذها، حيث دعا باراك أوباما عام (٢٠١٢م) الولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة منظومتها الدفاعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، كما اعتبرت الصين أنَّ المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية تشكل تهديدًا يهدف إلى تطويقها أمنيًا، كما لم تُخْفِ قَلقها من بيع الولايات المتحدة أسلحة لتايوان في صفقة قيمتها ستة مليارات دولار[٧٥٣].

البحث عن نفوذ سياسي واستثمار اقتصادي:

منذ عقد من الزمن والصين تسعى لتعزيز مكانتها ونفوذها السياسي في الشرق الأوسط، وتقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط خلال هذا العقد ما نسبته (٦٠٠%)، فيما بلغت الاستثمارات الصينية في المنطقة ما يعادل (١٦٠) مليار دولار خلال عام (٢٠١٦م)[٧٥٤].

فيما ذكر تقرير صادر مؤخرًا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) للعام (٢٠١٧م)، أنَّ الصين تجاوزت الولايات المتحدة لتصبح أكبر مصدر للاستثمار في الدول العربية، وأن المشاريع تتنوع ما بين البُنى التحتية والمواصلات والتكنولوجيا والصناعة والزراعة والاتصالات وغيرها، وبلغ حجم الاستثمارات الصينية غير المالية المباشرة في الدول العربية نسبة (٣١,٩%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جذبتها الدول العربية،

٧٥٣- ساشا العلو، **الدور الصيني في الملف الصيني: الأسباب والدوافع**، العدد ١٠٦، ابريل ٢٠١٦، مجلة آراء حول الخليج، تاريخ الدخول: ٣٠/٣/ ٢٠١٨ http://goo.gl/ZJYnJc

٧٥٤- **النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟** مركز سميث للدراسات، ٨ فبراير ٢٠١٨. http://smtcenter.net/archives/

وبقيمة بلغت (٢٩,٥) مليار دولار، وفي المقابل، لم تتعد الاستثمارات الأميركية السبعة مليارات دولار بحصة تصل إلى (٧,٦%) من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية[٧٥٥].

خط الدفاع عن آسيا الوسطى يبدأ من الشرق الأوسط

يُشكّل الشرق الأوسط فيما يخص الصين امتدادًا للمناطق المتاخمة لحدودها الغربية في آسيا الوسطى، أي محيط الصين الأوسع نطاقًا، وهي تسعى إلى اعتماد سياسة خارجية وأمنية متوازنة أكثر من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، وتعمل على إعادة فرض التوازن غربًا، لتصحيح ما كان أشبه بتركيز مفرط وغير متكافئ على الشرق من ناحية النمو الاقتصادي، وحماية الأمن القومي، وهي تعمل أيضًا على حماية مصالحها الكبيرة في المنطقة من خلال الاستفادة من العلاقات التي تربطها بقوى إقليمية بارزة[٧٥٦].

وتشكّل هذه الجهود بشكل أساسي امتدادًا لنهج الصين تجاه آسيا الوسطى الذي يركّز على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية، وتحديدًا علاقات التجارة وتحسين النقل، ومن خلال استخدام تلميحات مباشرة إلى طرق التجارة البريّة التي تعود إلى قرون غابرة، والتي تُعرف جملة بِطريق الحرير ، عزّز القادة الصينيون رؤية تنمية اقتصادية مشتركة وفائدة متبادلة عبر البر والبحر، ونتيجة لهذه المخاوف، يعتبر المحللون والقادة الصينيون أنَّ الشرق الأوسط يشكل امتدادًا لمحيط الصين وعمقها الاستراتيجي في آسيا الوسطى والجنوبية[٧٥٧]، ويشير الاستخدام المتكرر لعبارة الشرق الأوسط الكبير بوضوح إلى هذا المخطط، ويرى أحد المحللين الصينيين وهو "لي ويجيان" أن خط الدفاع الأول عن مصالحها في آسيا الوسطى يقع في منطقة الشرق الأوسط، لذلك، فإنَّ الموقف الصيني يقوم على أساس معادلة جيو–سياسية شرق أوسطية، وإسقاطاتها المحتملة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز[٧٥٨].

٧٥٥– منى الحسن، **بكين الأولى في الاستثمار في الدول العربية**، جريدة العربي الجديد، ١ أغسطس ٢٠١٧. دخول في ٢٠١٨/٤/١٢. الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/8/1/

756- Andrew Scobell, Alireza Nader, **China in the Middle East: The Wary Dragon,2016**, page: 12

757- Liu Zhongmin, **Testing the Waters in the Middle East: China's Foreign Relations Under Turbulent Change**. Shijie Zhishi.no 5, 2013, p48.

758- To see a lot of details look: Susan Shirk, China: Fragile Superpower, Oxford University Press, 2007

الخشية الصينية من تأثير الثورات العربية على الداخل الصيني:

يوجد في الصين نحو (٢٥) مليون مسلم، لذا، هناك خشية صينية لِمَا يحدث في المنطقة سواء تعلق الأمر بوصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها، أو من سيطرة الأحزاب الدينية في دول الشرق الأوسط، وهو ما قد يشكل تصعيدًا لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين، وعلى رأسها المسلمون، ويحارب بعض أفراد من الأقليات الصينية المسلحة الموجودة في الصين إلى جانب المعارضة في سورية، ومنهم متشددون صينيون من قومية الأغور، قد تلّقوا تدريبًا على يدّ مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" لتنفيذ أعمال إرهابية في الداخل الصيني.

من جهة أخرى، تعتقد الصين أنَّ استقبال الولايات المتحدة "الدلاي لاما" زعيم الأقلية البوذية عام (٢٠١١م) يعتبر بمنزلة تشجيع للجماعات الانفصالية، بما لا ينفصل عن توجّهها للمصالحة مع الإسلام السياسي، وشكلًا من أشكال التدخل في سياستها الداخلية، وتَعْتبر الصين، أنَّ انتقادات الولايات المتحدة لها بزيادة إنفاقها العسكري، ومطالبتها برفع أسعار عملتها وبإصلاحات داخلية، واتهامها بانتهاك حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والحريات العامة، هو تدخل في شؤونها الداخلية[٧٥٩].

الأزمة السورية وتداعياتها:

الصين التي ترى في نفسها أمة ذات قدرٍ تاريخي، وصاحبة دور متزايد في الشأن الدولي، وهي ترى أن على العالم والمجتمع الدولي أن يتعود على سماع صوتها تتحدث عن حقائق مُرّة فيما يتعلق بصراعات دولية مثل الأزمات المتعددة في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص الأزمة السورية، وأنَّ استخدامها حق النقض الفيتو لعرقلة قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا، يظهر أنَّ الصين لم تعد تقبل الحياد السلبي[٧٦٠].

٧٥٩- سنية الحسيني، **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟** مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد: ٢٠١٧، ص: ٤٥.

٧٦٠- **ما الذي يحدّد الموقف الروسيّ والصينيّ من الأزمة في سورية** ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، تقدير موقف، الدوحة، ٨ فبراير ٢٠١٢، دخول: ٢٠١٨/٣/٢٤
http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2

انظر أيضاً: مقابلة مع المبعوث الصيني للشرق الأوسط، جريدة الراية القطرية، ٢٠١٢/٢/٨، ص:٣٧.

وقد جاء إعلان للخارجية الصينية فيما يتعلق بالأزمة السورية، والتدخل الروسي والإيراني، أن سوريا بلد مهم في الشرق الأوسط، وأنه يجب الحفاظ على الاستقرار فيه، ويجب أن يكون الحوار هو الحل لكل أنواع الخلاف والمشاكل، من دون أي تدخل خارجي، لأن من شأن أي تدخل خارجي أن يؤدي إلى تعقيد الأزمة، وهو موقف عزز من الدور الروسي والإيراني إلى حد شكل موقف مضاد للولايات المتحدة[٧٦١].

وترى الصين أن موقفها الثابت والمتماهي مع الموقف الروسي من الأزمة السورية يرتبط بالأساس بطبيعة التوازنات الدولية والرغبة الصينية في كبح جماح الولايات المتحدة في فرض توجهاتها على المنظومة الدولية، فضلًا عن تخوفها من تنامي التيار الاسلامي المتطرف[٧٦٢]، إذ ترى الصين أنَّ هناك تخوفٌ من وجود تحالف جديد بين الغرب والإسلام السياسي حتمًا سينعكس سلبًا على طموحاتها فيما يتعلق بدرها المستقبلي في منطقة تشكل جسر العبور إلى قمة النظام الدولي.

ثانياً: تحديات الأداء الاستراتيجي الصيني اتجاه المتغيرات الإقليمية:

تبرز على الساحة الدولية جملة من التحديات التي تقف أمام طموح ومحورية أي دور صيني في المنطقة، وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات على أدائها سواء تعلق الموضوع بالأطراف الإقليمية أو بالدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، واعتبار منطقة الشرق الأوسط جزء من المجال الحيوي لها، ومن ثم وجود منافسين مثل الصين سيخلق حالة من التنافس لا ترغب الولايات المتحدة بوجودها أو محاولة ترسيخها، ومن هذه التحديات:

- **معضلة اللا تدخل والحياد السلبي:**

تنبع هذه المعضلة من صعوبة مواصلة الصين سياستها اللاتدخلية، والتي يعتمد عليها جانب مهم من تصاعد مكانتها الاقتصادية العالمية، وفي حال تبنيها أي نزعة لإحداث تحول

٧٦١- موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدقوى العظمى والبلاد العربية منذ عام ٢٠٠٢**، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠١٤، ص:١٩١.

٧٦٢- **دور القوى الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأوضاع في سوريا**، جريدة أخبار الخليج، العدد ٢١٧٢٥، البحرين، ٢٠١٣. تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٣/٢٢، الرابط:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/12725/article/4411.html

قطبي عالمي النطاق؛ ذلك أنَّ مثل هذا التحول سيحفز العديد من عمليات المراجعة والصراع، عبر العديد من أقاليم العالم، التي تعد ذات أهمية حيوية لمصالح الصين الاقتصادية والاستراتيجية، مثلما تشهد منطقة الشرق الأوسط في اللحظة الراهنة. وإذا كانت مكانة الصين الاقتصادية العالمية تعززت بفضل سياسة اللاتدخل والحياد تلك، فإنَّ اللاتدخل الصيني في حد ذاته لا يضمن تسوية وحل الصراعات التي تهدد المصالح الصينية[٧٦٣]. وفي ظل تلك المعضلة، حاولت الدبلوماسية الصينية تبني نهج الوساطة والمساعي الحميدة لخفض حدة التوتر والصراع في المناطق التي تمس مصالحها، مثلما حدث حين استضافت مباحثات سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، لكن دبلوماسية الوساطة السلمية تلك لا يمكنها أن تجدي في كل الصراعات، فضلًا عن أنَّها بذاتها قد تثير قلق أطراف دولية أخرى تخشى من تعاظم دور الصين؛ مما يدفعها لتعقيد تلك الصراعات لإعاقة الدور الصيني.

وفي هذا السياق وجدت نفسها مضطرة لتبني مواقف جدية وحاسمة في مواجهة المسألة السورية بما يمثل تخليًا حقيقيًا عن سياسة الحياد، وبدرجة ما عن سياسة اللاتدخل.

- **معضلة الاستنزاف نتيجة تحولها لقطب عالمي:**

يرتبط بالمعضلة السابقة معضلة مدى ما يمكن أنْ تتخذه الصين من سياسات وإجراءات ذات طبيعة تدخلية؛ فبينما قد يفترض البعض بشكل قاصر أنَّ تراجع القيادة الأمريكية للنظام الدولي قد يمثل مصلحة لـ "قطب صيني" صاعد، فإنَّ الفراغ الأمني والسياسي الناتج عن هذا التراجع الأمريكي سيفرض مزيدًا من الأعباء على السياسة الصينية؛ لتأمين مصالحها الحيوية المتعاظمة حول العالم[٧٦٤]، ويبدو أنَّ التصور الصيني المبدئي في هذا الصدد ينصرف من جهة إلى تعزيز قدراتها البحرية لتأمين ممرات التجارة الدولية، إضافة إلى تعزيز حضورها ومطالبها الإقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وكذلك، إلى بناء شراكات أمنية دولية من جهة أخرى مثلما ورد في الورقة البيضاء الأولى في التاريخ، التي أصدرتها الصين بشأن استراتيجيتها العسكرية في شهر مايو من عام (٢٠١٥م).

٧٦٣- مالك عوني، **السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية**، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٧، ٢٠١٧/١/١٦ دخول على الرابط في ٢٠١٨/٤/١٠.
http://www.siyassa.org.eg/News/11996.aspx

٧٦٤- مالك عوني، **السياقات الغائبة**، مرجع سابق

وبغض النظر عن مدى فاعلية تلك الإجراءات وكفاءتها، فإنَّ السياسة الصينية أضحت تدرج معاملات الاستنزاف المحتملة، نتيجة أي تحول قطبي عالمي ضمن بناء سياستها الخارجية، إجمالًا يمكن القول، إنَّ بنية النظام العالمي الراهنة، والتحديات التي تواجهها الصين داخليًا وخارجيًا، ستدفعان سياساتها الخارجية للانخراط بدرجة أكبر في شبكة تفاعلات لا قطبية، في الأمدين القريب والمتوسط، بأكثر مما ستسعى إلى إعادة بناء قطبي شامل في النظام العالمي بانتظار وضوح الرؤية بالنسبة لحدود صعود القوى الدولية الأخرى في النظام الدولي لاسيما روسيا، واكتمال تأسيس ركائز الحضور الإقليمي الصيني، من خلال العودة للشرق الأوسط.

- **اعتبار الشرق الأوسط حصري لهيمنة الولايات المتحدة**

على الرغم من أنَّ السعي الرئيس للصين هو الوصول الآمن والحر للأسواق الخارجية، ولكن حين تنفجر المشكلات السياسية؛ فإنَّ الصينيين يفضلون البقاء على الحياد أو الامتناع من التصويت، وخصوصًا في ظل أي قضية تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها؛[٧٦٥] وذلك لأن هناك كما ذكر "كيسنجر"، توازنٌ ما بين الصين والولايات المتحدة من حيث القوة، والامتداد الجغرافي، والخصوصية التاريخية والثقافية، ما يجعل من المستحيل على أي منهما أنْ تسيطر على الآخر، ويرى أنَّ الجانبين لن يجنيا سوى الخسارة إذا تحولت العلاقة بينهما إلى الصدام، وأنَّ عليهما أنْ يخلقا مناخًا عالميًا يسمح لكل منهما بالحركة والتطور دون صدام[٧٦٦]. واستنادًا إلى ذلك، يطالب محللون استراتيجيون أمريكيون الإدارة الأمريكية بتوجه استراتيجي جديد تجاه الصين يجمع بين التعاون والاحتواء، والقيام بعملية مراجعة، وإعادة تقييم دورية للمصالح الأمريكية، كلما حدث تطور في الإمكانات الصينية[٧٦٧].

- **الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي**

إنَّ الموقف الصيني المتوازن ربما لا يجعل من دورها في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي محل ترحيب داخل إسرائيل، ووفقًا لـ"جيرالد ستينبيرغ" أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان في إسرائيل، فإنَّ الصينيين يحاولون أنْ يكونوا أوروبيين، إنَّهم يحاولون أنْ

٧٦٥- نورهان الشيخ، **سوريا وميلاد النظام العالمي الجديد**، جريدة الاهرام ٢٠١٣/١/٦.

766- Henry Kissinger, **The Future of US - Chinese Relations**, Foreign Affairs (March-April 2012).

767- Michael D. Swaine, **America's Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty-**First Cen- tury (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2011).

يكونوا فاعلين عالميين، والطريق نحو التحول إلى لاعبين عالميين يمر عبر الادعاء بأنَّ لديهم ما يقدمونه بشأن بعض المشاكل العالمية المستعصية. إنَّ للصين علاقات تجارية جيدة مع إسرائيل، ولكن هناك فجوة ضخمة فيما يتعلق بفهم طبيعة المنطقة؛ فالصين ليس لديها الصلات ولا الآليات ولا ميراث من التدخل في قضايا المنطقة، كما أنَّه لا توجد دولة باستثناء الولايات المتحدة تحظى بثقة من الجانبين للعمل كراعٍ للسلام، وخصوصاً بالنسبة إلى إسرائيل التي ترى أنَّها يُساء فهمها في عالم لا يَفهم الوضع الإسرائيلي كما تفعل الولايات المتحدة، ولم تعترف الصين بإسرائيل إلا عندما أدركت أنَّ القُوى الكبرى تعد لمؤتمر مدريد للسلام؛ ففضلت ألا تبقى وحيدة[٧٦٨]. وكانت الصين قد اعترفت بإسرائيل عام ١٩٥٢، ولكن لم تقم بعلاقات معلنة إلا قبل مؤتمر مدريد وبطلب من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات حتى يكون لها دور في عملية السلام. وعلى الرغم من التأييد الصيني لتسوية تاريخية للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنَّها تتعمد الابتعاد عن تفاصيل هذه العملية التي كانت تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الموقف الغالب للصين، وقد تمثل موقفها غالبًا بتأييد ما هو متصل بالمفاوضات العربية الإسرائيلية دون التدخل المباشر في تفاصيلها، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع أطراف الصراع دون الانحياز لأحد في مواجهة الآخر[٧٦٩].

وربما تكون الصين راضية تمامًا عن قيام الولايات المتحدة بهذا الدور لمصلحة الاستقرار الإقليمي، إلا أنَّ النفوذ السياسي للولايات المتحدة، وتبعًا لسياساتها القاصرة، هو الذي يتآكل، ولن يطول الوقت الذي ستكون فيه الصين وقُوى آسيوية أُخرى شركاء فاعلين في دبلوماسية الشرق الأوسط، وسيكون ذلك أمرًا حسنًا[٧٧٠].

- **حالة عدم الاستقرار في المنطقة:**

جذبت الثورات التي حدثت في بعض البلدان العربية فيما أُطلق عليه الربيع العربي، انتباه دوائر صنع القرار الصيني، كما جذبت انتباه الأكاديميين، حيث يرى الباحث الصيني "لي

768- World Time (7 May 2013), <http://world.time.com/2013/05/07

٧٦٩- حسن أبو طالب، **الصين والشرق الأوسط بين رمزيو السياسة وتكامل الاقتصاد**، السياسة الدولية السنة ٤٤، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص: ١٤٣

٧٧٠- مايكل هدسون، **تحولات جيو سياسية :صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط**، حلقة نقاش، حول الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٤، اغسطس ٢٠١٣، ص:١٠٤

وي تيان" إنَّ المطلوب من الصين من أجل أنْ تدافع عن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، أنْ تنتقل من الاستجابة الدبلوماسية السلبية إلى استجابة أكثر إيجابية، وأنْ تستخدم قوتها الناعمة، وأنْ تنتهز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات[٧٧١].

وعلى المستوى الرسمي، أخذت الصين في بداية التطورات السياسية موقفًا متحفظًا صامتًا، وهو ما فُسر في البداية بأنَّه خشية من انتقال عدوى هذه الأحداث إليها، إلا أنَّها سَعت عقب تلك التطورات السياسية في المنطقة إلى صوغ دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة، لتأمين المصالح المشتركة والبحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان الأخرى التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة كتونس ومصر وليبيا واليمن، وقد أدلى رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" تصريحًا قال فيه: إنَّ مطالب الثورات العربية يجب أنْ تُحترم، وأنَّها يجب ألا تُواجه بالعنف[٧٧٢].

وتزامن ذلك مع تصريحه أيضًا، بأنَّ الصين تقف عند مرحلة مفصلية، يهدد فيها تجاهل ضرورات الإصلاح السياسي بإهدار ما أنجزته في مجالي التنمية والاقتصاد، مما يعرض المجتمع لتجارب ذات تداعيات كارثية[٧٧٣]، وفي الإطار ذاته، ذهب "مارتن جاك" مؤلف كتاب : عندما تحكم الصين العالم إلى أن مستقبل الصين سوف تحدده تفاعلات المجتمع والسياسة والاقتصاد بداخلها، وسوف يرتكز هذا المستقبل بشكل كبير على تجربتها التاريخية الفريدة، وعلى رصيدها الثقافي والحضاري[٧٧٤].

- **التوازن بين المحاور الإقليمية في المنطقة:**

تسعى الصين للحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف ضمن المحاور الإقليمية ذات المصالح المتعارضة، إذ إنَّ العلاقات الوثيقة بينها وكلٍ من إيران وتركيا وإسرائيل تؤثر على آفاق تطور العلاقات الصينية العربية في ظل تباين المصالح بين هذه الأطراف، وتهديد بعض القوى

771- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/104/2701, accessible 22/3/2018

٧٧٢- علاء عبد الحفيظ محمد، **السياسة الصينية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص: ١٧

٧٧٣- كارين أبو الخير، **الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية**، السياسة الدولية، السنة ٤٨، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢، ص: ١٥٩.

774- Martin Jacques, When China Rules the World: The Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World (London: Penguin Books, 2009).

الإقليمية للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار، هناك العديد من التساؤلات حول الموقف الصيني من الأزمة السورية، وتصويتها الدائم تجاه دعم النظام السوري بما لا يتوافق مع الموقف العربي الداعم للشعب السوري[٧٧٥].

- **عملية بناء القدرات الصينية ستكون شاقة وطويلة الأجل:**

التحدي الرئيس الذي تواجهه الصين في الشرق الأوسط، هو التعارض بين استمرار وتوسيع المصالح الخارجية في المنطقة، ومحدودية الوجود السياسي والعسكري، فمن ناحية امتلاكها للدبلوماسية، فإنّ الصين ستواجه تحديات جمّة في الشرق الأوسط منها؛ استمرار تأثير النمط الغربي للحكم الديمقراطي والقيم الغربية المستمر على الدولة العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وكيفية تعزيز قدرة التشكيل الاجتماعي للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وسعي الجانبين لتحقيق توافق على القيم والآراء، وكيفية شرح مفهوم الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط وتعزيز التأثير المعنوي للصين، وتشكيل الصورة الدولية لدولة كبيرة مسؤولية.وإنَّ مشاركة الصين في شؤون المنطقة في ظل المتغيرات الجديدة بحاجة إلى حكمة دبلوماسية حتى تستطيع تحقيق التوازن بين علاقتها مع روسيا وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وكيفية تحقيق التوازن بين العالم العربي وإسرائيل[٧٧٦].

- **طبيعة الإدراك الصيني للنظام الدولي ولمتغيرات الشرق الأوسط:**

إنَّ تغيير بيئة النظام الدولي الناتجة عن انتهاء نظام القطبية، تركَ للصين حيزَ من المرونة والفرصة والهامش، التي تستطيع من خلاله التحرر من قيود كانت تكبحها، وقد تمثل الإدراك الصيني لهذه التحولات في بيئة المنظومة الدولية، من خلال الرغبة في أنْ يكون لها دورًا متميزًا في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، وذلك من خلال التحول من مرحلة الانحسار

٧٧٥- **النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب**، قراءات خاصة ، العدد ٥٥، مركز سمت للدراسات، ٦ فبراير ٢٠١٨، ص:٤.

٧٧٦- عدنان خلف حميد البدراني، **أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٤٩، العراق، ٢٠١٥، ص: ١٧-١٨.

خلال مرحلة القطبية الثنائية إلى الانفتاح النشيط خلال مرحلة القطب الأحادية، الأمر الذي فرض عليها البحث عن مقومات دور جديد يتلائم وحقائق التغيير، ويثبت من مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس الاحتكار الدولي لقوتين عظميين[٧٧٧]. ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية تقتضي شرحًا وتبررًا للسلوك الصيني في ضوء معايير الشرعية، فإنَّ المعضلة التي واجهت الصين إما مواجهة هذه الشرعية والتناقض معها، وإما التوافق معها وقبول معاييرها، وكان ذلك هو ما تبنته الصين خدمة لمصالحها القومية[٧٧٨]. وقد أدركت الصين أنَّ الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعالة في تشكيل بنية النظام الدولي، لا بُدَّ أنْ تسبقها مكانة إقليمية تشكل لها نقطة ارتكاز نحو العالمية، من هنا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار، كذلك تبنت علاقات متوازنة تقوم على التعاون والتقارب والتعايش وفقاً لمبادئها[٧٧٩]، وإنَّه على الرغم من خلافاتها مع الولايات المتحدة، إلا أنَّ الصين تترك مساحة كبيرة للتوافق وبناء علاقات اقتصادية قوية تشكل لها رافعة نحو العالمية[٧٨٠].

777- Xie, Fuzhan . **The Improvements, Challenges And Policies Of China's Statistical Reform,** Chinese Statistic, 2007, p:17

٧٧٨- وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط!، ٢٠٠٠، ص:١٧.

779- Xie, Fuzhan, p: 26

٧٨٠- بيس بيار، **القرن الواحد وعشرين لن يكون أمريكيًا**، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ١٥.

الخاتمة

تقدم المتغيرات في الشرق الأوسط تحديات وفرصًا للسياسة الخارجية الصينية؛ فالصين يمكنها أنَّ تستفيد من هذه المتغيرات لتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والمزايا الاستراتيجية، ويمكن لها أنْ توفر عددًا من الفرص للصين للوصول إلى أسواق استهلاكية جديدة غير مستغلة لصادراتها ولاستثمارات المربحة، وكذلك لزيادة القدرات الاستطلاعية العسكرية والنفوذ الاستراتيجي في المنطقة. على الرغم من أنَّ هناك تحدياتٍ ومخاطرَ قد تتعرض لها السياسة الخارجية الصينية في المدى القصير، بالرغم من أنَّ بإنتظارها مستقبلٌ واعد على المدى الطويل.

وقد شكلت منطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية للصين، بالرغم من جملة المتغيرات التي تتعرض لها، ويرجع ذلك لوجود منافع اقتصادية يمثلها مصدر الطاقة، إلى جانب المنافع الثقافية والسياسية، وقد اختارت الصين سياسة تجاوزت فيها سياسة الحياد السلبي كمنهج لسياساتها الخارجية، وهي سياسة قائمة على رفض التدخل الأجنبي الغربي وأهمية الحفاظ على سيادة الدولة، والتأكيد على أنَّ أي تغيير في الأنظمة يجب أنْ يكون من الداخل، والاهتمام بالانفتاح على جميع الأطراف.

وقد أملت المصالح الصينية في الشرق الأوسط على بلورة موقفها الراهن إزاء كل المتغيرات والتطورات المختلفة: بأنَّ الصين ترفض أي متغيرات تقود لزعزعة استقرار المنطقة، وترى بأنَّ التمسك بعوامل التعايش السلمي والحفاظ على قنوات اتصال بين الجميع هو أحد الضمانات للاستقرار، ولقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات يمكن إجمالها:

- هناك إدراك صيني عميق بأهمية صياغة رؤية ودور صيني يتكيف والتغيرات التي تشهدها المنطقة، وتتناسب مع الصين قدرة وإمكانات وطموح دولة عظمى فاعلة.
- هناك قناعة صينية أنَّ السعي لدور فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط يتطلب الخروج من المنطقة الرمادية، واتخاذ مواقف واضحة تحدد من خلالها مصالحها الاستراتيجية.
- أهمية تغيير منهج السياسة الخارجية التقليدي للصين؛ للتعامل مع كثير من القضايا الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط أصبحَ من باب الضرورة، وليس طرفًا فكريًا، والأزمة السورية أنموذج لذلك.

- هناك مجموعةٌ من التحديات يمكن أنْ تواجه الصين في المنطقة، ولكن الرؤية الصينية القائمة على مبادئ التعايش السلمي تشكل لها جسرًا للعب دور فاعل ومؤثر في المنطقة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. ابن طلال، الحسن، رئيس منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية العالمية، آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين، عمان، 2003.

٢. الصعود الصيني وتأثيراته الاستراتيجية، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠.

٣. الصين في محيطها الإقليمي، تكامل اقتصادي وتنافس استراتيجي، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١.

٤. النفوذ الصيني في الشرق الأوسط.. كمون أم ترقب؟ مركز سميث للدراسات، ٨ فبراير ٢٠١٨.

٥. بيس بيار، القرن الواحد وعشرين لن يكون أمريكيًا، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

٦. جواد، احمد، العلاقات العربية الصينية في 60 عاماً، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٩.

٧. حسن أبو طالب، الصين والشرق الأوسط بين رمزيو السياسة وتكامل الاقتصاد، السياسة الدولية السنة ٤٤، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨.

٨. خميس، كرم، الصين والصراع العربي – الإسرائيلي الجذور والأبعاد والتداعيات، مركز ا زيد العالمي للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة. ٢٠٠٣.

٩. ساشا العلو، الدور الصيني في الملف الصيني: الأسباب والدوافع، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٦، ابريل ٢٠١٦.

١٠. سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد: ٢٠١٧.

١١. سياسة الصين الخارجية، نشرة مسارات، مركز الملك فيصل، السعودية، عدد فبراير ٢٠١٤.

١٢. عادل أحمد الطائي، القانون الدولي العام: التعريف، المصادر، الأشخاص، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٣. عاهد مسلم المشابقة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وأفاقها المستقبلية، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤١، ملحق ١، ٢٠١٤.

١٤. عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، المغرب، المجلد الأول، ٢٠١٤.

١٥. عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على الموارد: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٧.

١٦. عدنان خلف حميد البدراني، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٤٩، العراق، ٢٠١٥.

١٧. عزة شحرور، الصين والشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ جزيران ٢٠١٢.

١٨. علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٣.

١٩. عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١، يوليو ٢٠١٦.

٢٠. كارين أبو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في إدارة تحولات مصيرية، السياسة الدولية، السنة ٤٨، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢.

٢١. ما الذي يحدّد الموقف الروسيّ والصينيّ من الأزمة في سورية ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ، تقدير موقف، الدوحة، ٨ فبراير ٢٠١٢.

٢٢. ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية، مجلة الفكر الاستراتيجي، عدد ٤١، تموز يوليو ١٩٩٢.

٢٣. مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٧، ٢٠١٧/١/١٦

٢٤. مايكل هدسون، تحولات جيو سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، حلقة نقاش، حول الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٤، اغسطس ٢٠١٣.

٢٥. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٢، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.

٢٦. محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة، آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، رابط: www.acrseg.org

٢٧. مردخاي خزيرا، كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية، الخميس/ ٣٠ أكتوبر/ ٢٠١٤.

٢٨. مدين علي، مستقبل دور الصين في السياسة الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العددان ١٩-٢٠، السنة السادسة، ربيع صيف ٢٠٠٦.

٢٩. منى الحسن، بكين الأولى في الاستثمار في الدول العربية، جريدة العربي الجديد، ١ أغسطس ٢٠١٧.

٣٠. منصور، سامي، تجارة السلاح والأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

٣١. موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه الدقوى العظمى والبلاد العربية منذ عام ٢٠٠٢، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠١٤.

٣٢. نورهان الشيخ، سوريا وميلاد النظام العالمي الجديد، جريدة الاهرام ٢٠١٣/١/٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Avery Goldstein, “An Emerging China’s Emerging Grand Strategy: A Neo-Bismarckian Turn?” in G. J. Ikenberry& Michael Mastanduno (eds.), International Relations Theory and the Asia-Pacific (New York: Columbia University Press, 2003).
2- Andrew J. Nathan, China’s Search for Security, New York, Columbia University Press, 2012.
3- Andrew Scobell, Alireza Nader, China in the Middle East: The Wary Dragon, Santa Monica, Calif, rand cooperation, 2016, For more information on this publication, visit www.rand.org/t/RR1229
4- Chu Shulong, Jin Wei, China’s Foreign Affairs Strategy and Policy, ShishiChubanshe, 2008.
5- Evan S. Medeiros, China’s International: Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification, California , Santa Monica ,rand coperation ,2009.
6- GaoZugui, Development of China’s Relations with the Middle East in the Context of Profound Changes] ،Hepingyufazhan, No 4,2014.

7- Geoffrey Kemp, The East Moves West: India ,China, and Asia's Growing Presence in the Middle East, Washington D.C, Brookings Institution, 2010.
8- Henry Kissinger, The Future of US - Chinese Relations, Foreign Affairs (March-April 2012),
9- Jon B. Alterman, John W. Garver, The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East, Washington D.C, Center for Strategic and International Studies, 2008.
10- Li Weijian, Bilateral Relations Between China and the Middle East and the Importance of the Middle East in China's Strategy, XiYaFeizhou, No 6, 2014.
11- Liu Zhongmin, Testing the Waters in the Middle East: China's Foreign Relations Under Turbulent Change. Shijie Zhishi.no 5, 2013.
12- NiuXinchun, China's Interests in and Influence over the Middle East, translate: Haibing Xing, Contemporary International Relations, part 24, No1, Jan/Feb 2014.

13- Martin Jacques, When China Rules the World: The Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World (London: Penguin Books, 2009).
14- MordechaiChaziza,The Arab Spring: Implications for Chines Policy, Middle East Review of International Affairs, Vol. 17, No. 2 (Summer 2013).
15- Robert Benewick and Paul Wingrove, China in the 1990s (London: MacMillan Press, 1995.
16- Xie, Fuzhan. The Improvements, Challenges And Policies Of China's Statistical Reform, Chinese Statistic, 2007.
17- Yitzhak Shichor, Fundamentally Unacceptable yet Occasionally, Unavoidable: China's Options on External Interference in the Middle East, China Report journal , part 49, no1, 2013.

معضلات السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي وتوجهاتها المستقبلية

أسماء شوفي ومريم شوفي

طالبتا دكتوراه – جامعة قسطنطينية

مقدمة

ظهرت الكثير من التغيرات السياسية على الساحة الدوليةKخلال الفترة ما بين نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، نتج عنها خلل في التوازنات بين القوى الدولية، حيث أدت إلى انهيار قطب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، ونتيجة للتطورات التي شهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص في الآونة الأخيرة، ظهرت بعض القوى التي حاولت فرض نفسها على الساحة الدولية سواء كان بشكل مستتر أو معلن، ومن الأمثلة التي ظهرت واضحة في وقتنا على الصعيد الدولي الصين، التي جذبت الكثير من الأنظار إليها، حيث عملت على تغيير سياستها في العديد من الأقاليم ومن بينها إقليم الشرق الأوسط.

عند النظر إلى النزاعات والأزمات التي تزلزل الشرق الأوسط، فلا يبدو أن للصين دور رئيسي فيها فسواء تأملنا الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أو النزاع في ليبيا، أو الحصار المفروض على قطر أو الحرب في اليمن، أو أحداث الربيع العربي، لا يظهر أن الصين لها مصلحة بارزة في أي من هذه القضايا، لكن كل هذه التصورات خاطئة، فسرعان ما قامت الصين بإقامة العديد من الاستثمارات في المنطقة، وأصبحت بالفعل الشريك التجاري الأهم لعدة دول في الشرق الأوسط.

لقد خلق الربيع العربي مراكز جديدة لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث وجدت الصين نفسها مضطرة الآن لتغيير المواقف والتكتيكات وللبحث عن فرص جديدة، فقد خلق الربيع العربي وضع جديد أدى إلى خلق العديد من التداعيات التي تجعل الصين مجبرة على مواجهة هذا الوضع المعقد، مما اضطرها لتغيير إستراتيجيتها بحثا عن فرص جديدة.

وعليه ومن خلال هذه الدراسة أردنا الإجابة على الإشكالية التالي:

- ✓ **ما هو تأثير الربيع العربي على السياسات الصينية وتوجهاتها المستقبلية في الشرق الأوسط؟**

المحور الأول:الإطار المفاهيمي

قبل التطرق إلى المعضلات التي فرضها الربيع العربي على توجهات الصين نحو الشرق الأوسط، كان لابد أولا من ضبط المفاهيم الأساسية التي تضمنها عنوان هذه الورقة والتي تمثلت في:

أولا/ مفهوم الربيع العربي:

لاشك أن ما اصطلح عليه بالربيع العربي، حدث كبير وشديد الأثر لا مثيل له في التاريخ العربي المعاصر، استطاعت أحداث الشارع العربي قلب المعادلات المحلية والدولية المتعلقة بالمنطقة.[٧٨١]فالربيع العربي مصطلح أطلقه الغرب على ما يجري في البلدان العربية من حراك شعبي، والذي كانت بدايته في تونس ليشمل فيما بعد العديد من الدول، وقد استعمل هذا المصطلح"الربيع" سابقا للإشارة إلى ربيع براغ عام ١٩٦٨، وهي جملة الإصلاحات التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا من خلال التمرد على الحكم الشيعي دول أوروبا الشرقية، وقد أحبط هذا الربيع من قبل الإتحاد السوفيتي، وقد تم استعادة توظيف هذا المصطلح في سنة 1989على إثر انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وانتشار الاحتجاجات الشعبية في دول أوروبا الشرقية ضد أنظمة الاستبداد والفساد، والمطالبة بإصلاحات سياسية شاملة، وانتهاء الاحتجاجات إلى تهاوي أنظمة تلك الدول الواحدة تلو الأخرى عام1990.[٧٨٢]

من هذا المنطلق يمكن القول أن الربيع العربي هو:" **تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت لأسباب عديدة أبرزها:الركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى**

٧٨١- عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية و العلاقات البينية المغاربية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري٢٠١٣، ص٠٣.

٧٨٢- عبد المنعم سعيد، **إسرائيل والربيع العربي**، الأهرام المسائي، نقلا عن موقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=504168&eid: (في ١٦-٠٣-٢٠١٨ على الساعة ١٥:٠١)

التضييق السياسي والظلم والاستبداد، وقامت هذه الحركات لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة"[٧٨٣].

ويعرف أيضاً على أنه:"**يعبر عن حركة شعبية ضخمة و قوية تهدف إلى تغيير جدري في أوضاع عدد من الأقطار العربية.بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام و نخبته في أيام قليلة**". [٧٨٤]وقد أطلق مصطلح الربيع العربي من قبل وسائل الإعلام على التحركات الشعبية التي تنادي بالحرية والكرامة، والتي انطلقت في معظم البلدان العربية في أواخر عام ٢٠١٠.

ثانيا/-مفهوم الشرق الأوسط:

ان منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتمتع بأهمية إستراتيجية بالغة، سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث أهميتها الاقتصادية، فهي أكثر الأقاليم فغي في العالم تنوعا وسرعة في التغيير، وقد شهدت هذه المنطقة حروبا كبيرة، وصراعات دولية وإقليمية مستمرة بلا توقف ولا استقرار، ولهذا فان إقليم الشرق الأوسط كبير بأحداثه، وخطير بأهميته بعد أن أصبح محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيجيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعا بلا تحفظ ولا استثناء.[٧٨٥]

يرتبط مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الاستراتيجي الإنجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو "**ألفريد ماهان**" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد هذا المفهوم

٧٨٣- منتدى الأعمال الفلسطينية، "**الربيع العربي سيناريوهات المستقبل**"، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ٢٠١١، ص ٠٤.

٧٨٤- مصطفى علوى، "كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص ص٣٩ ٤٠.

٧٨٥- عبد الجليل عبد الواحد عمران، "إستراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة كلية المأمون**، العدد١٧، ٢٠١١، ص٠١.

والمنطقة التي يشار لها بهذا المصطلح، ويتضح ذلك من خلال استعراض العديد من التعريفات ويرجع ذلك إلى:[٧٨٦]

أ- أن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير.

ب-أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه، دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان خروج دول عربية منها.

ت-أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطا من القوميات، والسلالات والأديان، والشعوب، واللغات. فالقاعدة فيه هي التعدد والتنوع، وليس الوحدة أو التماثل.

ث-برز مفهوم الشرق الأوسط خلال الخمسين عاما الماضية كصيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة العربية، ولذلك ارتبط هذا المفهوم بمحاولة تحقيق مصلحة إسرائيل، لأن الشرق الأوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء للمنطقة، فإسرائيل يمكن ان تكون دولة شرق أوسطية، ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية. فالشرق أوسطية هي فكرة غربية بالأساس وضعها الغرب.

فقبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط واشتقاقاته كان هناك مصطلح الشرق، هذا الشرق عموما يأتي وكأنه امتداد يغطي الرقعة الجغرافية الكبرى من الكرة الأرضية ممتدا في بعده الجغرافي والتاريخي.فأكثر تاريخ البشرية هو تاريخ شرقي في الديانات والآداب والتقاليد والأساطير وفي الأجناس البشرية ولغاتها، وحتى أولئك الذين ننعتهم بالغربيين ينتمون دينيا إلى الشرق.

لقد أشار **القاموس السياسي** إلى أن مفهوم الشرق الأوسط مصطلح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والافريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر

٧٨٦- علي الشرعة، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط"، **مجلة المنارة**، المجلد ١٤، العدد ٠٢، ٢٠٠٨، ص١٣٩.

المتوسط وتتمثل في: إيران، العراق، الجزيرة العربية، ثم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وجمع هذه الدول عربية وإسلامية.[٧٨٧]

وهو مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين، ويعتبر إقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين، ولكن السبب الرئيسي في كونه مفهوم زئبقي، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم، وأصبح هذا المفهوم واسع الانتشار في الأدبيات السياسية والإعلامية الغربية. [٧٨٨]

وعلى الرغم من ان هذا المفهوم ظهر في مطلع القرن العشرين إلا ان نهاية القرن شهدت شيوع مفاهيم أخرى مرتبطة بالشرق أوسط ومشتقة منه مثل:الشرق أدنى والشرق أقصى وصولا إلى الشرق الأوسط، وأوجدت أوروبا الاستعمارية هذه المصطلحات انطلاقا من قرب المناطق أو بعدها عن أوروبا، فأطلقوا على المناطق القريبة من أوروبا والممتدة من الهند "**بالشرق الأقصى**"، وعلى المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط "**الشرق الأدنى**"، وأصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى ب "**الشرق الأوسط**".

المحور الثاني: الشرق الأوسط في الإستراتيجية الصينية

تميل الصين عادة لاستخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال إفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" لتعريف تلك المنطقة، ووفق هذا التقسيم الجغرافي تقوم بهيكلة مؤسساتها الحكومية والحزبية المعنية بإدارة العلاقات مع دول المنطقة، فعلى الرغم من العلاقات التاريخية الموغلة في القدم والتي تعود لعدة قرون خلت، إلا أن منطقة "الشرق الأوسط" لم تكن يوماً ما محور اهتمام في الإستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم، كما أن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً

٧٨٧- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط٠٢، ج٠٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣، ص٤٥٦.

٧٨٨ – محمد علي سويب، **المشروع الشرق الأوسط دراسة في ظل المتغيرات الراهنة**. طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، ٢٠٠٦، ص ص ٣٧-٤٠.

يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، ولم تسعى الصين إلى وجود فعلي أو إلى إقامة مناطق نفوذ لها في المنطقة.[٧٨٩]

كانت الصين دائماً تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الإستراتيجي باعتباره "**منطقة تشابك**" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، وترى أن حسم الصراع لصالح أية قوة دولية سيتحدد انطلاقا من هذه المنطقة، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، ظل اهتمام الصين في المنطقة منصبّاً على البحث عن شرعيتها وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان؛لهذا ركزت الدبلوماسية الصينية في بداياتها على محاولة الدخول إلى المنطقة من بوابة الوقوف إلى جانب حركات التحرر الوطني، والسعي للحؤول دون خضوع المنطقة لهيمنة شاملة من قبل القوى الخارجية. [٧٩٠]

ظل السلوك الصيني يقوم على أسس "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي أطلقها الزعيم الراحل شوان لاي، وهي:[٧٩١]

- الاحترام التبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها.
- عدم الاعتداء المباشر.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة والمنفعة المتبادلة.
- التعايش السلمي.

وظلّت بكين متمسكة بشعار "**مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تُحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً عن أية تدخلات خارجية**". لكن مع التطورات الأخيرة يبدو أن الصين شرعت بتوسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذة بالاعتبار النمو المتسارع لاقتصادها، واتساع رقعة المصالح الصينية في الخارج، وبروز "أمن الطاقة" كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، وتبعاً لذلك يبدو أن اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط سيكون أكبر من السابق –لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي

---

٧٨٩ – عزت شحرور، **الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**.مركز الجزيرة للدراسات، ١١ يوني٢٠١٢، ص٢.

٧٩٠– نفس المرجع، ص ص٢–٣.

٧٩١– عائشة منافح، **محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي**. منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، المجلد الأول، ٢٠١٤، ص٠٤.

تحكم سياستها الخارجية- لأنها أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم كما أنها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية[٧٩٢].

المحور الثالث: معضلات السياسة الروسية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي

تتمثل أهم المعضلات التي واجهت الصين في الشرق الأوسط بعد٢٠١١، في سقوط الحلفاء التسلطيين، صعود الإسلام السياسي والمقاتلين الأجانب، تغيير دور الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أهمها جميعا المخاطر الاقتصادي، وسنحاول تناول كل معضلة بنوع من التفصيل على النحو التالي:

أولا/-سقوط الحلفاء التسلطيين:

افتقرت الصين حتى عام ١٩٥٦ للعلاقات الدبلوماسية مع أي دولة من الشرق الأوسط، حيث كانت تنظر إليهم باعتبارهم دول معارضين للثورة، وفي نهاية المطاف أقامت الصين علاقات دبلوماسية تقريبا مع كل دول الإقليم، كما سعت للحفاظ على علاقاتها الودية ليس فقط مع حكومات تلك الدول، وإنما أيضا مع العديد من الجهات الفاعلة تحت الدولة مثل حماس وحزب الله، على الرغم من الهوة الاديولوجية التي تفصلها عن هذه المجموعات.[٧٩٣]

سعت الصين ومن أجل تحقيق تلك الغاية، لتجنب الوقوف إلى جانب أحد الأطراف في النزاعات الإقليمية، وبدلا من ذلك عملت على توجيه علاقاتها الإقليمية من خلال تركيزها اقتصاديا"الإطار ١+٢+٣"، التي عبر عنها الرئيس الصيني **شين جين بينغXi jinping** في ٢٠١٤ في منتدى التعاون الوزاري الصيني العربي، أو المبادئ الأربعة التي أعلن عنها الرئيس السابق **هوجين تاوHu Jintao** بعد زيارته للمنطقة عام٢٠٠٤، ومع ذلك بعد أن أمضت الصين عقود لإقامة تحالفات في الشرق الأوسط، جرفت الانتفاضات العربية معظمهم، ما جعل

٧٩٢ – عزت شحرور، مرجع سبق ذكره، ص٠٣.

793-Michael Singh,**Chinese policy in the Middle East in the wake of the arabuprisings**. The Washington institute for near east policy.December2014,p06.

الصين في موقع مشابه تماما لموقع الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعلها تواجه تحدي متمثل في إعادة بناء العلاقات، وغالبا ما أفقدها دعم الأنظمة السابقة.[٧٩٤]

ثانيا/-صعود الإسلام السياسي والمقاتلين الأجانب

نتج عن سقوط العديد من الأنظمة التسلطية التي كانت قائمة في الشرق الأوسط، واستبدالها في كثير من الحالات بأحزاب سياسية أو ميليشيات، كما هو الحال في تونس ليبيا ومصر، بالإضافة إلى ظهور العديد من القوى الفاعلة تحت الدولة أو العابرة للحدود، والتي كانت إما تنافس على السلطة، ولعل أحسن مثال هنا هو الميليشيات الإسلامية السورية، أو تعمل على مصادرة الأراضي كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى تخوف الصين من الاديولوجية الإسلامية التي تعتبرها تهديدا محتملا في حال انتشاره في الشرق الأوسط، وتمدده إلى الصين عبر آسيا الوسطى، إذ تقلق الصين من احتمال اشتراك المقاتلين الصينيين مع جماعات داعش، ثم تعود للصين لارتكاب أعمال إرهابية[٧٩٥]. حيث تحدث السفير الصيني السابق لدى تركيا **ياوكيونجي Yao Kuangy** عن كون الجماعات الإسلامية المتطرفة أحد أهم التحديات الخطيرة التي تواجهها الصين:"**مثلما تخسر الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط، قد تكون فرصة للقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى لزيادة النشاط نسبيا، والتي قد تكثف أنشطة المتطرفين المحليين والأجانب والقوى الانفصالية في الصين**".[٧٩٦]

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من المتشددين من **الأويغور** الصينيين، الذين أنظموا للدولة الإسلامية وتدربوا مع المتطرفين السوريين، ، ليعودوا إلى الصين لتغذية الحركات الجهادية المحلية، حيث أن الروابط والعلاقات التي أقيمت بين الأويغور وداعش، قد أثرت بالفعل على الأمن الداخلي للصين، وأدت إلى انتشار الإرهابيين في مقاطعة **شينجيانغ** وآسيا الوسطى، حيث قال **تشانغ تشون شيان Zhang chunscian** سكرتير الحزب الشيوعي:"**لتنظيم داعش**

794- Michael Singh,opcit,p07.

795- ibid,p0٧

796- Gamal M.Selim ,**theSyriancrisis and the dynnamics of new cold war**. Paper presented at the 2016 annualconference of the Canadian political science association, Calgary, Alberta,31May-2June,2016-,p07.

تأثير دولي ضخم، وشينجيانغ لا يمكن أن تبقى بمعزل عن ذلك، بل هي مسبقا قد تأثرت ذلك."[٧٩٧]وعلى الرغم من تخوف الصين من هذه الاديولوجية، فذلك لم يمنعها من الاستمرار في النهج الذي لطالما تبنته، والمتمثل في السعي لإقامة علاقات ودية مع الحكومات الإسلامية مثل حكومة الإخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي في مصر.[٧٩٨]

ثالثا/-المخاطر الاقتصادية:

انتقلت الصين منذ عام ١٩٧٩، عندما أعلن الزعيم الصيني **دنغ شياوبينغ Deng xiaopikg** "**الإصلاح والانفتاح**"، من موقفها الاديولوجي الجامد إلى تعزيز النمو الاقتصادية مع دول العالم، وأصبح للشرق الأوسط أهمية متزايدة للتنمية الاقتصادية الصينية، تعتبر الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، ومع النمو السريع لاقتصادها، أصبحت أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم، الأمر الذي تطلب زيادة الطلب على النفط، [٧٩٩]ولسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، أصبح الشرق الأوسط يمثل واحدا من أولويات السياسة الخارجية الصينية، إذ يأتي أكثر من **٥٠%** [٨٠٠]من احتياجات الطاقة الصينية من هذا الإقليم تشكل دول الخليج أكبر مصدر للطاقة الصينية، حيث ارتفعت صادرات الصين من **٣,٨** مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى **١٦٠** مليار دولار عام ٢٠١٢، ومع المملكة العربية السعودية وحدها ارتفعت بمقدار ١٠ أضعاف منذ عام ٢٠٠٣، ووفقا للأرقام الرسمية للسعودية حلت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم شريك تجاري، وقد تحدث **جين بينغJin Ping** عن "**إستراتيجية طريق الحرير الجديدة**"، وهي إستراتيجية لإحياء اللوجستية القديمة وطرق التجارة بين الصين وأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، ونذكر هنا التعاون الصيني-المصري في تطوير منطقة اقتصادية خاصة حول قناة السويس، كما ارتفع حجم التجارة بين الصين ودول المنطقة من٢٥,٥

797-Mordechai Chaziza," Syria's civil war:stage for great Chinese involvement in the Middle East». **Middle East review of international affair**,Vol20,N02,Summer2016,p03.

798-Ibid,p03.

799-Wang Jin ,"selective engagement:China's Middle East policy after the Arab spring ". **Strategic assessment,** volume19,N02,July2016,p105.

800- Kerry Brown," mixed signals:China in the Middle East".**policy Brief**, N190, December 2014,p03.

مليار دولار عام ٢٠٠٤، إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وصولا إلى ٢٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، و ٢٣٨,٩ مليار دولار عام ٢٠١٣[٨٠١].

رابعا/-تغير دور الولايات المتحدة الأمريكية

رغم معارضة الصين لدور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من جهة، لكنها استفادت من جهودها لتوفير الاستقرار الإقليمي وحماية الممرات الملاحية من جهة أخرى، ورفضه التدخل الأمريكي والسعي لتقييد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع، واستعدادها للعمل مع أي جهة مخالفة للنهج الأمريكي، فالصين عارضت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ في العراق، ولكن بعد ذلك أيدت باستمرار وجود القوات الأمريكية في العراق كقوة استقرار.[٨٠٢]

المحور الرابع: سيناريوهات مستقبل السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط

لن نذهب إلى استعراض الاحتمالات المختلفة لتطور السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط، بل نذهب مباشرة إلى ما نعتقد أنه الاحتمال الأرجح خلال السنوات الخمس القادمة[٨٠٣]:

- إن القيادة الصينية القادمة في عام ٢٠١٢ تشير إلى أنالسياسة البراغماتية الساعية لضمان النفط والسوق في الشرق الأوسط ستبقى هي السائدة، وستسعى لتنأى بنفسها عن الانغماس في الصراعات الداخلية في المنطقة، ولعل عدم وجود الصين في اللجنة الرباعية المكلفة بتسوية الصراع العربي الصهيوني مؤشر على هذا التوجه، لأنها تريد أن تحافظ على مسافة متساوية من المتصارعين لأسباب أشرنا لها في مقال سابق لنا عن العلاقات الصينية الإسرائيلية. وستبقى الصين مساندة لإيران في توجهاتها الإستراتيجية دون موافقتها على بعض تفاصيل هذه الإستراتيجية، نظرا للأهمية القصوى لإيران من حيث السوق والواردات النفطية والقوة المعرقلة لتنامي النفوذ الأميركي في المنطقة التي

٨٠١- كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٩-٣٠.

802- Kerry Brown,opcit,,p07.

٨٠٣ - وليد عبد الحي، **متغيراتالإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**.مركز الجزيرة للدراسات، ٤ديسمبر ٢٠١١، ص٠٧.

تعد مجالا حيويا للصين، لذا فهي ترى أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرا عسكريا حتى الآن، كما أن الحصار على إيران لن يوقفه.

- قد تبدي الصين بعض الليونة مع التوجه الدولي والعربي في الموقف من سوريا، لاسيما إذا حصلت على مقايضة مجزية من الولايات المتحدة خاصة في الملف التايواني، غير أن الموقف الروسي قد يكون مؤثرا على تصليب الموقف الصيني في هذا المجال[٨٠٤].
- يشير التقييم الصيني العام للسياسة الأميركية في المنطقة إلى أنها سياسة "مآلها الفشل، إذ أن الولايات المتحدة لديها إحساس سيكولوجي مبالغ فيه بالقوة، وأن الإمكانيات الأميركية هي أقل من هذا الإحساس"، طبقا لما قاله الدبلوماسي الصيني المخضرم كيان كيشان (Qian Qichen) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ في صحيفة ChinaDailyذلك يعني أن الإستراتيجية الصينية لا تمانع في غرق الولايات المتحدة في المزيد من المشكلات في الشرق الأوسط، بالقدر الذي يقلل القيود على الدبلوماسية الصينية[٨٠٥].
- سيبقى التوجه الصيني نحو الربيع العربي متحفظا إلى حد بعيد، وستعمل بيجين على إبقاء هذا الموضوع خارج أولويات اهتماماتها، وستتفاعل معه استنادا لدرجة تأثيره على نصيبها من الطاقة والسوق[٨٠٦].

---

٨٠٤ – نفس المرجع، ص٠٧.

٨٠٥ – وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص٠٧.

٨٠٦– نفس المرجع، ص٠٨.

خاتمة

في الأخير وكإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا يمكن القول بأن الصين أصبحت قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية متصاعدة، تؤثر على النظام السياسي الدولي، حيث تمكنت من إقامة العديد من التحالفات مع دول الشرق الأوسط وأصبحت لها الهيمنة على الشرق الأوسط القائم على علاقات التحالفات وليس الغزو العسكري، من هنا يمكن القول بأن الصين لها مستقبل في كونها ستكون المهيمن الفعال في الشرق الأوسط من خلال نشرها للدمقراطية. وبالتالي فإن اهتمام الصين بالشرق الأوسط خلال الفترة القادمة سوف يتركز بصورة كبيرة على السياسات الاقتصادية والثقافية.

قائمة المراجع

- **الكتب باللغة العربية:**

١- عائشة منافح، **محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي**. منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراساتوالأبحاث، المجلد الأول، ٢٠١٤.

٢- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط٠٢، ج٠٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

٣- عزت شحرور، **الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**.مركزالجزيرة للدراسات، ١١ يونيو٢٠١٢.

٤- محمد علي سويب، **المشروع الشرق الأوسط دراسة في ظل المتغيرات الراهنة**.طرابلس:منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية العظمى، ٢٠٠٦.

- **المجلات والدراسات:**

٥- منتدى الأعمال الفلسطينية، "**الربيع العربي سيناريوهات المستقبل**"، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ٢٠١١.

٦- مصطفى علوى، "كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١.

٧- عبد الجليل عبد الواحد عمران، "استراتيجية التوازن في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة كلية المأمون**، العدد١٧، ٢٠١١.

٨- علي الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، **مجلة المنارة**، المجلد ١٤، العدد٠٢، ٢٠٠٨.

٩- وليد عبد الحي، **متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**.مركز الجزيرة للدراسات، ٤ديسمبر ٢٠١١.

١٠- عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية و العلاقات البينية المغاربية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري٢٠١٣.

- **الكتب باللغة الأجنبية:**

11- Gamal M.Selim ,**theSyriancrisis and the dynnamics of new cold war**. Paper presented at the 2016 annualconference of the Canadian political scienceassociation,Calgary,Alberta,31May-2June,2016.

12- Kerry Brown,” mixed signals:China in the Middle East”.**policy Brief**,N190,December2014.

13- Michael Singh,**Chinesepolicy in the Middle East in the wake of the arabuprisings**.the Washington institute for near east policy.December2014.

14- MordechaiChaziza,” Syria’s civil war:stage for great Chinese involvement in the Middle East». **Middle East review of international affair**,Vol20,N02,Summer2016.

15- Wang Jin ,”selective engagement:China’s Middle East policy after the Arab spring “.**Strategic assessment,**volume19,N02,July2016.

- **من المواقع الالكترونية:**

١٦- عبد المنعم سعيد، **إسرائيل والربيع العربي**، الأهرامالمسائي، نقلا عن موقع:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=504168&eid (في ١٦-٠٣-٢٠١٨ على الساعة ١٥:٠١)